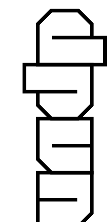


برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي



تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002

خلق الفرص للأجيال القادمة





إن التشخيص الدقيق للمشكلة هو جزء من حلها. ولهذا السبب على وجه الدقة قام المكتب الاقليمي للدول العربية بتكليف نخبة من المفكرين العرب بإعداد تقرير التنمية الانسانية العربية، وهو الأول من نوعه. وثراء ما يحويه من تحليلات محايدة وموضوعية هو جزء من مساهمتنا المقدمة للشعب العربي ولصانعي السياسة العرب في سعيهم نحو مستقبل افضل.

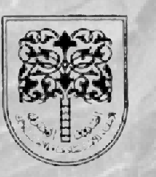
ويبين التقرير أنه رغم الإنجازات التي حققتها البلدان العربية على أكثر من صعيد في مضمار التنمية الإنسانية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تبقى السمة الغالبة على مشهد الواقع العربي الراهن، هي تغلغل نواقص محددة في البنية المؤسسية العربية تعوق بناء التنمية الإنسانية، أجملَها فريق التقرير في نواقص الحرية وتمكين المرأة والقدرات الإنسانية-المعرفة. حتى أنّ أخذ هذه النواقص في الاعتبار، كما في تركيب مؤشر التنمية الإنسانية، يؤكد أن تحدي بناء التنمية الإنسانية مازال جد ضخم للغالبية الساحقة من العرب.

في المنظور الإيجابي، يعني بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي أن تتوافر البلدان العربية على تجاوز النواقص الراهنة، بل تحويلها إلى نقيضها، أي ميزات ينعم بها المواطنون العرب، دون تفرقة، وتزهو بها البلدان العربية في عالم الألفية الثالثة.

على وجه التحديد يخلص التقرير إلى ضرورة أن تتوافر البلدان العربية على إعادة تأسيس المجتمعات العربية على:

- الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية.
- تمكين المرأة العربية، عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك الممكنة من بناء القدرات البشرية، للبنات والنساء على قدم المساواة مع "أشقائهن" من الذكور.
- تكريس اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعالية، في بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة في جميع صنوف النشاط المجتمعي، وصولا إلى تعظيم الرفاه الإنساني في المنطقة.

وفي النهاية، يبقى التفكير الجسور مفتاح النجاح في انفاذ الرؤى المستقبلية، كما في تصورها...





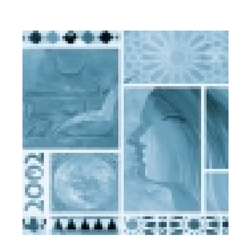
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002

خلق الفرص للأجيال القادمة

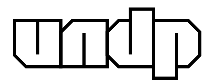


برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002

خلق الفرص للأجيال القادمة



المكتب الإقليمي للدول العربية

رقم الكتاب: A.02.111.B.9

طبع في المملكة الأردنية الهاشمية

تصميم الغلاف: خالد سمر
التصميم الداخلي والإخراج الفني: سينتاكس، عمّـان - المملكة الأردنية الهاشمية
طباعة: أيقونات للخدمات المطبعية، عمّـان - المملكة الأردنية الهاشمية

تصدير

المدير العام

منذ عام 1990، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يصدر تقارير سنوية عن التنمية البشرية. واستنادا إلى أعمال أمارتيا سين، الحائز على جائزة نوبل، وآخرين كان تقرير التنمية البشرية الأول جهداً رائداً لتقييم حالة التنمية من منظور يركز على الإنسان، ويضع توسيع قدرات الإنسان وخياراته وفرصه في صلب عملية التنمية. وقد أتى مؤشر التنمية البشرية الرائد بأسلوب جديد لتقييم نجاح بلد ما في تلبية احتياجات مواطنيه يتجاوز المقاييس البسيطة لتكوين الثروة.

وقد سارت التقارير المتعاقبة على نفس النهج، وأضافت إليه نُهجاً جديدة لتقوية التنمية البشرية والأمن الإنساني، مساعدة بذلك على حفز ثورة أوسع في سياسات وبرامج وكالات التنمية والعديد من البلدان النامية نفسها. وقد نشطت وتسارعت هذه العملية في السنوات الأخيرة نتيجة لإعداد عدد متزايد من تقارير التنمية البشرية الإقليمية والجهوية والوطنية، التي أثبتت أنها أدوات قوية للدعوة وصوغ السياسات الوطنية.

وحتى تاريخه، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد 35 تقريراً وطنياً وإقليمياً عن التنمية البشرية، شملت 17 دولة عربية. ونظراً لأن المنطقة ككل تسعى لمواجهة نطاق متزايد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تتراوح من البطالة وتخفيف حدة الفقر إلى تحقيق السلام وتعزيز الأمن الإنساني، نعتقد أنه حان الوقت لإجراء دراسة تقيّم الحالة الراهنة للتنمية الإنسانية في المنطقة كلها وتقدم توصيات محددة حول كيفية تسريع إحراز التقدم في المستقبل. ففي ضوء أحداث مأساوية في الاونة الاخيرة، يبدو مهما أن نتساءل عن مدى إتاحة المجال في المنطقة لسماع أصوات مواطنيها السياسية ومدى تلبية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية لجميع رجال ونساء المنطقة. وهل يواكب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي خطى النمو السكاني والمطالبة بحياة أفضل؟

هذا هو تقرير التنمية الإنسانية الإقليمي الأول للبلدان العربية. الذي يغطي 22 بلداً عربياً، تمتد من المغرب إلى الخليج. وقد خلص التقرير إلى بعض الاستنتاجات المشجعة. إذ يلاحظ التقرير بصورة عامة أن الدول العربية حققت تقدماً كبيراً في التنمية البشرية على مدى العقود الثلاثة الماضية. فقد زاد العمر المتوقع عند الميلاد 15 عاماً؛ وانخفضت معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات بحوالي الثلثين؛ وتضاعفت تقريباً نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة - كما تضاعفت نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة ثلاث مرات - مما يعكس زيادة كبيرة جداً في إجمالي الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، بما في ذلك التحاق البنات. وارتفع نصيب الفرد من السعرات الحرارية فيما يتناوله من غذاء، كما ارتفع نصيبه من الماء الصالح للشرب، وأصبحت حالات الفقر المدقع أقل مما هي عليه في أي منطقة نامية أخرى.

ولكن التقرير يوضح بجلاء أيضاً أن هناك الكثير مما لا يزال ينبغي عمله لإعلاء صوت الناس في الشأن العام وتوفير خيارات اجتماعية وفرص اقتصادية للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل، وهذه جميعها عناصر تحتاجها هذه الأجيال لبناء مستقبل أفضل لنفسها ولأسرها. ويلاحظ التقرير أن التحسينات الكمية في مجالي الصحة والتعليم لم تجد طريقها إلى جميع المواطنين بعد، وأن التوسع في تقديم الخدمات لم يقابله تحسن نوعي في أساليب تقديمها، ويبرز التقرير أيضاً ما يتعين على الدول العربية أن تحققه لتتمكن من الانضمام كشريك كامل إلى مجتمع المعلومات العالمي والاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، ولتتمكن من التصدي لآفة البطالة، بشقيها الإنساني والاقتصادي، التي تؤثر على البلدان العربية أكثر من تأثيرها على أية منطقة نامية أخرى. ويبين التقرير بوضوح التحديات التي تواجه الدول العربية من حيث تعزيز الحريات الشخصية وتعزيز

مشاركة قاعدة عريضة من المواطنين في الشؤون السياسية والاقتصادية.

وقد أعد التقرير فريق من الأكاديميين العرب، بالاستشارة مع لجنة مميزة من ذوي الخبرة في المنطقة العربية. وكما هو الحال بالنسبة لجميع تقارير التنمية البشرية، لا تمثل الاستنتاجات التي يخلص إليها التقرير بأية طريقة كانت سياسة رسمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا التنبيه مهم بشكل خاص في هذه المناسبة لأن خبراء مستقلين من المنطقة، وليس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هم الذين قاموا بدراسة تعبر عن انتمائهم، ولكنها ناقدة، لمجتمعاتهم، كشفوا بها جوانب ضعفها وقوتها والتحديات والفرص التي تواجهها بشكل يحق لمفكرين عرب دون سواهم القيام به.

ولذلك، فهذه ليست نظرة متفرج من الخارج، ولكنها صورة صادقة في مرآة، وإن كانت مثيرة للجدل. وبهذا فإنها تهدف إلى تشجيع النقاش والحوار بين صانعي القرار ومنفذيه والجمهور العام على حد سواء حول أفضل طريقة لمعالجة أكثر التحديات إلحاحاً، المتمثلة في تحسين التنمية الإنسانية في المنطقة كلها. وفي هذا السياق، نأمل أن يكون الإسهام الحقيقي لهذا التقرير تقديم المساعدة للدول العربية لتواصل العمل على النهوض بالأهداف الأساسية للتنمية - المتمثلة في مساعدة مواطنيها على بناء حياة أكثر ازدهارا وأرغد عيشاً لهم ولأبنائهم.

Mark Malloch Brown

مارك مالوك براون
المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقديم

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

يسعدني أن أقدم هذا التقرير الذي يتناول قضايا هامة وجوانب أساسية عن التنمية الإنسانية في الدول العربية. فقد شمل هذا التقرير الأوضاع الصحية والتعليمية والعلمية والتقنية والبيئية وفرص العمل وإمكانات التعاون العربي، وفرص التطوير والرقي المتاحة في مختلف هذه المجالات. ويلقي التقرير الضوء على توفير الفرص والحوافز للأجيال القادمة من خلال إصلاح التعليم، وتشجيع البحث والتطوير وضمان شروط مناسبة للصحة والبيئة، وحفز النمو الاقتصادي، وإيجاد الآليات المناسبة لتوزيع عادل للثروة، وتطوير وتفعيل الهياكل المؤسسية لإدارة الاقتصاد وتنشيط العمل الأهلي.

إن العالم يعيش تطورات وتحولات كبيرة بسبب التقدم التقاني السريع الذي لم يسبق له مثيل، في مجالات تقنيات الإنتاج والتوزيع والمعلومات والاتصالات. وتتزامن هذه التطورات مع مزيد من التوجه الدولي نحو الانفتاح والتحرير والعولمة وتكامل عمليات الإنتاج عبر الدول وترابط الأسواق المالية من جهة، ونحو الاندماج في تجمعات اقتصادية عملاقة من جهة أخرى. وكان من نتيجة تلك التطورات أن زاد دور التقانات والمعرفة الفنية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج. وما من شك في أن محور هذه التطورات الهائلة هو الإنسان ومدى تقدمه العلمي والحضاري، فجميع مسارات التنمية لا بد وأن تبدأ من ساحة التنمية البشرية، ومن هنا كان الاهتمام بتأمين حقوق الإنسان الأساسية وتنمية قدراته ومواهبه هو العامل الرئيس في تطور الأمم، بل أصبحت هذه العناصر هي محور الجهود الدولية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

والبلدان العربية، وإن حققت إنجازات إنمائية اقتصادية واجتماعية كبيرة من خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنها في مطلع القرن الحادي والعشرين تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية عميقة ومعقدة تمس حاضرها ومستقبلها، ومنها معدلات الأمية المرتفعة وتدهور نوعية التعليم، وبطء البحث العلمي والتطور التقني، وضعف القاعدة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتوسع رقعة الفقر وزيادة معدلات البطالة. وتفرض هذه الأوضاع على الدول العربية اتخاذ مجموعة متوازية من التوجهات والإصلاحات بغية تحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، من خلال إعادة النظر في مضمون وغايات التعليم والبحث العلمي، وتطوير هياكل وكوادر المؤسسات: وتحقيق التحسين الكمي والنوعي في الإنتاج والخدمات، وتعميق مستويات العمل المشترك والتكامل فيما بين الدول العربية. ولا يقصد بنوعية الحياة الجانب المادي منها فقط، فعناصر مثل الحرية والعدالة والمشاركة أضحت جزءً لا يتجزأ من شروط الحياة اللائقة للإنسان.

ولهذه الاعتبارات فقد أولى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الاهتمام الدائم لأولويات الدول العربية الإنمائية، وساهم في تمويل مشاريع وبرامج التنمية الاجتماعية. وقد شملت تلك المساهمات مشاريع التنمية الريفية والتسليف الإنمائي، وشبكات الحماية الاجتماعية لمكافحة الفقر والبطالة، وبرامج التدريب والدعم المؤسسي. واستهدفت تلك الجهود تعميق البعد الاجتماعي للتنمية، ورفد جهود الدول العربية في تحقيق العدالة وتأمين الحياة اللائقة للمواطنين وبخاصة في الأرياف والمناطق الفقيرة والنائية.

أن وقفة مع النفس تعد ضرورية لتقييم أوضاع التنمية البشرية القائمة ووسائل تطويرها، بهدف تعزيز كرامة وحقوق الإنسان في الدول العربية وتحقيق الرقي والرفاه للمجتمع العربي، ولن يتحقق ذلك بدون إنسان حر ومتعلم ومثقف ومعترف بدوره في صنع المستقبل، ويتطلب ذلك أيضا خلق البيئة المناسبة لهذه التوجهات حتى تؤتي ثمارها.

إن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبتغيان من هذا الجهد المتواضع المساهمة في الوقوف بثقة على أهم أوضاع الإنسان العربي وما يعتريها من مشاكل و أوجه نقص. وتمحيص تلك الأوضاع ومسبباتها بما يفيد في إثراء المعرفة وإلقاء مزيد من الضوء على وسائل النهوض بهذا الإنسان ومقومات حياته ولتعزيز مستقبله ومكانته في العالم. ونحن على ثقة من أن الدول العربية تمتلك من المقومات والمعطيات اللازمة والكافية لبلوغ تلك الغايات إن صممت ووضعت البرامج المناسبة والجادة وتابعت تنفيذها، والله الموفق .

عبد اللطيف يوسف الحمد
المدير العام / رئيس مجلس الإدارة
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

تصدير / المدير الإقليمي- المكتب الاقليمي للدول العربية

موضوع هذا التقرير أبناء الوطن العربي، مواطنو الإثنتين والعشرين دولة الأعضاء في جامعة الدول العربية. ورغم أن البلدان المؤلفة للوطن العربي تتفاوت فيما بينها تفاوتاً بيّناً، في المساحة وفي حجم السكان وفي الخصائص الطبيعية والإيكولوجية والاجتماعية، وفي مستوى الرفاه الإنساني، إلا أن روابط لا تنفصم توحد بينها يأتي على رأسها لغة واحدة، وإرث حضاري تليد ومجيد مازال يحيا فعالا في ثقافة مشتركة تجمع هؤلاء البشر وإن تفرقت بهم السبل احيانا.

وفي القلب من هذه الكتلة البشرية الضخمة، المنتشرة على هذه المساحة الشاسعة، يقع في نظر واضعي هذا التقرير، الأطفال العرب الذين يكوّنون الأجيال القادمة التي يشير إليها عنوان التقرير. بل يهتم التقرير بخاصة بأبناء المستضعفين العرب، الفقراء منهم والمهمشين. ولا يستثني فريق التقرير أطفال فلسطين الذين حرموا الوطن والحقوق، وفقد بعض منهم حياته، ذودا عن الحرية واستقلال الوطن.

يؤمن واضعو التقرير أن كلا من هؤلاء الأطفال العرب يمكن، بل يجب، أن يكون بطلا من أبطال بناء التنمية الإنسانية في البلدان العربية، إن أتيحت له الفرص المواتية. ليس عبثا، إذاً أن اختار واضعو التقرير توجه «خلق الفرص للأجيال القادمة» شعارا لهذا العدد الأول من سلسلة تقرير «التنمية الإنسانية العربية». والأمل أن يسهم التقرير ذاته، ولو بصورة متواضعة، في وضع أسس خلق فرص أفضل للأجيال العربية التالية وصولا لبناء التنمية الإنسانية في العالم العربي.

ويبين التقرير أنه رغم الإنجازات التي حققتها البلدان العربية على أكثر من صعيد في مضمار التنمية الإنسانية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تبقى السمة الغالبة على مشهد الواقع العربي الراهن، هي تغلغل نواقص محددة في البنية المؤسسيّة العربية تعوق بناء التنمية الإنسانية، أجمَلَها فريق التقرير في نواقص الحرية وتمكين المرأة والقدرات الإنسانية-المعرفة. حتى أنّ أخذ هذه النواقص في الاعتبار، كما في تركيب مؤشر التنمية الإنسانية، يؤكد أن تحدي بناء التنمية الإنسانية مازال جد ضخم للغالبية الساحقة من العرب.

في المنظور الإيجابي، يعني بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي أن تتوفر البلدان العربية على تجاوز النواقص الراهنة، بل تحويلها إلى نقيضها، أي ميزات ينعم بها المواطنون العرب، دون تفرقة، وتزهو بها البلدان العربية في عالم الألفية الثالثة.

على وجه التحديد يخلص التقرير إلى ضرورة أن تتوفر البلدان العربية على إعادة تأسيس المجتمعات العربية على:

- الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية.

- تمكين المرأة العربية، عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك الممكنة من بناء القدرات البشرية، للبنات والنساء على قدم المساواة مع أشقائهن من الذكور.

- تكريس اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعالية، في بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة في جميع صنوف النشاط المجتمعي، وصولا إلى تعظيم الرفاه الإنساني في المنطقة.

هذا هو صلب التجاوز اللازم لتخطي أزمة التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، ولكنه ليس منتهى الأمل. فاستكمالا لتجاوز نواقص الوضع العربي الراهن، يشير الفريق أيضا إلى ضرورة بناء القدرات الإنتاجية العربية في مواجهة الطبيعة

الريعية للاقتصادات، والمجتمعات، العربية. واستكمالا لإصلاح البناء المؤسسي العربي، خدمة للتنمية الإنسانية، يتعين، إضافة لإصلاح نسق الحكم على الصعيدين القطري والقومي على أساس متين من الحريات، تمتين التعاون العربي، وتعظيم الاستفادة من العولمة، وتوقي مخاطرها.

إن قصور التنمية الإنسانية يشكل عائقاً ضخماً للمنطقة العربية على درب مواجهة تحديات العولمة، ولا يضفي على المنطقة ميزة نسبية تذكر في مجال استعدادها لدخول القرن الواحد والعشرين، بحيث يمكن القول بأن بناء التنمية الإنسانية في البلدان العربية قد اصبح ضرورة بقاء في عصر العولمة. لذلك لا يغالي فريق التقرير عندما يقول أنه في منظور الوجود الإنساني الكريم في عالم القرن الواحد والعشرين، فلا توجد غاية تعدل بناء التنمية الإنسانية، بما يؤدي إلى إكساب البشر في الوطن العربي المعارف والقدرات التي تتناسب ومقتضيات الألفية الجديدة، واستغلالها بكفاءة، لتحقيق أعلى مستوى رفاه إنساني لكل عربي. فخيار الاستثمار في البشر هو الأهم: إذ هو سبيل الفلاح في المستقبل، ودونه البوار.

ويبقى المورد الأهم لضمان إنفاذ الرؤية التي حملتها صفحات التقرير هو إطلاق الطاقات الخلاقة لكل العرب، في إطار عقد اجتماعي ممكّن من ذلك. في النهاية، يبقى التفكير الجسور مفتاح النجاح في إنفاذ الرؤى المستقبلية، كما في تصورها. كذلك تطلب الأهداف الكبرى أعمالاً من حجمها. وبالمقابل، فإن الركون إلى تتالي الحلول السهلة، سلوك قصير النظر، لا يمكن أن يؤدي إلى إنجازات ملموسة في الأجل الطويل. وقد يجر كوارث غير محسوبة.
إن التشخيص الدقيق للمشكلة هو جزء من حلها. ولهذا السبب على وجه الدقة قام المكتب الاقليمي للبلدان العربية بتكليف نخبة من المثقفين العرب بإعداد تقرير التنمية الانسانية العربية، وهو الأول من نوعه. وثراء ما يحويه من تحليلات محايدة وموضوعية هو جزء من مساهمتنا المقدمة للشعب العربي ولصانعي السياسة العرب في سعيهم نحو مستقبل افضل. ولن يتفق كل شخص مع كل فكرة اوردها التقرير، وهذا بدهي، إلا أنني اعتقد ان الغالبية ستسلم بان هذا العمل دقيق ويقوم على أسس راسخة، وان الالتزام بمستقبل عربي أفضل، واضح على كل صفحة من صفحاته.

شكر وتقدير

ختاما اود ان أشكر المؤلف الرئيسي الدكتور نادر فرجاني لإسهامه المتميز وجميع أعضاء فريق التحرير على مابذلوه من جهود لا تكل. وانني ممتنة بشكل خاص للدعم الذي قدمه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وللذين ساهموا برعاية هذا التقرير وللذين تعاونوا معنا عن كثب في إعداده. وأتوجه بالشكر ايضا الى الفريق الاستشاري المستقل الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته الحكيمة طوال عملية إعداد التقرير، وإلى السيد مارك مالوك براون، مدير عام برنامج الامم المتحدة الانمائي، وإلى الزملاء العديدين على ماقدموه من مشورة ودعم.

د. ريما خلف الهنيدي
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة
مساعد المدير العام
المدير الاقليمي – المكتب الاقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المشاركون في إعداد التقرير

الفريق الإستشاري

أحمد بن بيتور، أسامة الخولي*، أنطوان زحلان، برهان غليون، جورج قصيفي(اسكوا)، حسن الإبراهيم، رشيد بن مختار بن عبدالله، ريما خلف الهنيدي (رئيس)، زياد فريز، السيد يسين، عاطف قبرصي، عبدالله واثق شهيد، عبدالمنعم أبو نوار(صندوق الأمم المتحدة للسكان)، عبدالوهاب رزيق(اللجنة الاقتصادية لافريقيا)، عون الخصاونة، فريدة العلاقي، كلوفيس مقصود، محسن العيني، ميرفت بدوي(الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، نادر فرجاني (بحكم المنصب).

الفريق الرئيسي

أسامة الخولي، جورج قرم، طاهر كنعان، علي عبدالقادر علي، محمد جواد رضا، محمد محمود الإمام، نادر فرجاني(بحكم المنصب)، هدى رشاد.

المؤلف الرئيسي: نادر فرجاني

فريق التحرير

النص العربي: فارس بدر، ميسون ملك
النص الانجليزي: باتريشيا جاسبراتي، بربارة بريوكا، بيتر بوكوك، فارس بدر.
النص الفرنسي: ساندرين جامبلين

أمينة رؤوف ، خالدة عبدالغفار، كريستيان ويصا، نيفين الزيات.

المؤلفون المشاركون (معدو الأوراق الخلفية):

ابراهيم البدوي، أسامة الخولي، أشرف البيومي، أنطوان زحلان، جورج قرم، سارة بن نفيسة، سليم جاهان، سهير مرسي، عزام محجوب، علي عبدالقادر علي، فاطمة الزناتي، فريدة العلاقي، فيروز سركيس، طاهر كنعان، محمد الأمين فارس، محمد دويدار، محمد جواد رضا، محمد عبيدو، محمد علي نصار، محمد محمود الإمام، مصطفى كامل السيد، ملك زعلوك، منى الخالدي، ميرفت بدوي، نادر فرجاني، نبيل علي، نيفين مسعد، هدى رشاد، هدى زريق.

المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع:

البلّه هاجونا، جاكلين غزال، بيرجي شيريميتا، جيلمان ريبيلو، دينا عساف، ظاهر جمال، سناء زمري، شفيقة ديراني، عادل عبد اللطيف، عبدالله الدردري، علي الزعتري، غيث فريز، معز دريد، معن نسور، نادين شمعونكي، يوسف منصور.

فريق القراء:

بول سالم، جون بيج، زياد فريز، سليم جاهان، عاطف قبرصي، عمر نعمان، كلوفيس مقصود، هبه حندوسه.

فريق الترجمة:

خالد عبدالله، رانية الحريري، ستيفاني دوجول، سوزي غيث، شهرت العالم، سونيا التميمي، عمر الشافعي، ماري-هيلين آفريل، مصطفى السوقي، منى صبري، نبيل شوكت، نهاد سالم.

* عالم جليل فارق الحياة في كانون الاول / ديسمبر 2001 بعد أن شارك باقتدار في العمل على التقرير في اكثر من موقع، ويمثل رحيله خسارة بالغة في أوساط اكتساب المعرفة والتنمية الإنسانية في البلدان العربية.

المحتويـات

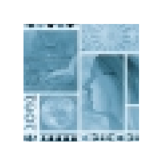
قائمة الإطارات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

المرفق الإحصائي

(إن التحليل وتوصيات السياسة الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء فيه. وقد أعد هذا التقرير فريق مؤلفين مستقل برعاية المكتب الإقليمي للبلدان العربية.)



مستقبل للجميع

تكمن الثروة الحقيقية للأمة العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، في ناسها - نساءً ورجالاً وأطفالاً. هم أمل الأمة كما هم ثروتها. وتحرير هؤلاء الناس من الحرمان بجميع أشكاله، وتوسيع خياراتهم، لابد وأن يكونا محور عملية التنمية في البلدان العربية. ورغم أن العقود الخمسة الماضية شهدت تقدماً ملموساً على صعيد تمكين البشر وتخفيف حدة الفقر، إلا أن الطريق نحو معالجة تركة الحرمان البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية مازال طويلاً.

وحينما نتطلع إلى المستقبل، نجد أن هناك الكثير مما يجب عمله أيضاً لتمكين الناس في المنطقة العربية من المشاركة الكاملة في عالم القرن الحادي والعشرين. وقد شرَعت العولمة والتقدم التقاني المتسارع أبواباً لفرص غير مسبوقة، ولكنهما يطرحان أيضاً تحديا جديداً يتمثل في خطر التخلف عن ركب التغيرات التي تتلاحق بتسارع يتجاوز قدرات الدول. وقد اكتسبت التنمية معاني وأبعاداً جديدة بنشأة أسواق عالمية جديدة (مثل أسواق الصرف وأسواق رأس المال)، وأدوات جديدة (مثل شبكة الإنترنت والهواتف الجوالة)، وفاعلين جدد (مثل المنظمات غير الحكومية والاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية)، وقواعد جديدة (مثل الاتفاقات متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والخدمات والملكية الفكرية).

التحديات

يواجه الناس في البلدان العربية وهم يدخلون الألفية الجديدة مجموعتين متشابكتين من التحديات لتحقيق السلام والتنمية. وقد أصبحت المجموعة الأولى أكثر وضوحاً وجلاءً بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، 2001 المأساوية. وهي التحديات التي يجابهها السعي للتحرر من الخوف. ففي ميدان الأمن والسلام هذا تتقاطع السياسات الإقليمية مع سياسات الدول العظمى. والمجموعة الثانية لا تقل عن الأولى أهمية. وتشتمل على التحديات التي تجابه مسيرة التحرر من العوز. وهذه هي التحديات الحقيقية التي يواجهها الناس والحكومات والدول والمجتمعات في محاولاتهم للنهوض بالتنمية الإنسانية. وهذه التحديات أساسية ليس لما لها من أهمية للتنمية والنمو فحسب، بل لقيمتها في حد ذاتها. فالعدل والمعرفة والحرية وحقوق الإنسان ضرورية للحكم الصالح لما لها من قيم في حد ذاتها ولدورها الحاسم في التمكين لتحقيق التنمية. فهي في الوقت ذاته غايات ووسائل. وهي محورية لسيرورة التنمية الإنسانية كما هي للمستوى اللذي تبلغه هذه. وسنبرز بعض الجوانب الرئيسية لمجموعتي التحديات هذه فيما يلي:

الاحتلال يخنق التقدم

يمثل الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية أحد أكبر العقبات استشراء كمُهددٍ ومُعرقل لمسيرة الأمن والتقدم في المنطقة، جغرافياً (حيث أنه يؤثر على المنطقة بأسرها)، وزمنياً (حيث أنه لا يزال مستمراً لعدة عقود)، وتنموياً (حيث يؤثر تقريباً على جميع جوانب التنمية الإنسانية وأمن الناس بصورة مباشرة بالنسبة لملايين وبصورة غير مباشرة لملايين أخرى). وتتعدى التكلفة الإنسانية للاحتلال إزهاق الكثير من أرواح الناس وفقدان أرزاق العديدين من ضحاياه المباشرين. فإذا كانت التنمية الإنسانية عملية لتوسيع الخيارات، وإذا كانت تعني أن الناس يجب أن يتمكنوا من التأثير على العمليات والقرارات التي تشكل حياتهم، وإذا كانت تعني التمتع الكامل بحقوق الإنسان، فإنه يمكن القول أن ما من شيء يقضي على تلك الرؤية النبيلة للتنمية أكثر من إخضاع الناس لاحتلال أجنبي.

يمثل الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية أحد أكبر العقبات استشراء كمُهددٍ ومُعرقل لمسيرة الأمن والتقدم في المنطقة.

ما من شيء يقضي على الرؤية النبيلة للتنمية أكثر من إخضاع الناس لاحتلال أجنبي.

أولاً، بالنسبة للفلسطينيين، يعوق الاحتلال وسياساته قدرتهم على النمو من الوجوه كافة. فمصادرة أراضي الفلسطينيين وتقييد وصولهم إلى مياههم ومواردهم الطبيعية الأخرى، ووضع عقبات تحبط حرية الناس والسلع، والمعوقات الهيكلية التي تكبل العمالة وتضعف الإدارة الذاتية للاقتصاد، تحول جميعها دون قيام اقتصاد قادر على البقاء ودون قيام دولة مستقلة وآمنة. فضلاً عن ذلك، فإن توسيع المستوطنات غير الشرعية وتكرار استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين وحرمانهم من أبسط حقوق الإنسان يقوّض من قدرتهم على بناء تنمية إنسانية. كما أن محنة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في بلدان أخرى مظهر آخر من

مظاهر تشويه التنمية الناتج عن الاحتلال.

ثانياً، غمر الاحتلال الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة بأسرها بغمامة سوداء. ففي البلدان المجاورة، التي لا يزال بعض منها يعاني من احتلال إسرائيل لأجزاء من أراضيه، أحدث الاحتلال معاناة هائلة، وشكل تحديات تنموية عظيمة. ويهيمن الاحتلال على أولويات السياسات الوطنية في كثير من الدول العربية، ويخلق تحديات إنسانية كبيرة للبلدان التي استضافت اللاجئين، ويحفز على تحويل الاستثمار العام من التنمية الإنسانية إلى الإنفاق العسكري. وللاحتلال، بما يمثله من تهديد خارجي ملموس ومستمر، آثار جانبية ضارة: فهو سبب وذريعة لتشويه برامج التنمية، وإرباك الأولويات الوطنية وإعاقة التنمية السياسية. ففي أحيانٍ معينة، يمكن أن تستخدم الحاجة الى تعبئة الشعب ضد المعتدي الخارجي مبررا لكبح الخروج عن الصف في وقت يتطلب فيه التحول الديمقراطي قدراً أكبر من التعددية في المجتمع ومزيداً من الحوار العلني حول سياسات التنمية الوطنية. بكل هذه الطرق، يجمد الاحتلال النمو والازدهار والحرية في العالم العربي.

إن القصور في الحرية يضعف التنمية الإنسانية ويشكل أحد أكثر مظاهر تخلف التنمية السياسية إيلاماً.

النزاعات والعقوبات والاضطراب السياسي تحبط التنمية

أضر الاضطراب السياسي والنزاعات العسكرية والعقوبات والحصار باقتصادات عديدة في المنطقة، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية وإلى عدم استقرار الأسواق. ولا تزال بعض البلدان تناضل لتسترد عافيتها من تداعيات الحروب، حيث خرجت منها مثقلة بالديون، الأمر الذي ضيق خياراتها في مجال الإنفاق العام. ووجدت جميع البلدان المتضررة نفسها تواجه مشاكل اجتماعية وسياسية أعاقت تقدمها نحو التحرر والديمقراطية.

وتأتّى عن الحروب نمو بطيء وبنى أساسية مدمرة وتشرذم اجتماعي وركود في القطاع العام. كما عانت بعض البلدان من تضخم مفرط وانخفاض حاد في قيمة العملة وانخفاض عائدات العملة الأجنبية. وشهدت بلدان أخرى انهيار مكانتها في المجتمع الدولي. كما فقدت معظم البلدان المتأثرة بالحروب والنزاعات، موارد بشرية ورأس مالية هي في أمس الحاجة اليها لإعادة الاستقرار وتجديد القدرة على التنافس.

التطلع إلى الحرية والديمقراطية لا يزال أمنية بعيدة المنال

تكشف المقارنة بين المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم النامي عن تقدم خطى المشاركة السياسية في تلك المناطق أكثر منها في البلدان العربية. فموجة الديمقراطية، التي طورت الحكم في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في الثمانينيات، وبلدان شرق أوروبا وبلدان عديدة في وسط آسيا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لم تصل إلى البلدان العربية بعد. إن هذا القصور في الحرية يضعف التنمية الإنسانية ويشكل أحد أكثر مظاهر تخلف التنمية السياسية إيلاماً. وبينما تنص الدساتير والقوانين والتصريحات الحكومية على قبول الديمقراطية وحقوق الإنسان بحكم القانون، فإن التطبيق الفعلي لها يهمل أو يجري إغفاله عمداً في أحيان عديدة.

وفي حالات كثيرة، يتسم نمط الحكم بوجود جهاز تنفيذي قوي يسيطر على جميع أجهزة الدولة، وسط غياب لشبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة. فالديمقراطية التمثيلية حيث وجدت، ليست دائماً حقيقية. وغالباً ما تُلجم حريات التعبير والتنظيم، وتغيب المعايير الحديثة للشرعية.

التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر

إن عدم المساواة بين الجنسين يشكل أكثر مظاهر الإجحاف تفشياً في أي مجتمع لأنها تؤثر عمليا على نصف عدد السكان. وقد تحقق في السنوات الأخيرة بعض التحسن الكمي في بناء قدرات المرأة. فعلى سبيل المثال، أظهرت البلدان العربية تحسناً في تعليم الإناث أسرع منه في أي إقليم آخر. فقد تضاعفت معدلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة ثلاث مرات منذ عام 1970؛ وازدادت معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية بأكثر من الضعفين. إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة، التي تشدد على نحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة وتعزز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة. ونجم عن ذلك أن أكثر من نصف النساء العربيات لا يزلن أميّات وأن معدل وفيات الأمهات أثناء فترة الولادة في المنطقة هو ضعف معدلها في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأربعة أضعاف معدلها في شرق آسيا.

كما تعاني النساء في بعض البلدان من عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية، التي غالباً ما تتجلى في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب. ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم، كما يتضح من النسبة المنخفضة لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية ومجالس الوزراء وفي اليد العاملة وفي الميل لتأنيث

البطالة. وتعاني المرأة أيضاًمن عدم المساواة في الفرص، وهو ما يتضح من الوضع الوظيفي والأجور، ومن التمييز الوظيفي القائم ضد المرأة. ولا بد أن يعاني المجتمع ككل إذا تعطلت نسبة كبيرة جداً من أعضائه القادرين على الإنتاج، فينخفض دخل الأسرة فيه وتتدنى مستويات معيشتها.

تكبيل العقول يقوّض الإمكانات

يبلغ عدد الأميين من بين البالغين العرب حوالي 65 مليوناً، ثلثاهما من النساء. ومعدلات الأمية أعلى كثيرا مما هي عليه في بلدان أفقر كثيراً من البلدان العربية. ومن غير المتوقع أن يزول هذا التحدي سريعاً. إذ يوجد حالياً نحو 10 ملايين طفل تتراوح أعمارهم من ست إلى خمس عشرة سنة غير ملتحقين بالمدارس؛ وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن هذا العدد سيرتفع في عام 2015 بنسبة 40 في المائة. فالتحدي أكبر كثيراً من مجرد التغلب على النقص فيما يقدم للناس من معرفة. فمن المهم أيضاً التغلب على النقص في الأعداد المتوافرة من أهل المعرفة، وهي مشكلة أدى إلى تفاقمها تردي نوعية التعليم بالإضافة إلى عدم توافر آليات لتنمية رأس المال الفكري وتوظيفه.

وتوجد فجوة كبيرة بين مخرجات النظم التعليمية واحتياجات أسواق العمل. ويزيد من اتساع هذه الفجوة التغير السريع في احتياجات سوق العمل الناجم عن العولمة وعن متطلبات التقانات السريعة التطور.

إن قدرة البلدان العربية على الوصول إلى أحدث الابتكارات التقانية، المتمثلة بتقانات المعلومات والاتصالات واستخدامها، محدودة جداً. إذ يستخدم شبكة الإنترنت 0,6 في المائة من السكان فقط، ويبلغ انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي 1,2 في المائة فقط. وبصورة عامة لا يزيد الاستثمار في البحث والتطوير عن 0,5 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، أي أقل من ربع المتوسط العالمي. فضلاً عن ذلك، وبينما يقع إنتاج الأبحاث العلمية في المنطقة في النطاق الذي بلغته البلدان الرائدة من البلدان النامية، فإن الخبرات العلمية الوطنية المستخدمة فى ذلك الانتاج، يقل عن ذلك كثيراً.

ويتعين معالجة المسائل المتعلقة بالمعرفة كأولوية عليا لأن أصحاب المعرفة والمجتمع الذي يقوم على المعرفة، كليهما، أهداف قيّمة في حد ذاتهما؛ كما أن المعرفة، بوصفها قدرة انسانية، ومؤشر لتوسيع خيارات البشر، يتصلان بالنمو والعدالة الاجتماعية اتصالاً لا انفكاك منه. والفشل في معالجة جوانب العجز في القدرات يعطل التنمية الإنسانية بمعناها الأوسع.

كذلك فإن الفشل في تعزيز الإطار الضروري لممارسة الحريات المتمثل في حماية حقوق الإنسان يكبل الطاقة الإبداعية للعقول. إن العلاقة بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان بالغة الأهمية، فهما يعززان بعضهما بعضاً، حيث الحرية الإنسانية قاسمهما المشترك. فتخلق التنمية الإنسانية الإمكانية لممارسة الحرية من خلال بنائها لقدرات الناس، وتولد حقوق الإنسان الفرص لممارسة الحرية من خلال توفير الإطار الضروري لذلك. فالحرية ضامن للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، وغاية لهما.

حينما تتعثر إدارة التنمية يكبو الاقتصاد

يعتبر تحسين الحكم الاقتصادي بما في ذلك إدارة التنمية، تحدياً رئيسياً للبلدان العربية. وعلى الرغم من النجاح الكبير لسياسات الاستقرار الاقتصادي في التسعينيات، الذي تجلى في خفض معدلات التضخم وتقليص عجز الموازنات، ما زالت بعض الدول تعاني من ركود وتائر النمو والتأثر المفرط بالتقلبات في أسعار النفط. كما أن كفاءة المؤسسات العامة منخفضة، الأمر الذي يبينه ضعف المردود إلى التكاليف والعبء الثقيل للقواعد التنظيمية. ولا يزال أداء متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية ضعيفاً، بما فيها التوظيف والادخار والإنتاجية والصادرات غير النفطية.

ويبلغ متوسط نسبة البطالة في البلدان العربية 15 في المائة، وهي من أعلى النسب في العالم. والبطالة مأساة للتنمية الإنسانية وعبء على التقدم الاقتصادي. ولاستعادة النمو أهمية حاسمة في مكافحة البطالة، ويتعين على اقتصادات المنطقة أن تنمو بمعدلات لا تقل عن 5 في المائة حتى تستوعب العاطلين عن العمل حالياً وتوفر فرص عمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل.

ولا يقتصر التحدي على النقص في المعرفة ذاتها، بل يتعداه إلى قصور أخطر في إعداد أهل المعرفة.

وقد ظل الأداء التجاري للمنطقة دون المستوى المطلوب، ولا تزال المنطقة مغلقة نسبياً. وفي بعض البلدان، لا تزال الرسوم الجمركية عالية والحواجز غير الجمركية قائمة بدرجة ملموسة. وقد نمت الصادرات من المنطقة (التي يشكل النفط والسلع المشتقة منه أكثر من 70 في المائة منها) خلال التسعينيات بنسبة 1,5 في المائة سنوياً، وهي أقل كثيراً من المعدل العالمي الذي يبلغ 6 في المائة. وبقيت الصادرات المصنعة راكدة، وتخلفت حصة المنطقة من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة عن مثيلاتها للمناطق الأخرى. قد شرعت بعض الحكومات العربية باتخاذ خطوات لمعالجة هذا الوضع من خلال مبادرات تستهدف تشجيع التوسع في التجارة الخارجية بوصفها محركاً للتنمية الاقتصادية (بما فيها التنمية التقانية). ويمثل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، والانضمام المتزايد إلى منظمة

التجارة العالمية، واتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تعبيراً رسمياً عن سياسات الانفتاح والتحرك نحو اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي.

وبينما حققت العديد من الحكومات نجاحاً ملحوظا في توفير البنى التحتية الداعمة للنمو، بقي دورها في تطوير أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وفي تنظيم هذه الأسواق وتحقيق التكامل فيما بينها، مكبوحاً وكابحاً. وكنتيجة لذلك، غالباً ما كانت مساهمة القطاع الخاص المنظم في التنمية مترددة، ودون المتوقع. ورغم ازدياد حصته في مجموع الاستثمار، فإن مساهمة القطاع الخاص بتوفير فرص العمل وزيادة الصادرات ظلت محدودة جداً.

وتقتضي اعتبارات النمو والعدالة إيلاء أولوية هامة لتطوير القطاع الخاص وتنمية دوره. فقد تبنت معظم البلدان العربية في الماضي نماذج تنموية قائمة على استئثار الدولة بالحياة الاقتصادية وانغلاقها على الداخل، وتمسكت بعض البلدان بهذه النماذج لمدة طويلة. وقد أصبح الآن عقم هذه النماذج واضحاً. وإن كانت هذه النماذج مناسبة أثناء سنوات الاستقلال الأولى، فإنها لم تعد الآن تخدم الحكومات (التي تحتاج إلى نمو اقتصادي سريع لتحقيق أهداف سياساتها، بما فيها أهداف التنمية الإنسانية المتصلة بالرعاية الصحية والتعليم وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي)، كما لم تعد تخدم الناس (الذين يبحثون عن فرص عمل جيدة بأجور وظروف عمل لائقة).

وقد اتخذت الحكومات في العديد من البلدان العربية خطوات هامة لتحرير القطاع الخاص، ولكن هناك حاجة ماسة لمزيد من الجهد فى هذا المجال. فلا بد من الحفاظ على سلامة سياسات الاقتصاد الكلي المتوازنة؛ وينبغي توفير حيز اقتصادي مناسب للمبادرات الخاصة؛ وتقوية المصارف المركزية والخدمات المالية والنظام المصرفي عموماً؛ كما ينبغي تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتخفيف الإجراءات الروتينية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يسود حكم القانون بصورة شفافة وأن يكون النظام القانونى ظاهر العدالة وسريع الأداء وأن يتصف النظام القضائي بالكفاءة والاستقلال والمهنية. كما يتعين إصلاح القطاع العام لتحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز النمو.

وفي الوقت نفسه، يتعين تقوية الأطر والتشريعات التنظيمية التي تقتضيها صحة السياسة الاقتصادية- على سبيل المثال للحد من الاحتكار، سواءً في القطاع العام أو الخاص. كما يتعين محاربة الفساد والمحاباة بحزم وعلى نحو شامل. فهذه التشوهات تفرض تكلفة باهظة على التنمية الإنسانية والتنمية الاقتصادية؛ تتمثل في إحباط مبادرات البشر وحرمان الجدارة والإبداع مما يستحقانه من مكافأة وتقدير.

يتعين محاربة الفساد والمحاباة بحزم، فهذه التشوهات تحبط مبادرات البشر وتحرم الجدارة والإبداع مما يستحقانه من مكافأة وتقدير.

إن التعاون الاقتصادي الإقليمي ميدان آخر يستوجب الاهتمام. فمعظم الأسواق المحلية لكثير من الاقتصادات العربية أصغر من أن توفر قواعد صلبة لنمو حيوي ومتنوع ومستدام، يقوم على قطاعات الصناعة والخدمات الخاصة النابضة بالنشاط. وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية خطوة في الاتجاه الصحيح إذا أنجزت ما وعدت به. ومع ذلك، فإنه يتعين على البلدان العربية أن تنظر في تحقيق اندماج أعمق فيما بينها من خلال التحرك نحو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة؛ ومع شركاء خارجيين، مثلاً، من خلال اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي انضمت إليها عدة بلدان عربية حتى الآن. ويمكن أن يعزز كل من هذين الاتجاهين الاتجاه الآخر؛ وأن تتضاعف عوائد اتفاقات الشراكة إذا تم استكمال ترتيبات التكامل العربي قبل سريان مفعول هذه الاتفاقات. وأخيراً، في هذا الخصوص، يتعين إعادة تنشيط المنظمات الإقليمية العربية المعنية بالتعاون الاقتصادي وبتنمية البنى التحتية المشتركة.

وكما أن الدول العربية لم تستطع مواجهة متطلبات التنمية الإنسانية في ميادين رئيسية، مثل الصحة والتعليم، فقد عجزت قدراتها أيضاً عن تلبية متطلبات دعم النمو السريع. ولم تكن قلة الموارد المالية هي القيد المانع: فالإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة أعلى من مثيله في مناطق نامية أخرى. إلا أن القيد المانع ما زال يتمثل في الترتيبات المؤسسية غير المواتية والنقص في الموارد البشرية. ولاشك أنه بالإمكان الحصول على نتائج أفضل من خلال تغيير السياسات، وإعادة توزيع مخصصات الإنفاق داخل القطاعات وفيما بينها. وتتجلى القيود المؤسسية في ضعف المساءلة والشفافية والنزاهة، بالإضافة إلى الافتقار إلى الفعالية والكفاءة، وعدم الاستجابة لاحتياجات الناس ومقتضيات التنمية على حد سواء. ويشتد التحدي في مواجهة هذه المعوقات مع ارتفاع تطلعات الجمهور الذي أصبح أكثر تطلباً وعلماً ، وتأثيرات المتغيرات الخارجية مثل العولمة وما تجلبه من تقدم تقاني سريع. وقد أدت هذه المتغيرات أيضاً إلى تغيير في دور الدولة وعلاقاتها بالأسواق والمجتمع المدني. ولا تزال الحكومات في مرحلة البداية من سيرورة التكيف: فالعلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، مثلاً، لا تزال تدار كمباراة صفرية، أي أن الربح في جانب يؤدي إلى خسارة مساوية في الجانب الآخر.

كما غيرت الثورة التقانية العوامل الرئيسية المؤثرة في الإنتاج والنمو بحيث تضاعفت أهمية

اكتساب المعرفة واستخدامها في تحقيق الأهداف الاجتماعية والتنموية. وفي وقت أصبح فيه مستقبل التنمية في البلدان العربية مرتبط على نحو متزايد بقدرات اليد العاملة فيها ونوعية رأس مالها الفكري، أصبح التصدي لفجوة المعرفة أمراً حرجاً.

لعنة الفقر: حرمان من الخيارات والفرص وتدنٍ في نوعية الحياة

يتطلب بناء مجتمعات ونظم سياسية واقتصادات أكثر عدالة، تصميما على محاربة الفقر. ومع أن مستوى الفقر المادي المدقع في البلدان العربية هو الأقل في العالم، يبقى مواطن من كل خمسة مواطنين يعيش على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم وفقاً لتقديرات البنك الدولي الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن الفقر المادي ليس سوى جزء من المشكلة، فالرعاية الصحية المتدنية أو المفقودة أو انحسار فرص الحصول على التعليم الجيد، وتدهور البيئة السكنية - سواءً كانت حياً فقيراً ملوثاً في منطقة حضرية أو بيئة ريفية على تربة مستنزفة - أو ضعف شبكات الأمان الاجتماعي أو غيابها، تشكل جميعها سلسلة متصلة من مظاهر الفقر ومسبباته، وتنتشر على نطاق واسع في البلدان العربية.

أما الحرمان واللامساواة في القدرات والفرص، فهو أكثر استشراء من فقر الدخل أو اللامساواة الاقتصادية. فنسبة الحرمان، بمعايير التنمية الإنسانية الأساسية، تبلغ 32.4 في المائة مقاسة بمؤشر الفقر الإنساني، الذي يعرف الحرمان بقصر الأعمار وغلبة الأمية ونقص الخدمات الأساسية.

لقد أصبح الآن معروفاً أن النمو الاقتصادي ليس شرطاً كافياً لإزالة فقر الدخل، لكنه بالتأكيد شرط ضروري لذلك. وينطبق الأمر ذاته على فقر القدرات، والذي بما يعنيه من حرمان، يعتبر نقيض التنمية الإنسانية. والفقر، كيفما تم تعريفه، يعيق النمو الإقتصادي. ففقر الدخل عبءٌ على الاقتصاد أما فقر التنمية الإنسانية فهو أشد وطأة كونه يحد من قدرات الناس والبلدان على الاستخدام الأفضل لمواردهم الإنسانية والمادية على حد سواء. وحقيقة أن فقر الدخل منخفض نسبياً في البلدان العربية لا ينبغي أن يكون مدعاة للرضا في الوقت الذي تستشري فيه أبعاد الفقر الأخرى.

الاستراتيجية

أن تحديات السلام والتنمية الرئيسية التي تواجه البلدان العربية تحديات متشابكة. وبينما تخرج قضايا الاحتلال والنزاعات عن اختصاص هذا التقرير، فإن الأقسام التالية تتناول جوانب أخرى من الاستراتيجية المقترحة للارتقاء بالتنمية الإنسانية.

والجدير بالذكر هنا أن كثيرا من أوجه قصور التنمية الإنسانية في المنطقة العربية وخاصة تلك التي تتعلق بالحريات لا تنعكس في مقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يقيس هذا المقياس فقط بعضاً من القدرات والخيارات الأساسية للتنمية، لكنه يقصر عن قياس الخيارات الأوسع، مثل الحرية وحقوق الإنسان (أو المتغيرات الأخرى مثل اكتساب المعرفة والسياق المؤسسي والمسؤولية البيئية).

ونظراً لأهمية الإحاطة بالتحديات الأوسع للتنمية الإنسانية وفق مفهومها الكامل، وهي تحديات تتصل بالحرية والمساواة بين الجنسين واكتساب المعرفة والخيار البيئي، فإن التقرير يطرح السؤال التالي: أليس هذا هو الوقت المناسب للنظر إلى ما هو أبعد من المقاييس المحدودة للتنمية البشرية كما يعكسها مقياس التنمية البشرية؟ وفي إسهام شخصي لهذا التقرير، يستطلع كبير مؤلفيه المتغيرات والثوابت والمنهجية المتصلة بتصميم مؤشر بديل وما قد يترتب على مثل هذا المؤشر من تأثير يمكن أن يكون نقطة البداية لمزيد من البحث في مقاربة أكثر تبصراً لقياس التنمية الإنسانية.

إن الحرمان واللامساواة في القدرات والفرص، أكثر استشراء من فقر الدخل.

تعيش المنطقة العربية في عصر يتسارع فيه التغيير في إطار عولمة متزايدة. وسيعتمد النجاح في مواجهة تحديات العصر على القدرة على التطور والتكيف مع متطلبات الاقتصادات الجديدة والسياسات الجديدة. ويمكن للمعرفة المتطورة، بمعناها الواسع، والتقدم في مجال الحريات الإنسانية، كما تتجلى في المشاركة السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تقدير سليم لدور الثقافة والقيم، يمكنها مجتمعة أن تشكل أسساً لنهج تنمية إنسانية في المنطقة العربية يستجيب لتطلعات الناس إلى حياة أفضل، ويستفيد من القوى التي تشكل القرن الحادي والعشرين.

نحو مجتمع المعرفة

المعرفة هي عماد التنمية، وتزداد أهميتها في عصر العولمة الذي يتسارع فيه التغيير التكنولوجي بشكل غير مسبوق. فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصادات والبيئة السياسية والمجتمعات، وتنتشر

في جميع جوانب النشاط الإنساني. ويشير هذا التقرير إلى أن البلدان العربية تواجه فجوة كبيرة في المعرفة. ولن يكون من السهل التغلب عليها لأن المعرفة، بمعناها الواسع، هدف متحرك، وحدودها في توسع مستمر. وللتصدي لفجوة المعرفة هذه لابد من القيام بعمل متزامن في ميادين ثلاثة مترابطة وقد تكون متكاملة، هي: استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها.

وتتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية. لذلك يتطلب السعي لإقامة مجتمع يقوم على المعرفة وضع استراتيجيات فوق-قطاعية تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها. ويمكن تحقيق ذلك على سبيل المثال من خلال إيجاد حلقات وصل بين نظم التعليم ونظم التدريب وطلب سوق العمل في القطاعين العام والخاص. وبالمثل، يتعين إيجاد صلات تربط المبدعين والباحثين ومحللي السياسة مع المنتجين وصانعي القرار. ويتعين أن ينظر إلى استراتيجيات تنمية المعرفة على أنها موضع اهتمام المجتمع ككل والفاعلين الاقتصاديين على جميع الصعد - الإدارات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لا سيما في المجتمعات المحلية، مما يعزز اتساق هياكل ومدخلات ومخرجات نظم التعليم والتدريب والبحث مع متطلبات الإنتاج ورفاه الإنسان وعملية التنمية ككل.

قد تكون تكاليف تحسين نظم التعليم ضخمة، إلا أن كلفة استمرار الجهل لا حدود لها.

استيعاب المعرفة

أما استيعاب المعرفة فيتضمن تزويد الناس بالقدرة على استخدام المعرفة عن طرائق عدة من أهمها التعليم. وعلى الرغم من المشاكل التي تمت الإشارة إليها سابقاً، أحرزت البلدان العربية عبر السنين تقدماً كبيراً في نشر التعليم و تقليص الأمية. ففي عام 1995, كان أكثر من 90 في المائة من الذكور و 75 في المائة من الإناث ملتحقين بالمدارس الابتدائية، وحوالي 60 في المائة من الذكور و 50 في المائة من الإناث ملتحقين بالمدارس الثانوية. وعلى مستوى التعليم العالي، تفوقت البلدان العربية في أدائها على جميع المناطق النامية باستثناء أمريكا اللاتينية والكاريبي من حيث جميع معدلات التحاق الإناث والذكور. وقد ارتفع مجموع الملتحقين بمختلف المستويات من 31 مليوناً في عام 1980 إلى ما يقرب من 56 مليوناً في عام 1995. وتحسنت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين عام 1980 ومنتصف التسعينات بنسبة 50 في المائة تقريباً. ومنذ عام 1970, زادت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث ثلاثة أضعاف.

تعكس هذه الإنجازات التزام الحكومات العربية طويل الأجل ببناء نظم تعليم تستجيب لمتطلبات الأجيال الجديدة. وتنفق البلدان العربية، كمجموعة، على التعليم نسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى مما تنفقه أي منطقة أخرى في العالم النامي، وارتفع الانفاق على التعليم بنسبة 50 في المائة (بالأسعار الجارية) بين عامي 1980 و 1995. كما أن معدل الإنفاق للفرد على التعليم أعلى من متوسط معدله في البلدان النامية. وقد شرعت عدة بلدان في المنطقة بتنفيذ برامج كبيرة لإصلاح النظام التعليمي.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. وتشمل الأولويات، من بين جملة أمور أخرى، ضمان تعليم أساسي شامل عالي الجودة، لا سيما للبنات وللفئات الأخرى التي تتلقى حالياً خدمات تعليمية أقل من المستوى المتوخى؛ وتقوية التعليم العالي، لا سيما في العلوم والهندسة؛ والقضاء على الأمية؛ إضافة الى توفير فرص التعليم مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي. فالتعلم مدى الحياة ليس مسألة كمالية؛ بل هو ضروري لاستيعاب المعرفة في عالم يتسم بتفجر عيون المعرفة الجديدة وبتغيير تقاني متسارع ومنافسة دولية حادة.

والتعليم حق إنساني أساسي وغاية في حد ذاته؛ وهو وسيلة مهمة لتحسين الرفاه من خلال تأثيره على الإنتاجية وجوانب الحياة الأخرى، مثل الصحة. وفي المجال الاقتصادي، أبرز البحث فوائد جمة لتكوين رأس المال البشري. فقد خلصت دراسة شملت 192 بلداً إلى أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64 في المائة من أداء النمو؛ وفي المقابل، يساهم رأس المال المادي - الآلات والمباني والبنى الأساسية - بنسبة 16 في المائة من النمو. ويساهم رأس المال الطبيعي بالنسبة المتبقية. وبصورة أكثر تحديداً، تظهر التقديرات العالمية أن زيادة نسبة خريجي المرحلة الثانوية في اليد العاملة بنسبة 1 في المائة تقترن بزيادة تتراوح بين 6 و 15 في المائة في الدخل الذي يحصل عليه أفقر 40 في المائة من السكان. وعليه، يخدم التعليم النمو والمساواة، كليهما. وقد تكون تكاليف تحسين نظم التعليم ضخمة، إلا أن كلفة استمرار الجهل لا حدود لها.

إن الاستثمار في الموارد المادية للتعليم ينبغي أن يكمله اهتمام أشد بالنوعية، وذلك عبر التأكيد على معايير المستوى، وتحسين المناهج التعليمية وطرق تقييمها، والتدريب الأفضل، وحسن إدارة المعلمين وحفزهم على العمل. ومما يعزز فرص نجاح هذا الهدف، تلاقح الأفكار والخبرات والتقانات، والمناهج التربوية بين البلدان العربية، والسياسات الصائبة وطنياً ونشر المعلومات ذات الصلة، وهما ضروريان لبناء وإدامة الاجماع الوطني على إصلاح التعليم والتدريب.

اكتساب المعرفة

وقد تتطلب الاستراتيجيات الفعالة لاكتساب المعرفة تغييراً في المواقف والقيم والحوافز المجتمعية، لتتضمن التزاماً شاملاً على جميع مستويات المجتمع، باحترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار، واستخدام الاكتشافات الجديدة لزيادة الإنتاجية والدخل وتحسين رفاه الإنسان. ويمكن دعم التغيير في المواقف بسياسات توفر الحوافز لتعزيز الوضع الاجتماعي وفرص الربح للعاملين في ميادين العلم والمعرفة والابتكار. وللسياسات العامة دور رئيسي في تشجيع نشاطات البحث والتطوير المرتبطة بالعملية الانتاجية، وفي دعم بيئة تمكن القطاع الخاص من استخدام المعارف الجديدة في الاستجابة لقوى السوق، وذلك من خلال، على سبيل المثال، تحويل معاهد البحث إلى مؤسسات وشركات، وتقديم الحوافز للشركات للتعاقد على الأنشطة ذات الصلة مع مختبرات عامة أو مع بعضها البعض، والاعتماد بصورة متزايدة على شركات الاستشارة والهندسة والبحث العربية ذات الخبرة والكفاءة المناسبتين.

إن اكتساب المعرفة لا يقتصر على البناء على قاعدة المعرفة الوطنية لتوليد معرفة جديدة من خلال البحث والتطوير، ولكنه يتطلب أيضاً جني المعرفة المتواجدة في أماكن أخرى وتكييفها، وذلك عن طريق الانفتاح بمعناه الواسع، بما في ذلك مثلاً تشجيع الانسياب الحر للمعلومات والأفكار، وتأسيس روابط بناءة مع الأسواق العالمية، واجتذاب الاستثمار الأجنبي. والالتزام بالانفتاح بالغ الأهمية نظراً لضعف التطوير التقاني الحالي في البلدان العربية. ويؤدي هذا الضعف إلى تبني استراتيجية على المدى القصير تركز على استيراد وتكييف التقانة واستيعابها من خلال الممارسة، ريثما تتوافر البيئة الضرورية للتطوير التقاني المحلي النشط، والمتمثلة في إنشاء نظام إنتاج كبير متنوع نابض بالحيوية، وسوق واسعة إلى حد يبرر تكاليف التطوير التقاني، ولا ينبغي أن يحول هذا دون الاضطلاع بعمل في ميادين تقانات ذات أهمية خاصة للمنطقة (مثل تقانات المعلومات والاتصالات، والطاقة الشمسية، وتحلية المياه)، والتي تتعزز فرصها في النجاح اذا ما تمت في السياق الأوسع لتعاون عربي عالي المستوى.

كما يمكن تعزيز اكتساب المعرفة بإقامة علاقات مع مراكز الأبحاث الدولية المتقدمة ومؤسسات البحث والتطوير الأخرى، شريطة أن تساعد هذه الروابط على تحسين التطوير العلمي والتقاني في الأقطار العربية لا أن تعمق التبعية للمصادر الأجنبية. وقد يعود التعلم من البلدان النامية الأخرى ذات الخبرة في بناء القدرات العلمية والتقانية بفوائد توفر أساساً لشبكات التعاون بين بلدان الجنوب في المستقبل.

ويمكن للبلدان العربية أن تستفيد أيضاً من خبرة مليون عربي يتمتعون بمهارات عالية ويعملون في البلدان الصناعية. ويمكن تعزيز الروابط معهم من خلال تأسيس قواعد معلومات منظمة عن الخبراء العرب المقيمين في الخارج، وإقامة قنوات فعالة للاتصال معهم، وتوفير التسهيلات لهم لزيارة البلدان العربية، ووضع ترتيبات لتكليفهم بأعمال استشارية ومهمات أخرى مؤقتة، واستخدام تقانات المعلومات والاتصالات لتسهيل تبادل المعارف معهم، ودعم اتحادات العرب ذوي المهارات العالية في الخارج. وفي الوقت نفسه، يجب القيام بجهود أكبرلإيقاف هجرة العقول العربية عالية التأهيل بالسعي لتوفير فرص مجدية ومناسبة لها في بلدانها العربية، حيث أن بقاءها سيساهم لا ريب بشكل كبير في بناء القدرات الإنسانية في هذه الأوطان.

نشر المعرفة

لقد وسع تلاقي الاتصالات السلكية واللاسلكية والحوسبة بشكل كبير القدرة على نشر المعلومات وعلى تخفيض التكاليف. ومن شأن توسيع إمكانيات وصول الناس جميعاً، بمن فيهم الفقراء، إلى تقانة المعلومات والاتصالات، تيسير اكتساب المعرفة واستيعابها في البلدان العربية، وتوفير فرص لا سابق لها في التعليم، وفي وضع السياسات وتنفيذها، وتوفير الخدمات لرجال الأعمال والفقراء على حد سواء. ولنجاح استراتيجيات نشر المعرفة، لا بد لها من أن تتبنى توجهاً فوق–قطاعي بحيث تتجاوب مع الاتجاه المتصاعد بدمج قطاعات الاتصالات والاعلام والمعلومات، مستفيدة من ذلك في تعزيز استخدام تقانات المعلومات والاتصال في مجالات حيوية كالتربية، والثقافة، والصحة العامة.

من الضروري إعطاء الأولوية لتخفيض تكلفة الوصول إلى الإنترنت بحيث تصبح متاحة للجميع، وذلك من خلال قواعد تنظيمية تشجع المنافسة وتحرم الاحتكار - وهي مقتضيات ذات أهمية خاصة أيضاً في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، سواءً كان عاماً أو خاصا. وبالنسبة للموارد البشرية، ينبغي أن تعطى الأولوية لتدريب كوادر متخصصة وتأهيلهم كمعلمين لمعلمي الحاسوب، وذلك دون اغفال التدريب العام على استخدام تقانة المعلومات، لا سيما للنساء. كما أن تعميق التنسيق بين البلدان العربية أساسي لضمان التوافق بين نظم الاتصالات بما يمكن من ربطها مع بعضها البعض، وللاستفادة من وفورات الحجم

تتطلب الاستراتيجيات الفعالة لاكتساب المعرفة، تغييراً في المواقف والقيم والحوافز المجتمعية، لضمان احترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار.

الكبير في البحث عن الحلول للمشكلات المشتركة.

ثقافة جودة وانفتاح

الثقافة والقيم هما روح التنمية. فهما توفران زخماً لها وتيسران الوسائل اللازمة لتعزيزها، وتحددان تصور الناس لأغراضها وغاياتها. اضافة الى ذلك فانهما تساعدان على تشكيل آمال الناس ومخاوفهم وطموحاتهم ومواقفهم وأفعالهم اليومية؛ وتشكلان مُثل الناس وتلهمان أحلامهم في حياة فاضلة لهم ولأجيالهم القادمة. ويدور في البلدان العربية كثير من الجدل حول ما إذا كانت الثقافة والقيم السائدة تعززان أو تعرقلان التنمية. ومن المهم التأكيد على أن القيم، في نهاية المطاف، ليست خادمة للتنمية ولكنها نبعها الفياض.

وتؤدي القيم دوراً هاماً في الإنجازات الاجتماعية التي لا تحركها القوى الاقتصادية المحضة، من الإنجاز البسيط (منع رمي القاذورات في الأماكن العامة) إلى المعقد (دعم المجتمع للمحرومين وتوفير الزخم للقضاء على العزل الاقتصادي والاجتماعي). ولا تستطيع الحكومات - العربية أو غيرها - تقنين قيم شعوبها بمراسيم تصدرها، وفي الحقيقة فإن الحكومات وأفعالها تتشكل جزئياً بالثقافة والقيم الوطنية. إلا أن الحكومات تستطيع أن تؤثر على القيم والثقافة من خلال دورها القيادي وتقديم الأمثلة في تصرفاتها، وبتشكيل التعليم وعلم أصول التدريس وبناء هياكل الحوافز في المجتمع، واستخدام وسائل الإعلام. وبهذا تستطيع الحكومات، من خلال تأثيرها على القيم والحوافز المجتمعية، أن تؤثر على مسار التنمية.

وقد تختلف الثقافة والقيم العربية التقليدية في بعض أوجهها، مع ثقافة العالم المتعولم وقيمه. ومع ازدياد التشابك والتبادل بين أقطار العالم وحضاراته المختلفة، يوفر الانفتاح والتواصل البنّاء فرصة للبلدان العربية للمساهمة في العولمة والافادة منها. وللديمقراطية دور في عملية التوفيق بين الثقافة التقليدية والحداثة العالمية. فنظرا لأن للناس المختلفين أفضليات مختلفة، حيث قد يرحب البعض بالتأثيرات العالمية، وبينما قد يمقت البعض الآخر أثرها المتفشي، فإنه في إطار ديمقراطي، يستطيع المواطنون أن يقرروا كيف يقيمون التغيرات الثقافية وكيف يؤثرون فيها، آخذين في الاعتبار تنوع الآراء وتحقيق توازن بين الحرية الفردية والأفضليات الشعبية في الاختيار بين البدائل.

ولتعزيز التنمية الإنسانية لابد من إيلاء اهتمام خاص بعدد من القيم التي تدفع بالتنمية الى الأمام، مثل التسامح واحترام الثقافات المختلفة؛ ومراعاة حقوق واحتياجات المرأة والشباب والأطفال؛ وحماية البيئة؛ ودعم شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الضعفاء؛ وعدم التساهل مع البطالة المفرطة؛ وتقدير المعرفة والتعليم؛ ومفاهيم أخرى تؤدي إلى الكرامة والرفاه الإنساني. ومن بين هذه القيم، يحتل احترام الثقافات الأخرى موقعا هاما، لا سيما في البلدان ذات الأقليات. وينبغي أن يتجاوز هذا التقدير مجرد التسامح ليشمل اتخاذ موقف إيجابي من الآخرين. ولا تستطيع الدول أن تشرّع أو أن تفرض مثل هذه المواقف، إلا أنه يمكنها أن تحافظ على حرية الثقافة باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان.

كذلك فإن تعزيز القيم المتصلة بالمساواة بين الجنسين مهمة للتنمية الإنسانية. كما أن احترام حقوق الأطفال والشباب قيمة أخرى لها أهمية خاصة لتحقيق تنمية إنسانية حيوية ومستدامة في البلدان العربية. فلم يتواجد قط جيل من الشباب العربي بحجم الجيل الحالي. ويفرض هذا العدد الهائل للشباب ونموهم المتسارع، توفير الحماية لهم ورعايتهم. وهذا أفضل استثمار للمجتمعات العربية في المستقبل.

مستقبل يبنيه الجميع

التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبَل الناس. وإذا كان يتعين أن يكون الناس هم محور التنمية، فلا بد أن يكون لمشاركة الناس دور رئيسي في تطورها. وتأخذ المشاركة أشكالاً كثيرة: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. كما أن الحرية وتنمية القدرات الإنسانية الأساسية والأسواق التنافسية شروط مهمة للمشاركة. فضلاً عن ذلك، فإن التسليم بالطابع متعدد الأبعاد لعملية التنمية، وبتعدد الفئات والمصالح في المجتمعات والاقتصادات يحتم تقديم دعم قوي للتعددية والمشاركة.

لا تزال المشاركة السياسية في البلدان العربية ضعيفة، كما تتجلى في عدم انتشار الديمقراطية التمثيلية الحقيقية بشكل واسع، وفي القيود على الحريات. وفي الوقت نفسه، نمت تطلعات الناس لمزيد من الحرية والمشاركة الأكبر في صناعة القرار، تغذيها زيادة الدخول والتعليم وتدفق المعلومات. وقد أدى التفاوت بين الطموحات وبين تحقيقها إلى النفور وما ينبثق عنه من لامبالاة واستياء، الأمر الذي يستدعي اهتماماً عاجلاً من قبل القيادات الوطنية.

كما أن التحرك نحو التعددية، التي توفر بيئة أفضل مواتية للمشاركة الحقيقية المستدامة وتتسق مع متطلبات عالم اليوم وعالم الغد، يتعين أن يكون

التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قِبَلِ الناس.

موضع أولوية للبلدان العربية.

ويدعم هذا التحول نحو المشاركة الشعبية والتعددية، عمليتان تؤثران على مركز الدولة بالقياس إلى مركز مواطنيها، تتمان بالتزامن. فمركز الدولة كراع آخذ في التقلص، ويرجع ذلك جزئياً إلى تخفيض قدرتها على الاستمرار في تقديم منافع للمواطنين على شكل ضمان فرص العمل أو تقديم المنح ودعم أسعار السلع الأساسية وغيره من الحوافز. وفي المقابل، تتنامى قوة المواطنين، حيث يزداد باطراد اعتماد الدولة عليهم سواء كان ذلك في مجال الاستثمار أو في مجال تعزيز ايرادها من الضرائب. فضلاً عن ذلك، فإن إنجازات التنمية الإنسانية، قد وضعت المواطنين، لا سيما الطبقات المتوسطة، في مركز أفضل للاحتجاج على سياسات الدولة والمساومة معها.

وتمثل جوانب القصور في الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية الحالية للتعامل مع مكانة المرأة قضية رئيسية في البلدان العربية. فلا تزال المرأة مهمشة جداً في النظم السياسية العربية، ولا يزال التمييز ضد المرأة في القانون وفي الأعراف يمارس على نطاق واسع. ولزيادة مشاركة المرأة لابد من تمكينها سياسياً. إضافة إلى ذلك، ينبغي وضع وتنفيذ جدول زمني لإزالة التمييز في القانون. وتمثل المصادقة على معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خطوة هامة في هذا المجال. وتشكل البلدان العربية الثمانية التي لم توقع أو تنضم إلى هذه المعاهدة نحو ثلث جميع البلدان التي لم تصادق عليها. ومن شأن زيادة الشفافية والمساءلة أن تحسن مشاركة المرأة سياسياً وأن تخفف التمييز ضد المرأة.

أخيراً، فإن التمييز ضد المرأة يوازيه تمييز على أساس العمر. فكلا النوعين من التمييز يقيدان مشاركة أكبر شريحتين من سكان المنطقة العربية أي النساء والشباب. وكلاهما ينبع من الهيمنة الأبوية التي تستغل الفروق بين الجنسين وفي العمر. وكما هو متوقع، يمارس التمييز على أشده عندما يتداخل نوعا التمييز، كما هو الحال بالنسبة للبنات. ويتعارض التحيز على أساس العمر مع احتياجات هذا العصر الذي تكافئ فيه التقانات والعولمةُ الابتكارَ والمرونةَ والحيويةَ؛ في حين يحرم هذا التمييز الشباب في العالم العربي من فرص المشاركة والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

ويتعين أيضاً تحسين مشاركة الناس في الاقتصاد. فالمشاركة في قوة العمل في المنطقة العربية أقل مما هي عليه في المناطق الأخرى.ورغم الصغر النسبي لقوة العمل العربية يبلغ عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية نحو 20 مليون شخص. وهذه المشاكل أكثر حدة بالنسبة للمرأة. ويجد المحظوظون الذين يشاركون في الاقتصاد من خلال عملهم أن عوائدهم منه تتناقص، حيث انخفضت أجورهم الحقيقية وكذلك مساهمتهم في الناتج بسبب الإنتاجية المتناقصة.

وعلى الرغم من النمو السريع في خلق فرص عمل جديدة في بعض البلدان العربية خلال الفترة من منتصف الثمانينيات إلى بداية التسعينيات، فإن حجم هذه الفرص الجديدة لم يكن كافياً لمواكبة زيادة اليد العاملة. فالنمو السكاني يضيف سنوياً حوالي 6 ملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهذه إضافة أكبر نسبياً من مثيلاتها في أي منطقة أخرى. ولما كان معدل البطالة من أعلى المعدلات في مناطق العالم جميعها، فإن مهمة إيجاد فرص عمل جديدة في المنطقة العربية أكبر منها في أي منطقة أخرى.

وعلى الرغم من حجم المهمة، يحتاج تأمين مشاركة الناس الاقتصادية التزاماً سياسياً واضحاً بالقضاء على البطالة كأولوية وطنية وإقليمية. ورغم أن اقامة مشاريع جديدة وإنشاء برامج وصناديق خاصة لتوليد فرص العمل قد يساهم في معالجة مشكلة البطالة، يظل النمو الذي تشمل فوائده الجميع هو المحدد الرئيسي في إيجاد فرص عمل جديدة. وعلى الصعيد العالمي، يتناسب توليد فرص العمل تناسباً قوياً وطردياً مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل. إلا أن هذه العلاقة الإيجابية، بصورة عامة، ليست تلقائية. فقد لا يتأتى عن النمو توليد فرص العمل المأمولة، كما توضح التجربة في بعض البلدان العربية التي حققت نمواً ملحوظاً في الدخول. ففي هذه الحالات، لم يتمكن النمو من توليد وظائف كافية لمواكبة النمو في اليد العاملة، مما أدى إلى زيادة البطالة.

في التجارب التي تم فيها تحقيق نجاح كبير على صعيد زيادة حجم التشغيل، نجم هذا النجاح عن استخدام متضافر لاستراتيجية مدروسة ومتبصرة وهادفة بدلاً من الافتراض البسيط أن العمالة ستزداد تلقائياً بزيادة النمو. والسياسات الأكثر نجاحاً في إيجاد فرص العمل هي السياسات التي استهدفت على نحو مدروس القطاعات التي يكون النمو فيها كثيف الاستخدام للعمالة. ولكن القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة ذات المهارة المتدنية لا تستطيع في العادة استدامة تحسين الإنتاجية والدخل. ولذلك، يجب أن تعمل الاستراتيجيات طويلة الأجل على الانتقال من إيجاد فرص عمالة في القطاعات المعتمدة على المهارات المتدنية وقليلة الإنتاجية إلى إيجاد فرص عمل في القطاعات المرتفعة المهارة وعالية الإنتاجية. وينبغي

يحتاج تأمين مشاركة الناس الاقتصادية التزاماً سياسياً واضحاً بالقضاء على البطالة كأولوية وطنية وإقليمية.

أن تستغل هذه الاستراتيجيات الفرص والمجالات التي توفرها العولمة.

ويتعين التخلي عن السياسات التي تثبط إيجاد فرص عمل جديدة. فقد دعمت بعض السياسات الاقتصادية الماضية، مثل أسعار الصرف الأعلى من القيمة الحقيقية وأسعار الفائدة السالبة أو المتدنية بشكل مصطنع، الصناعة كثيفة الاستخدام لرأس المال. وينبغي أن يصاغ التدخل الحكومي في أسواق العمل، الموجه تقليدياً للتنظيم، على نحو يساعد الناس على التكيف مع احتياجات السوق، ويساعد الأسواق على التكيف مع احتياجات الناس. وفي الماضي، أدت التدخلات التنظيمية ذات المقاصد السليمة إلى نتائج عكسية، من حيث أنها ثبطت العمالة. وقد تنبهت بعض الحكومات العربية لهذه النتائج فشرعت في إصلاح قوانين عملها في ميادين مثل الضمان الوظيفي وقواعد تنظيم مكافآت إنهاء الخدمة والأجور (المفاوضات الجماعية والحدود الدنيا للأجور).

ينبغي أن يصاغ التدخل الحكومي على نحو يساعد الناس على التكيف مع احتياجات السوق، ويؤهل الأسواق للتكيف مع احتياجات الناس.

وحيث شرعت بعض الدول في إعادة هيكلة القطاع العام وتقليص حجمه، ينبغي أن يستمر تدخل الحكومة للتخفيف من الآثار السلبية لذلك على من يفقدون وظائفهم، وهذه مشكلة لا يستهان بها في المنطقة نظراً لكبر حصة الحكومة في التوظيف في البلدان العربية (أعلى كثيراً مما هي عليه في المناطق الأخرى)، ونظراً للحاجة إلى التخلص من عدد كبير من الوظائف الزائدة. ولتخفيف الآثار السلبية لذلك لا بد من انتهاج سياسة نشطة في سوق العمل بحيث تساعد في جانب الطلب (من خلال برامج الأشغال العامة مثلاً)، وفي جانب العرض (من خلال التدريب أو إعادة التدريب مثلاً)، ومن خلال المواءمة بين الطلب والعرض عن طريق الوساطة في أسواق العمل (من خلال دعم البحث عن عمل مثلاً).

العمل ليس الوسيلة الوحيدة التي تمكن الناس من تحسين مشاركتهم الاقتصادية، فهم يستطيعون المشاركة أيضاً باستخدام رأس المال (بالإضافة إلى العمل في معظم الأحيان) لإنشاء شركات صغيرة. وتوافر التمويل أمر هام لهذه الأنواع من المشاركة. إلا أن القروض بالشروط التقليدية غالباً ما تكون متاحة للأغنياء فقط؛ فغير الأغنياء عادة لا يمتلكون أصولاً، وبالتالي لا يتمكنون من تقديم الرهونات التي يطلبها المقرضون لضمان هذه القروض. وتميل آليات تخصيص الائتمان في المنطقة العربية إلى التركيز المفرط على الشركات الكبيرة، التي هي في العادة كثيفة الاستخدام لرأس المال لا العمالة. ونتيجة لذلك، يحرم الملايين من فرصة المشاركة في الاقتصاد لعدم توفر التمويل اللازم لدعم ابتكاراتهم ومهاراتهم وجهدهم.

ويمكن للتمويل الصغير و البالغ الصغر أن يكون مفيداً للتغلب على مشكلة الفرص الضائعة. ولا يعتبر عدم وجود أموال للإقراض أهم الاختناقات التي يتعين معالجتها بل هي عدم وجود قدرة محلية لتقديم خدمات التمويل الجزئي بكفاءة. ويلزم توفير قدرات مؤسسية وإنسانية اضافية لتوسيع انتشار التمويل الصغير لأكبر عدد من الأسر الفقيرة، حيث أن نسبة الأسر الفقيرة التي تستطيع حالياً الحصول على الخدمات المالية لا تتجاوز 2٪. ويقدر عدد الذين يحتاجون خدمات تمويلية ومستعدين لدفع ثمنها، ولكن لا يملكون الوسيلة للحصول عليها، بين مليونين وأربعة ملايين أسرة. أما الفجوة التمويلية (الأموال اللازمة للإقراض) فتتراوح بين 750 مليون و 1400 مليون دولار أمريكي أي أقل من 1 في المائة من مجموع القروض التي يقدمها القطاع المالي المنظم.

والسوق هي الساحة المركزية للمشاركة الاقتصادية. فالأسواق الحرة والتنافسية توفر آليات كفؤة للتبادل الاقتصادي بين المشترين والبائعين، والمنتجين والمستهلكين، وأرباب العمل والمستخدمين، والمقرضين والمقترضين. ومن شأن حرية الأسواق أن تفتح الباب مشرعاً أمام الابتكار والريادة الاقتصادية. ومن أجل دعم العمل والمشاركة، يتعين أن تتحرر الأسواق من التدخلات الحكومية العشوائية وأن تعمل في مناخ يتسم باستقرار الاقتصاد الكلي وبنظام حوافز غير مشوه. وتتجه بعض الحكومات العربية نحو ذلك الهدف عن طريق تغيير دورها من مشارك في الأسواق إلى حَكَم. إلا أن الخطى لا تزال بطيئة حتى الآن. وينبغي أن تسارع الحكومات الى تقوية دورها التنظيمي بما يؤدي الى منع الاحتكار وتعزيز الانفتاح والمنافسة. كما ينبغي أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتحديث خدماتها العامة وطرق تأديتها الى الجمهور.

وكما هو الحال في المشاركة السياسية، لا تزال مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي متدنية على نحو غير مقبول، وإن كانت قدراتها قد تطورت كثيراً (على الرغم من أنها لا تزال أقل من المستوى المرغوب). ولا تزال القيود العرفية والقانونية تحد من فرص المرأة في المشاركة الاقتصادية ومن الاستفادة من هذه المشاركة. وفيما يتعلق بالعمالة، يجب أن تهيئ استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية مجالاً لمشاركة المرأة على نحو أكبر. ويمكن عكس اتجاه تأنيث البطالة بالتخلص من التحيز ضد المرأة في الأسواق، بما في ذلك الفصل المهني على أساس الجنس أو التباين في الرواتب والعوائد بين الجنسين. ويمكن تنسيق قدرات المرأة مع متطلبات سوق العمل على نحو أفضل بمعالجة فعالة للفجوة القائمة بين الجنسين في نظم التعليم وبرامج التدريب على المهارات.

من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتوسيع المشاركة السياسية والاقتصادية في البلدان العربية. وقد شرعت بعض البلدان العربية فعلاً في اتخاذ خطوات إيجابية لزيادة جوانب المشاركة؛ بينما تتقدم بلدان أخرى ببطء، إن كانت قد اتخذت أي إجراء فعلاً. وبصورة أساسية، فإن زيادة المشاركة السياسية والاقتصادية ليست مشكلة فنية. وسيبقى التقدم في مسيرة المشاركة الشعبية مرهون الى حد كبير باحراز تغيير في المواقف تجاهها من قبل جميع الفاعلين في المجتمع.

مستقبل للجميع

يتطلب تأمين مستقبل أفضل للجميع وضع مكافحة الفقر على رأس أولويات برامج العمل الوطني في البلدان العربية. وقد تمكنت البلدان العربية من تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة بشكل كبير خلال القرن العشرين؛ وتستطيع إن شاءت تحقيق المزيد من الإنجازات على هذا الصعيد في القرن الحادي والعشرين. وإذا توفرت الإرادة السياسية، فإن البلدان العربية يتوافر لها الموارد اللازمة لاستئصال الفقر المطلق ربما في غضون جيل واحد. فالالتزام السياسي وليس الموارد المالية هو القيد المانع. والالتزام السياسي القوي الراسخ - المبني على مسلّمات أخلاقية واجتماعية وسياسية ومعنوية، وعلى التقاليد الدينية والثقافية للمنطقة - والملتزم بأهداف التنمية الإنسانية الواضحة، بما فيها تخفيض حدة الفقر، هو العنصر الحاسم لتأمين مستقبل أفضل لكل سكان المنطقة العربية.

وقد أصبح التحدي، المتمثل في تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة، أشد وطأة في أعقاب تباطؤ النمو الاقتصادي الذي عاشته المنطقة منذ منتصف الثمانينيات، وفي ضوء تناقص الإنفاق العام المرتبط بالتحول من نموذج النمو الاقتصادي الذي تقوده الدولة المعتمد على استراتيجية إحلال الواردات إلى نموذج النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص والمنفتح على العالم. وليتسنى تخفيف حدة الفقر، يتعين تسريع النمو. ومن المتوقع أن يكون تأثير النمو السريع على الفقر فعالاً بشكل خاص في الإطار العربي، حيث تشير التجربة العالمية أن النمو في بيئة تتسم بانخفاض مستوى عدم المساواة في الدخل، عادةً ما يخدم الفقراء. ومع ذلك، فإنه يتعين استكمال تشجيع النمو بإجراء متضافر يستهدف تخفيف حدة الفقر بشكل مباشر. ويرجع ذلك لسببين. الأول، أن هذا الإجراء لازم لتعظيم المنفعة من النمو وتوجيهه نحو تخفيف حدة الفقر. ويتمثل السبب الثاني في أن النمو، وإن كان يخدم الفقراء على وجه العموم، فإن ذلك لا يكون بالضرورة تلقائيا أو متلازما.

وقد دعمت الإجراءات العامة في الماضي النمو الذي يخدم الفقراء، عندما مكنت الايرادات المتأتية عن الفورة النفطية والعوامل السياسية، بعض الدول من التوسع السريع في حجم القطاع العام وفرص التوظيف فيه، ومن تقديم الدعم لأسعار عدد كبير من السلع الأساسية للمواطنين، فأدى هذا الى احتواء وتخفيف حدة الفقر من خلال زيادة الأجور الحقيقية للعمالة غير المدربة ومن خلال تخفيض الأسعار. أما وقد زالت معظم هذه الظروف، فقد أصبح عبء محاربة الفقر ملقىً على عناصر أخرى من السياسة العامة أهمها إدارة الاقتصاد الكلي ونمط النمو وكفاءة سوق العمل.

ويوجد ميدان آخر هام للسياسات العامة، هو توفير شبكات الأمان الاجتماعي. إذ ينبغي أن يزداد الإنفاق على برامج الدعم المالي للمعوزين بحيث يرتفع عن مستواه الحالي، الذي يتراوح بين 0,2 في المائة إلى واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتخصيص المبالغ الإضافية يجب أن يرتبط بكفاءة استخدامها. وينبغي تنسيق برامج الدعم المالي هذه مع البرامج الاجتماعية الأخرى لتجنب التداخل أو الهدر. ويتعين تحسين التنظيم ليتسنى تحسين إدارة هذه البرامج. وإذا اقترن هذا بتوجيه أفضل للموارد لتصل إلى مستحقيها، فإنه يمكن التقليل من تسرب المنافع إلى غير الفقراء إضافة الى خفض التكاليف الإدارية، مع ما ينطوي عليه ذلك من خدمة لمصلحة المحتاجين.

كما إن للتكامل الإقليمي في أسواق العمل أثر إيجابي على محاربة الفقر في بعض بلدان المنطقة. فقد أفادت الهجرة للعمل في الخارج الفقراء بشكل مباشر من خلال التحويلات المالية التي تصلهم من ذويهم في الخارج أو بشكل غير مباشر من خلال أسواق العمل. ولذا يتعين العمل على رعايتها واستدامتها.

وسيتطلب تخفيف حدة الفقر الاستفادة من جوانب قوة وقدرات شبكة واسعة من الفاعلين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. بينما يبقى دور السياسة العامة في بناء واستخدام وتحرير قدرات الناس ضرورياً.

ويتعين أن توفر الحكومات بيئة تمكن من تعبئة دعم وحشد سياسيين على نطاق واسع للسياسات والأسواق التي تخدم الفقراء. ويمكن تحسين هذه البيئة عن طريق الدراسات والأبحاث وتحليل السياسات لتحديد المشاكل وتشخيص أسبابها وعرض بدائل على صانعي القرار تبرز جوانب المفاضلة والتكاليف لكل بديل. ولدى المجتمع المدني النشط بصورة متزايدة، بما في ذلك مراكز الفكر ومؤسسات البحث العامة وغير الحكومية، القدرة

إذا توفرت الإرادة السياسية، فإن البلدان العربية يتوافر لها الموارد اللازمة لاستئصال الفقر المطلق ربما في غضون جيل واحد. فالالتزام السياسي وليس الموارد المالية هو القيد المانع.

على توفير الذخيرة الفكرية والتحليلية لتحويل الالتزام السياسي بمستقبل للجميع إلى برامج عملية مبنية على استراتيجية شاملة ومتعددة الجوانب للقضاء على الفقر. ويساهم الكثير من هذه المؤسسات في إعداد الدراسات والتقارير والنشرات، وتنشط هذه المؤسسات في مجال الدعوة الساعية إلى التأثير على الحوار الوطني وعلى السياسات العامة. ومن الأمثلة على ذلك، التقارير الوطنية الثلاثة عشر عن التنمية البشرية في المنطقة العربية، التي دعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1994.

ختاما، فإن الاستراتيجيات الفعالة لمحاربة الفقر لا تقتصر على وضع التصورات بما يجب عمله، بل تتجاوز ذلك إلى الفعل والممارسة والتحقق من تطبيق هذه الاستراتيجيات. وهذا بدوره يتطلب تعزيز مشاركة سياسية على نطاق واسع محكومة بالمساءلة والشفافية داخل مؤسسات الحكم، وتدفق حر للمعلومات يتمثل في حرية الصحافة مع ضمان دور قوي للمجموعات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في وضع السياسات وفي اتخاذ القرارات التشريعية.

إن خلق مستقبل للجميع يساهم في بنائه الجميع هو حتمية أخلاقية ولا بد أن يكون هدفاً استراتيجياً لجميع البلدان العربية وهي تلج القرن الحادي والعشرين.

وترتبط مشروعية وقوة الدولة ومؤسساتها، على نحو لا انفكاك منه، بقدرتها على أن تُحَشِد وأن تَحشد الموارد والطاقات لمحاربة الفقر. وهذا يعني أنه سيكون من الضروري دمج التنمية الإنسانية وتخفيف حدة الفقر في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية، التي غالباً ما تجاهلت في الماضي هذين العنصرين، لا سيما في إطار برامج التصحيح الهيكلي. والبلدان التي تمكنت من تخفيف حدة الفقر في الوقت الذي كانت تطبق فيه إجراءات التصحيح الهيكلي، أظهرت أن تخفيف حدة الفقر يمكن أن يكون جزءاً من عملية التصحيح الهيكلي وهدفاً أساسياً من أهدافها. وقد أصبح هذا مقبولاً الآن كمبدأ في السياسة الدولية المتعلقة بالتصحيح، وإن كان لا يمارس دائماً بعد.

ويتعين أن تكون الأولوية الأساسية للسياسة في البلدان العربية إيجاد دورة حميدة يعزز النمو الاقتصادي فيها التنمية الإنسانية، وتعزز التنمية الإنسانية بدورها النمو الاقتصادي. ويتعين أن تكون نقطة البداية في هذه العملية التركيز على الناس. ويجب معالجة تركة الحرمان إذا ما أريد استعادة النمو على أساس مستدام. وتعتبر معالجة الحرمان والفقر مهمة ملحة بشكل خاص في البلدان العربية ذات التنمية الإنسانية المتدنية. وقد أبرز تقرير التنمية البشرية لعام 1996 أن كل بلد نجح في المحافظة على تنمية إنسانية سريعة ونمو اقتصاد سريع إنما تم له ذلك بعد أن سرّع التقدم في التنمية الإنسانية أولاً، أو سعى لتحقيق الهدفين في آن واحد إلى أن أصبح النمو والتنمية الإنسانية يعزز كل منهما الآخر. وفي المقابل، فشلت محاولة البلدان التي اعتمدت أولاً على النمو الاقتصادي لأن جوانب القصور في التنمية الإنسانية ظلت تقوض عملية نموها الاقتصادي.

وباختصار، فإن التنمية الإنسانية ضرورية لتحقيق كل من النمو الاقتصادي المستدام وتخفيف حدة الفقر. كما أن خلق مستقبل للجميع يساهم في بنائه الجميع هو حتمية أخلاقية ولا بد أن يكون هدفاً استراتيجياً لجميع البلدان العربية وهي تلج القرن الحادي والعشرين.



التنمية الإنسانية: التعريف والمفاهيم والسياق الأوسع

يوجز هذا الفصل مفهوم وتعريف التنمية الإنسانية بالصورة التي ابتكرتها وأشاعتها تقارير التنمية البشرية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشرح كيف أصبحت التنمية الإنسانية الآن تقاس عادة بمؤشر التنمية البشرية المبني على أربعة متغيرات تشمل العمر المتوقع عند الميلاد ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين ومعدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المسلّم به أن مفهوم التنمية الإنسانية أعم من أي مؤشر من مؤشراته. ويبين الفصل بعد ذلك كيف أن التنمية الإنسانية، في سياق أوسع، تشمل خيارات إضافية تضم حريات الإنسان وحقوق الإنسان والمعرفة. ويناقش الفصل عدداً من الحريات الضرورية لرفاه الإنسان. ويعرض اقتراحاً لمقياس قد يساعد في قياس المتغيرات الأساسية الأخرى التي لها تأثير على التنمية الإنسانية (الإطار 1-6). ويُختتم هذا الفصل بإيضاح طرق استطلاع الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير، للمعنى الأعم للتنمية الإنسانية في الإطار العربي.

الناس هم الثروة الحقيقية للأمم. والهدف الأساسي للتنمية هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة. وغالباً ما تُنسى هذه الحقيقة في خضم الانشغال الآني بتكديس السلع والمال.

وقد حجب الانشغال بالنمو الاقتصادي وبناء الثروة والغنى المادي حقيقة أن التنمية في نهاية المطاف تتعلق بالناس. ولسوء الطالع، أخرج هذا الانشغال الناس من مركز النقاش والحوار حول التنمية إلى أطرافها.

وقد كان نشر التقرير الأول للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 محاولة لعكس هذا الاتجاه عن طريق عرض مفهوم التنمية الإنسانية وتجميع مؤشر مركب لها ومناقشة مضامين السياسات ذات الصلة، ونجح التقرير في التأثير على نهج النظر إلى التنمية ومعالجة القضايا التي تثيرها.

تعريف التنمية الإنسانية

يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات. ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة - بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي. وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته. فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها.

وتمثل التنمية الإنسانية وفق هذا التعريف مفهوماً بسيطاً ولكنه ينطوي على دلالات بعيدة الأثر.

أولاً تتعزز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات وتتاح لهم الفرص لاستخدامها (الإطار 1-1). ولا تسعى التنمية الإنسانية لزيادة القدرات والفرص فقط، ولكنها تسعى أيضاً لضمان

الهدف الأساسي للتنمية هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة.

تتعزز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات وتتاح لهم الفرص.

الإطار 1-1

معادلة التنمية الإنسانية

تنطوي عملية توسيع الخيارات الإنسانية على ارتباطها محوريا بموضوعين: القدرات والفعاليات[1] من جانب، والفرص المتاحة من جانب آخر.

أما فعاليات الإنسان فإنها تشير إلى تلك الأمور القيمة التي يقوم أو يتمتع بها الإنسان مثل التمتع بالتغذية الجيدة أو الحياة المديدة أو المشاركة والمساهمة في أعمال المجتمع.

وفي الجانب الآخر فان القدرات الخاصة لكل إنسان تنطوي على منظومة مختلفة من الفعاليات التي يحققها الإنسان. فهي تعكس الحرية التي يمارسها الإنسان لتحقيق هذه الفعاليات. وتوسيع خيارات الإنسان يعني تكوين وتعزيز قدراته. ويمكن عمل هذا من خلال تنمية الموارد البشرية: الصحة والتغذية الجيدتين والتعلم بما فيه اكتساب المهارات.

غير انه لا يمكن استخدام القدرات إن لم تتوفر الفرص لذلك سواء كان ذلك على سبيل التمتع أو الإنتاجية أو المشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية. ويمكن خلق الفرص الاقتصادية من خلال الحصول على الموارد المنتجة مثل القروض وفرص التشغيل. كما أن الفرص السياسية تحتاج إلى حياة سياسية وظروف متاحة.

وعليه فان التنمية الإنسانية تعبر عن معادلة يتكون طرفها الأيمن من القدرات الإنسانية بينما يتكون طرفها الأيسر من الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الممكّنة للإنسان من إعمال قدراته الإنسانية

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 1990

1 يعكس مفهوم الفعاليات مختلف الأشياء التي يثمن الفرد عملها أو كونها. وتتفاوت الفعاليات المرغوبة من تلك الأولية، مثل التغذية الكافية وتفادي المرض، إلى نشاطات أو حالات مركبة مثل القدرة على المشاركة في حياة المجتمع، أو الاستمتاع باحترام الذات. وتمثل التوليفات البديلة من الفعاليات التي يمكن للفرد تحقيقها قدرة الفرد. وهكذا، فإن القدرة هي صنف من الحرية، حرية تحقيق توليفات الفعاليات المرغوبة.

الإطار 1-2 الدخل والنمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية

الدخل وسيلة مهمة للتنمية الانسانية، ولكنه ليس الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك. ويجب أن تترجم منافع الدخل من خلال شتى النشاطات إلى تحسين جوانب رفاه الإنسان المختلفة.

وعليه، فإن النمو الإقتصادي ضروري، ولكنه ليس كافيا، للتنمية الإنسانية.

نوعية النمو، وليس كميته وحدها، هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني. وكما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1996 فإن النمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من إيجادها، وقد يتحيز للأقوياء بدلا من تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلا من أن يعليه، وقد يكون غير متأصل بدلا من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، قد يضر بالمستقبل بدلا من أن يكون مستدام. إن النمو الإقتصادي الذي يقضي على فرص العمل ويكتم أصوت الناس ويكون قاسيا وغير متأصل أو مستدام، لن يؤدي إلى تنمية الإنسانية.

وإذا كان الدخل لا يمثل خلاصة لحياة الإنسان، فإن عدم وجوده لا يمكن أن يمثل وحده الحرمان الإنساني. وعليه فإن الفقر من منظور التنمية الإنسانية متعدد الجوانب أيضا. فانعدام الدخل أو فقر الدخل ليس إلا مظهراً واحداً من الفقر الإنساني ولكن الحرمان يمكن أن يقع أيضا في ميادين أخرى- حياة قصيرة أو معتلة، عدم معرفة القراءة أو الكتابة، المنع من المشاركة، الشعور بعدم الأمان الشخصي، إلخ.

إن الفقر الإنساني أعم من فقر الدخل.

المصدر: جاهان، عام 2000

التوازن المناسب بينهما، من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.

ثانياً، كما أشير ضمناً، ينبغي النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه وسيلة، وإن كانت هامة، وليس بوصفها هدفاً نهائياً للتنمية (الإطار 1-2). فالدخل يسهم إسهاماً هاماً في رفاه الإنسان، بمفهومه الواسع، إذا حولت منافعه إلى حياة أفضل متعة، إلا أن زيادة الدخل ليست غاية في حد ذاتها.

ثالثاً، يهدف مفهوم التنمية الإنسانية، بتركيزه

الإطار 1-3 تأثير تقارير التنمية البشرية

تناولت تقارير التنمية البشرية، كمواضيع لها، على مدى أكثر من 12 عاماً سلسلة من القضايا الرئيسية. وتتراوح هذه المواضيع من الإنفاق العام على التنمية الإنسانية إلى المشاركة إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية. كما عالجت هذه التقارير قضايا مثل نوع الجنس والتنمية الإنسانية، والفقر الإنساني، والتنمية الإنسانية في عالم متعولم، وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية، والتكنولوجيا من أجل التنمية الإنسانية.

وقد كان لهذه التقارير وتحليلاتها وبياناتها ومناقشات السياسات تأثيرات هامة على فكر التنمية وتطبيقاته. أولاً، استهلت نقاشاً وحواراً على المستوى الوطني ودفعت صانعي القرار إلى وضع استراتيجيات جديدة لسياساتهم. ثانياً، شجعت على تجزئة مؤشرات التنمية الإنسانية المتنوعة على أساس نوع الجنس، والمناطق، والمجموعات العرقية، إلخ. وقد أوضحت هذه البيانات أوجه التفاوت والتباين داخل البلد الواحد وأعانت الحكومات على توجيه الموارد الضرورية لصياغة السياسات المطلوبة. ثالثاً، استخدم المطالبون بالتنمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني هذه التقارير كوثائق لدعم مطالبهم. رابعاً، جرى الاضطلاع بأبحاث جامعية هامة لتوسيع حدود التنمية الإنسانية، من حيث الأطر التحليلية والمؤشرات والعمل الإحصائي والتوصيات الخاصة بالسياسات. خامساً، استخدمت تقارير التنمية البشرية كمراجع في الجامعات والمعاهد العلمية.

وقد ترتب على نشر تقارير التنمية البشرية العالمية، إصدار أكثر من 260 تقريراً وطنياً للتنمية البشرية في أكثر من 120 بلداً. وقد أصدر بعض هذه البلدان هذه التقارير لأكثر من خمس سنوات. وأصبحت هذه التقارير محفزات هامة للاستراتيجيات والسياسات الوطنية، كما أصبحت مستودعات للبيانات المبتكرة وأدوات لمناصرة قضايا التنمية.

المصدر: جاهان، عام 2001

على الخيارات، إلى الإشارة ضمناً إلى أنه يتعين أن يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم. فيجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار، وتنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها حينما يكون ذلك ضرورياً من أجل تحسين نتائجها.

وفي التحليل النهائي، التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، من قِبَل الناس. وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية. ويعني القول «التنمية من أجل الناس» أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس. والقول «التنمية من قبل الناس» يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم.

التنمية الإنسانية: مقاربة شاملة

النظر إلى التنمية من منظور التنمية الإنسانية ليس بجديد. ففكرة أنه ينبغي الحكم على الترتيبات الاجتماعية بمدى تعزيزها للمنافع الإنسانية فكرة تعود على الأقل إلى عهد أرسطو، الذي قال: «من الواضح أن الثروة ليست هي المنفعة التي نسعى لتحقيقها، فهي مفيدة فحسب بقصد الحصول على شيء آخر». وقد دعا إلى التمييز بين الترتيب السياسي الخيِّر والترتيب السياسي السيء على أساس النجاح أو الفشل في تسهيل قدرات الناس على أن يعيشوا حياة مزدهرة. ففكرة الحياة الإنسانية الأفضل كهدف حقيقي لكل الأنشطة الإنسانية كانت موضوعاً متكرراً في كتابات معظم الفلاسفة الأوائل.

وفي التراث العربي خصص ابن خلدون فصلاً كاملاً في مقدمته لبيان حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية. واعتبر أن مكاسب الإنسان المتأتية عن عمله وسعيه تكون له معاشاً إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة، أما إن زادت عن الضرورة والحاجة فتعتبر رياشاً ومتمولاً. كذلك ميز ابن خلدون بين الكسب الذي تعود منفعته على الإنسان وبين الكسب الذي لا يحصل له به منتفع. أما الأول فهو ما ينفق في مصالح الإنسان وحاجاته ويسميه الرزق مقتدياً بحديث نبوي شريف «إنما لك من مالك ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت»، ومقتبساً فلسفة المعتزلة الذين اشترطوا في تسمية الكسب رزقاً أن يكون مكتسباً بصورة شرعية ولذلك أخرجوا الغصوبات والحرام كله عن أن يسمى شيء منه رزقاً . وربط ابن خلدون الرزق بالعمل الإنساني وأنه لابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول. بل ربط التقدم الحضاري (العمران) بأسره بالأعمال الإنسانية بقوله: إعلم أنه إذا فقدت الأعمال، أو قلت بانقاص العمران تأذن الله برفع الكسب. ألا ترى إلى الأمصار القليلة

الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية. وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية.

ويمكن أن نجد نفس الانشغال في كتابات الرواد الأوائل عن القياس الكمي في الاقتصاد: وليام بيتي وغريغوري كينغ وفرانسوا كويسني وأنطوان لافواسير، وجوزيف لاكرانغ، وهو من مؤسسي استخدام وحساب الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي. وهي أيضاً واضحة في كتابات رواد الاقتصاد السياسي: آدم سميث وديفيد ريكاردو وروبرت مالتس وكارل ماركس وجون ستيوارت ميل.

فكرة التنمية الإنسانية، كما قدمت في التقرير الأول عن التنمية البشرية لعام 1990, امتداد لذلك التقليد الطويل، الذي حجب عن الأنظار حديثاً. وهي ترفض مساواة الناتج القومي الإجمالي بالتنمية، ومن ثم تحويل نمط فكر التنمية عن مساره. فهي تضع الناس حيث يجب أن يكونوا – في مركز النقاش والحوار حول التنمية. وقد أحدثت أثراً فاق توقعات آبائها المؤسسين في عام 1990 (الإطار 1-3).

ومفهوم التنمية الإنسانية أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان. فتنمية الموارد البشرية تؤكد على رأس المال البشري فقط وتعامل الناس كمُدخل في عملية التنمية، ولكن ليس كمنتفعين منها. ويركز نهج الحاجات الأساسية على متطلبات الإنسان، ولكن ليس على خياراتهم. وينظر نهج رفاه الإنسان إلى الناس كمنتفعين ولكن ليس كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم. أما التنمية الإنسانية فهي باشتمالها على جميع هذه الجوانب، تمثل نهجاً أكثر شمولاً تجاه التنمية.

قياس التنمية الإنسانية

إن مفهوم التنمية الإنسانية أوسع من أي من مقاييسه المقترحة. ولا يستطيع أي مقياس مقترح لأي مفهوم أن يعكس كلياً ثراء واتساع ذاك المفهوم.

مبدئياً، الخيارات الإنسانية ونتائجها لا نهاية لها وتتغير بمرور الزمن. ولكن على كل مستويات التنمية، توجد ثلاثة عناصر أساسية، هي العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. فإذا لم تتوفر هذه العناصر الأساسية، تظل فرصاً عديدة أخرى بعيدة المنال.

ولذلك، فإن تقرير التنمية البشرية لعام 1990, جمّع مؤشراً مركباً، هو مؤشر التنمية البشرية، على أساس هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية الإنسانية. ويضم مؤشر التنمية البشرية أربعة متغيرات – العمر المتوقع عند الميلاد ليمثل بعد الحياة الطويلة والصحية؛ ونسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة، ومجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية ليمثلا بعد المعرفة؛ والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (مقاساً بالدولار الأمريكي) ليكون مؤشراً بديلاً يبين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي لائق.

ويمكن إبداء عدد من الملاحظات حول مؤشر التنمية البشرية. أولاً، إن مقياس التنمية البشرية ليس مؤشراً شاملاً للتنمية الإنسانية. ونظراً لأنه يركز فقط على العناصر الأساسية الثلاثة التي أجملت فيما سبق، فإنه لا بد وأن يعجز عن الإحاطة بعدد من الأبعاد المهمة الأخرى للتنمية الإنسانية. ثانياً، المؤشر مركب من نتائج التنمية على الأجل البعيد. وعليه، فليس باستطاعته أن يعكس مدخلات الجهود المتضمنة في السياسات أو يقيس الإنجازات الإنسانية على الأجل القصير. ثالثاً، المؤشر مقياس متوسط وبالتالي فإنه يخفي سلسلة من جوانب التفاوت والتباين داخل البلدان. ويمكن أن تؤدي تجزئة مؤشر التنمية البشرية من حيث النوع والمناطق وأعراق المجموعات الإثنية إلى إظهار المجالات التي تمس الحاجة إلى العمل فيها، وهو ما تخفيه المتوسطات. رابعاً، لا يدخل الدخل في مؤشر التنمية البشرية من أجل ذاته، بل لدلالته على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

إن فكرة التنمية الانسانية ترفض مساواة الناتج القومي الاجمالي بالتنمية.

تكوّن كل المعلومات الكمية عن التنمية الإنسانية ومختلف المؤشرات التي تؤلفها ما يمكن تسميته النظام المحاسبي للتنمية الإنسانية. ولهذا النظام المحاسبي بُعد محدود يركز على مجالات محددة ضيقة وبعد واسع يركز على مجالات واسعة. فحينما يركز مقياس التنمية البشرية على بعض أبعاد التنمية الإنسانية فإنه يمثل البعد المحدود للنظام المحاسبي. بينما تمثل كل البيانات والمعلومات عن مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية البعد الواسع لهذا النظام.

وعليه، فإن مجال مقياس التنمية البشرية محدود. فهو لا يستطيع أن يقدم صورة كاملة للتنمية الإنسانية في أية حالة. ولا بد من استكماله بمؤشرات أخرى مفيدة كي نحصل على رؤية شاملة. ولذلك فإن النظام الحسابي للتنمية الإنسانية هو الذي يرسم الصورة الكاملة، وليس مؤشر التنمية البشرية. مع ذلك، فإن لمؤشر التنمية البشرية قوته. ومع أنه مقياس بسيط، إلا أنه بخلاف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يأخذ في الحسبان على نحو أوضح قضايا رفاه الإنسان الأوسع.

تعجز المقاييس التقليدية للتنمية البشرية عن الإحاطة الشاملة بالمفهوم الواسع للتنمية الإنسانية.

الإطار 1-4

أمارتيا سن: التنمية بوصفها حرية

ينظر إلى توسيع الحرية على أنها الغاية النهائية والوسيلة الرئيسية للتنمية الإنسانية. وتتمثل التنمية في القضاء على انعدام الحريات الذي يقيد خيارات الناس ويلجم ممارستهم لأعمالهم. ونقول هنا إن إزالة التعسف ضرورية جداً للتنمية.

إلا أن فهم الصلة بين التنمية والحرية على نحو أفضل يتطلب تجاوز هذا الإدراك المبدئي، على أهميته. فالأهمية الأصيلة لحرية الإنسان، باعتبارها الغاية الأسمى للتنمية، تتكامل بقوة مع فاعلية حريات معينة في تعزيز حريات أخرى. والصلات بين أنواع الحريات المختلفة سببية وتؤكدها التجربة. فعلى سبيل المثال هناك دليل قوي على تضافر الحريات الاقتصادية والسياسية، خلافاً لما نقوله أحياناً عن تنافرهما. كما أن الفرص الاجتماعية في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وهي خدمات قد تستدعي عملاً حكومياً، تكمّل الفرص الفردية في المشاركة الاقتصادية والسياسية، وتساعد أيضاً على دعم مبادرتنا لنتغلب على ما نعاني من حرمان.

وإذا كانت نقطة البدء في النهج هي تحديد الحرية على أنها الغاية الرئيسية للتنمية، فإن نطاق تحليل السياسات يكمن في إقامة صلات تجعل فكرة الحرية متسقة ومتماسكة باعتبارها المنظور الذي تسترشد به عملية التنمية.

المصدر: سن، المقدمة، 1999.

توسيع السياق: الحرية والمعرفة والمؤسسات

الحرية هي الضامن وهي الهدف للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان.

حرية الإنسان مفهوم متعدد الأبعاد، يتجاوز الأبعاد الأساسية كما يقيسها مقياس التنمية البشرية. فالتمتع بحياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة هدفان عامان، ولكن للناس خيارات وتطلعات أخرى خاصة بأسلوب عيشهم وطبيعة مجتمعهم. ومفهوم التنمية الإنسانية يشمل خياراتٍ وأهدافاً أخرى، وعمليات ونتائج يقيّمها الناس عالياً، وهي تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، والفرص التي تمكِّن الإنسان من أن يكون مبدعاً ومنتجاً ومتمتعاً باحترام الذات وحقوق الإنسان المكفولة من جهة أخرى. ويؤكد مفهوم التنمية الإنسانية أيضاً توسيع الخيارات في هذه الميادين.

وفي المجال المجتمعي والثقافي في العالم العربي، هذه الخيارات الأوسع، المتعلقة بالحرية وحقوق الإنسان واكتساب المعرفة والقرائن المؤسسية خيارات حاسمة. وما من مفهوم للتنمية الإنسانية يمكن أن يكون هاماً وفعالاً إلا إذا عالج هذه القضايا الخطيرة، تحليلاً وتجريباً.

الإطار 1-5

قياس الحرية

منذ عام 1972/ 1973، ومؤسسة فريدوم هاوس، وهي منظمة أمريكية غير حكومية، تقوم بنشر تقييم سنوي لحالة الحرية في بلدان ومناطق العالم. ويأخذ هذا التقييم شكل مقياس عددي يقيس مدى توافر نطاق واسع من الحريات السياسية والحقوق المدنية التي يتمتع بها الناس فعلاً وليست في الوثائق والسياسات المعلنة فقط. وبدون التسليم بصحة مضمون ومنهجية تقييم فريدوم هاوس، يمكن استخدام مؤشر الحرية كتوصيف عام لمدى توافر الحقوق والحريات الضرورية للحكم الصالح.

وترد في الإطار 1-6 محاولة لضم مؤشر الحرية ومتغيرات رئيسية أخرى إلى مقياس التنمية البشرية. وللتوصل إلى قيم لمؤشر الحرية، جرى تحويل مقياس فريدوم هاوس بحيث تتراوح قيمته بين الصفر (تعبيراً عن انعدام الحريات) وواحد (تعبيراً عن التمتع الكامل بالحريات). ويتوقع أن يرتبط مؤشر الحرية الناتج ارتباطاً معتدلاً وإيجابيا بمؤشرات التنمية الاجتماعية.

حرية الإنسان

كما لوحظ سابقاً، فإن التنمية الإنسانية مرتبطة عضوياً بحرية الإنسان. وتشدد التنمية الإنسانية على تعزيز القدرات الإنسانية، التي تعكس حرية الناس في تحقيق الأشياء المختلفة التي يرون أنها قيّمة. وبهذا المعنى، التنمية الإنسانية هي الحرية. ولكن هذه الحرية، أي القدرة على تحقيق أشياء ذات قيمة لدى الناس، لا يمكن استعمالها إن لم تتوفر الفرص لممارستها. وتكْفل هذه الفرص من خلال حقوق الإنسان التي تدعمها وتكفلها المؤسسات الأساسية – المجتمعات المحلية والمجتمع والدولة.

فالتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان يدعم كل منهما الآخر، ولهما قاسم مشترك: حرية الإنسان. التنمية الإنسانية، بتحسينها القدرات الإنسانية، تخلق القدرة على ممارسة الحرية؛ وحقوق الإنسان، بتوفيرها الهياكل الضرورية، تخلق الفرص لممارسة الحرية. فالحرية هي الضامن وهي الهدف للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، كليهما.

أما الفقر والاستبداد، أو محدودية الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي، أو إهمال الخدمات العامة والتعصب أو قمع الدولة فهي مصادر رئيسية للحرمان الإنساني وبالتالي لإنكماش الحرية. وكثير من مظاهر هذه المشاكل قديم لكن البعض جديد؛ وكثير منها يمكن أن يلاحظ، بشكل أو آخر، في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء. والتغلب على هذه المشاكل جوهري لممارسة التنمية. (الإطار 1-4).

في سياق هذا النهج الأوسع لتحقيق الرفاه ولأسباب عملية أمكن التعرف على خمس حريّات وسائلية[2] جديرة بالإعتبار في صياغة السياسات، تساهم مباشرة وتتكامل، في بناء القدرة على الحياة في حرية. وهذه الحريات هي:

- **الحريات السياسية**، تتصل بما يتوافر للناس من فرص لتقرير من ينبغي أن يحكم ووفق أي مبادئ، وتشمل أيضاً القدرة على مراقبة السلطات ونقدها، والتمتع بحرية التعبير السياسي ووجود صحافة حرة؛
- **التسهيلات الاقتصادية**، التي يمكن فهمها على أنها الطرق التي تعمل وفقها الاقتصادات

(2) تعريب instrumental freedoms

لتوليد فرص الدخل وتحسين توزيع الثروة؛

- **الفرص الاجتماعية**، التي تشير إلى الترتيبات التي يضعها المجتمع للتعليم والرعاية الصحية، واللذين يؤثران على حرية الفرد الأساسية ليعيش حياة أفضل، كما تشير إلى ضمانات الشفافية والأمن الحمائي؛

- **ضمانات الشفافية**، التي تحمي التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، والتي تستند إلى فهم متفق عليه حول ما يعرض على هؤلاء من الأفراد وما يتوقعون الحصول عليه؛

- **الأمن الحمائي**، الذي يتعامل مع توفير شبكات الأمن الاجتماعي المناسبة للمجموعات الضعيفة في المجتمع.

وجميع هذه الحريات الوسائلية لها أهمية خاصة في نطاق العالم العربي، ليس لذاتها فحسب، ولكن أيضاً بوصفها خيارات مهمة حاسمة للتنمية الإنسانية.

اكتساب المعرفة

اكتساب المعرفة له قيمة في حد ذاته، وهو أيضا وسيلة مهمة لبناء قدرة الإنسان. وأصبح الآن مقبولاً بصورة عامة أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج، والمحدد الرئيسي للإنتاجية ورأس المال البشري. وعليه فهناك تكامل مهم بين اكتساب المعرفة والقوة الإنتاجية للمجتمع. وهذا التكامل قوي بشكل خاص في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، التي أضحت تستند بصورة متزايدة إلى المعرفة الكثيفة والتغير السريع في متطلبات الإنتاج من حيث المهارات التي ترتكز عليها القدرة على المنافسة الدولية، وستزداد أهميتها أكثر في المستقبل.

وعلى هذا الأساس، فإن قلة المعرفة، وركود تطورها، يحكمان على البلدان التي تعانيهما بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية. حتى أن فجوة المعرفة و ليس فجوة الدخل أصبحت تعد المحدد الرئيسي لقدرات الدول في عالم اليوم.

الإطار المؤسسي

من المسلّم به أن معالجة وكفالة حقوق الإنسان وحريات الإنسان يتوقفان بشكل حاسم على الإطار المؤسسي. وينطبق الأمر نفسه على النشاط في اكتساب المعرفة. ولأن قضايا حرية الإنسان واكتساب المعرفة ذات أهمية كبرى للتنمية الإنسانية في المنطقة العربية، فإن إدراك أهمية البيئة المؤسسية واختيار الإطار المؤسسي المناسب لذلك مسألتان حاسمتان لتحقيق التنمية.

وفيما يتصل بحريات الإنسان، من البديهي أن دور الفرد هو الأساس في نهاية المطاف. ولكن المسألة التي لا مناص منها تتمثل في أن حرية الفرد في لعب دوره تحددها (تعزيزاً أو تقييداً) الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتاحة. وينطبق هذا على جميع بلدان العالم، بما فيها البلدان العربية. ويوجد في العالم العربي تكامل عميق بين عمل الفرد والترتيبات الاجتماعية. وعليه من المهم التسليم بمركزية حرية الفرد ودور الترتيبات المؤسسية والاجتماعية في مدى الحرية ومدى انتشارها، والنظر إلى حرية الفرد على أنها التزام اجتماعي.

فضلاً عن ذلك، تعتمد الحريات الوسائلية الخمس السالفة الذكر، كل بطريقتها الخاصة، على فعالية مختلف المؤسسات التي يوفرها المجتمع العربي للأفراد لكي يسعوا إلى تحقيق الحياة التي لديهم ما يدعوهم لتقديرها. فاحترام حقوق الإنسان ومشاركة الناس الفعالة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية ينبغي أن تكون العناصر الأساسية في السياق المؤسسي للتنمية الإنسانية في العالم العربي.

وفيما يتصل باكتساب المعرفة، فإن الاستعمال المألوف لمصطلح رأس المال البشري يدل على التوجهات و المعارف والقدرات التي يكتسبها الأفراد بصورة أساسية من خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية. ولكن مفهوم رأس المال الذي يتسق مع مفهوم التنمية الإنسانية المناسب للعالم العربي أوسع كثيراً من رأس المال البشري على المستوى الفردي، وحتى أرحب على المستوى المجتمعي.

ولعل من الأدق في العالم العربي اعتماد مصطلح رأس المال الإنساني ليدمج مفاهيم رأس المال المجتمعي والفكري والثقافي في مفهوم لرأس المال عماده الأنساق التي تنظم البشر في بنى مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعي وعوائده والتي من بينها مستوى رفاه الإنسان. وسيشكل الجمع بين رأس المال البشري ورأس المال المجتمعي مفهوماً لرأس المال جديداً بالاقتران بمفهوم التنمية الإنسانية في المنطقة العربية.

ونظراً للأهمية الحاسمة للمساواة بين الجنسين واكتساب المعرفة في مجتمع المعلومات

إن قلة المعرفة، وركود تطورها، يحكمان على البلدان التي تعانيهما بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية.

إن "فجوة المعرفة" و ليس "فجوة الدخل" أصبحت تعد المحدد الرئيسي لقدرات الدول في عالم اليوم.

الإطار 1-6

نادر فرجاني: نحو قياس أفضل للتنمية الإنسانية-مؤشر للتنمية الإنسانية

استقر أن مقياس التنمية البشرية ذائع الانتشار يقصر عن التعبير عن غنى مفهوم التنمية الإنسانية. بل أن ذيوع مقياس التنمية البشرية قد أفضى في أحيان إلى قصر مفهوم التنمية الإنسانية على تنمية الموارد البشرية، وهو خلط مؤسف. و قد أشرنا إلى هذا القصور في الفصل الأول، وأكدناه في الفصل الثاني عندما عرضنا نواقص التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، نواقص مهمة في منظور التنمية الإنسانية، ولكن لا يظهر لها تأثير على موقع بلد ما على مقياس التنمية البشرية.

وعلى هذا، أضحت الحاجة ماسة لبناء مقياس بديل للتنمية الإنسانية باعتباره مهمة جوهرية لحركة التنمية الإنسانية. في هذا المنظور، يتعين فتح الباب للاجتهاد في قياس التنمية الإنسانية.

ويتوخى هذا التحليل الاستطلاعي بدء عملية ابتكارية يمكن أن تنتهي إلى بناء مقياس كاف للتنمية الإنسانية. ولا ريب في أن الأرض التي يتعين استطلاعها وعرة مما يفرض إبداعاً، ومثابرة في آن.

ويتبنى التحليل الحالي أسلوباً بسيطاً فيستخدم طريقة سهلة ومرنة ولكن قوية للتأليف بين عدة مؤشرات للتنمية الإنسانية في مقياس مركب، قاعدة بوردا. ولا تتطلب هذه الطريقة في المؤشرات المستخدمة إلا أن تمكن من التوصل إلى ترتيب سليم للبدائل (البلاد في حالتنا) على جانب التنمية الإنسانية الذي يعبر عنه المؤشر، وتقضي الطريقة بأن مجموع رتب كل بديل على المؤشرات الداخلة في التحليل يمثل ترتيباً كاملاً للبدائل بحيث يمكن اعتبار القاعدة دالة رفاه اجتماعي صحيحة (داس جوبتا، بالإنكليزية، 1993). وسوف نسمي مجموع الرتب مؤشر التنمية الإنسانية ونرتب البدائل (البلدان) الداخلة في التحليل على أساسه.

ولا يسفر هذا الإجراء إلا عن ترتيب للبلدان على المقياس المحسوب. وهي نتيجة اعتبرناها كافية لتحقيق غرض وضع مسألة تحسين قياس التنمية الإنسانية على جدول أعمال حركة التنمية الإنسانية. ومع ذلك، يسهل حساب قيم لمؤشر التنمية الإنسانية[3].

وتعبّر المؤشرات المستخدمة في هذا التحليل، جزئياً، عن هموم التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، فتضم بالإضافة إلى القدرتين البشريتين الأساس: العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة من خلال التعليم، مؤشرات للنواقص الثلاث المعوقة للتنمية الإنسانية في البلدان العربية، فضلاً عن التعبير عن المساهمة في التنمية الإنسانية على صعيد العالم من خلال إدخال مؤشر لحجم المساهمة في التلوث البيئي في الكوكب، معبراً عنها كفعاليات، ومن ثم قدرات بشرية أو حريات. وعلى هذا، فإن المؤشرات المقترحة تتمتع بمصداقية مفهومية في التعبير عن التنمية الإنسانية من ناحية، كما تتمتع بعالمية المغزى، فكل منها يمكن تعريفه، ويكون ذا مغزى، لأي بلد في العالم، من ناحية أخرى. كذلك كان توافر بيانات عن المؤشر لعدد كبير من بلدان العالم معياراً لإدخال المؤشر في التحليل.

فالمؤشرات الأساسية المستخدمة في بناء مؤشر التنمية الإنسانية (البديل) هي:

- العمر المتوقع عند الميلاد، كمقياس عام للصحة في مجملها.
- التحصيل التعليمي، كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مقياس التنمية البشرية،
- مقياس الحرية[4]، تعبيراً عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية، وكي يعكس قصور التمتع بالحرية في المنطقة العربية، إلى حين تتوافر قياسات أفضل لمدى الحرية.
- مقياس تمكين النوع، كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حتى يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع، ويعكس قصور تمكين المرأة في المنطقة العربية.
- الاتصال بشبكة الانترنت، مقاساً بعدد حواسيب الانترنت الاساسية Internet hosts للسكان، للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية (التوصل لتقانات المعلومات والاتصال الحديثة) احد متطلبات الانتفاع بفرص العولمة في هذا العصر، ولكي يعكس قصور المعرفة في المنطقة العربية.
- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن المتري)، معرفة كعقوبة، حتى يعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة على صعيد العالم[5].

والنتيجة، أن مجموعة المتغيرات الستة توفر، في تقديرنا، نقطة انطلاق جيدة لبناء مؤشر للتنمية الإنسانية[6]. وعليه، فالاقتراح جدير، بالمحاولة والتشذيب!

كما هو متوقع، فإن المتغيرات الأربعة – العمر المتوقع عند الميلاد، والتحصيل التعليمي، ودرجة الحرية، ومقياس تمكين النوع – ترتبط ارتباطاً موجباً بمقياس التنمية البشرية وببعضها. أما انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، التي عرفناها سلبياً لتعكس الإضرار بالبيئة، فترتبط ارتباطاً سالباً بكل المؤشرات الأخرى.

ومن الناحية البنائية، يتكون مؤشر التنمية الإنسانية البديل من القدرتين الإنسانيتين الأساس: الصحة واكتساب المعرفة من خلال التعليم. ويمكن القول أن هاتين القدرتين تشكلان النواة الصلبة للتنمية الإنسانية.

وقد كان استبعاد الدخل مقصوداً للتشديد على قصور القدرات الإنسانية نسبة إلى الدخل في البلدان العربية من ناحية، إضافة إلى إنهاء الاعتماد على متوسط الدخل في مؤشر للتنمية الإنسانية[7]. حيث يفرض الفهم الصحيح لفلسفة التنمية الإنسانية اعتبار القدرات الإنسانية، خاصة الحرية، وليس التمكن من السلع والخدمات عن طريق الدخل، الوسيلة الأساس لتمكين البشر. ولهذا، فإن استبعاد الدخل من مؤشر التنمية الإنسانية يمثل فراقاً جوهرياً مع مقياس التنمية البشرية، وفي منظور مفهوم التنمية الإنسانية، تحسيناً أكيداً.

وجلي أن التمتع بالحرية للجميع يستبعد إضعاف أية مجموعة فرعية، سواء كانت النساء أو الفقراء أو أقلية عرقية أو دينية. وعليه، فإن التمتع بالحرية للجميع ينطوي على تقوية النساء. ولكن، حيث يبقى إضعاف النساء معوقاً مهماً للتنمية الإنسانية في مناطق كثيرة من العالم، وفي المنطقة العربية خاصة، تقوم ضرورة في تقديرنا لإدخال مؤشر لتقوية النساء، صراحة، في مؤشر للتنمية الإنسانية. ويترتب على هذا الإجراء زيادة وزن مؤشر الحرية بالتأكيد على بعد المساواة حسب النوع.

---

(3) مع ملاحظة أن ترتيب الدول على قيم المؤشر يمكن أن يختلف عنه حسب قاعدة بوردا، الترتيبية، وفقاً لصيغة حساب القيم.

(4) راجع الإطار (1-5)

(5) نعلم صعوبة التوصل لمقياس متكامل للبيئة. وليس القصد هنا تقديم مقياس لحالة البيئة في البلد المعني، ولكن إدخال مؤشر على صحة البيئة والمسؤولية البيئية لبلد ما تجاه باقي البشر في العالم. ومن حيث تعد القدرة على المشاركة في حياة المجتمع أو التمتع باحترام الذات قدرات إنسانية، فإن القدرة على التمتع بمستوى منخفض من ثاني أكسيد الكربون يعد هو الآخر قدرة، في مصطلح التنمية الإنسانية.

(6) جميع البيانات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لعام 2000، وتعود إلى العام 1998 فيما يتصل بمؤشرات التحصيل التعليمي، والاتصال بشبكة الإنترنيت، وتوقع الحياة عند الميلاد، وإلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، عن العام 1996. ولكن رجعنا إلى مقياس تمكين النوع في تقرير التنمية البشرية للعام 1995 لأنه يضم المؤشر محسوباً لعدد أكبر من البلدان.
ويؤدي أحد المتغيرات المقترحة إلى تقليص البيانات المتوفرة حول بلدان العالم. فقد كان مقياس تمكين النوع متاحاً لعدد من البلدان في العالم يبلغ 113 بلداً فقط (بما فيها 14 بلداً عربياً). وبالمقارنة، كانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون متاحاً لعدد 172 بلداً (منهم 18 بلداً عربياً) في حين كانت بيانات التحصيل التعليمي والعمر المتوقع عند الميلاد متاحة لعدد 174 (منهم 12 بلداً عربياً). ويعني هذا النقص ضرورة العمل على توافر البيانات اللازمة لحساب مقاييس تمكين النوع، كأولوية مهمة في مهمة تحسين البيانات والمعلومات عن التنمية الإنسانية على صعيد العالم. ونتيجة لذلك، لم تتوافر بيانات حول المتغيرات الستة، جميعها، سوى لعدد من البلدان يبلغ 111 بلداً فقط، منهم 14 بلداً عربياً، وهي البلدان التي ستقدم نتائج التحليل بشأنها.

(7) في الأذهان الاقتصادوية، يعد هذا المنحى ضرباً من الهرطقة، رغم أن فساد مؤشر الدخل للفرد كمقياس لرفاه الإنساني أمر مستقر بلا أدنى شك.

ويعبر استخدام مؤشرين في مجال اكتساب المعرفة (التحصيل التعليمي والاتصال بشبكة الإنترنيت[8]) عن الأهمية القصوى لاكتساب المعرفة في التنمية الإنسانية، التي ركزنا عليها طوال التقرير، من ناحية، والأهمية الحرجة لتقانات المعلوماتية والاتصال في عصر الترابط الكوكبي هذا، من ناحية أخرى. ويعني وجود المتغيرين، إحصائياً، إعطاء وزن مضاعف في بناء مؤشر التنمية الإنسانية، مقارنة بالصحة (الممثلة بمؤشر واحد: توقع الحياة عند الميلاد)، تعبيراً عن أهمية المعرفة لبناء التقدم من ناحية، وعن نقص التعليم (المعرفة) مقارنة بالصحة في البلدان العربية، من ناحية أخرى.

وتعد القدرة الإنسانية على التمتع ببيئة صحية، على المستوى المجتمعي، مؤشراً على المسؤولية المجتمعية تجاه بيئة الكوكب.

والمتوقع أن استخدام مجموعة المؤشرات المقترحة سيعاقب البلدان العربية، مقارنة بمقياس التنمية البشرية المعتاد. إلا أننا لا نعتبر هذا التقليل من موقع البلدان العربية وجه قصور مهم. والواقع أن بلداناً أخرى ستعاقب نتيجة لاستخدام هذه المؤشرات الستة، ومن بينها دول تتربع على قمة مقياس التنمية البشرية المعتاد، ويمثل هذا العقاب جزاءً عادلاً لمساهمتها المرتفعة في الاحتباس الحراري، نتيجة لارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فيها مفسداً لبيئة الكوكب كله.

والأهم، في تقديرنا، هو أن موضع أي بلد على هذه المؤشرات، مجتمعة، يتحدد بعدد من المعايير عالية المصداقية حسب مفهوم التنمية الإنسانية في عصر العولمة، كما نفهمه. بعبارة أخرى، على بلدان العالم، عربية أو غيرها، إن أرادت أن تحتل موقعاً متقدماً على التنمية الإنسانية، معبراً عنها بمؤشر التنمية الإنسانية، أن تنجز عالياً على المؤشرات الستة المعتبرة: الحرية للجميع، شاملة تمكين المرأة، اكتساب المعرفة، شاملاً التمكن من تقانات المعلوماتية والاتصال، وتحسين الصحة وإصحاح البيئة.

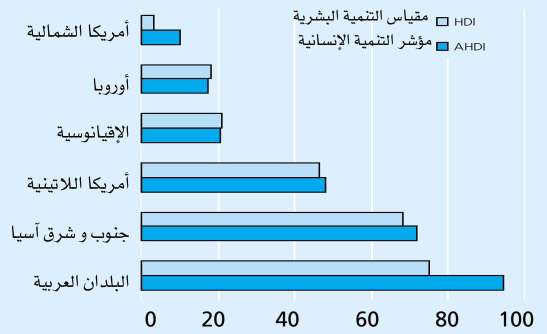
قيم مؤشر التنمية الإنسانية

للتعرف على نتائج تبنى أسلوب القياس المقترح هنا، نفحص، بقدر من التفصيل، قيم مؤشر التنمية الإنسانية.

يرتبط مؤشر التنمية الإنسانية الناتج، إيجابياً وبقوة، بمقياس التنمية البشرية (معامل ارتباط الرتب= +0,904). ولعل في هذا الارتباط القوي بين المؤشرين دليل على انتمائهما إلى العائلة نفسها من مقاييس التنمية.

الشكل (1-1)

متوسط ترتيب مناطق العالم على مؤشر التنمية الإنسانية، ومقياس التنمية البشرية



الشكل (1-2)

ترتيب 111 بلداً على أساس مؤشر التنمية الإنسانية، ومقياس التنمية البشرية

إلا أن مواقع البلدان منفردة، على مؤشر التنمية الإنسانية اختلفت تماماً عنها على مقياس التنمية البشرية[9]. وتنعكس إعادة الترتيب هذه، على مستوى مناطق العالم، معبراً عنها بمتوسط ترتيب بلدان المنطقة على كلا المقياسين في شكل 1-1 و 2-1 مع ملاحظة أن الرتبة الأعلى تمثل موقعاً أسوأ من التنمية البشرية.

و تحتل السويد قمة مؤشر التنمية الإنسانية، في حين تنزل مرتبة كندا إلى رقم 3 (من 111 - كانت 1 من 174 وفقا لمقياس التنمية البشرية، 1998). ولكن لا تظهر الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو فرنسا، أو ألمانيا، ضمن مواقع القمة العشرة في مؤشر التنمية الإنسانية، و من الناحية الأخرى تتواجد البلدان الاسكندنافية بقوة في مواقع القمة العشر على مؤشر التنمية الإنسانية .

وبين البلدان العربية الأربعة عشر التي دخلت في حساب المؤشر، تقع أربعة بين أقل عشرة قيم لمؤشر التنمية الإنسانية (سورية، و السودان و موريتانيا و العراق). و تقع الأردن و الكويت و لبنان و الإمارات على الترتيب في رأس قائمة البلدان العربية على مؤشر التنمية الإنسانية، وتليهم المغرب و جزر القمر، ثم مصر، تليهم تونس. و ربما يعكس هذا الترتيب التفاوت في الرفاه الإنساني بين البلدان العربية إجمالا، على نحو أفضل من ترتيب مقياس التنمية البشرية.

وكما يتوقع، تتدهور مواقع جميع البلدان العربية، بدرجات مختلفة، عند الانتقال من مقياس التنمية البشرية إلى مؤشر التنمية الإنسانية. لكن الكويت و الإمارات المتحدة و العراق و سورية، بصفة خاصة، يتدهور موقعها بدرجة كبيرة. على الجانب الآخر فقط الأردن وجزر القمر يستبقيان، في الأساس، موقعيهما النسبي على كلا المقياسين.

هل يعاني مؤشر التنمية الإنسانية من عيوب منهجية؟

قد يعيب البعض مؤشر التنمية الإنسانية على أساس اعتبارات شبه فنية من مثال أنه يجمع بين متغيرات كمية و متغير يقوم على الانطباع. و يجب معرفة أن هذا الجمع لا يثير، عند من يعرفون، مشكلة فنية من أي نوع. والأهم أن نعلم أن هذه هي طبيعة الظاهرة التي نريد قياسها. فالتنمية الإنسانية ظاهرة مركبة تسمح بعض مكوناتها بالقياس الكمي المباشر، بينما لا يتيح البعض الآخر إلا مقاربات انطباعية. فالحرية على سبيل المثال هي قيمة، والاستمتاع بالحرية هو في النهاية إحساس. وفي المرحلة الراهنة لتطور العلم الاجتماعي، تقارب القيم والأحاسيس عبر الانطباعات. وحتى يمدنا العلم الاجتماعي بوسائل أفضل لمقاربة القيم والأحاسيس فعلينا، إن أردنا الإخلاص لمفهوم التنمية الإنسانية، الاعتماد على المتاح لنا. وفي هذا المنظور فان العيب المدعى ليس إلا تأكيدا لإخلاص مؤشر التنمية البشرية (البديل) لمفهوم التنمية الإنسانية. و بالمقارنة فان الاقتصاد في مقياس التنمية البشرية المعتاد على المتغيرات الكمية يؤثر ميزة فنية ساذجة على الإخلاص للمفهوم.

و كما ورد تكرارا في التقرير فان مقياس الحرية المستخدم هنا تشوبه عيوب كثيرة. و لا ريب أن هناك مجال شديد الاتساع للتوصل إلى قياس أفضل للحرية باعتبارها المعيار النهائي للتنمية[10]. والمنظمات الدولية و على وجه الخصوص، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدعوة للعمل الجاد في هذا المجال، و

(8) قد تكون هناك مؤشرات أفضل على التوصل لتقانات المعلومات والاتصال من عدد حواسيب الإنترنت للسكان، ولكن ينتظر أن تكون جميعها عالية الارتباط بالمؤشر المتخذ هنا.

(9) إنه يجب ملاحظة أن الموقع النسبي لأي بلد على مقياس التنمية البشرية المورد هنا قد لا يقابل موقعه النسبي على قيم مقياس التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية للعام 2000 نتيجة لاختلاف عدد البلدان الداخلة في التحليل (111 هنا و174 هناك) ولأن الترتيب على مقياس التنمية البشرية الوارد هنا تحدد باستعمال قاعدة 'بوردا' للتوصل لرتب على مقياس التنمية البشرية، دون حساب قيمة المقياس، وعلى مؤشر التنمية الإنسانية.

(10) تبدو اتجاهات واضحة لتحسين قياس الانطباعات عن ظواهر مثل الحرية، لعل أهمها تأسيس القياسات على انطباعات عامة الناس عوضا عن بعض 'الخبراء' في الغرف المغلقة.

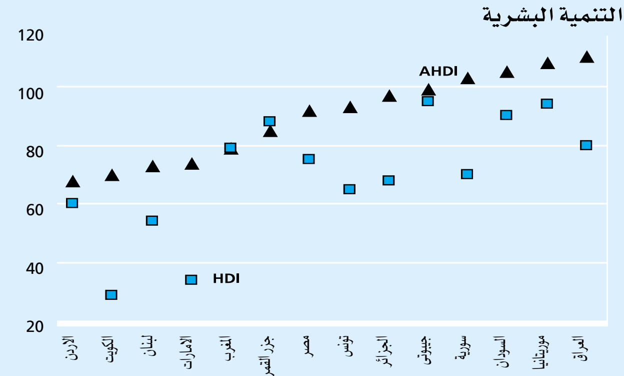
لتخصيص الموارد و الطاقات اللازمة لذلك. و الأمل أن تتوفر أعداد تالية من تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية على تقديم قياسات أفضل للحرية، على الأقل في البلدان العربية.

كما قد ينتقد البعض مؤشر التنمية الإنسانية على أساس أنه يخصص أوزانا متساوية لكل من المؤشرات الستة الداخلة في تكوينه، رغم أنها قد لا تحمل الأهمية نفسها حسب وجهة نظر أو أخرى.

فقد يقول أحد أنصار مدخل الموارد البشرية: أليس توقع الحياة عند الميلاد، كمؤشر عام للصحة أهم من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؟ ويرد أحد المتحمسين للبيئة في الكوكب: (ليس بالضرورة، و قد يزيد الأول: لا خلاف في أن توقع الحياة عند الميلاد يعلو اكتساب المعرفة، أو الحرية قيمة، فتفادي الموت هو الغريزة البشرية الأولية).

ونرد بأن تفادي الموت قد يكون فعلا هو الغريزة البشرية الأولى، و لكنه لا يحتل بالضرورة، على سلم القيم الإنسانية، المكانة الأعلى، و يمكن التساؤل، مشروعا: هل تمثل إطالة الحياة تحت القهر و الاستعباد ميزة أم عقابا؟ لقد أجاب شهداء الحرية عبر التاريخ، على هذا التساؤل، تصويتا بحياتهم. ومن وجهة نظر أخرى، حيث تحقق في البلدان العربية، وفي غيرها من البلدان النامية، إنجاز غير منكور في إطالة أمد الحياة، فمن الطبيعي أن يتحول الاهتمام الآن من أمد الحياة إلى التمتع بنوعية حياة أفضل. لا خلاف في أن الوضع المثال هو أن يقترن طول الحياة بالحرية و الكرامة الإنسانية. وتعبيرا عن ذلك يضم مؤشر التنمية الإنسانية المقترح كلا مؤشري توقع الحياة عند الميلاد ومستوى التمتع بالحرية.

وكما ينبغي أن يكون معلوما، فان افتراض تساوي الأوزان يعبر عن الفرض الإحصائي القائل بتساوي الجهل، بمعنى أنه عندما لا يوجد مبرر قوي، بناء على معلومات،لاختلاف الأوزان، يفترض تساويها. و هذا هو الافتراض المتبع في تركيب مقياس التنمية البشرية المعتاد. وعلى الرغم من ذلك، فقد أجرينا تحليلا للعوامل - المكونات الرئيسية[11] باعتباره أحد الأساليب الموضوعية لتحديد أوزان تأليف عدد من المتغيرات في مؤشر مركب يقرب ظاهرة معينة، على قيم المؤشرات الستة الداخلة في تكوين مؤشر التنمية الإنسانية لاختبار افتراض تساوي الأوزان. وقد تمخض التحليل عن تقارب الأوزان المقترحة على أساس هذا التحليل[12] وهي نتيجة لا تخطىء افتراض تساوي الأوزان كثيرا.



الشكل شكل (3-1)

ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشر التنمية الإنسانية، ومقياس التنمية البشرية

العمل المستقبلي، جدول أعمال للابتكار في قياس التنمية الإنسانية

استشرف هذا التحليل أبعاد أسلوب بديل يمكن أن يتمخض عن قياس أفضل للتنمية الإنسانية، غير أن جدول الأعمال الباقي ضخم، فهناك حاجة قوية للتطوير والتحسين، في تعريف المؤشرات وفي قياسها، وفي تركيب المقاييس وعليه، ينتهي هذا التحليل بدعوة لبدء عملية نشطة وجسور لإعمال الإبداع في قياس التنمية الإنسانية.

وعلى وجه الخصوص، تتبدى الحاجة ملحة لدفع الجهود القطرية و الدولية لتحسين البيانات و المعلومات عن التنمية الإنسانية عامة، و مسائل الحرية و النوع خاصة.

ولعل ضعف مؤشرات الحرية، و الحكم بوجه عام، من أشد معوقات القياس الكافي للتنمية الإنسانية، و يتطلب التغلب على هذه العقبة في تقديرنا تعبئة برنامج دولي لتحسين قياس الحرية على صعيد العالم. و كما أدى البرنامج الدولي لتعادل القوة الشرائية إلى إعادة الاعتبار لمؤشر الدخل في المقارنات الدولية للرفاه و التنمية، يحتاج تحسين قياس الحرية لجهد دولي مماثل و حري بمنظومة الأمم المتحدة أن تلعب الدور المحوري في هذا الجهد.

والخيارات البيئية، يجدر النظر في اعتماد مؤشر للتنمية الإنسانية يتضمن هذه العناصر كافة ويكون أكثر شمولاً من مقياس التنمية البشرية المعتمد. إذ لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي ولا مقياس التنمية البشرية في الحسبان صراحة هذه الخيارات الهامة.

تقرير التنمية الإنسانية العربية

يخلص التقرير في الفصل الثاني إلى استنتاجات هامة حول حالة التنمية الإنسانية في المنطقة العربية في نهاية القرن العشرين بتطبيق معايير التقدم الممثلة بمقياس التنمية البشرية وعدد من المؤشرات الأخرى المرتبطة بالحرية وتمكين المرأة والمعرفة. ويبين التقرير أن ضعف السياق المؤسسي في المجتمع وفجوة المعرفة وقصور الحريات الإنسانية تشكل أكثر العوائق خطورة على التنمية الإنسانية في المنطقة العربية.

وتعالج الفصول، من الثالث إلى الثامن، ما ينبغي فعله لتخفيف القيود وزيادة الفرص في ميادين مهمة جداً للتنمية الإنسانية، لا سيما للأجيال القادمة، وذلك بالتركيز على الإجراءات المناسبة لبناء وتوظيف وتحرير

(11) Principal-components factor analysis

(12) جاءت الأوزان المقترحة للمتغيرات الستة على النحو التالي: 0,45 ، 0,38 ، 0,44 ، 0,36 ، 0,45 ، - 0,35

الإطار 1-7

حيدر عبد الشافي: نحو تنمية إنسانية عربية

يكتسب مفهوم التنمية الإنسانية أهمية خاصة في السياق العربي، حيث أنه يعكس بُعدين. الأول مادي يتصل بتلبية الحاجات الإنسانية كما تعكسها قياسات الدخل والتعليم والصحة من خلال استخدام مؤشرات كمية للتنمية الإنسانية. والثاني نوعي من حيث المشاركة والديمقراطية والحريات وحكم القانون المتسق مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي ينطوي عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

فإشباع الحاجات الأساسية يصون الكرامة الإنسانية ويكتسب أهمية كبيرة في إطار الشعوب التي كانت مستعمرة ومستغلة. وتزداد أهمية البعد المادي بزيادة الفقر في العالم العربي في ظل الاستقطاب الاجتماعي المتفاقم والهدر المتواصل للموارد على حساب الأجيال العربية الحالية والقادمة. فأحد متطلبات التنمية المحافظة على الثروة الوطنية ومنع نفادها ببناء الاستدامة.

وتمتلك البلدان العربية إمكانيات هائلة تمكنها من تحقيق مستويات معيشية تخدم مصالح جميع شعوبها، لا سيما لو حققت هذه البلدان التكامل الاقتصادي وعمقت التجارة العربية البينية. ويشكل التكامل الاقتصادي العربي أداة هامة للتغلب على التبعية والضعف ويجعل العولمة مفيدة للمصالح العربية، سعياً للاعتماد على الذات.

وبينما يشكل التكامل الإقليمي كتلة اقتصادية عربية في عصر التكتلات الاقتصادية الضخمة، فإنه يضمن أيضاً عودة الموارد العربية لمنفعة الشعب العربي والمساعدة على التغلب على الفقر المتزايد.

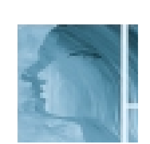
هناك علاقة أساسية وجدلية بين صلاح الحكم والتنمية. ويواجه العرب خيارات أخلاقية في غاية الأهمية في بيئة تنافسية وأنانية وطموحات فردية. وهذه الدوافع تحوّل الجهود عن المصلحة العامة وتعرقل عملية التنمية.

وفي بعض البلدان العربية، شكل غياب الديمقراطية القائمة على المشاركة والتعددية والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة عقبة في طريق عملية التنمية. وهذا لا يعني إنكاراً للإنجازات التي تحققت في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية والسياسية والثقافية. رغم ذلك، فإن إعطاء الديمقراطية أولوية متدنية لم يساعد على دعم المشاركة والوحدة الضرورية بين الجهات المدنية و السياسية في البلدان العربية.

وفي تقييمي، لا يزال هذا العجز في الديمقراطية تحدياً حتى يومنا هذا، على الرغم من بعض الإشارات التي تعد بالتحرك نحو إقامة مجتمعات أكثر حرية في بعض الحالات. فإعطاء هذه القضية الاهتمام الخاص الذي تستحقه، سيساعدان على خلق المشاركة الصحيحة بين القطاعات الرسمية والخاصة والمدنية، وعلى تحسين تطور الرؤيا التنموية التي تشمل مصالح الفقراء والمهمشين.

إن دعم الأنظمة المتعددة الأحزاب وحرية الصحافة والنقد البناء وإجراء الانتخابات الدورية تمثل جميعها آلية هامة للمحافظة على الحرية وتقوية ثقة الناس في قدراتهم وفي مستقبلهم. فحماية حقوق المواطنة من خلال سلطة القانون التي تربط المواطن الفرد، بواسطة حقوقه أو حقوقها، بالدولة من شأنها أن تكفل إيجاد ثقة متبادلة وأن تتصدى للتغريب والتهميش.

القدرات الإنسانية. وينظر الفصل الثالث في عناصر الحياة والصحة والبيئة. ويدعو الفصل الرابع بقوة إلى بناء القدرات الإنسانية من خلال التعليم ويقترح مبادئ توجيهية ومجالات عمل للإصلاح في هذا المجال. ويناقش الفصل الخامس كيف يمكن استخدام اكتساب المعرفة لبناء مجتمع المعرفة العربي. كما يناقش الفصل السادس قضايا النمو، والتشغيل والفقر، والطريقة الأفضل لاستخدام القدرات الإنسانية في تعزيز النمو، ومعالجة البطالة والفقر. ويبرز الفصل السابع مسألة إصلاح الحكم والإطار المؤسسي للتنمية الإنسانية كأساس ضروري لتحرير إمكانات الناس في المنطقة العربية. ويمتد هذا الإطار المؤسسي، في حالة المنطقة العربية إلى منظور التعاون العربي الذي يناقش في الفصل الثامن.



حال التنمية الإنسانية في البلدان العربية

يبدأ هذا الفصل بمناقشة لقصور البيانات والمعلومات عن التنمية الإنسانية في المنطقة، والتحديات التي تفرضها هذه الثغرات. ومن ثم يقدم توصيفات عامة لحال التنمية الإنسانية في المنطقة مقارنة بمناطق العالم الأخرى وعبر الوقت، مستنداً بصورة أساسية إلى مقياس التنمية البشرية. وتمشياً مع توجه المناقشة في الفصل الأول من حيث الأخذ بنهج للتنمية الإنسانية أكثر شمولا من ذلك المتضمن في دليل التنمية البشرية، ينتقل هذا الفصل لعرض ثلاث نواقص تعتبر سمات محددة للبلدان العربية تعوق التنمية الإنسانية، كما تم تعريفها في الفصل الأول. كما يعرض نتائج دراسة استقصائية محدودة لآراء الشباب العرب حول القضايا الرئيسية ويتخذ هذه الدراسة كمعيار إضافي للحكم على أهمية بعض المواضيع التي سيتناولها البحث في الفصول اللاحقة. ويستنتج الفصل الثاني أن المنطقة تقف على مفترق طرق حاسم، ويحدد بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها.

ملاحظة أولية: محنة البيانات والمعلومات

تعاني المنطقة من نقص حاد في البيانات والمعلومات المتعمقة والضرورية للقيام بمعاينة شاملة للتنمية الإنسانية، لا سيما بالنسبة لتحدي السياق المؤسسي واكتساب المعرفة. ونظرا لقلة توافر البيانات الجيدة، الدقيقة والمقارنة والحديثة، من مصادر عربية، يضطر الباحث أحيانا إلى استخدام مصادر بيانات دولية تلجأ هي ذاتها إلى تقديرات للتوصل إلى مؤشرات على مستوى مناطق العالم. وتنشأ عن اللجوء إلى مصادر البيانات الدولية مشكلة أخرى تتمثل في الاختلاف الكبير بين منظمة وأخرى في تصنيفها لدول العالم وفق مجموعات، الأمر الذي يصعب معه إجراء مقارنات متسقة بين المناطق.

إن نقص إعداد ونشر البيانات والمعلومات في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، أمر مؤسف ولكنه ليس مستغرباً. فهو يعكس بعضاً من عواقب التخلف. ومن بين هذه العواقب قلة كفاءة الجهاز الحكومي، وضعف العلمية في اتخاذ القرار الأمر الذي يضعف بدوره الطلب على البيانات والمعلومات بوجه عام ويقلل، من ثم، من كفاءة إنتاجها.

تعاني المنطقة من نقص حاد في البيانات والمعلومات المتعمقة والضرورية للقيام بمعاينة شاملة للتنمية الإنسانية، لا سيما بالنسبة لتحدي السياق المؤسسي واكتساب المعرفة

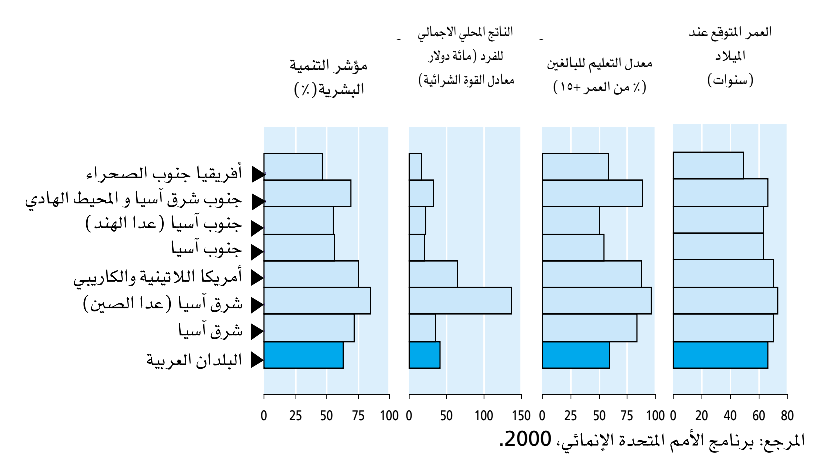
ويقدم هذا التقرير تقييماً لحال التنمية الإنسانية في البلدان العربية بقدر ما تتيحه قاعدة المعلومات الحالية. والجدير بالذكر أن الهشاشة النسبية لقاعدة البيانات والمعلومات تستدعي توخي الحذر عند استخلاص الأحكام منها. وقد سعى التقرير لتوخي الحذر في هذا النطاق، والقارئ مدعو لأن يحذو الحذو نفسه.

حال التنمية الإنسانية: البلدان العربية في سياق العالم

تقارن هذه الفقرة بإيجاز البلدان العربية كمجموعة بمناطق العالم الأخرى فيما يتصل بمقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثلاثة من المؤشرات الأربعة المكونة له.

يلاحظ من الشكل 2-1، أن المنطقة العربية تتفوق على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة جنوب آسيا في مقياس التنمية البشرية وفي مؤشرات الصحة الإجمالية (العمر المتوقع عند الميلاد)، وفي التحصيل التعليمي (مقياساً هنا بمعرفة القراءة والكتابة عند الكبار). إلا أن المنطقة العربية مازالت بعيدة عن إنجاز منطقة شرق آسيا (مع الصين أو بدونها) ومنطقة أمريكا

الشكل 2 - 1
موقع المنطقة العربية بالمقارنة بمناطق أخرى في العالم على مقياس التنمية البشرية، عام 1998



المرجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000.

يمكن القول أن المنطقة العربية تعد أغنى مما هي نامية، حسب مقاييس التنمية البشرية.

اللاتينية والكاريبي. ولعل الشق الثاني من المقارنة، أي بالمناطق التي تقدمت على البلدان العربية، هو الأجدر بالاعتبار في مناقشة تتوخى صياغة التنمية الإنسانية في الوطن العربي. الشق الأول يغري بالتكاسل ، أما الثاني فحافز على شحذ الهمم ومواجهة تحدي صناعة التنمية الإنسانية في الوطن العربي.

ويتحسن الموقع النسبي للمنطقة العربية في حالة مؤشر متوسط الناتج للفرد، حيث تتفوق على منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. والتالي يمكن القول أن المنطقة العربية تعد أغنى مما هي نامية، حسب مقاييس التنمية البشرية.

ونظرا لوجود علاقة قوية على المستوى العالمي بين مؤشر الناتج للفرد ودليل التنمية البشرية، يمكن الاستدلال من الملحوظة السابقة إلى أن البلدان العربية ربما استثمرت في الماضي في بناء رأس المال المادي أكثر مما استثمرت في تطوير رأس المال البشري. وهذا يوحي بدوره أن هناك مجالا رحبا أمام البلدان العربية لتحقيق إنجاز أكبر في مضمار تكوين رأس المال البشري الذي هو أحد أهم مقومات التنمية الإنسانية.

حال التنمية الإنسانية: البلدان العربية عبر الزمن في سياق العالم

يقارن هذا الجزء بإيجاز البلدان العربية كمجموعة بمناطق العالم الأخرى من حيث الاتجاهات في مقياس التنمية البشرية عبر الزمن (الشكل 2 – 2)[1]. وقد كان مقياس التنمية البشرية للمنطقة العربية أقل من المتوسط العالمي خلال فترة العشرين عاما الماضية. ومرة ثانية، كان أداء المنطقة أفضل من أفريقيا جنوب الصحراء ومن جنوب آسيا؛ كما ضيّقت الفجوة بينها وبين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي– ولكن الفجوة لا تزال موجودة. وتبرز منطقة شرق آسيا والهادئ أنها كانت الأسرع تقدما. وعلى الرغم من أن المنطقة العربية جارتها في معدل التحسن في قيم مقياس التنمية البشرية في الثمانينيات، فإنها تخلفت عنها قليلا في التسعينيات.

التفاوت بين البلدان العربية

يتفاوت مستوى الرفاه في البلدان العربية، أيا كان المقياس المستخدم. ويتوافر مقياس التنمية البشرية 1998 لجميع الدول العربية ما عدا فلسطين والصومال. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000). ومن بين البلدان العربية التسعة عشر، تصنف أربعة بلدان مصدرة رئيسية للنفط بلداناً عالية التنمية البشرية. وتصنف أربعة بلدان أخرى في مجموعة التنمية البشرية المتدنية، التي ينبغي أن تدرج فيها الصومال أيضاً (التي لم يتسن تقدير قيم لها) وتضم هذه البلدان الخمسة الأخيرة أكثر من خمس العرب. وتقع البلدان الإحدى عشر الباقية في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة.

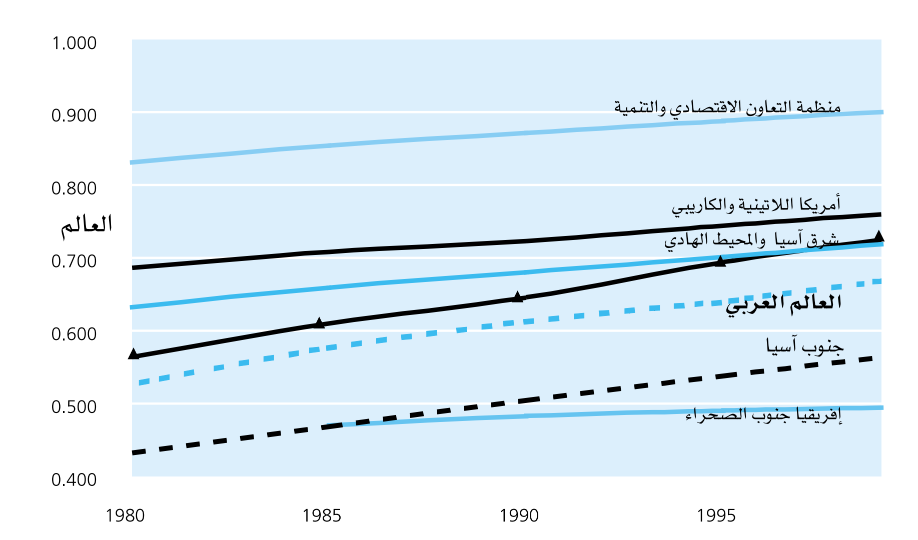
ولزيادة إيضاح هذا التباين، فإن البلد العربي الأعلى ترتيبا على مقياس التنمية البشرية (الكويت) حقق قيمة للمقياس تقل قليلا عن كندا، التي تصدرت العالم على مؤشر التنمية البشرية. وعلى الطرف الآخر، فإن البلد العربي الأقل إنجازا وفق هذا المعيار (جيبوتي) ليس أفضل كثيرا من أقل بلدان العالم قيمة على مقياس التنمية البشرية (سيراليون). وبتعبير آخر، فإن مدى التفاوت بين البلدان العربية على مقياس التنمية البشرية يقارب كامل التفاوت المشاهد على صعيد العالم أجمع.

النواقص الثلاثة

كما جاء في الفصل الأول وكما ستوضح الفصول اللاحقة، يتعين أن تقيّم التنمية الإنسانية في البلدان العربية وفق مجموعة مقاييس أوسع من الناتج المحلي الإجمالي أو العناصر التي تدخل في مقياس التنمية البشرية. ويظهر الفحص المتمعن للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية العربية بأن

الشكل 2- 2

اتجاهات مؤشر التنمية البشرية، 1980 ـ 1999



(1) تم احتساب متوسطات المناطق، مرجحة بحجم السكان، استناداً إلى المعلومات المشتقة من تقرير التنمية البشرية لعام 2001 وقد أدخلت فقط البلدان التي لها بيانات تغطي كل الفترة، والمناطق التي تغطي بياناتها أكثر من ثلثي سكان المنطقة. ويبلغ عدد البلدان العربية التي توفرت قيم التنمية البشرية لها سبعة. وهي: مصر والمغرب وسوريا والأردن وتونس والجزائر والسعودية.

نواقص ثلاثة تفتّ في عضد التنمية الإنسانية في البلدان العربية، يمكن إجمالها في:

- نقص الحرية.
- نقص تمكين المرأة.
- نقص القدرات الإنسانية قياساً إلى الدخل، خاصة القدرة المعرفية.

وسيناقش كل جانب من جوانب النقص هذه بتفصيل أكبر فيما يلي.

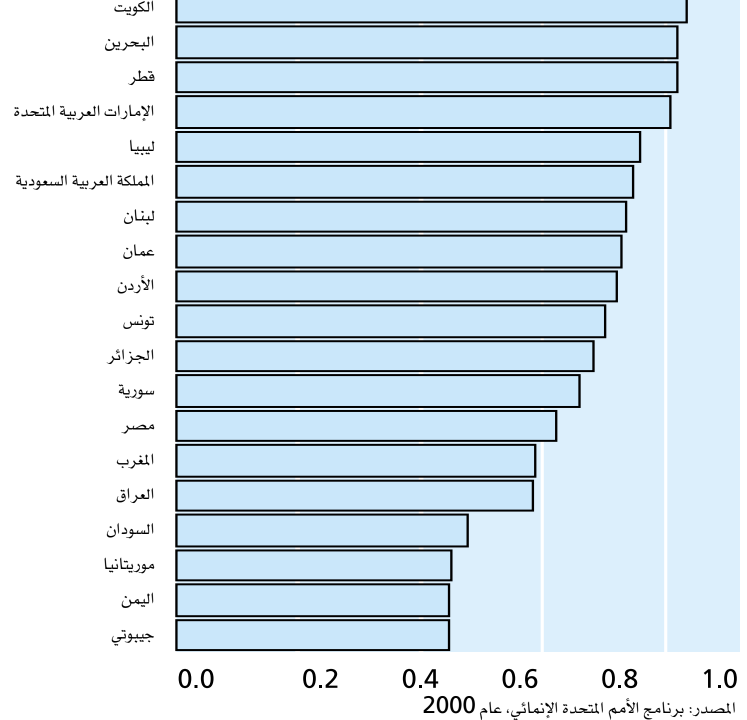
نقص الحرية

إذا كانت التنمية الإنسانية تعني حقاً الحرية بمعناها الشامل الذي قدم في الفصل الأول، فإن فحص مدى الاستمتاع بالحرية يتعين أن يكون شاغلاً أساسياً في دراسة التنمية الإنسانية على وجه الخصوص. إلا أن الحرية مفهوم يصعب جداً قياسه، نظراً لأن الأسلوب المتبع في قياس ظواهر كالحرية يقوم على بناء مقاييس تستند إلى الانطباعات، الأمر الذي يحمل شبهات قلة الانضباط المنهجي والتحيز. ولكن الروابط التي لا انفكاك منها بين الحرية والتنمية الإنسانية تفرض التعبير عن وجود الحرية أو غيابها بقيم كمية في إطار التقرير الحالي. وإحدى طرق التعبير هذه، دراسة مجموعة جوانب الحريات السياسية والمدنية. ومن الواضح أن الحرية الإنسانية تشمل ما يفوق كثيرا الحرية السياسية. إلا أنه نظراً لأن الحريات السياسية والمدنية تعتبر من بين أهم الحريات الوسائلية، فإن ما يلي سيركز على أبعاد هذه الحريات، مستعملين مقياس الحرية لتوصيف مدى الحرية في البلدان العربية مقارنة بمناطق العالم الأخرى، وبإجراء مقارنات بين البلدان العربية نفسها. وعلى هذا المستوى من التحليل الكلي، فإن هذه المقارنة تبدو مقبولة وإن كانت حتما ناقصة.

وعلى مستوى مناطق العالم السبع الواردة في الشكل (2-4)، يظهر أن الناس في المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعاً بالحرية، على صعيد العالم، في التسعينيات الأخيرة.

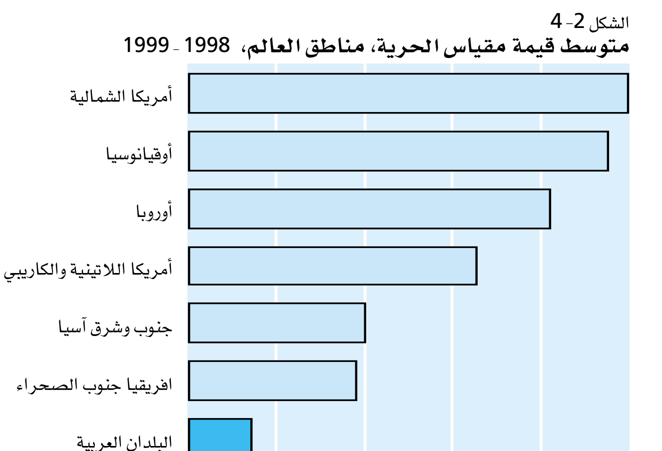
وقد أكدت مجموعة مؤشرات للتمثيل والمساءلة المشتقة من قاعدة أخرى للبيانات الدولية (كوفمان وآخرون، قاعدة البيانات بـ 1999) هذا المستوى المتدني للحرية في المنطقة العربية. وتشتمل هذه المجموعة على عدد من المؤشرات التي تقيس مظاهر متنوعة للعملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال الإعلام. وكما يبين الشكل (2-5) جاءت المنطقة العربية في المرتبة

الشكل 2-3
قيم مقياس و مستوى، التنمية البشرية للبلدان العربية، عام 1998

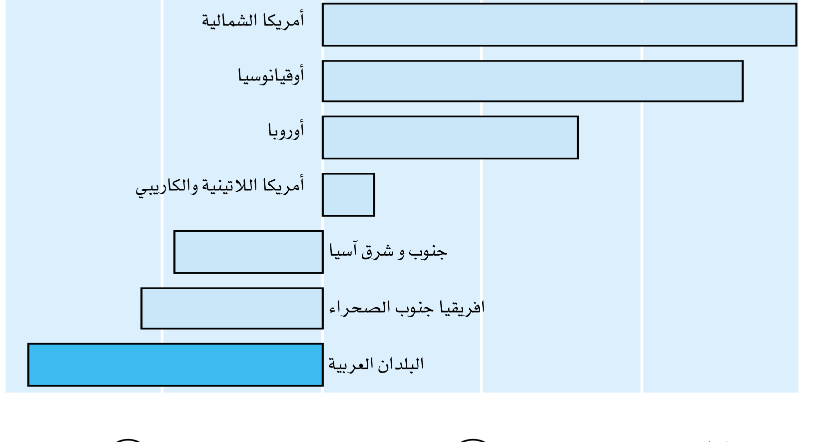


المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام 2000

الشكل 2-4
متوسط قيمة مقياس الحرية، مناطق العالم، 1998 - 1999



الشكل 2-5
متوسط قيم مؤشرات ''التمثيل والمساءلة''، مناطق العالم، 1998



المصدر: علي عبد القادر علي، ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية 2002

الشكل 2-6

مقياس الحرية و ترتيب مقياس التنمية البشرية، البلدان العربية، 1998

الترتيب على مقياس التنمية البشرية

1

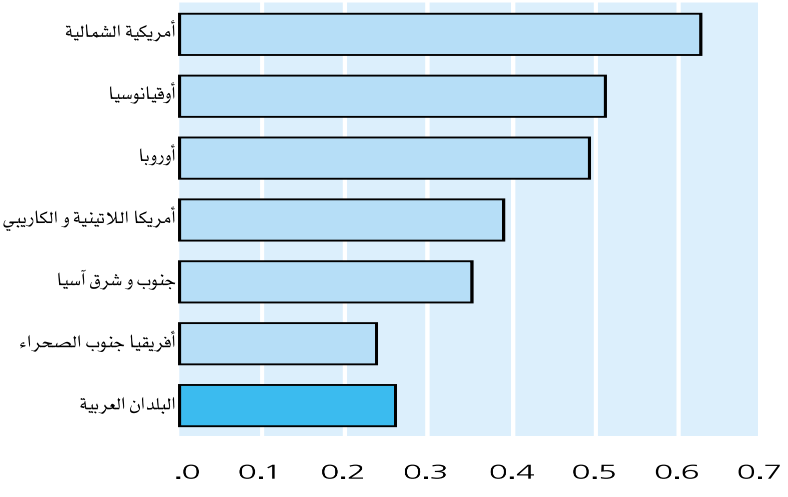
قطر
الكويت
البحرين
الامارات
ليبيا
السعودية
لبنان
عمان
الأردن
تونس
الجزائر
سورية
مصر
العراق
المغرب
جزر القمر
اليمن
موريتانيا
السودان
جيبوتي

160

0 مقياس الحرية، 1998/1999 0.5

الشكل 2-7

متوسط قيم مقياس تمكين المرأة، مناطق العالم، 1995



المصدر: البيانات مشتقة من مقياس التنمية البشرية لعام 1995. وقد رجحت متوسطات المناطق بحجم السكان

الشكل 2 - 8

ترتيب مقياس التنمية البشرية وقيم مقياس تمكين المرأة، البلدان العربية



مقياس تمكين المرأة

الأخيرة وفق ترتيب لجميع مناطق العالم على أساس حرية التمثيل والمساءلة.

بيد أن الأكثر تعبيرا هو الشكل 2-6 ، الذي يوضح أن الاستمتاع بالحرية في كل من البلدان العربية لا يتوافق مع منزلة ذلك البلد على مقياس التنمية البشرية. (ولو أنها تطابقت لتركزت رموز البلدان على الخط القطري الذي يصل الزاوية اليسرى السفلى باليمنى العليا)؛ إذ يتفاوت مدى الاستمتاع بالحرية بين بلدان عربية لها نفس قيمة، أو فئة، مقياس التنمية البشرية.

نقص تمكين المرأة

كما لوحظ في الفصل الأول، فإن تمكين المرأة جانب حاسم من جوانب حرية الإنسان. وبتطبيق مقياس تمكين المرأة[2] المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتكشف بوضوح أن البلدان العربية تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة. وتأتي المنطقة العربية في المرتبة قبل الأخيرة بين مناطق العالم، حسب مقياس تمكين المرأة، ولم تقل عنها إلا أفريقيا جنوب الصحراء.

وينبغي ملاحظة أن البلدان العربية حققت نجاحاً هاماً في تعليم البنات، مع أن نسبة التحاق البنات في المراحل الدراسية لا تزال متدنية نسبياً، وخاصة في التعليم العالي كما هو مبين في مكان آخر في التقرير. يعود تدني القيم على مقياس تمكين المرأة في البلدان العربية إلى محدودية مشاركة النساء في المنظمات السياسية، كما يتضح في الفصل السابع.

وكما في حالة الحرية، فإن المرحلة التالية للتحليل هي معرفة كيف يرتبط تمكين المرأة في كل دولة عربية على حدة وفق مقياس تمكين المرأة بمواقع هذه البلدان على مقياس التنمية البشرية. وتجدر الملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمكن في عام 1995 من حساب مقياس تمكين المرأة لأربعة عشر بلداً عربياً فقط،الامر الذي يعبر عن قلة توافر البيانات حسب النوع في عدد ليس بقليل من الدول العربية و يعكس بدوره غياب الاهتمام بتمكين النساء بداية.

لم يلاحظ في البلدان العربية التي تتوافر لها قيم لمقياس تمكين المرأة (الشكل 2-8)، أي علاقة واضحة بين مقياس التنمية البشرية ومقياس تمكين المرأة. وكما في مؤشر الحرية، فإن مدى تمكين المرأة في البلدان العربية لا يرتبط مع التنمية الإنسانية مقاسةً بمقياس التنمية البشرية.

(2) يقيس المؤشر مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والمهنية والسياسية باستخدام مؤشرات متوسط الدخل للفرد، ونسبة النساء في الوظائف المهنية، وحصة النساء في مقاعد البرلمان على التوالي.

نقص القدرات الإنسانية: المعرفة

إن الاستفادة من القدرات البشرية في المنطقة ضعيف نسبيا، كما ستوضح الفصول التالية، وبصفة عامة يتفوق الأداء في الصحة عن التحصيل التعليمي في البلدان العربية. ويتضح ذلك من الشكل 2-1 ، حيث تعاني المنطقة العربية، قصوراً أقل مقارنة بالبلدان ذات مقاييس التنمية البشرية العالية، في الصحة عن التعليم. ويتجلى قصور القدرات الإنسانية بأخطر ما يكون في عصر كثافة المعرفة، في قصور اكتساب المعرفة، ناهيك عن إنتاجها، نسبة إلى الدخل في البلدان العربية. وليس أدل على قصور التحصيل التعليمي في البلدان العربية من ارتفاع منسوب تفشي الأمية فيها عن نظيراتها في البلدان الصاعدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم، خاصة العالي، عن متوسط البلدان النامية.

وهذا النقص هو السبب الكامن وراء تركيز هذا التقرير على بناء القدرات البشرية والاستفادة منها لا سيما فيما يتصل باكتساب المعرفة. وأحد المؤشرات على إمكان التوصل للمعرفة في عصر الاتصال هذا هو متوسط عدد حواسيب الإنترنت لكل فرد. وتحتل المنطقة العربية، بين مناطق العالم الأخرى، أدنى مستوى من الوصول إلى تقانات المعلومات والاتصالات، حتى أنها أقل من أفريقيا جنوب صحراء (الشكل 2-9).

وفوق ذلك، فإن البلدان العربية، فيما خلا الإمارات العربية والكويت، تبدو متساوية في فقرها في مجال تقانات المعلومات والاتصال، بغض النظر عن مستواها على مقياس التنمية البشرية (الشكل 2-10).

الشكل 2-9

متوسط عدد الحواسيب المتصلة بالإنترنت (لكل 1 000 شخص)، مناطق العالم، 1998

الشكل 2-10

ترتيب مقياس التنمية البشرية و عدد الحواسيب المتصلة بالإنترنت (لكل 1 000 شخص)، البلدان العربية، 1998



أصوات الشباب

نظر هذا الفصل حتى الآن في حالة التنمية الانسانية العربية مستخدما مقياس التنمية البشرية ومؤشرات أخرى على التنمية الإنسانية. ويوجد مؤشر آخر أقل موضوعية، ولكنه أكثر إيضاحاً، يتمثل في السعي لقياس اهتمامات الشباب. وهو مؤشر مناسب لتقرير مكرس للأجيال القادمة. وقد أجري استطلاع موحد لرأي الشباب العرب تحت رعاية مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان العربية. وكان الاستطلاع يهدف أصلاً إلى استطلاع آراء عدد محدود من الشباب العرب (فئة العمر 15-20) في كل دولة عضو في الجامعة العربية. ويرد الاستبيان الذي استخدم في استطلاع الرأي في المرفق الثاني.

وفي كل بلد، أنتقيت العينة بالتساوي من الجنسين وكانت تمثل بشكل عام ثلاثة مستويات للوضع الاقتصادي الاجتماعي (فوق المتوسط، متوسط، دون المتوسط). وقد توفرت، لدى إعداد هذا التقرير أجوبة الشباب من خمسة بلدان عربية (مصر والأردن ولبنان وليبيا والإمارات العربية المتحدة). ومع ذلك، فإن آراء الشباب السعوديين توفرت من مصدر مطبوع (م.اليماني، باللغة العربية، 2001).

كما تم توزيع الاستبيان أيضا في مؤتمر الأطفال العرب الحادي والعشرين الذي عقد في عمان، الأردن خلال الفترة 10- 17 تموز/ يوليو 2001، الذي نظمه مركز الفنون المسرحية

يتجلى ضعف القدرات الانسانية باخطر ما يكون في قصور اكتساب المعرفة، ناهيك عن انتاجها.

لمؤسسة نور الحسين، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد سمح منظمو المؤتمر للمؤلف الرئيسي للتقرير أن يتحدث إلى المشاركين، وهم من فئة العمر 13 - 17 عاماً، وأن يحصل على أجوبتهم على الاستبيان. وهكذا، أضيف 112 استبياناً تضم ردود شباب من 14 بلداً عربياً. إلا أن العينة الجديدة تزيد التمثيل النسبي للشباب الأردنيين، لأن المؤتمر كان معقودا في عمّان. كما أنها تشمل أفرادا أصغر سنا من العينة التي وضع لها الاستبيان أصلاً.

وفي التحليل التالي (الشكل 2- 11)، درست إجابات المجموعة الأصغر سناً منفصلة عن إجابات المجموعة الأكبر سناً لمعرفة إذا كانت توجد اختلافات في وجهات النظر بينهما.

نتائج استطلاع الرأي

يشير تحليل إجابات عينة المجموعة الأكبر سنا إلى أنهم يرون أن أكثر القضايا أهمية من بين المواضيع التي نظر فيها التقرير هي: أولاً، فرص العمل (45٪ من الإجابات)، يليها التعليم (23٪)، فالبيئة (12٪)، فتوزيع الدخل والثروة (8٪)، فالمشاركة السياسية (5٪)، فالرعاية الصحية (4٪)، فالفقر (4٪). وقد أظهرت الشابات اهتماماً بالتعليم والعمل والمشاركة السياسية والرعاية الصحية أكبر من الاهتمام الذي أظهره الشباب.

وبالنسبة للمجموعة الأصغر سناً، يتصدر التعليم (25٪)، قائمة الاهتمامات، يليه على التوالي العمل (23٪)، فالرعاية الصحية (15٪)، فالبيئة (13٪)، فالفقر (11٪)، فالمشاركة السياسية (8٪)، فتوزيع الدخل والثروة (6٪).

ومن الجدير بالملاحظة أن المجموعة الأصغر سنا عبرت عن اهتمام أشد بالرعاية الصحية والفقر والمشاركة السياسية، مما يدل على رهافة حسها الاجتماعي ونضجها المبكر. كما أظهرت الإناث في المجموعة الأصغر سناً اهتماماً بتوفر العمل وتوزيع الدخل والثروة أكبر مما أظهره الذكور في نفس المجموعة.

وعموما، يبين الاستطلاع بوضوح أن توفر العمل هو أكثر شاغل مشترك يشغل بال الذين شاركوا في الاستطلاع، ويليه التعليم. وقد عبر الشباب من فرادى البلدان عن اهتمامهم بمشاكل أخرى. ومن بين هذه المشاكل المخدرات وعدم كفاية الرعاية الصحية، والاعتماد على العمالة الأجنبية وعسر العمل في أسواق العمالة حيث يتنافس المواطنون مع المغتربين.

ومما يلفت النظر، أن 51٪ من الشباب الأكبر سنا عبروا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، مبينين بوضوح عدم رضاهم عن واقع الحال وفرص المستقبل في بلدانهم.

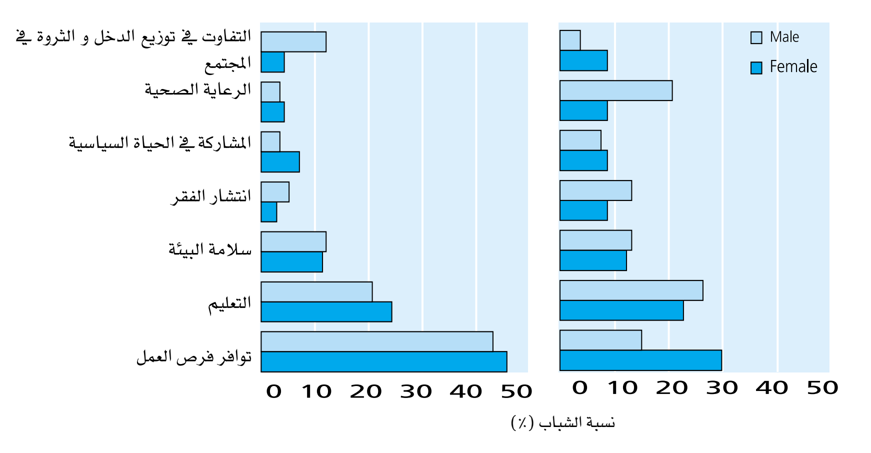
كانت البلدان الأوروبية الوجهة المفضلة للذين يفكرون في الهجرة (46٪، منهم 21٪ يفضلون بريطانيا)، تليها الولايات المتحدة وكندا (36٪)، في مقابل نسبة محدودة لبلدان عربية أخرى (13٪). وهذا يوضح الحكم غير المعلن لهؤلاء على مدى صلاحية المجتمعات العربية للعيش اللائق.

إلا أن الشباب الأصغر سناً أعربوا عن رغبة أقل في هجر بلدانهم حيث انخفضت نسبة الراغبين بالهجرة إلى 45٪ وعبّرت الشابات عن رغبة أقل في مغادرة بلدانهن. وقد اختلفت مجموعة الشباب الأصغر سنا عن الأكبر سنا في اختيار وجهة الهجرة، حيث اختيرت الولايات المتحدة ودول عربية أخرى بنسبة أكبر (45 ٪ و 21٪ على التوالي) بينما اختارت أوروبا نسبة أقل وإن كانت عالية (32٪).

وعموما، فإن الشباب الأصغر سنا، وخاصة البنات، بدوا أشد التصاقاً بأوطانهم العربية وأقوى وعياً بقضاياها الرئيسية مثل المشاركة والفقر. ولعل الأولويات التي أعطاها الشباب للتعليم، بالإضافة إلى تأثير التعليم على قدراتهم الفكرية، تشكل سببا قويا لتركيز هذا التقرير على نظم التعليم في البلدان العربية.

ويتعين الإشارة أن الإجابات التي تم الحصول عليها لا تعد مسحاً دقيقاً من عينة احتمالية ممثلة للشبان العرب، يسمح بالوصول إلى استنتاجات عامة ودقيقة حول عالم الشباب العرب. وقد كان القصد من الاستطلاع، في إطار القيود المالية والزمنية، الحصول على إجابات نوعية من العينات المستهدفة من الشباب العرب. وعلى الرغم من العدد القليل من الشباب الذين استطلعت آراؤهم

الشكل 2 - 11
القضايا الأهم في نظر الشباب العربي



(240، يضمون 128 من البلدان العربية الخمسة و112 من الذين حضروا مؤتمر الأطفال العرب، 53 ٪ منهم فتيات)، تثير استجابات الشباب طيفاً واسعاً من القضايا المهمة في نظرهم، وتعكس الآراء حولها اهتماما، و قلقاً، ورغبة في مستقبل بديل أفضل. وتناولت هذه الأصوات الكثير من القضايا المركزية التي جرى تناولها في أماكن أخرى من التقرير.

المنطقة العربية على مفترق طرق

يمكن الاستنتاج من الأجزاء السابقة هو أن الأخذ بمقاربة أوسع لمفهوم التنمية الإنسانية، يشير إلى أنه قد يكون من السابق لأوانه الاحتفال بالإنجازات التنموية للبلدان العربية كما يوحي بها مقياس التنمية البشرية. وكما أوضح هذا الفصل، مازالت البلدان العربية تعاني من جوانب نقص هامة في العناصر الرئيسية للرفاه الإنساني – الحريات السياسية والمدنية، وحالة المرأة في المجتمع والوصول إلى المعرفة.

تقف المنطقة العربية وهي تدخل القرن الواحد والعشرين على مفترق طرق رئيسي. فرغم التفاوت بين البلدان العربية، ومع أن بعض البلدان قد حققت إنجازات من حيث الدخل والثروة المادية، تبقى التنمية الإنسانية متدنية في حالات كثيرة. ولا يزال الفقر والحرمان بأشكالهما العديدة قائمين في العديد من المجتمعات العربية. وفي بعض الحالات، كما في فلسطين، فإن مستوى ودرجة الحرمان الإنساني تبلغ أقصاها تحت الاحتلال كما بينت حنان عشراوي في مساهمتها الخاصة لهذا التقرير (الاطار 2-1).

ويضع استمرار الاحتلال للأراضي العربية، وزعزعة الاستقرار وما يترتب عليه من فوضى سياسية، وخلل انساق الحكم في بعض بلدان المنطقة، عقبات رئيسية في طريق التنمية الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب غير المادية للرفاه الإنساني.

إضافة إلى عبء الاحتلال، فقد الملايين حياتهم وأسباب رزقهم وعيشهم بسبب صراعات داخلية وإقليمية ودولية. بالإضافة إلى ذلك فقد أدت النزاعات في المنطقة إلى توجيه حجم ضخم من الموارد لاكتساب وتطوير المهارات العسكرية للجيوش واستيراد الأسلحة.

إن حالة الاضطراب السياسي والنزاعات المسلحة والعقوبات والحصارات، تركت بصماتها واضحة على اقتصادات المنطقة محدثة تراجعات ملحوظة في الإنتاجية وارتباك في الأسواق ومعيقات للتنمية الانسانية، ويظهر هذا بجلاء صارخ في وضع الأطفال في العراق، الذين يتحملون أكثر من أي فئة أخرى وطأة قصور التنمية الإنسانية تحت الحصار.

إن آفاق التنمية في المنطقة ستظل مقيدة كثيرا ما لم تستهل عملية للتنمية الإنسانية ديناميكية ومتينة ومستمرة. وستقود العواقب الخطيرة لاستمرار الاتجاهات الحالية العرب جميعا إلى ضرورة تبني خيارات استراتيجية لا مفر منها. ولا بد من مواجهة هذه الخيارات مباشرة وعلى استعجال.

من السابق لأوانه الاحتفال بالانجازات التنموية للبلدان العربية كما يوحي بها مقياس التنمية البشرية

الإطار 2-1 **حنان عشراوي: التنمية الإنسانية – المنظور الفلسطيني**

يعاني الشعب الفلسطيني بأكمله جميع أشكال الإقصاء والقهر والاستغلال عبر استبعاده من مجرى التاريخ الإنساني، وحرمانه من حقوقه الجوهرية، ومتطلبات الحياة بكرامة وحرية، ناهيك عن حقه في التنمية الإنسانية المطردة.

إن الظلم المزدوج المتمثل في سلب الأرض وإبعاد البشر وتشتيتهم من ناحية، والاحتلال والاستعباد من ناحية أخرى، قد حول الفلسطينيين إلى ضحايا بكل معاني الكلمة.

ورغم محاولات إسرائيل لنفي السيادة والهوية الوطنية والاستمرارية الفلسطينية إلا أن الشعب الفلسطيني يتوفر على نضال إرادي مزدوج من أجل البناء الوطني وصنع السلام، سبيلاً للخلاص الإنساني. وفي نضالنا من أجل البقاء والتحرير، نبقى ملتزمين بالقيم والمساعي التي تضفي على الحياة معنى وقيمة.

غير أن المقاييس التقليدية تقصر عن تقييم مناسب، ناهيك عن أن يكون شاملاً، لكامل مدى التحديات التي تواجهنا وتعقيدها.

لقد أصبحت القضايا التالية مكونات أصيلة من استراتيجيتنا للبقاء: ضمان نظام حكم إنساني شامل للجميع، بما في ذلك التشريع من أجل ديمقراطية دستورية تضمن العدالة وحكم القانون، وإقامة نظم عادلة للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر ومنع التدهور في مستويات التعليم والصحة، وتمكين النساء والأطفال والفئات الاجتماعية الضعيفة عامة.

غير أن الطنين المزعج للاعتداءات العسكرية لجيش الاحتلال يكاد يطغى على سعينا العنيد من أجل التنمية الإنسانية. فنحن سجناء في أرضنا بفعل حالة خانقة من الحصار متعدد الجوانب، تقصف منازلنا ومؤسساتنا يومياً، ويغتال نشطاؤنا وقادتنا، ويقتل الأطفال والشبيبة غيلة. وفوق حرماننا من مواردنا وحقوقنا، نشهد أرضنا تصادر وأشجارنا ومحاصيلنا تدمر. وتحول نقاط التفتيش الإسرائيلية دون تواصلنا الإنساني والجغرافي حتى أصبحت التعبير الأكثر وحشية عن نظام شمولي وتمييزي للإخضاع والإذلال، ترتب عليه القضاء على كل حقوقنا، في المأوى، وفي الخدمات التعليمية والصحية، وفي التوصل للمعلومات والمعرفة، وفي العمل، وفي بيئة صحية وسليمة، وفي حياة تخلو من الحرب والتهديد والقهر، وفي حكم يعبر عن الإرادة الجماعية من أجل العدالة.

وليست هناك وسيلة لقياس مثل هذا التدمير الهائل لشعب ووطن. قد يمكن قياس مساحة الأراضي المستملكة، أو عدد الأشجار المقلوعة، أو عدد الضحايا من القتلى والجرحى، أو عدد فرص العمل المفقودة، أو كمّ الدخل الضائع، ولكن العقل البشري لم ينجح حتى الآن في قياس المغزى الكامل لفقدان الأمل وإضاعة مستقبل بلد بكامله. ولا يمكن كذلك التوصل لقياس كمي للارتياع الفردي والجماعي للأطفال الذين يتملكهم الرعب.

إن الفقر الذي يستعصي على القياس هو فقر الروح، والإفلاس المعنوي المصاحب له، اللذان يشكلان عصب الاحتلال. كما أن العصمة التي يحظى بها هذا الاحتلال في مواجهة حكم القانون على صعيد العالم، واستعصاءه على التدخل والمساءلة، يحطان من قدر الإنسانية جمعاء.

مثل هذا الحط من حقوق الإنسان الفلسطيني، ومن المسؤولية الجنائية والمعنوية لإسرائيل، يستعصيان أيضاً على القياس.

وتبقى للجسارة على التدخل، والتصحيح، والتعويض عن هذا المدى الهائل من القسوة والانتهاك قيمة لا تبارى.

الإطار 2-2

الأطفال والصحة في العراق: تنمية انسانية تحت الحصار

ترجع زيادة وفيات الأطفال الأصغر من خمس سنوات في العراق (حوالي 40 ألف حالة وفاة في السنة فوق معدل عام 1989) إلى الإسهال، والالتهاب الرئوي، وسوء التغذية. بينما تعود الزيادة في الوفيات بالنسبة للأطفال الأكبر من خمس سنوات، (حول 50 ألف حالة وفاة في السنة فوق معدل 1989) إلى أمراض القلب، وارتفاع ضغط الدم، وداء السكر، والسرطان وأمراض الكلى والكبد.

ولم يكن سوء التغذية يمثل مشكلة صحة عامة في العراق قبل الحصار. ولكن بدأت هذه المشكلة تظهر منذ العام 1991، وارتفع مدى انتشارها باطراد منذ ذلك الحين. فارتفعت نسبة الأطفال الأصغر من خمس سنوات الذين يعانون من سوء التغذية المزمن (التقزم) من 18٪ في عام 1991، إلى 31٪ في عام 1996. كما ارتفعت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن من 9 ٪ إلى 26٪ ؛ والذين يعانون من سوء التغذية الحاد (الهزال) من 3٪ إلى 11٪ خلال الفترة ذاتها. ويقدر أنه، بحلول 1997، كان حوالي مليون طفل (أصغر من خمس سنوات) يعانون من سوء تغذية مزمن.

وفي جميع أنحاء العراق يبقى حق الطفل في البقاء والصحة الذي تقننه اتفاقية حقوق الطفل عرضة لخطر داهم بسبب المشقة الاقتصادية.

وكانت الرعاية الصحية الأساسية قد وصلت قبل فرض العقوبات (1990)، لنحو 97٪ من سكان الحضر و 78٪ من سكان الريف. أما الآن فيعاني نسق الرعاية الصحية من نقص في معدات الرعاية الصحية الأساسية والإمدادات اللازمة للخدمات التشخيصية والطبية والجراحية. وفي العام 1989، أنفقت وزارة الصحة العراقية أكثر من 500 مليون دولار على الأدوية والإمدادات، أما الآن فقد انخفضت الميزانية بنحو 90-95٪.

المصدر: تقرير منظمة اليونيسيف عن حالة الأطفال والنساء في العراق (30 إبريل 1998)

هل تستمر حركة المنطقة في التاريخ محكومة بالقصور الذاتي؟ أم سيقوم في المنطقة مشروع للنهضة غايته مستقبل زاهر لأبناء الوطن العربي؟

والخيار الأساسي هو: هل تستمر حركة المنطقة في التاريخ محكومة بالقصور الذاتي، بما فيه دوام البنى المؤسسية وأنماط الفعل التي أنتجت الأزمة الراهنة في التنمية؟ أم سيقوم في المنطقة مشروع للنهضة غايته تخليق مستقبل زاهر لأبناء الوطن العربي، لا سيما أجياله القادمة؟ ويشتق من هذا التحدي الأساسي تحديات فرعية تتضافر لتحديد أي من هذين المسارين التاريخيين ستسلك المنطقة:

- الأول: الاختيار بين استمرار التبعية للمجتمعات الرائدة في إنتاج المعرفة، أو العمل على الإنتساب لعالم المعرفة بجدارة، من خلال إقامة منظومة حيوية وقادرة لاكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية. وهذا أحد المداخل الرئيسية للتقدم في العالم العربي. وهناك حاجة متزايدة لعمل جاد للتغلب على التخلف في مجال اكتساب المعرفة ولتطبيق هذه المعرفة بشكل فعال في المجتمع العربي. وفي مستهل الألفية الثالثة، يمثل اكتساب المعرفة من خلال التعليم/ التعلم، والبحث والتطوير وتوظيفها الفعال أموراً حاسمة للعالم العربي، سواء فيما اتصل بأثرها على الحكم الصالح، أو تأمين الصحة الجيدة أو تقديم ضرورات أخرى من أجل الرفاه المادي والمعنوي.

ويتكامل مع هذا الخيار الاستراتيجي الاختيار بين بقاء انساق من التنظيم المجتمعي تعوق التنمية أو إقامة بنية مؤسسية جديدة للتنظيم المجتمعي، تمثل عقداً جماعياً ممكِنا من التنمية الإنسانية.

- الثاني: الاختيار بين استمرار البلدان العربية في مواجهة التحديات في المنطقة، وتحديات القرن الجديد فرادى، ومن ثم ضعاف وهامشيين – أو وضع ترتيبات مؤسسية بينهم يمكنها تحويل القدرات الهائلة الكامنة في التكامل العربي إلى حقيقة. حيث تسعى كل المجتمعات الإنسانية، بما فيها الأكثر تقدما، إلى الانتماء إلى كيانات أكبر قادرة على المنافسة في عالم آخذ في التعولم ويتسم بالمنافسة الشرسة. وهذا يقود إلى الخيار الثالث، وهو؛

- الثالث: الاختيار بين البقاء على هامش العالم الحديث في الفكر و المعرفة و التقانة و الاقتصاد، أو إنشاء حركية مجتمعية جديدة، قطرياً و قومياً، تضمن للعرب ليس مجرد الانفتاح النشط على العالم الجديد–الذي يتخلق بفعل العولمة و الذي تكاد تتلاشى فيه المسافات ولكن تبقى فيه الجغرافيا والثقافة حاضرة بقوة في كل مجالات النشاط الإنساني– بل أيضاً تمكنهم من المشاركة الفعالة في تشكيل العالم الجديد من موقع قدرة ومنعة.

وسيظل الخروج من مأزق التنمية في البلدان العربية مرهوناً بمواجهة حكيمة وشجاعة لهذه التحديات تمكن من تحرير كامل للطاقات الكامنة في المنطقة، واجتذاب مخيّلة الشباب وعقولهم، وصولاً لمسار النهضة بديلاً لمسار البوار .



بناء القدرة البشرية:
العناصر الأساسية – الحياة والصحة والبيئة

إن الفصلين الأول والثاني هما تمهيد للفصول التي تليها، والتي تناقش على التوالي الجوانب الرئيسية لبناء القدرات البشرية (الفصلان الثالث والرابع)، وتوظيف القدرات البشرية (الفصلان الخامس والسادس) وتحرير القدرات البشرية (الفصل السابع). ويناقش هذا الفصل الملامح الأساسية للتنمية الإنسانية في البلدان العربية من حيث عدد السكان وخصائصهم، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بصحة السكان والبيئة الطبيعية التي يعيش فيها الناس. وهذه العوامل متشابكة، وتؤثر حالتها وتطورها تأثيراً مباشراً على رفاه الإنسان. ولهذه العناصر مجتمعة تأثير هام على المسائل التي ستناقش في الفصول التالية، كتطوير مجتمع المعرفة وتعزيز الأداء الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. وتشتمل السمات السكانية الرئيسية للمنطقة على معدلات خصوبة ونمو سكاني مرتفعة تاريخياً ولكنها آخذة في الانخفاض تدريجياً. أما مستقبلا فيُتوقع حدوث انخفاض في نسبة الإعالة على مدى السنوات العشرين القادمة، رغم توقع حدوث زيادة طفيفة في نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم 65 عاماً؛ وسيتأتى هذا الانخفاض في نسبة الإعالة عن الانخفاض الكبير في نسبة الأطفال (من حوالي خمسي مجموع السكان إلى حوالي ربع مجموع السكان). اما بالنسبة للصحة، فتتفاوت الأوضاع الصحية من بلد إلى آخر تفاوتاً كبيرا. ويبين هذا الفصل عدداً من المجالات الهامة التي تتطلب عناية إضافية، ومنها تخفيض وفيات الرضع والأطفال والأمهات أثناء الحمل والولادة، وإدارة الرعاية الصحية على نحو أفضل بما في ذلك إيلاء مزيد من الاهتمام للرعاية الأولية والرعاية الوقائية والعوامل السلوكية التي تضر بالصحة، وضمان حصول الفقراء على الرعاية. وبالنسبة للبيئة، ففي حين أن الطوبوغرافيا والظروف المناخية تتباين تبايناً كبيراً في العالم العربي، ظهر في السنوات الأخيرة عدد من القضايا والشواغل التي تهم المنطقة ككل – أهمها شح المياه الشديد، وكذلك شح الأراضي القابلة للزراعة وتدهور نوعيتها، والانتقال إلى المناطق الحضرية (التحضر) وتلوث الهواء، وتلوث الشواطئ. ويختتم الجزء المعني بالبيئة بسلسلة من المبادئ الأساسية للتصدي للتحديات البيئية التي تواجهها المنطقة، مقترحاً الخطوط العريضة لاستراتيجيات تطبيقها.

الحياة: السمات السكانية[1]

السكان وخصائصهم الرئيسية

في عام 2000، بلغ مجموع عدد سكان البلدان العربية المكونة من 22 بلداً، يغطيها هذا التقرير، حوالي 280 مليون نسمة. ويعادل هذا تقريباً عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ربع عدد سكان الهند وخُمس عدد سكان الصين. ويتفاوت عدد السكان من بلد إلى بلد تفاوتاً كبيراً، حيث يزيد عدد السكان عن 20 مليون نسمة في ستة بلدان عربية فقط يصل مجموع عدد سكانها إلى حوالي 200 مليون نسمة. ومصر هي البلد الأكبر من حيث عدد السكان (68 مليون نسمة) يليها السودان (31 مليون نسمة) ثم الجزائر (30 مليون نسمة). أما أصغر البلدان العربية من حيث عدد السكان فهي قطر ،حيث يبلغ عدد سكانها 000 565 نسمة، وهي تشترك مع البحرين وجزر القمر وجيبوتي في كون عدد سكانها يقل عن المليون نسمة . وعلى صعيد عالمي، يشكل سكان البلدان العربية حوالي 5 في المائة من سكان العالم؛ وقد تضاعفت هذه النسبة تقريباً على مدى السنوات الخمسين الأخيرة. وعلى مدى هذه الفترة، تفاوتت زيادة السكان من بلد إلى بلد تفاوتاً كبيراً؛ فقد شهدت الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نمو، إذ تضاعف عدد سكانها 36 مرة، بينما سجل لبنان أبطأ معدل نمو حيث تضاعف عدد سكانه 2,4 مرة فقط.

وأصبحت بعض البلدان العربية، خاصة في منطقة الخليج، مكان إقامة لأعداد كبيرة من المغتربين، مما يعكس الازدهار الذي سببه البترول ونقص اليد العاملة المحلية. وقد تضاعف عدد العمال الأجانب في بلدان الخليج الستة خمس مرات، حيث زاد من حوالي 1,1 مليون عامل في عام

(1) مصادر البيانات ومحدوديتها: البيانات المستعملة في هذا الجزء مستقاة بصورة أساسية من تقديرات قسم السكان بإدارة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (بالانجليزية، 2001). وقد استخدمت بيانات الأمم المتحدة لضمان الاتساق. إلا أن البيانات عن فلسطين لم تكن متوفرة في مصادر الأمم المتحدة. لذلك، استقيت البيانات عن فلسطين من تقديرات قسم العالم العربي في مكتب المرجع السكاني (بالانجليزية، 1996). وتغطي هذه البيانات السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات الأمم المتحدة لا تزال تدرج تقديرات سكان الضفة الغربية وغزة في البيانات السكانية للأردن مما يعني أن مجموع سكان المنطقة العربية الوارد هنا ينطوي على زيادة طفيفة.

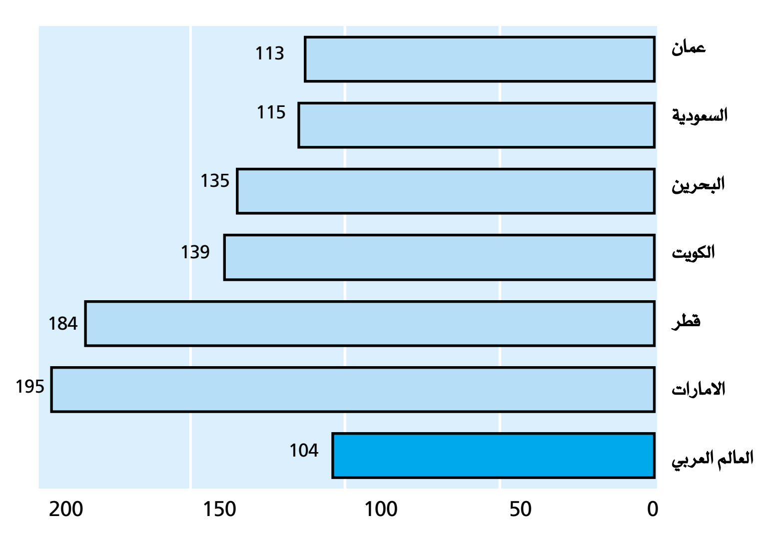
1970 إلى 5,2 مليون عامل في عام 1990. وبحلول عام 1990، شكل المغتربون أكثر من ثلثي سكان دول الخليج. و في عام 1999 بلغت نسبة غير السعوديين في المملكة العربية السعودية حوالي 25 في المائة من مجموع السكان. وقد أعرب بعض المراقبين عن قلقهم من الاعتماد الكبير على اليد العاملة غير العربية، خاصة في مجالات العمل المنزلي وتربية النشء.

إن السكان في البلدان العربية أصغر سناً في المتوسط، من سكان العالم بأسره.

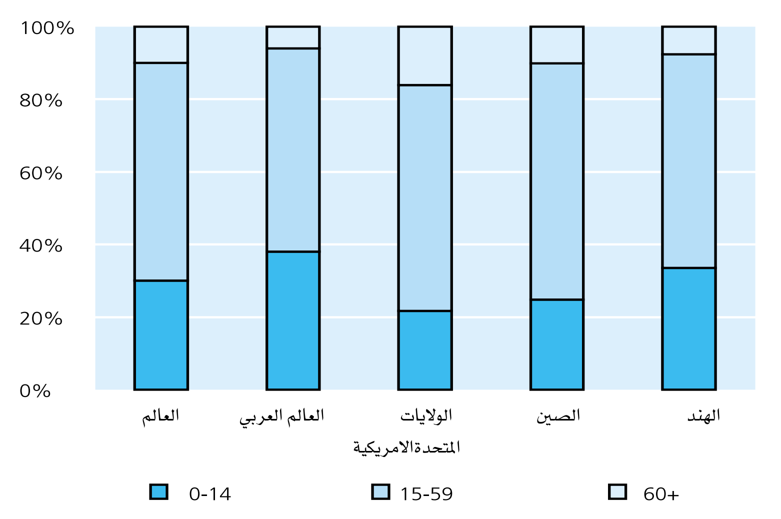
هيكل السكان حسب النوع والعمر

تبلغ النسبة بين الجنسين (عدد الذكور لكل 100 أنثى) في العالم العربي حوالي 104، هذه النسبة قريبة من النسبة العالمية التي تبلغ 102. إلا أن هذه النسبة تتفاوت تفاوتاً ملحوظاً من بلد إلى آخر، حيث تتراوح بين 89 في جيبوتي و 195 في الإمارات العربية المتحدة. ويعزى ارتفاع نسبة الذكور في دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل 3-1) إلى الأعداد الكبيرة من العمال الذكور الأجانب.

الشكل 3-1 نسبة النوع في دول مجلس التعاون الخليجي و العالم العربي



الشكل 3-2 التوزيع العمري للسكان / العالم العربي وبلدان أخرى



أما التركيب العمري للسكان فيبين أن السكان في البلدان العربية أصغر سناً في المتوسط، من سكان العالم بأسره (الشكل 3-2)، مما يعكس النسبة الكبيرة (38 في المائة) للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً، وكذلك النسبة الصغيرة نسبياً (6 في المائة) للذين يبلغون 60 عاماً فما فوق. ويعني وجود نسبة عالية من صغار السن في التركيب العمري للسكان أن نسبة الإعالة (وتعرّف إجرائياً، بنسبة المسنين البالغين من العمر 65 عاماً فأكبر مضافاً إليهم الصغار الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً، إلى السكان في عمر العمل الذين تبلغ أعمارهم بين 15 و 64 عاماً) تبلغ 0,8، وهي أعلى من المتوسط العالمي.

وكما هو الحال بالنسبة لنسبة النوع، يتفاوت التركيب العمري من بلد إلى بلد تفاوتاً كبيراً، إذ تتراوح نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً من 26 في المائة في الإمارات العربية المتحدة إلى 50 في المائة في اليمن. وبالنسبة لكبار السن، تتفاوت نسبة المواطنين الذين يبلغون 60 عاماً فما فوق من حوالي 8 في المائة في لبنان وتونس إلى 3 في المائة في قطر. ويعكس تباين التركيب العمري الهجرة الدولية وتباين معدلات الخصوبة، وهذا بدوره يعطي نسب إعالة متباينة، وهذه النسب في بلدان مجلس التعاون الخليجي أقل منها في أماكن أخرى في العالم العربي نتيجة لوجود أعداد كبيرة من العمال الأجانب.

الخصوبة

انخفضت معدلات الخصوبة انخفاضاً كبيراً في العديد من البلدان العربية، إلا أنها لا تزال مرتفعة بالمعايير الدولية. وقد كان معدل الخصوبة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يغطيها تصنيف البنك الدولي، 6,2 في المائة في عام 1980، وانخفض إلى 3,5% في عام 1998، ولا يزال أعلى كثيراً من المتوسط العالمي الذي يبلغ 2,7%. ويمكن تصنيف البلدان العربية بالنسبة لمعدلات الخصوبة إلى ثلاث مجموعات: مجموعة في مرحلة متقدمة من التحول السكاني وذات معدلات خصوبة منخفضة، ومجموعة ثانية في منتصف عملية التحول، وفئة ثالثة لا تزال في المراحل الأولى من التحول وذات معدلات خصوبة مرتفعة جداً.

تتكون المجموعة الأولى من أربعة بلدان عربية فقط - البحرين والكويت ولبنان وتونس - يقل فيها معدل الخصوبة الإجمالي عن ثلاث ولادات لكل امرأة. وتشترك لبنان وتونس في أقل معدل خصوبة، 2,2 ولادة لكل امرأة (تقرير التنمية البشرية، عام 2001). ومعدلات الخصوبة في ثلاثة من هذه البلدان الأربعة - البحرين ولبنان

وتونس – تقل عن المتوسط العالمي لمعدلات الخصوبة.

وتشتمل مجموعة البلدان الثانية على تسعة بلدان – الأردن والإمارات العربية المتحدة والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسودان وقطر ومصر والمغرب – ويتراوح معدل الخصوبة الإجمالي فيها بين 3 و 5 ولادات لكل امرأة. والإمارات العربية المتحدة هي أقرب هذه البلدان إلى الانتقال إلى المرحلة المتقدمة من التحول السكاني.

أما البلدان العربية المتبقية التسعة فإنها في بداية مرحلة التحول، حيث تزيد فيها معدلات الخصوبة الإجمالية عن 5 ولادات لكل امرأة ويوجد أعلى معدل للخصوبة في اليمن، إذ يبلغ معدل الخصوبة 7,6 ولادة أثناء متوسط الحياة الإنجابية للمرأة. والصومال هو البلد العربي الوحيد الآخر الذي لا يزال يزيد معدل الخصوبة الإجمالي فيه على 7 ولادات لكل امرأة (7,25).

النمو السكاني

ترتبط معدلات الخصوبة المرتفعة بالنمو السكاني السريع. وتتراوح معدلات النمو السكاني في البلدان العربية، من منخفضة تبلغ 1,1 في المائة في تونس إلى مرتفعة تبلغ 4,1 في المائة في اليمن؛ ومن البلدان العربية الاثنين والعشرين تنفرد تونس بمعدل نمو سكاني يقل عن المتوسط العالمي الذي يبلغ 1,4 في المائة.

الإسقاطات السكانية المستقبلية

أعدت، خصيصا للتقرير، اسقاطات لسكان البلدان العربية حتى العام 2002 على أساس بديلين.

- الأول: افتراض أن معدل الخصوبة الإجمالي والعمر المتوقع عند الميلاد ثابتان عند مستوى تقديراتهما لعام 2000.
- الثاني: استخدام معدل الخصوبة الإجمالي والعمر المتوقع عند الميلاد كما قدرتهما الأمم المتحدة لكل سنة خلال الفترة 2000-2020.

وفي كلا البديلين يفترض أن تأثير الهجرة يقتصر على أثر الهجرة السابقة على التركيب العمري للسكان.

الإسقاطات السكانية – عدد السكان

يعطي البديلان رقمين مختلفين قليلاً لعدد السكان في المستقبل. ويتوقع أن يصل عدد السكان العرب في عام 2020 إلى 459 مليون نسمة بموجب البديل الأول (معدل الخصوبة ثابت عند مستواه الحالي)، و 410 ملايين نسمة بموجب البديل الثاني (الشكل 3-3).

على أساس هذين البديلين، أظهرت البلدان التي بلغت في الوقت الراهن مرحلة متقدمة من التحول السكاني، اختلافات محدودة في حجم السكان حسب البديلين، على حين جاءت الاختلافات بين البديلين أكبر بالنسبة لبلدان المرحلة المتوسطة من التحول. أما أكبر معدلات الاختلاف بين البديلين فلوحظت في حالة بلدان الخصوبة المرتفعة. وبموجب البديل الأول، مصر هي البلد الوحيد الذي يتوقع أن يزيد عدد سكانه على 100 مليون نسمة في عام 2020، ولن يتجاوز

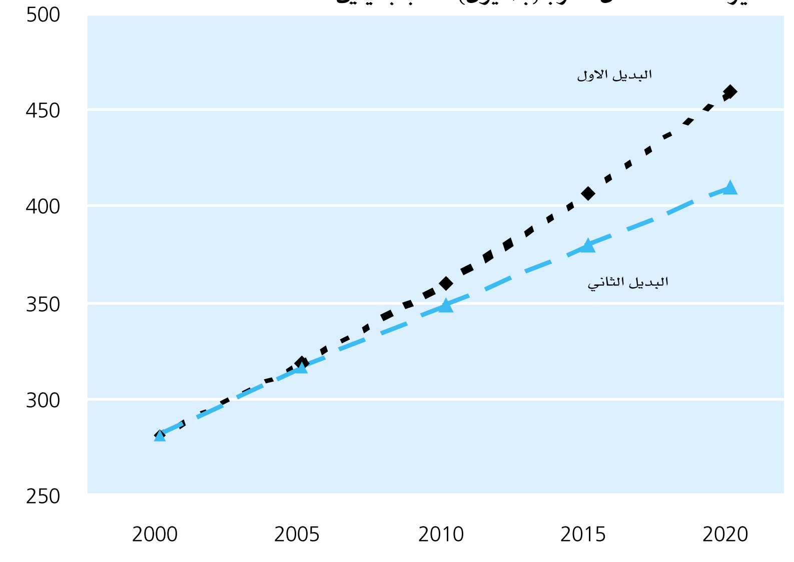
الجدول 3-1

النمو السكاني في البلدان العربية

النمو السكاني (3٪ أو أكثر)	النمو السكاني (2 – 3٪)	النمو السكاني (أقل من 2٪)
الصومال	الأردن	تونس
عُمان	الإمارات العربية المتحدة	الجزائر
فلسطين	البحرين	قطر
السعودية	جزر القمر	لبنان
موريتانيا	ليبيا	مصر
اليمن	سورية	المغرب
	جيبوتي	
	السودان	
	العراق	
	الكويت	

الشكل 3-3

تقديرات عدد السكان العرب (بالمليون) حسب بديلين، 2000 – 2020



حجم السكان والنمو السكاني والتوزيع العمري، نعمة أم نقمة؟

عدد سكان أي بلد آخر 50 مليون نسمة. وبموجب البديل الثاني لن يصل عدد سكان مصر إلى 100 مليون نسمة.

الإسقاطات السكانية - الهيكل العمري

سيؤثر انخفاض معدل الخصوبة بالإضافة إلى زيادة العمر المتوقع عند الميلاد، على الهيكل العمري للسكان في البلدان العربية. فبموجب البديل الثاني، مثلاً، ومع توقع زيادة عدد الأطفال في جميع البلدان العربية بحوالي 4,5 مليون طفل في الفترة 2000 – 2020 (زيادة في بعض البلدان مثل اليمن والمملكة العربية السعودية والصومال، وانخفاض في بلدان أخرى مثل مصر والجزائر)، فإن نسبة الأطفال إلى السكان ستنخفض بنسبة 10 – 20 في المائة في معظم البلدان العربية. ولو نظرنا إلى الدول العربية مجتمعة، فإنه من المتوقع أن تنخفض نسبة الأطفال إلى السكان من حوالي خمسي السكان إلى ما يزيد قليلاً عن ربع السكان. وسيمثل هذا تحولاً كبيراً له تأثيرات اجتماعية واقتصادية هامة. فعلى سبيل المثال، حتى مع أخذ زيادة نسبة المسنين في الحسبان، (أنظر أدناه)، فإن التأثير الصافي سيكون تخفيض نسبة الإعالة في جميع البلدان العربية – وهذه هدية محتملة لهذه البلدان، لأن زيادة عدد الذين هم في سن العمل سيمكن من دعم غير العاملين ومن تقديم خدمات أفضل للجميع.

وبالنسبة للمسنين، يوحي البديل الثاني أن نسبة الذين يبلغون 65 عاماً فما فوق ستزداد من 3 في المائة في عام 2000 إلى 5 في المائة في عام 2020. ويتوقع أن تكون أعلى نسبة للمسنين في الإمارات العربية المتحدة (9 في المائة) وأقلها في اليمن (3 في المائة).

السمات السكانية التي ورد وصفها أعلاه تطرح تحديات، وفي الوقت نفسه توفر فرصاً للبلدان العربية. فحجم السكان والنمو السكاني والتوزيع العمري يمكن أن تكون هدية ديمغرافية أو لعنة ديمغرافية، ويتوقف ذلك على ما إذا كان بوسع البلدان العربية توظيف الإمكانات البشرية التي يمثلها سكانها على نحو جيد إلى حد كافٍ لتلبية تطلعات الشعب إلى حياة مجزية. على سبيل المثال، يمكن أن يكون النمو السكاني الكبير والسريع محركاً للتنمية المادية والرفاه البشري إذا توافرت عوامل أخرى تساعد على حدوث نمو اقتصادي، مثل مستويات استثمار مرتفعة ومعرفة بالأنواع المناسبة من التقانة. ولكن، إذا لم تتوافر هذه العوامل فإن هذه الزيادة يمكن أن تكون سبيلاً للتعاسة، لأن أعداداً أكبر من الناس ستتقاسم موارد ووظائف محدودة. وقدرة أي مجموعة سكانية على تحقيق أهداف تنميتها الإنسانية رهن بمقدار ما تتمتع به من صحة جيدة، وهذا هو موضوع الجزء التالي.

الصحة

إن تكوين صورة واضحة عن الصحة في المنطقة العربية محكوم بتوافر بيانات مقارنة جيدة. ولسوء الطالع، تعاني البيانات المتوافرة من جانبي نقص منهجيين: فهي تتعلق بصورة رئيسية بالجوانب البدنية البحتة للصحة (مستبعدة جوانب التمتع بالصحة الأعم)، وفي إطار البعد البدني تركز بصورة أساسية على مؤشرات الوفيات. وتحاول المناقشة التالية إلقاء نظرة على بعض جوانب الصحة التي لا يتوافر عنها سوى قدر قليل من البيانات ، وذلك للفت الانتباه للشواغل الصحية المهملة وإبراز الحاجة إلى اتخاذ نهج أكثر شمولاً للتقييم الصحي، نهج لا يقتصر تشكيله على النموذج الطبي ، ذي التوجه الباثولوجي. إن الدعوة هنا هي الى تبني نموذج للصحة الاجتماعية أوسع نطاقا من الصحة البدنية. ومع ذلك، فإن من الصواب أن نبدأ بجوانب الصحة التي تتوافر عنها بيانات جيدة نسبياً.

معايير الحالة الصحية

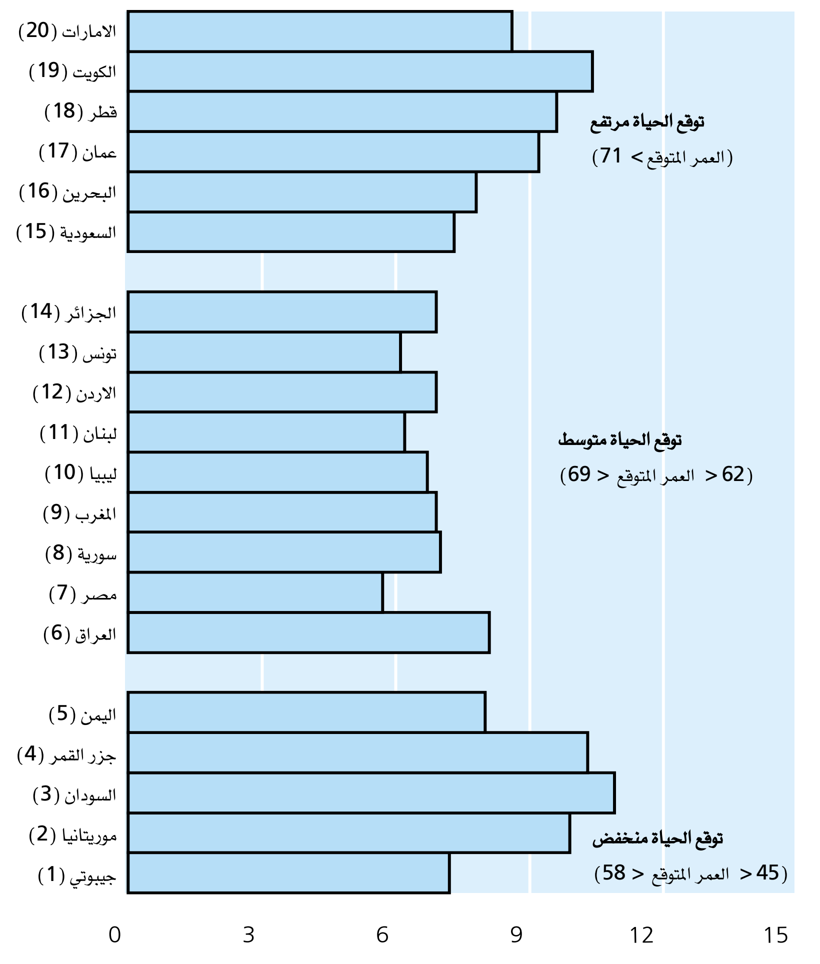
العمر المتوقع عند الميلاد

يتفاوت العمر المتوقع عند الميلاد تفاوتاً كبيراً بين البلدان العربية، فهو يبدأ من مستوى منخفض، حوالي 45 سنة (جيبوتي والصومال) ويصل إلى مستوى 75 سنة (الإمارات العربية المتحدة)، وهذا قريب من مستواه في البلدان عالية الدخل (78 سنة في عام 1998). وبالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يشملها التصنيف، تشير مؤشرات البنك الدولي للتنمية العالمية إلى أن متوسط العمر المتوقع كان 68 سنة في عام 1998، أي سنة واحدة أعلى من المتوسط العالمي.

وفي جميع البلدان العربية، نجد أن العمر المتوقع للنساء إما يساوي نظيره للرجال أو يتجاوزه، ولكن الفارق بين الجنسين لا يزيد عن 2,5 سنة في حوالي ثلثي البلدان العربية. أما بالنسبة لباقي البلدان فإن الفارق يتراوح بين 3 سنوات و 3,5 سنة وهو أقل من متوسط الفارق العالمي البالغ 4 سنوات، والذي يصل في البلدان ذات التنمية البشرية العالية إلى 11 سنة. هذا يعني أنه توجد في البلدان العربية مساحة لتحسين فرص الحياة بالنسبة للاناث. ومن مجالات العمل لتحقيق ذلك تخفيض معدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة، وهي معدلات مرتفعة، وستناقش هذه المسألة في مكان لاحق من هذا الجزء.

الشكل 3-4

سنوات الإعاقة المتوقعة حسب العمر المتوقع عند الميلاد ، الدول العربية



العمر المتوقع عند الميلاد معدلاً ليراعي الإعاقة

تعد منظمة الصحة العالمية تقديرات للعمر المتوقع عند الميلاد معدلة لمراعاة الإعاقة[2]، ونظراً لطبيعة المعلومات في المنطقة العربية، فإنه يرجح أن يكون نطاق عدم اليقين في هذه التقديرات كبيراً جداً. ومع ذلك، فإن استعمال العمر المتوقع عند الميلاد معدلاً لمراعاة الإعاقة مفيد في إبراز تأثير المرض والإعاقة على الحياة الصحية. وتبرز أيضاً أهمية تحسين قاعدة المعلومات الموجودة عن مختلف أنواع الإعاقة.

وتدل التقديرات على أن عبء المرض والإعاقة يقلصان عدد سنوات الحياة الصحية المتوقعة من 5 إلى 11 سنة. ويفقد ما يقرب من ثلث البلدان العربية أكثر من 9 سنوات من العمر المتوقع نتيجة الإعاقة. وتجدر الإشارة إلى أن توقع الإعاقة عند الميلاد بالنسبة للإناث أعلى منه بالنسبة للذكور. ويتجاوز الفارق أكثر من سنتين في حوالي نصف البلدان العربية. ومن الواضح أن الإناث يفقدن معظم ميزة البقاء على قيد الحياة التي يتفوقن بها على الذكور وذلك بتمضية عدد أكبر من سنوات الحياة في الإعاقة. وهذا يشير مرة أخرى إلى أن صحة المرأة يجب أن تعطى أولوية في السياسة الصحية.

والبلدان التي يتمتع سكانها بعمر أطول ليست بالضرورة هي البلدان التي يتمتع سكانها بمعدلات إعاقة أقل. فعلى سبيل المثال، تفقد الكويت وقطر وعُمان أكثر من 9 سنوات في الإعاقة، (الشكل 3-4) .بينما مقارنة بالخبرة الدولية نجد أن البلدان التي تنخفض فيها معدلات الوفيات تميل غالبيتها إلى فقدان ما يتراوح بين 6 إلى 7 سنوات فحسب في الإعاقة.

عبء اعتلال الصحة

تؤكد الدراسة الاستقصائية لصحة الأسرة الخليجية، التي أجريت مؤخراً، العبء الكبير لاعتلال الصحة في البلدان العربية التي يرتفع فيها العمر المتوقع عند الميلاد. فحوالي خمس البالغين (الذين يبلغون 15 عاماً فما فوق) في كل بلد من هذه البلدان يعاني لفترة طويلة من مرض أو إعاقة[3]، وتعاني الإناث قدراً من عبء اعتلال الصحة أكبر كثيراً مما يعانيه الذكور. فنسبة الإناث اللواتي أبلغن عن إصابتهن بمرض لفترة طويلة تزيد عن النسبة المقابلة للذكور بأكثر من 6 في المائة، وقد تصل هذه النسبة إلى 8,5 في المائة.

وتتراوح التقديرات المتاحة للإعاقة من 8 إلى 24 لكل ألف. إلا أنه يعتقد أن هذه التقديرات تقل بوجه عام عن المعدل الحقيقي[4].

عبء المرض والإعاقة يقلصان عدد سنوات الحياة الصحية المتوقعة في البلدان العربية في حدود 5 إلى 11 سنة.

(2) يتطلب مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد المعدل لمراعاة الإعاقة معلومات عن انتشار مختلف أنواع الأمراض والإعاقة موزعة بحسب كل سن، إضافة إلى افتراضات عن معاملات الترجيح النسبي لهذه الأنواع المختلفة من الإعاقة.

(3) يعتبر الشخص مصاباً بمرض أو إعاقة لفترة طويلة إذا أبلغ عن تشخيص طبيب له/ لها بأنه مصاب/ مصابة بأحد الأمراض التالية: ارتفاع ضغط الدم أو أحد أمراض القلب أو مرض البول السكري أو السكتة الدماغية أو أزمة صدرية أو أحد أمراض المفاصل أو الجهاز الهضمي أو الكلى أو الكبد أو الأعصاب أو السرطان، أو أي إصابة أخرى طويلة الأجل من شأنها أن تمنع أو تحد من مشاركته/ مشاركتها في الأنشطة العادية بالنسبة لشخص في مثل سنه/ سنها.

(4) تستند إلى أسئلة عامة عرضة لسوء التفسير (مشكلات التعريف)، كما أنها غير معززة بما يلزم من تدقيق لتجنب نقص الإبلاغ الذي تتسم به قياسات الإعاقة. فعلى سبيل المثال، قدرت، باستخدام أسلوب الأسئلة العامة، نسبة الأطفال المعاقين (الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات) بحوالي 9,65 لكل ألف (عبد العظيم وآخرون، بالانجليزية، 1993)، بينما أسفر بحث أكثر تفصيلاً عن تقدير أعلى وصل إلى 30 معاقاً لكل 1000 (الطويلة، بالانجليزية، 1997).

المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة: الأطفال والأمهات والمسنون

وفيات الرضع والأطفال

تتفاوت وفيات الرضع والأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات تفاوتاً كبيراً بين البلدان العربية. فيتراوح معدل وفيات الرضع من أقل من 10,2 لكل 1000 في قطر إلى 75,3 لكل 1000 في اليمن. ويتراوح معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات من أقل من 20 وفاة لكل 1000 إلى ما يزيد على 100 لكل 1000. ومعدل وفيات الأطفال في الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت متدنٍ جداً (أقل من 20 وفاة لكل 1000 طفل)، في حين أنه مرتفع جداً في الصومال وموريتانيا وجيبوتي واليمن والسودان والعراق (على الرغم من أن الأخير نجح في تخفيض معدل الوفاة إلى 20 وفاة لكل 1000 طفل قبل حرب الخليج).

وعند تقييم المستويات الحالية من الوفيات بين البلدان العربية ، من الأهمية أن نأخذ في الاعتبار مستوى الوفيات في بداية الفترة، وسرعة التحسين. وقد لاحظ أحد المعلقين أن معدلات وفيات الأطفال، الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، خفضت بحوالي الثلثين. وكانت المنطقة العربية أول منطقة في العالم النامي تُقلص فيها أغلب البلدان معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات إلى الهدف العالمي، وهو 70 وفاة لكل 1000 طفل، بحلول عام 1990، قبل تحقيق الهدف على صعيد عالمي بوقت طويل (دريد، بالانجليزية، 2000، 4). وبصورة عامة، حققت البلدان النفطية الغنية تقدماً سريعاً. إلا أن التقدم السريع لم يكن حكراً على البلدان العربية النفطية الغنية. فقد كانت اليمن وتونس من بين البلدان العشرة التي شهدت أسرع تحسن في العالم في مجال زيادة العمر المتوقع عند الميلاد وتخفيض معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات (المرجع السابق، 5).

كانت المنطقة العربية أول منطقة في العالم النامي تُقلص فيها أغلب البلدان معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات إلى الهدف العالمي، وهو 70 وفاة لكل 1000 طفل بحلول عام 1990.

ويوجد تفاوت أيضاً داخل كل بلد من البلدان العربية. فباستثناء سورية، يوجد تباين واضح جدا في مستوى وفيات الاطفال بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فنسبة معدلات وفيات الأطفال في المناطق الريفية إلى معدلات وفيات الأطفال في المناطق الحضرية تتراوح ما بين 1,21 ضعفاً إلى ضعفين. وحتى البلدان التي حققت نجاحاً كبيراً في تخفيض المعدل الإجمالي لوفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات تعاني من هذا التباين، الذي يمثل تحدياً خطيراً من حيث الإنصاف. ان تحقيق العدالة في الرعاية الصحية ، يبقى، بالنسبة لجميع البلدان العربية ، تحديا تنمويا حقيقيا .

إعاقة النمو الجسدي

تشير القياسات الجسدية إلى وجود تحد صحي خطير في البلدان العربية. ولا يقتصر الأمر على أن البلدان الفقيرة والبلدان التي مزقتها الحروب تعاني من مستويات مرتفعة من التقزم المعتدل والحاد (تصل إلى 52 في المائة في اليمن، و44 في المائة في موريتانيا، وتزيد على 30 في المائة في جزر القمر والسودان والعراق). فإنه توجد أيضاً مشاكل تغذوية خطيرة في العديد من البلدان العربية الأخرى لا تتسق على الاطلاق مع القدرات الاقتصادية الكبيرة لهذه البلدان – وهذا مثال آخر على ما ورد في الفصل الثاني من كون بعض البلدان أغنى مما هي نامية بشرياً. ويتعين على بلدان عربية، مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعُمان وليبيا والمغرب ومصر وسوريا، التي تعاني من مستويات إعاقة نمو جسدي تتراوح بين 15 و 25 في المائة أن تحدد المشاكل التغذوية المسؤولة عن إعاقة النمو الجسدي وأن تتصدى لهذه المشاكل (سواءً كانت ناتجة عن أنماط غذائية أو ظروف بيئية أو تفاوت في توزيع الأغذية).

وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة

يمثل ارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة (وفيات الأمهات) تحدياً صحياً رئيسياً يواجه معظم البلدان العربية. ويزيد معدل وفيات الأمهات في أكثر من نصف البلدان العربية التي يغطيها هذا التقرير عن 75 وفاة لكل 000 100 حالة ولادة مولود حي، كما يزيد معدل وفيات الأمهات في ثلث البلدان العربية عن 200 وفاة لكل 000 100 حالة ولادة مولود حي. وقد نجح بلدان عربيان فقط (الإمارات العربية والكويت) في تخفيض معدل الوفيات إلى مستوى متدنٍ بالمعايير الدولية (لا يزيد عن 5 وفيات لكل 000 100 حالة ولادة مولود حي). وفي بلدان الخليج الأخرى، قطر والمملكة العربية السعودية وعُمان، توجد مستويات معتدلة الانخفاض (تتراوح بين 10 و 20 وفاة لكل 000 100 حالة ولادة مولود حي)، ولكن هذه المستويات تظل أعلى من نظيرتها في البلدان التي تنعم بمستوى اقتصادي مماثل.

الشيخوخة

لا يوجد سوى قدر قليل من البيانات عن صحة كبار السن في البلدان العربية. وقد أشارت نتائج دراسات قطرية في أربعة بلدان عربية، هي الأردن والبحرين وتونس ومصر، إلى وجود اعتلال صحي جسيم. فحوالي ثلث كبار السن يعتبرون أنفسهم في حالة صحية غير جيدة، ويعاني 50 في المائة على الأقل من مشاكل إبصار ومن صعوبة في السير. وقد سجلت نسبة منخفضة (تتراوح بين 5 في المائة و 43 في المائة) نتائج مقبولة بمقاييس ارتفاع المعنويات أو تدني مستوى الاكتئاب.

السياق الاقتصادي والاجتماعي لمستوى الصحة

تتأثر الإنجازات الصحية تأثراً كبيراً بمستوى الموارد الاقتصادية في البلد ولكنها لا تتشكل كلياً به. وتلعب الأولوية التي تعطى للاستثمار في المجال الصحي قياساً إلى الاستثمارات الأخرى دوراً هاماً، كما تلعب دوراً هاماً أيضاً فعالية وعدالة نظم تقديم الخدمات الصحية. فالتفاوت في الموارد وفي الوصول للخدمات العامة والسلع يترجمان إلى عدم تكافؤ في الحصول على الخدمات الصحية بين البلدان وداخلها. وتلعب القوى الثقافية والاجتماعية وغيرها دوراً أيضاً. فعلى سبيل المثال، تعد الفجوة بين النوعين معوقاً أساسياً للصحة الإنجابية للمرأة. كما أن انخفاض مستويات التعليم ، التي تناقش في الفصل الرابع، تؤدي إلى ضعف في إدارة الشؤون الصحية وغياب الوعي بالمخاطر السلوكية على الصحة. كما أن الحروب والتشريد والعقوبات السياسية تضر هي الأخرى بالأوضاع الصحية في بلدان عربية مثل فلسطين والعراق والصومال والسودان وموريتانيا، وإلى حد ما ليبيا.

مستوى الإنفاق على الصحة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

باستثناء لبنان وقطر (حيث توجد أعلى نسبة إنفاق)، والصومال (حيث توجد أقل نسبة إنفاق)، يتراوح الإنفاق على الصحة بين 2,5 في المائة و 5,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتنفق معظم البلدان العربية على الصحة بين 3 في المائة و4,5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وفي المقابل تنفق البلدان متوسطة الدخل في المتوسط 5,7 في المائة. ويكمن الاختلاف الرئيسي بين البلدان العربية في مستويات الناتج المحلي الاجمالي (ومن ثم في الانفاق على الصحة للفرد) ومساهمة الانفاق العام في الانفاق الاجمالي على الصحة.

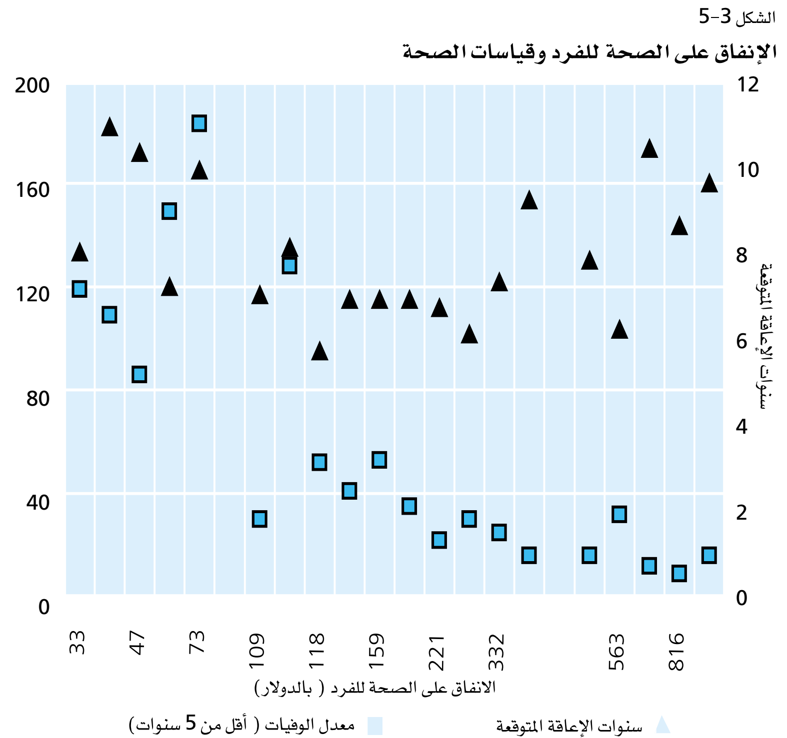
ويتراوح الإنفاق على الصحة لكل فرد بالدولارات من مستوى منخفض يبلغ 11 دولاراً إلى مستوى مرتفع يبلغ 1105 دولارات. وتنفق بلدان الخليج، التي يتماثل فيها العمر المتوقع عند الميلاد، بين 334 دولاراً و 1105 دولارات. كما تتراوح نسبة الإنفاق العام من مجموع الإنفاق على الصحة من نسبة منخفضة تبلغ 21 في المائة إلى نسبة مرتفعة تبلغ 87 في المائة. وتضم البلدان التي توجد فيها أقل نسبة إنفاق عام على الصحة كلاً من السودان ومصر ولبنان. وتضم البلدان التي توجد فيها أعلى نسبة إنفاق عام على الصحة كلاً من الكويت والمملكة العربية السعودية. والبلدان التي يساهم الإنفاق العام فيها على الصحة بنسبة مرتفعة ليست قاصرة على البلدان الأحسن حالاً. إذ تتحمل حكومات بعض البلدان متدنية الدخل - جزر القمر وجيبوتي والصومال - حوالي 70 في المائة من مجموع الإنفاق على الصحة (ولكن مجموع إنفاقها على الصحة ضئيل جداً).

ويعطي الشكل 3-5 لمحة عن فعالية الإنفاق على الصحة عن طريق مقارنة مقاييس للإنجاز الصحي مع الإنفاق على الصحة لكل فرد. وبالنسبة للبلدان التي يتدنى فيها كثيراً الإنفاق على الصحة لكل فرد، لا توجد صلة واضحة بين مستوى الإنفاق ومستوى الانجاز الصحي ممثلاً بمعدل وفيات الاطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات. وبالنسبة للبلدان ذات الإنفاق المرتفع، لا توجد أيضاً علاقة مباشرة بسيطة بين البقاء على قيد الحياة والإنفاق. وعلى مستوى الإنفاق المتوسط فقط (بين

يؤدي انخفاض مستويات التعليم الى ضعف في إدارة الشؤون الصحية والى غياب الوعي للمخاطر السلوكية على الصحة.

الشكل 3-5

الإنفاق على الصحة للفرد وقياسات الصحة



100 دولار و 334 دولاراً) تبدو مقاييس الوفيات حساسة لمستوى الإنفاق. من الواضح أن هناك عتبة للإنفاق على الصحة يتعين تجاوزها للتأثير على مستوى الوفيات. وبعد مستوى معين من الإنفاق على الصحة، توجد عوامل أخرى عدا مستويات الإنفاق تؤثر على الإنجاز في المجال الصحي.

استجابة النظم الصحية وعدالتها

قيّم تقرير الصحة في العالم لعام 2000 (منظمة الصحة العالمية، عام 2000)، النظم الصحية الوطنية مركزاً على عنصري الجودة والعدالة في أداء النظم الصحية. ويوضح التقرير أن هدف الصحة الجيدة في حد ذاته هدف مزدوج: تحقيق أفضل مستوى متوسط ممكن من الخدمات الصحية – أي الجودة، وأقل قدر ممكن من حالات عدم المساواة بين الأفراد والمجموعات في الحصول على هذه الخدمات – أي العدالة. وتعني الجودة وجود نظام صحي يستجيب بشكل جيد لما يتوقعه منه الناس؛ أما العدالة فتعني استجابته على قدم المساواة لكل فرد دون تمييز. (منظمة الصحة العالمية، الفصل الحادي عشر).

ويقدم التقرير سالف الذكر مؤشرات مركبة لقياس مدى استجابة النظام الصحي لتوقعات السكان ومدى عدالة المساهمات المالية. وتوضح البيانات المتاحة أن النظم الصحية في كل من قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة هي الأفضل من حيث الاستجابة. ويأتي ترتيبها بين المركزين السادس والعشرين والثلاثين على قائمة تضم 191 بلداً شملها التقرير. فمن حيث العدالة كانت جيبوتي وليبيا والإمارات العربية المتحدة هي الأفضل بين الدول العربية، حيث كان ترتيبها على صعيد عالمي ما بين 3 و 22. أما البلدان الأسوأ من حيث عدالة المساهمات المالية فكانت السودان وموريتانيا وسورية. وكانت الإمارات العربية المتحدة هي البلد العربي الوحيد الذي حقق مركزاً جيداً في مجالي الاستجابة والعدالة.

تتسم أي مناقشة لمدى استجابة وعدالة النظم الصحية بالحساسية نظراً لتعقيد قياس هذه المفاهيم ولمزالق التحليل المقارن بين البلدان. إلا أن هناك حاجة حقيقية لإدخال هذه المفاهيم وصقلها بوعي. وتنشأ هذه الحاجة من إدراك أن التحدي الذي تواجهه النظم الصحية في كثير من البلدان العربية لا يقتصر على رفع المستويات العامة فحسب، بل يتعداه ليشمل تقليل التفاوت وضمان العدالة.

إن التحدي الذي تواجهه النظم الصحية في كثير من البلدان العربية لا يقتصر على رفع المستويات العامة فحسب، بل يتعداه ليشمل تقليل التفاوت وضمان العدالة.

يتعين على البلدان التركيز على صحة النساء و سكان الريف لتحسين الاستجابة والعدالة. كما أن الفقر عامل حاسم آخر من عوامل الاستبعاد. وبينما يجري إدخال برامج إصلاح القطاع الصحي في العديد من البلدان العربية، سيكون من المهم جداً وضع بيانات مقارنة أفضل لرصد تأثير هذه الإصلاحات عن كثب على فئات المجتمع الضعيفة والفئات التي لا تتلقى عناية كافية.

سياسة الرعاية الصحية وإدارتها

برامج إصلاح القطاع الصحي

تتشاطر برامج إصلاح القطاع الصحي في العالم العربي، كما هو الحال في أماكن أخرى، هدفاً مشتركاً يتمثل في احتواء التكاليف وزيادة الكفاءة. وتوجد حالياً في عدة بلدان، من بينها مصر والمغرب والأردن ولبنان وفلسطين واليمن، برامج إصلاح في مراحل إنجاز مختلفة. وفي حين أنه لا يوجد خلاف حول أهداف إصلاح القطاع الصحي المتمثلة في زيادة الكفاءة، لا سيما في ضوء الموارد المتاحة والمتناقصة باطراد، تبقى، من حيث التنفيذ، عدة قضايا بحاجة إلى حل. فعلى وجه الخصوص، يتعين على صانعي السياسة الصحية التدقيق بعناية في خطط إصلاح القطاع الصحي، واختيار السياسات والاستراتيجيات التي تلائم وضع واحتياجات بلدانهم على أفضل وجه. وفي السعي من أجل تحقيق الرفاه التام، الذي تشكل الصحة الجيدة عنصراً هاماً فيه، لا ينبغي أن يكون البعد المالي هو المبدأ الوحيد الذي يسترشد به؛ فضمان إنصاف أضعف المجموعات وحصولها على الرعاية الصحية يجب أن تبقى أولوية لصانعي السياسة. فباستيفاء هذه المعايير فقط يمكن للبلدان العربية أن تبدأ في تحقيق إمكاناتها في مجال تحقيق نتائج صحية إيجابية للجميع، لا سيما الفقراء.

إلا أن هناك عناصر أخرى تميز نظم الرعاية الصحية الجيدة لا بد من أخذها بالاعتبار من قبل صانعي السياسة في البلدان العربية. ونناقش فيما يلي بإيجاز بعضاً من هذه العناصر.

الرعاية الوقائية مقابل الرعاية العلاجية

تميل معظم نظم الرعاية الصحية العربية إلى التقليل من أهمية الرعاية الصحية الوقائية ومن الاستثمار في برامج وإجراءات الرعاية الوقائية والرعاية الأولية، مركزة بدلاً من ذلك بصورة رئيسية على الخدمات العلاجية، على المستويين الثاني والثالث بصورة عامة. وينعكس هذا عادة في مخصصات القطاع العام في موازنة الدولة وفي أنماط الإنفاق على القطاع الصحي. ويميل التركيز

على الرعاية العلاجية والعلاج في المستشفيات إلى زيادة التكاليف لا احتوائها، خاصة عند اعتمادها اعتماداً كبيراً على التقانة المتقدمة المكلفة.

هناك نسبة كبيرة من المشاكل الصحية التي يواجهها العرب تستجيب لأشكال الرعاية الوقائية، بما فيها زيادة الوعي وتغيير السلوك. وهذا بديل ناجع للاختلال الحالي في نظم الرعاية الصحية التقليدية، التي تستأثر بموجبها الرعاية العلاجية والرعاية في المستشفيات بنسب متزايدة من المبالغ التي تخصص في الموازنات الوطنية للرعاية الصحية، وتترك فئات كبيرة من السكان بحالة صحية أسوأ ورفاه عام أدنى مما يمكن تحقيقه في ظروف مغايرة. وإذا جرت تنحية أو تجاهل الظروف التي تستجيب للتعليم وتعديل السلوك فإن تحسين الحالة الصحية يصبح أصعب. ويتعين على صانعي السياسة الصحية العرب في السنوات القليلة القادمة أن يبدأوا، بحكم الضرورة، بزيادة التركيز على وضع برامج وأنشطة وقائية من جميع الأنواع، والاستثمار فيها، مع تحسين الخدمات العلاجية ومرافق تقديمها.

تغيير السلوك من أجل صحة أفضل

يمكن لبرامج التوعية والوقاية المصممة لتغيير أنماط السلوك الضارة بالصحة ، معالجة طيف واسع من المشاكل الصحية الموجودة والمحتملة في البلدان العربية. وتشمل هذه البرامج تشجيع ممارسة التمارين الرياضية والعادات الغذائية الجيدة، وتشجيع التوقف عن التدخين؛ حيث يستخدم التبغ في المنطقة بمعدلات مرتفعة، ويتزايد التدخين بين النساء والمجموعات العمرية الأصغر. وتقدر منظمة الصحة العالمية أنه في عام 1998 توفي 182 000 شخص في المنطقة لأسباب تتعلق بالتبغ. وأظهرت مجتمعات أخرى أن حملات مناهضة التدخين النشطة يمكن أن تترك أثراً حقيقياً على نسبة المدخنين فيها. ويعتقد أن استعمال المشروبات الكحولية والمخدرات آخذ في الازدياد، لا سيما بين الشباب. وحتى الآن، سلمت البلدان العربية إلى حد كبير من آفة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ولكن التجربة في أماكن أخرى توحي أن التهاون يمكن أن يتيح للفيروس الانتشار إلى أن يصبح وباءً، وأن حملات الوقاية النشطة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي. كما أن حوادث الطرق، وهي سبب هام للوفيات في المنطقة، تمثل حالياً مصدراً آخر للوفيات والإعاقة يستند إلى الأنماط السلوكية ويمكن أن تساعد حملات السلامة على الطرق في التخفيف من الوفيات الناجمة عنه.

ويوجد في البلدان العربية مزيد من الأنماط

الإطار 3-1 **التهديد الصامت: فيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب/ الإيدز**

وفقا للتقديرات المحافظة جدا، يعتقد أنه يوجد في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أكثر من 400 000 شخص يحملون فيروس نقص المناعة البشرية. ويبلغ هذا الرقم ضعف تقديرات السنوات الماضية، وتعزى هذه الزيادة إلى تنقيح التقديرات بالنسبة لجيبوتي والسودان في ضوء ظهور دليل جديد على زيادة انتشار الفيروس في هذين البلدين.

أبلغت جميع بلدان المنطقة عن حالات جديدة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وبمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أثناء عام 2000. ووصل العدد التراكمي لحالات الإصابة بالإيدز في المنطقة منذ عام 1987 إلى 10479 حالة منها 1263 حالة، شوهدت في عام 2000.

ولا تزال المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في المنطقة غير كافية. ولا تزال نظم رصد الأمراض السارية في العديد من البلدان ضعيفة وغالباً ما يتأخر الإبلاغ عنها ويكون ناقصاً. وانتقال العدوى عن طريق المخدرات لا يمثل سوى 4 في المائة فقط من حالات الإصابة وإن كان يوجد قلق متنام بشأن الانتقال بهذه الطريقة. وحركة السكان الجغرافية الكبيرة في المنطقة تعرض المهاجرين إلى المرض وتتطلب جهود وقاية ورعاية أفضل توجيهاً.

بصورة عامة، يبدو أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية يتقدم في المنطقة ببطء؛ ويتباين مستوى انتشار هذا المرض تبايناً كبيراً بين بلد وآخر في المنطقة. والبلدان التي تعاني من حالات طوارئ معقدة هي الأكثر تضرراً.

في جميع هذه البلدان، يتوقف النجاح في مكافحة مرض الإيدز على توفر الإرادة السياسية للتصدي له بوصفه تهديداً خطيراً يتطلب معالجة جوانب الضعف أينما وجدت وإيجاد بيئة مفتوحة تعزز مستوى معيشة الناس والمجتمعات المصابة به الذين يتعايشون مع المرض.

المصدر: مستقى من تقرير منظمة الصحة العالمية عن الايدز في منطقة شرق المتوسط المقدم الى الجلسة الثامنة و الاربعون لشرق المتوسط في المنظمة–تموز يوليو 2001.

السلوكية الثقافية المشتركة الأخرى التي يمكن أن تضر بالصحة. ومن هذه الأنماط السلوكية زواج الأقارب وتشجيع الزواج في سن مبكر وختان الإناث.

ويمكن أن تلعب زيادة التوعية بالعواقب الصحية للأنماط السلوكية والممارسات الخطرة دوراً هاماً في احتواء وتخفيف حدة هذه الآثار. ولكن حملات التوعية وتغيير السلوك تعمل على نحو أفضل في بيئة ممكِنة يتعين أن تشتمل على مستويات معقولة من التعليم العام والظروف الاقتصادية المقبولة والضغوط الاجتماعية الإيجابية. ويمكن أن يكون نمو وانتشار تقانات المعلومات وانتشار وسائط الإعلام عناصر مفيدة في نشر رسالة الأنماط السلوكية الصحية (وغير الصحية).

يمكن لبرامج التوعية والوقاية المصممة لتغيير أنماط السلوك الضارة بالصحة ، معالجة طيف واسع من المشاكل الصحية.

توافر الرعاية الصحية وتقديمها

هذا موضوع واسع جداً وقد جرى بالفعل تناول بعض جوانبه بإيجاز (على سبيل المثال مستويات الإنفاق على الصحة، وعدالة النظم الصحية، وبرامج إصلاح القطاع الصحي، والحاجة إلى مزيد من التركيز على الرعاية الأولية). وسنتناول هنا بإيجاز عدداً من الجوانب الأخرى الأساسية.

اليد العاملة في القطاع الصحي. يعتمد نجاح أي نظام للرعاية الصحية اعتماداً رئيسيا على الذين يقدمونه – الأطباء والمرضون والعاملون في مجال الخدمات الطبية. ولا يبدو أن البلدان

العربية ككل تعاني من نقص في الأطباء. ولكن يبدو أنها تعاني من نقص حاد في المرضين والعاملين في المجال الطبي، لا سيما على مستوى الرعاية الأولية. وفي حين أنه قد لا يوجد نقص عام في الأطباء، فإنه يوجد على ما يبدو عدم مساواة خطير في توزيع الأطباء بين المناطق الحضرية والريفية وبين مناطق الأغنياء والفقراء. وسيتعين على صانعي السياسة معالجة قضايا اليد العاملة في المجال الصحي كجزء من حملة تستهدف الكفاءة والإنصاف في النظم الصحية.

الفقر والحصول على الرعاية الصحية.
يسهم الفقر في اعتلال الصحة ويمكن أن يكون حاجزاً أمام الوصول إلى الرعاية الصحية. وما لم تدرج المشاكل الخاصة التي يواجهها الفقراء صراحة في تصميم النظم الصحية، فإنهم سيهملون وسيحرمون بصورة فعلية من الوصول إلى الرعاية الصحية. ونظراً لأن الفقراء في العادة ضعفاء سياسياً ولا صوت لهم، فإن احتياجاتهم قد يجري تجاهلها لصالح الذين هم أحسن حالاً. وستواجه البلدان العربية في السنوات القادمة تحدياً رئيسياً يتمثل في موازنة احتياجات مختلف المجموعات الاجتماعية مع الحفاظ على الالتزام بالكفاءة والإنصاف.

إشراك المجتمع في تقديم الخدمات الصحية.
يكتسب الاتجاه المتمثل في إشراك الجماعات المحلية بفعالية في جميع جوانب الرعاية الصحية دعماً متزايداً على الصعيد العالمي - بدءاً بتحديد الاحتياجات ومروراً بتحديد الموارد والتخطيط لاستخدامها، وتوزيعها، ومن ثم التنفيذ والمتابعة. وقد أثبت امتلاك البرامج الصحية من قبل هذه الجماعات أنه عامل مهم في نجاحها، يتيح للناس التحكم بقطاع حيوي لرفاههم. وهذا التحرك نحو ملكية المجتمع يتصل في العادة بالتزام قوي بأهمية الرعاية الصحية الأساسية، ويستند إلى الافتراض أن المجتمعات المحلية هي الأقدر على معرفة وتحديد احتياجاتها، وأنها أفضل رقيب ومقيم للبرامج الموجهة لخدمتها. إلا أن مشاركة المجتمع الفعالة تتطلب وجود هياكل على مستوى القاعدة وهياكل مجتمع قادرة على الاضطلاع بالمهام ذات الصلة.

لقد تناول هذا الجزء بإيجاز عدداً من المواضيع المتصلة بالحالة الصحية وبالسياسة الصحية في البلدان العربية. وقد تم انجاز الكثير لتحسين الظروف الصحية ولكن لا يزال من الضروري إنجاز الكثير أيضاً. ومن المهم جداً أن نتذكر أن نظم الرعاية الصحية لا تعمل في فراغ؛ فكفاءتها وفعاليتها يحددهما الكثير من العوامل الخارجية من أهمها البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الناس. وهذا هو موضوع الجزء التالي.

البيئة

خصائص وقضايا رئيسية

تغطي البلدان العربية منطقة واسعة تمتد من الخليج العربي في الشرق إلى المحيط الأطلسي في الغرب، ومن سلاسل جبال سوريا ولبنان في الشمال إلى الهضبة الاستوائية وسهول الصومال في الجنوب. وتضم هذه الرقعة الفسيحة سلسلة نظم إيكولوجية متنوعة. وبالمجازفة في أن نبالغ في التبسيط، يمكن إظهار بعض السمات التي تميز البلدان الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي (العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين) عن بلدان الخليج العربي (البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي واليمن)، وتلك التي تميز بلدان حوض نهر النيل عن بلدان شمال أفريقيا التي لا توجد فيها أنهار كبيرة. وللعالم العربي شواطئ تطل على ثلاثة بحار شبه مغلقة (البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي) تعاني من التلوث بدرجات متفاوتة.

وعلى الرغم من هذا التنوع، تواجه بلدان المنطقة العربية، بدرجات تتفاوت في حدتها، عدداً من المشاكل المشتركة البيئية. وتصنف هذه المشاكل إلى فئتين، هما: شح الموارد والتلوث البيئي. ويعاني العالم العربي ككل من شح شديد في المياه؛ ويعاني من نقص في الأراضي الصالحة للزراعة يزيد من تفاقمه التدهور البيئي والتصحر؛ كما أن الانتقال للعيش في المناطق الحضرية بمعدلات سريعة يخلق مشاكل تلوث هواء كبيرة؛ وتوجد المدن الكبرى في المناطق الساحلية مما يؤدي إلى مشاكل تلوث للشواطئ. وتسهم جميع هذه المشاكل، كل بطريقتها، في تخفيض جودة الحياة (لا سيما بالنسبة للفقراء) وإعاقة جوانب القدرة البشرية، والتسبب في تكاليف اقتصادية كبيرة لا تستطيع هذه البلدان تحملها. وسيناقش كل منها بإيجاز فيما يلي.

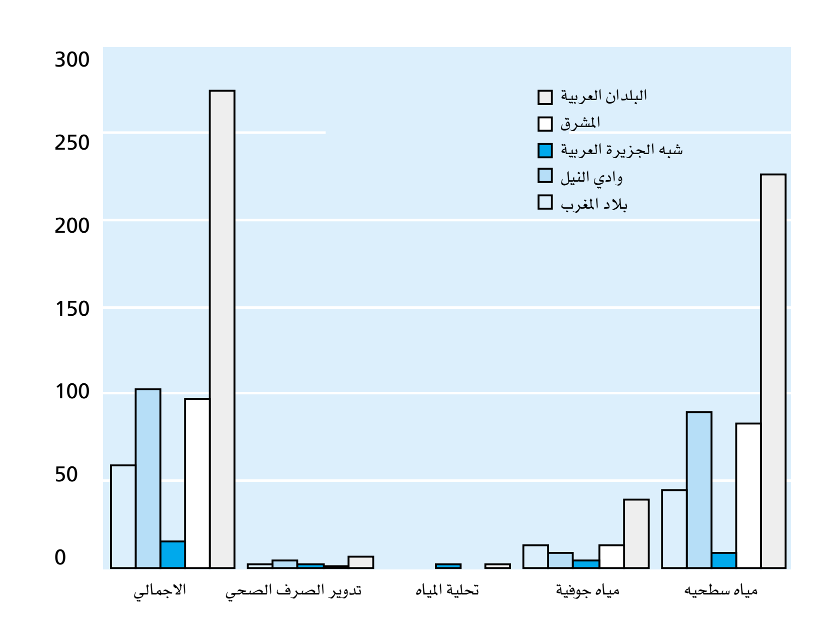
يعاني العالم العربي من شح شديد في المياه؛ ويعاني من نقص في الأراضي الصالحة للزراعة يزيد من تفاقمه التدهور البيئي والتصحر.

شح المياه

يعاني العالم العربي من شح متزايد في مصادر المياه الصالحة للشرب، ويعتبر من أكثر مناطق العالم معاناة من ضغط شح المياه. وقد صنف البنك الدولي 22 بلداً تحت خط الفقر المائي، التي تعرف بأنها تلك البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد عن 1000 متر مكعب من المياه سنويا. ويوجد بين الاثنين والعشرين بلداً هذه 15 بلداً عربياً. وقدر البنك أن متوسط موارد المياه المتجددة في بلدان

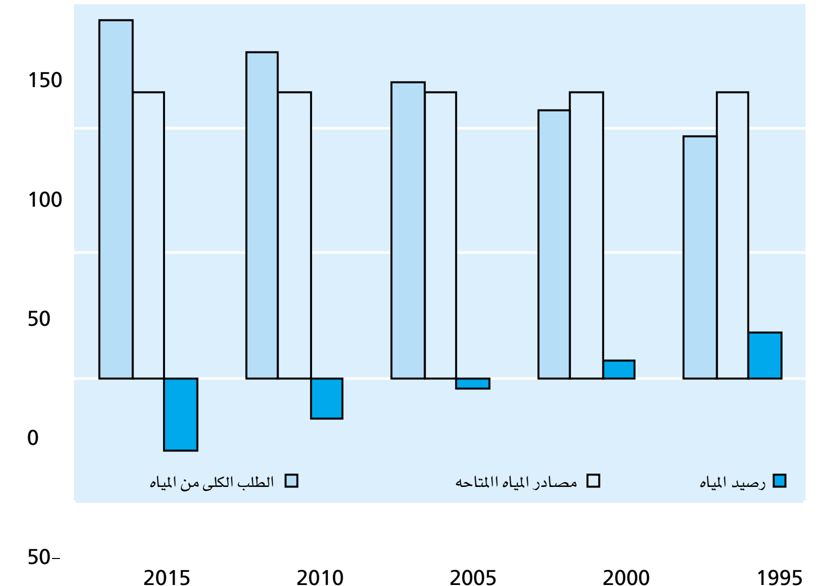
الشكل 3-6

المصادر المتاحة من المياه (بليون متر مكعب)، المنطقة العربية،1996



الشكل 3-7

مجموع الطلب المتوقع على المياه (بليون متر مكعب) البلدان العربية في غربي آسيا



الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصنفة ضمن هذه الفئة، ستنخفض عن مستواها في عام 1997 الذي كان يزيد قليلاً عن 1000 متر مكعب سنوياً للفرد إلى 740 متراً مكعباً سنوياً للفرد في عام 2015. وتقوم عدة بلدان بالفعل باستخراج المياه من مصادر غير متجددة. ويفاقم من حالات نقص المياه الفعلي مشاكل جودة المياه الناتجة عن القاء الملوثات في الأنهار والجداول والمواد الكيميائية الزراعية المتسربة مع مياه الصرف.

وتفاقم عدة عوامل مشاكل المياه في المنطقة، من بينها ما يلي:

- تتشاطر حوالي 85 في المائة من بلدان المنطقة مجموع كمية المياه المتاحة مع بلد آخر على الأقل إما بوصفه بلداً مشاطئاً أو بتشاطر مستودع مياه جوفي مشترك. وتمكنت البلدان الأقوى الواقعة أعلى النهر وأسفله من تحديد حصص المياه للبلدان المشاطئة الأخرى أو التي تتشاطر معها المستودع المائي. وتعوق العوامل السياسية تقاسم المياه على نحو رشيد.

يفاقم من حالات نقص المياه الفعلي مشاكل جودة المياه الناتجة عن إلقاء الملوثات في الأنهار والجداول والمواد الكيميائية الزراعية المتسربة مع مياه الصرف.

- تضع الزيادة السريعة في سكان المنطقة ضغطاً متزايداً على المياه المتوافرة لكل فرد. في حين أن استمرار استعمال نسبة كبيرة من المياه في الزراعة تحرم المستخدمين الآخرين في الصناعة والمنازل من المياه، وفي الحالة الأخيرة تسهم أيضاً في تفاقم المشاكل الصحية. ولا يمكن لحالات نقص المياه الحالية إلا أن تزداد سوءاً ، حتى دون أن نأخذ في الحسبان النتائج المتوقعة للتغيير المناخي.

- برامج الاقتصاد في استعمال المياه وإعادة استعمالها برامج ضعيفة، ولا يوجد في أي بلد من بلدان المنطقة نظم فعالة لإدارة الطلب على المياه ولا آليات اقتصادية لترشيد استعمال المياه.

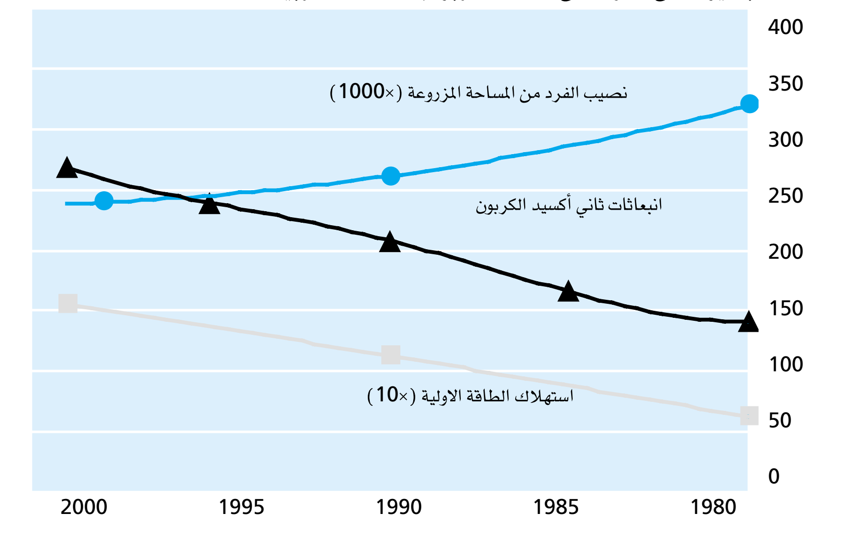
- لا يوجد في أي دولة عربية برامج لإدارة المياه كما لا تستخدم الأدوات الاقتصادية اللازمة لترشيد الاستخدام المتزايد من المياه.

شح الأراضي الزراعية وتدهور نوعيتها

الأراضي الصالحة للزراعة والرعي وزراعة الأشجار الحرجية شحيحة أيضاً. وكان متوسط الأراضي المزروعة لكل فرد في البلدان العربية 0,24 هكتاراً فقط في عام 1998 مقابل 0,4 هكتاراً لكل فرد في عام 1970. وقد أدت الممارسات الزراعية التي لا يمكن استمرار تحملها والعوامل

شكل (3-8)

نصيب الفرد من المساحة المزروعة (بالهكتار)، واستهلاك الطاقة الأولية (مقاساً بكوادرليون[5] وحدة حرارية بريطانية)، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (مقاساً بمليون طن مترى من معادل الكربون)، المنطقة العربية، 1980-1999



الطبيعية (مثل الرياح والفيضانات) وقطع الأشجار لاستعمالها كحطب إلى فقدان التربة المنتجة وإلى التصحر.

التحضر وتلوث الهواء

مع أنه يوجد تباين ملحوظ في درجات التحضر (الانتقال للعيش في المناطق الحضرية) بين البلدان

الجدول 3-2 **العيش في المناطق الحضرية في البلدان العربية**

سكان المناطق الحضرية (أكثر من ٪80)	سكان المناطق الحضرية (٪80 - 05)	سكان المناطق الحضرية (أقل من ٪50)
الكويت	الجزائر	جزر القمر
البحرين	جيبوتي	مصر
قطر	العراق	المغرب
الإمارات العربية المتحدة	الأردن	الصومال
ليبيا	تونس	السودان
السعودية	سورية	اليمن
لبنان	موريتانيا	
عُمان		

(الجدول 3-2)، فإن التحضر كان سريعاً أثناء النصف الثاني من القرن العشرين. ففي عام 1950، كان يعيش في المناطق الحضرية ربع السكان العرب فقط؛ وارتفع هذا الرقم في نهاية القرن العشرين إلى 50 في المائة. وأثناء الفترة 1990 - 1995، شهدت جميع البلدان معدلات نمو في التحضر تساوي أو تتجاوز المتوسط العالمي الذي يبلغ 2,5 في المائة.

في أواخر القرن العشرين، أدّى التحضر الذي غذته الهجرة على نطاق واسع من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وكذلك الزيادة الطبيعية إلى مشاكل تلوث هواء كبيرة في المدن العربية. وكان لقطاعات النقل والصناعة والطاقة تأثيرات ضارة كبيرة على صحة الإنسان نتيجة لاستعمال البنزين الحاوي لمادة الرصاص في أسطول من السيارات القديمة، والاستعمال غير الكفؤ للوقود الأحفوري في توليد الطاقة، وانبعاث الجسيمات وأكاسيد الكبريت في الغازات المنبعثة من المصانع.

تلوث الشواطئ

كما لوحظ سابقاً، تقع بعض المدن الكبيرة في البلدان العربية على الشواطئ. ويؤدي التلوث الذي مصدره البر، بما في ذلك تصريف مياه الصرف الصحي في البحر، إلى تدهور المنطقة الساحلية، التي بدورها تكلف البلدان 1 - 2 بليون دولار أمريكي كل عام على هيئة عائدات سياحية ضائعة.

التصدي للتحدي البيئي

تحاول البلدان العربية التصدي لهذه المشكلات ومعالجة الجوانب الأخرى لشح الموارد الطبيعية وتدهور البيئة، ولكن المشاكل التي يواجهها العديد من هذه البلدان لا تزال قوية. وقد ازداد الوعي بأن التركيز على الحفاظ على الموارد يساوي في أهميته التركيز على مكافحة التلوث، وأنه يتعين أن تراعي التنمية المستدامة ثلاثة مبادئ بيئية:

1-الاستخدام الرشيد لموارد البيئة الناضبة والتوقف عن هدرها في إسراف لا مبرر له لموارد لن تعوض[6]، والاستثمار في تأمين موارد بديلة.

2-الالتزام في استهلاك الموارد المتجددة (نباتاً وحيواناً) بقدرة هذه الموارد على تجديد نفسها، حتى لا تفنى مع مرور الزمن.

3-الالتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما نلقيه فيها من نفايات وملوثات.

---

(5) الكوادرليون يساوي مليون بليون (10^{15}).

(6) حاول الإنسان على مدى العصور زيادة حصته من الموارد غير المتجددة. وبازدياد معرفته العلمية والتكنولوجية، حول المواد الموجودة في الطبيعة إلى موارد (لم يستخدم خام الحديد حتى عهد الأسر الحاكمة الأخيرة في مصر القديمة، ولم يستخدم الزيت كوقود حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستخدم الألمنيوم في بداية القرن الماضي فقط، وينطبق هذا أيضاً على اليورانيوم والسليكون أيضاً).

تتنوع طرق التقيد بهذه المبادئ وفقاً لظروف البلد ونظمه الإيكولوجية. ولكنها ستتطلب في جميع الحالات برامج بيئية تدار بفعالية. والإدارة البيئية مفهوم جديد نسبياً بالنسبة لجميع البلدان، وتصارع جميعها بعض المشاكل الخاصة التي يشكلها هذا المفهوم. وتشمل هذه المشاكل:

- الاتساع المستمر لنطاق المنظومة البيئية التي تتعين إدارتها. وقد توسع هذا النطاق على مدى السنين ليشمل المقاطعة فالمدينة فالدولة فمجتمعات الدول المجاورة فكوكب الأرض كله. ولكل من هذه النطاقات مشاكل متداخلة وحلول متداخلة أيضاً.

- التغير المستمر في معايير النوعية التي يسعى أي نظام إدارة بيئية لتحقيق الإلتزام بها. ويأتي هذا التغيير من تعميق فهمنا للاسباب الكامنة وراء الظاهرة البيئية ذات الاثار غير المرغوب فيها ومن ثم اعادة النظر في الصفات المطلوب الالتزام بها [7].

- حقيقة أن الأدوات الرسمية لتحقيق الأهداف الاجتماعية، كسن القوانين، يمكن أن تكون عديمة الجدوى في مجال البيئة، لا سيما في المجتمعات النامية. وقد يكون إنفاذ القوانين صعباً، بل مستحيلاً أحياناً. وربما من الأجدى تلبية الأهداف البيئية بوسائل أخرى، مثل حملات التوعية الجماهيرية والضغط الاجتماعي والحوافز الاقتصادية والمساعدة الفنية.

- وجود قيود أخرى على الإدارة البيئية والعمل البيئي، مثل القيم الاجتماعية السائدة، أو قوة المصالح المكتسبة، أو مشكلة العوامل الخارجية، أو محدودية الخبرة في الشؤون البيئية في العديد من البلدان.

- ظهور قضايا بيئية عالمية جديدة، حيث تأثرت البلدان العربية بالمشاكل ذات الأبعاد الكونية مثل استنزاف طبقة الأوزون والتغير المناخي. وفي الوقت نفسه، يتفاوت تأثير التغيرات العالمية على المناطق المختلفة. فتغير أنماط سقوط المطر يؤثر على بلدان حوض نهر النيل على نحو مختلف من تأثيره على بلدان شمال أفريقيا. وارتفاع مستويات مياه البحر يؤثر على مصر على نحو مختلف عن تأثيره على البحرين أو على البلدان الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. ويتعين أن تظل البلدان العربية على اطلاع على البحوث في هذه الميادين لتقليل المخاطر في المستقبل.

وفي نفس الوقت، انتعش الاهتمام العربي بالبيئة على الصعيدين الحكومي والشعبي وكذلك في المعاهد الأكاديمية ومعاهد البحوث. وتعكس استراتيجية حماية البيئة، التي ترد خطوطها العريضة في الجزء التالي، التفكير الجديد في الطريقة التي تمكّن البلدان العربية من التقدم في هذا الميدان الهام بشكل خاص للتنمية الإنسانية.

استراتيجية لحماية البيئة[8]

تجسد الاستراتيجية المقترحة عدداً من المبادئ التوجيهية العامة التي يمكن الاستفادة منها لوضع برامج عمل بيئية . وتستند هذه المبادئ التوجيهية بدورها إلى دعامتين: (1) جوانب القوة والضعف في الظروف البيئية العربية الحالية؛ (2) فهم عام للتطورات الأخيرة في مختلف مجالات العمل البيئي. ويتطلب التنوع الإيكولوجي في العالم العربي اتباع طرق علاج مختلفة للمشاكل البيئية في البلدان المختلفة، ولكن المبادئ التوجيهية تتسع بما فيه الكفاية لتطبيقها بصورة عامة.

سمات استراتيجية حماية البيئة في البلدان العربية

في ضوء التحليل الوارد أعلاه والتغيرات المستمرة في العالم العربي، نقترح الأبعاد الستة التالية لاستراتيجية العمل البيئي العربي:

1-العمل ضمن إطارين زمنيين. تتعذر معالجة جميع المشاكل البيئية العديدة والمتنوعة التي تواجه البلدان العربية في وقت واحد. ولذلك، يتعين أن توضع خطط عمل تهدف إلى حماية وإصلاح البيئة العربية على مستويين:

أولاً، وضع خطط قصيرة الأجل، تغطي خمس سنوات مثلاً، وتعالج مشكلات ذات طبيعة ملحة .
ثانياً، وضع خطط طويلة الأجل، تأخذ في الحسبان الخطط القصيرة الأجل، لكنها تعالج المشاكل التي تحتاج إلى جهد مستمر على مدى فترة زمنية أطول.

2-وضع سلم أولويات للعمل على أساس علمي رصين.[9]

3-وقف أسباب تدهور البيئة. غالباً ما يبذل قدر كبير من الجهود لمعالجة تأثيرات التدهور البيئي قبل إيلاء الاهتمام المناسب لوقف أسباب التدهور. وهذه الجهود لا تعود بمردود إيجابي.

كثيراً ما تكون الأدوات المجتمعية والاقتصادية كحملات التوعية والضغط الاجتماعي والحوافز الإقتصادية والمعونة الفنية، أكثر فاعليةً من التشريعات في تحقيق الالتزام بالمتطلبات البيئية.

(7) من الأمثلة الحديثة على ذلك، النقاش الدائر في الولايات المتحدة حول مستوى الزرنيخ في المياه الصالحة للشرب والتكلفة التي ينطوي عليها الحفاظ على هذه النسبة في مختلف المناطق.
(8) يستند هذا الجزء بصورة رئيسية إلى تقرير معنون 'مستقبل العمل البيئي في العالم العربي'، أعده أسامة الخولي ، بالتعاون مع مصطفى كمال طلبة، وكامل ثابت (أسامة الخولي، 2001). وقد أقره مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، في اجتماعهم غير العادي المعقود في أبو ظبي في شباط/ فبراير 2001، معتبرينه مرجعاً لبرامج حماية البيئة العربية في المستقبل.
(9) نص إعلان أبو ظبي، الذي أصدره وزراء البيئة العرب في شباط/ فبراير 2001، على أن المشاكل البيئية التالية لها أولوية عليا: شح الموارد المائية الحاد وتدهور نوعيتها، وشح الأراضي وتدهور نوعيتها، والاستهلاك غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية، وزيادة المناطق الحضرية وما يصاحبها من مشاكل، وتدهور البيئة البحرية والمناطق الساحلية والرطبة.

خاصة وأن هناك حالات تكون فيها التأثيرات شديدة بحيث يتوجب تقسيم الجهود بين علاج التأثيرات من جهة وإزالة أسباب المشاكل من الجهة الأخرى. وفي هذه الحالات، يلزم بذل جهد كبير جداً. فان دحرجة المشاكل البيئية من منطقة إلى أخرى أو من وقت الى وقت لاحق سيؤدي دائما الى كلفة طائلة . وأفضل نهج هو معالجة المشاكل في مرحلة مبكرة.

4-تعزيز القدرة العربية على استخدام أدوات الاقتصاد البيئي الحديثة. إن إتقان استخدام أدوات التحليل الحديثة يمكن أن يوفر لصانعي السياسة تقديرات دقيقة للضرر الذي لحق بالبيئة نتيجة لعدم اتخاذ إجراءات أوالتأخر في اتخاذها ، ويمكن أن يساعد على ضمان معالجة المشاكل البيئية بسرعة وفعالية. ومن بين هذه الأدوات حساب الآثار البيئية الخارجية للأنشطة الاقتصادية وتعديل إحصاءات إجمالي الناتج القومي لإظهار ما يستهلك من موارد وما يحدث من تلف بيئي ، والقيمة الحقيقية للاستثمارات مع مرور الزمن . وهذه الأدوات متوفرة وآخذة في التحسن وتطبيقها يزداد يسراً. ويمكن أن تكون مفيدة جداً لصانع القرار العربي وتساعده في أن يتخذ بثقة قرارات رشيدة بشأن المسائل البيئية.

5-اعتماد استراتيجية 'الانتاج الأنظف'. استراتيجية 'الإنتاج الأنظف تغطي نطاقاً واسعاً من المواضيع، بما فيها تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية بسرعة وعلى نحو ملموس، وتجنب استخدام المواد شديدة السمية أو الضارة بالبيئة، وتحسين تصميم وتصنيع المنتجات لتخفيف العوادم المنبعثة والقمامة والنفايات، وتشجيع إعادة التدوير. وتتعرض هذه الاستراتيجية أيضاً لنظام القيم الاجتماعية والظروف التي ينشأ في ظلها الطلب الاجتماعي على المنتجات والخدمات. ومن ثم تحاول تعديل هذا النظام لتخفيف استهلاك الكماليات غير الضرورية التي تبدد الموارد وتضر بالبيئة[10]. وتسعى البلدان الصناعية إلى تحقيق ما يعرف بالمعامل 4 على الأجل القصير، والمعامل 10على الأجل الطويل. وينطوي الأول على مضاعفة الإنتاج بنصف المدخلات من الموارد الطبيعية والطاقة. ويشير الثاني إلى إنتاج نفس الإنتاج بعشر المدخلات. وتنطوي استراتيجية 'الإنتاج الأنظف على فهم ديناميكي لمفهوم 'الأنظف' حيث سيكون هناك مع تطور درايتنا الفنية وفهمنا لحقيقة المشاكل البيئية وتعاظم قدرة المجتمع على التصدي لها ، دائما نمط للانتاج والاستهلاك أفضل من وجهة النظر البيئية من نمط نسعى اليوم لتحقيقه.

إن "دحرجة" المشاكل البيئية من منطقة إلى أخرى أو من وقت الى وقت لاحق سيؤدي دائما الى كلفة طائلة . وأفضل نهج هو معالجة المشاكل في مرحلة مبكرة.

6-زيادة المشاركة الشعبية في خطط عمل حماية البيئة. في التعامل مع القضايا البيئية، كان ولا يزال السؤال الأساسي هو كيف يمكن تحقيق التوازن المناسب بين متطلبات التنمية وضغطها على البيئة من جهة، والحاجة لحماية البيئة من جهة أخرى. ولتحقيق هذا التوازن، قد يتطلب الأمر إحداث تغييرات كبيرة في خطط التنمية. وقد تتعارض هذه التغييرات بدورها مع مصالح مجموعة اجتماعية أو أخرى. ولذلك، ينبغي بذل كل جهد لكسب تأييد الشعب لهذه التغييرات. ويتعين أن يقوم هذا الدعم على توعية الجمهور بأبعاد المشاكل البيئية، والسبب الذي يدعو للأخذ بنهج معين لمعالجتها. وينبغي استطلاع الرأي العام بشأن الخيارات المقترحة وأن يؤخذ هذا الرأي مأخذ الجد، لأن الشعب هو الذي يتأثر بالمشاكل وبالحلول على حد سواء. ولا يمكن أن تنجح جهود حماية البيئة على الأجل الطويل بدون دعم الشعب.

وتوجد ثلاثة عوامل حاسمة في حشد الرأي العام بالنسبة للقضايا البيئية. الأول هو دمج الوعي البيئي في التعليم والتدريب على جميع المستويات وفي جميع الميادين، بحيث يبدأ هذا الدمج في أوائل مراحل التعليم ويستمر حتى الدراسات الجامعية العليا (الهندسة والإدارة والاقتصاد والقانون) وفي معاهد البحوث. والثاني هو تعبئة وسائط الإعلام - المكتوب والمسموع والمرئي - بالإضافة إلى الفنانين والأدباء، للفت انتباه الجمهور إلى القضايا البيئية والحصول على دعمه. والثالث هو تشجيع المشاركة الشعبية في سن التشريعات وفي الامتثال لها بعد سنها.

وهذه مهمة ليست سهلة في مجتمعات ما زالت تفتقر في ممارستها وتشريعاتها الى الاهتمام بالمشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذه ، ولكنها ذات أهمية حاسمة لكي تعطي التشريعات البيئية وخطط العمل البيئية ثمارها.

برامج مقترحة لحماية البيئة في العالم العربي

تأخذ المقترحات الواردة أدناه في الحسبان ملامح الاستراتيجية الواردة أعلاه، وتتسق مع أولويات العمل البيئي العربي الذي أقره بالإجماع وزراء البيئة العرب وجرى تلخيصه في إعلان أبو ظبي الذي صدر في شباط/ فبراير 2001.

- شح الموارد المائية وتدهور نوعيتها. يتعين أن يهدف البرنامج المقترح في هذا المجال إلى رفع

(10) عندما جاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمفهوم 'الإنتاج الأنظف' عرف هذا المفهوم بأنه 'التطبيق المستمر لاستراتيجية بيئية وقائية على العمليات والمنتجات بغرض تقليل المخاطر التي تتهدد الإنسان والبيئة. وفي العمليات الإنتاجية، ينطوي الإنتاج الأنظف على الاقتصاد في استعمال المواد الخام والطاقة، وعدم استعمال المواد الخام السامة، وتخفيض كمية وسمية جميع الغازات المنبعثة والنفايات أثناء عمليات الإنتاج. وبالنسبة للمنتجات، تركز الاستراتيجية على تخفيف حدة تأثيراتها البيئية أثناء دورة حياة المنتج، منذ استخراج المادة الخام إلى التخلص من المنتج. والهدف الرئيسي للإنتاج الأنظف هو عدم توليد النفايات. ويمكن تحقيق الإنتاج الأنظف بتطبيق المعرفة والتطوير التقاني و/ أو تغيير الظروف الاجتماعية والقيم الاجتماعية.

العائد الاجتماعي الاقتصادي لوحدة المياه المستخدمة . وينطوي هذا على إنشاء كيان مؤسسي مركزي تناط به مسؤولية إدارة استعمال المياه في مختلف قطاعات المجتمع، مما يلغي الشرذمة القائمة في إدارة شؤون المياه حيث أن الإدارة موزعة حالياً بين عدة وكالات تنفيذية قد تفتقر لسياسة شاملة للمياه أو للقدرة على تنفيذها.

وتندرج البرامج المقترحة في ثلاث مجموعات :

1- ترشيد استعمال ما هو متاح حاليا من موارد المياه .
2- الحفاظ على نوعية هذه الموارد.
3- توفير موارد إضافية من مصادر غير تقليدية.

وينبغي أيضاً تصميم برامج جادة وفعالة لتوعية المواطنين بأهمية المياه، وخطورة الوضع الراهن وجدوى تطبيق الاجراءات المطلوبة والتأكيد على امكانية تنفيذها دون عناء وبيسر.

● محدودية الأراضي وتدهور نوعيتها. نظراً لأن القدر الأكبر من رقعة الوطن العربي صحاري فانه كثيرا ما ينصب الحديث في موضوع الارض على الزراعة والغطاء النباتي للرعي دون غيرهما ، ولا تتجاوز الأراضي الصالحة للزراعة فيه سُبْع مجموع مساحة الأراضي الكلية . فالزراعة وتربية الحيوانات ذات أهمية كبيرة في توفير الغذاء محلياً، ومعظم استعمال الأراضي مكرس لهاتين الوظيفتين. ولكن تمس الحاجة إلى وضع نظام تخطيط شامل ومنطقي لاستخدامات جميع أنواع الأراضي، (بما في ذلك الأراضي التي تدهورت نوعيتها) ولمختلف الأغراض. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تدرس بعناية الأسباب التي أدت إلى تدهور نوعية هذه الأراضي، وأن تُعتمد برامج منسقة لوقف تدهور الأراضي في البلدان العربية، على الأجلين القصير والطويل. وأي خطة قومية شاملة لمختلف أنواع استعمالات الأراضي ينبغي أن تأخذ في الحسبان نوعية الأرض والأولويات لاستعمال هذه الأرض والعائد الاجتماعي الاقتصادي والزيادة المتوقعة في الحاجة لاستعمالات مختلفة في المستقبل. وينبغي التركيز بشكل خاص على مشاركة الأطراف المعنية في إعداد وتنفيذ خطط استعمال الأراضي.

● التحضر (الانتقال للعيش في المناطق الحضرية). كما لوحظ سابقاً، يمثل التحضر مشاكل بيئية عديدة. فبالإضافة إلى تلوث الهواء وما يصاحبه من مشاكل صحية، أدى التطوير الحضري الى التعدي على أفضل الأراضي الزراعية وأراضي الرعي في العالم العربي، وأكثرها ندرة. والبرامج الموجهة للتصدي للتأثير الضار للتحضر، الذي تسارعت وتيرته نتيجة لمعدلات الزيادة السكانية المرتفعة، يتعين أن تنفذ على نحو يتمشى مع ظروف فرادى البلدان، ولكن ينبغي أن يكون هناك متسع أيضاً لتبادل الخبرة المتوافرة في هذا الميدان.

● المناطق الساحلية. تمتد شواطئ البلدان العربية على سبعة بحور، ثلاثة منها شبه مغلقة. ويسكن في المناطق الساحلية ما يزيد على نصف السكان العرب، ولذلك فإنها ذات أهمية كبيرة كموئل. كما أنها مهمة أيضاً كمصدر للعائدات السياحية التي تساعد بصورة عامة على خلق نشاط إقتصادي كثيف الإستخدام لليد العاملة. ولكن السياحة غير المنظمة وتأثيرات الأشكال الأخرى من نشاط الإنسان (مصادر التلوث الارضية، والردم المدمر للموائل البحرية للثروة السمكية، والأنشطة النفطية والصناعة عموما) تسهم هي الأخرى إسهاماً كبيراً في تدهور المناطق الساحلية. ولحل هذه المشاكل، يتعين بذل قدر من جهود الحفاظ على البيئة البحرية أكبر كثيراً مما يجري بذله. وينبغي أن يشتمل هذا على عمل تتعاون فيه الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص.

الإطار المؤسسي لحماية البيئة

اخذ معظم البلدان العربية بنهج السيطرة والتحكم تجاه الشؤون البيئية. وهذا النهج، الذي فشل في البلدان الصناعية، فشل أيضاً في البلدان العربية. وكبديل يتعين الأخذ بنهج أكثر فعالية.

وتوحي الخبرة في العديد من البلدان النامية والبلدان الصناعية أن من الصواب البدء بأدوات غير مباشرة (على سبيل المثال، الرقابة الذاتية) وتأخير استعمال التدخل المباشر إلى أن يصبح واضحاً أن الأدوات غير المباشرة غير فعالة ويتعين اتخاذ تدابير أخرى.

وتظل هناك أفعال مباشرة ضرورية لمساعدة المطالَبين على تغيير سلوكهم قبل التركيز على عقابهم ومنها:

● تعظيم استعداد المجتمع للامتثال وزيادة الموارد اللازمة للامتثال إلى أقصى حد ممكن.
● إقناع الناس بقيمة جهودهم الإضافية ومساعدتهم على بذل هذه الجهود.
● استعمال آليات السوق (على سبيل المثال وضع معلومات إيكولوجية على البطاقات التي توضع على المنتجات) لزيادة وعي المجتمع بالآثار البيئية للمنتجات والخدمات.
● إشراك المجموعات المتأثرة بالتلوث أو هدر الموارد في وضع المواصفات البيئية والتحقق من

تظل هناك أفعال مباشرة ضرورية لمساعدة المطالَبين بالإلتزام بالمتطلبات البيئية، على تغيير سلوكهم قبل التركيز على عقابهم.

الامتثال لها (الرقابة الذاتية).

- الحفاظ على مسؤولية الحكومة في إنفاذ الامتثال (حتى مع وجود الرقابة الذاتية).
- معالجة الخداع والغش والمعاقبة بقوة على ارتكابهما.
- وضع نظام رقابة صارم وشامل وذي مصداقية.

التعاون العربي في شؤون البيئة

ان ترابط النظم البيئية العربية وما يجري في طرفيها (الموارد والملوثات) يفرض على الدول العربية أن تتعاون في رعايتها. وتتوافر لدى بعض البلدان العربية خبرة تعود إلى عقود سابقة من التعاون (مثلاً، من خلال الاتفاق أو عدم الاتفاق على طرق استعمال موارد المياه المشتركة). وعلى الرغم من أن التجربة مختلطة في هذا المجال، فإنه يمكن للبلدان العربية أن تنظر في ثلاثة مستويات من التعاون فيما بينها بشأن المسائل البيئية العامة.

ان ترابط النظم البيئية العربية وما يجري في طرفيها (الموارد والملوثات) يفرض على الدول العربية أن تتعاون في رعايتها.

على الصعيد الحكومي

اصبح تعزيز أداء مجلس الوزراء العرب المسؤول عن البيئة مسألة ملحة حتى يتيح الاطار المناسب لرعاية الموارد البيئية المشتركة وتسوية النزاعات التي قد تقوم بين البلدان العربية حول الاستعمال المشترك لهذه الموارد، و لتعزيز التعاون العربي والمدافعة عن المصالح العربية في المحافل الدولية. وإحدى المسائل التي يتعين أن يعالجها المجلس أي عدم اتساق أو تضارب بين المصالح العربية (مثلاً، في مجال سياسات الطاقة أو تغيير المناخ). ويتعين على المجلس أن يحدد هذه الاختلافات وأن يقيم نطاقها وأن يضيقها، وأن يمنع ظهورها في المحافل الدولية إذا اقتضى الأمر.

على صعيد العمل العلمي

لا تزال البحوث والدراسات البيئية متفرقة بين عدد من الدول العربية. وأدى هذا إلى إضعاف البحث في مجالات هامة تتصل بحماية البيئة في البلدان العربية، مثل استخدام الطاقة الشمسية، لا سيما في مجال تحلية المياه.

إنشاء كيانات جديدة ليس هو أفضل الطرق بالضرورة لتعزيز الجهود العلمية العربية المشتركة. ولكن ينصح بتقسيم المهام وتبادل الخبرات والمعلومات. وقد يساعد تجميع الكيانات العربية في كيان تعاوني في الحالات التي تتجاوز فيها تكلفة المنشآت قدرة أو احتياجات أي بلد عربي بمفرده.

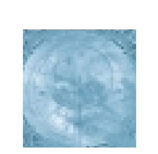
تقع مسؤولية تنشيط العمل العلمي العربي على عاتق الحكومات العربية. وبوسع رجال الأعمال العرب، بقدر معقول من الإنفاق والجهد، تطوير تقانة بيئية قادرة على النجاح وتسويقها. وهذا من شأنه أن يعزز كفاءة استعمال الموارد البيئية وأن يكبح التلوث أو يعكس اتجاهه. وينبغي أن تقدم الحكومات العربية الحوافز اللازمة للأعمال للقيام بهذه المهمة.

على صعيد العمل الأهلي

في بعض الحالات النادرة والجديرة بالثناء، أظهرت المنظمات غير الحكومية خبرة ومعرفة في القضايا البيئية، وتبنت قضايا بيئية تهم المجتمع، ودافعت عنها باقتناع وتصميم.

إلا أنه نظراً لعدم وجود عدد كبير من المنظمات المدنية التي تعمل من أجل حماية البيئة في البلدان العربية، فإن فعالية اتحاد هذه الجمعيات الذي أنشئ في أواخر القرن العشرين سيظل محدوداً ما لم تبذل جهود لتقوية هذه الجمعيات بوصفها قوة جماهيرية تدعم الحكومات والمنظمات المهنية في جهودها الرامية للتغلب على المشاكل البيئية.

كما هو الحال بالنسبة للأجزاء السابقة المعنية بالناس والصحة، حدّدت هذه المناقشة الموجزة لبعض القضايا المرتبطة بالموئل، البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الناس والمشاكل التي يتعين على البلدان العربية أن تعالجها في السنوات القادمة. ولكن استعداد البلدان للتصدي لهذه المشاكل أفضل كثيراً مما كان عليه قبل 10 أو حتى 5 سنوات. فقبل كل شيء، تحسنت المعرفة بالمشاكل وحلولها الممكنة تحسناً كبيراً. إلا أنه تجدر إعادة التأكيد على أن النجاح في الحفاظ على الموارد النفيسة وفي معالجة التلوث غير المقبول سيتوقفان على وجود سكان واعين وملتزمين، وقبل كل شيء مثقفين – وهذا هو موضوع الفصل التالي.



بناء القدرة البشرية: التعليم

شدّد الفصل الأول على أهمية اكتساب المعرفة بوصفها حجر زاوية في التنمية البشرية. ويركز هذا الفصل على بناء القدرات البشرية لاكتساب المعرفة في البلدان العربية من خلال التعليم. ويبين تقييم حالة التعليم، باستعمال مؤشرات من قبيل معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والإنفاق لكل فرد، أن البلدان العربية ككل قد حققت إنجازات ملموسة، ولكن التقييم يكشف أيضاً عن وجود مجالات هامة بحاجة لإحراز مزيد من التقدم فيها. إضافة إلى ذلك، يؤدي عدم الاتساق بين مخرجات النظام التعليمي من جهة، واحتياجات سوق العمل والتنمية من جهة أخرى إلى انعزال العالم العربي عن المعرفة والمعلومات والتقان العالمية في وقت أضحى فيه الإسراع في اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية المتقدمة شرطين مسبقين لإحراز التقدم. ولمعالجة هذه القضايا وقضايا أخرى تتعلق بنوعية التعليم يقدم هذا الفصل رؤية لإصلاح جذري للتعليم، تشتمل على توجيهات وسياسات استراتيجية وعلى مجالات محددة لنشر التعليم وتجويده.

حالة التعليم

خطت البلدان العربية خطوات واسعة في التعليم، خاصة منذ منتصف القرن العشرين. ومع ذلك، فإن الإنجاز التعليمي في البلدان العربية ككل، حتى بالمعايير التقليدية، لا يزال متواضعاً إذا ما قورن بالإنجازات في أماكن أخرى في العالم، حتى في البلدان النامية.

معرفة القراءة والكتابة

في حين أن التعليم تقدم بين النشء، صمدت الأمية أمام محاولات القضاء عليها، ولذلك، لا يزال الإنجاز التعليمي الشامل بين البالغين في البلدان العربية ضعيفاً في المتوسط، إلا أن البلدان العربية أحرزت تقدماً ملموساً في تحسين المعرفة بالقراءة والكتابة: فقد انخفض معدل الأمية بين البالغين من حوالي 60 في المائة في عام 1980 إلى حوالي 43 في المائة في منتصف التسعينيات[1]. ومع ذلك، فإن معدلات الأمية في العالم العربي لا تزال أعلى من المتوسط الدولي وحتى أعلى من متوسطها في البلدان النامية. فضلاً عن ذلك، فإن عدد الأميين لا يزال في ازدياد، إلى حد أن البلدان العربية تدخل القرن الحادي والعشرين مثقلة بعبء حوالي 60 مليون بالغ أمي، معظمهم من النساء (الشكل 4-1 والشكل 4-2).

والأهم من ذلك، أن معدلات الأمية بالنسبة للفئات الاجتماعية الضعيفة، مثل النساء والفقراء، أعلى نسبياً، خاصة في المناطق الريفية. فالبنات والفقراء، خاصة في المناطق الريفية، يعانون من حرمان أشد من التعليم، خاصة على المستويات العليا. بعبارة أخرى، فإن أنماط التباين في معرفة

الإطار 4-1

جبران - التعليم

لا يستطيع إنسان أن يكشف لك عن شيء إلا إذا كان غافيا في فجر معرفتك.

المعلم الذي يمشي في ظل المعبد بين مريديه لا يعطي من حكمته، بل من إيمانه ومحبته، فإن كان قد أوتي الحكمة حقا، فإنه لا يدعك تلج باب حكمته، بل يقودك إلى عتبة فكرك أنت.

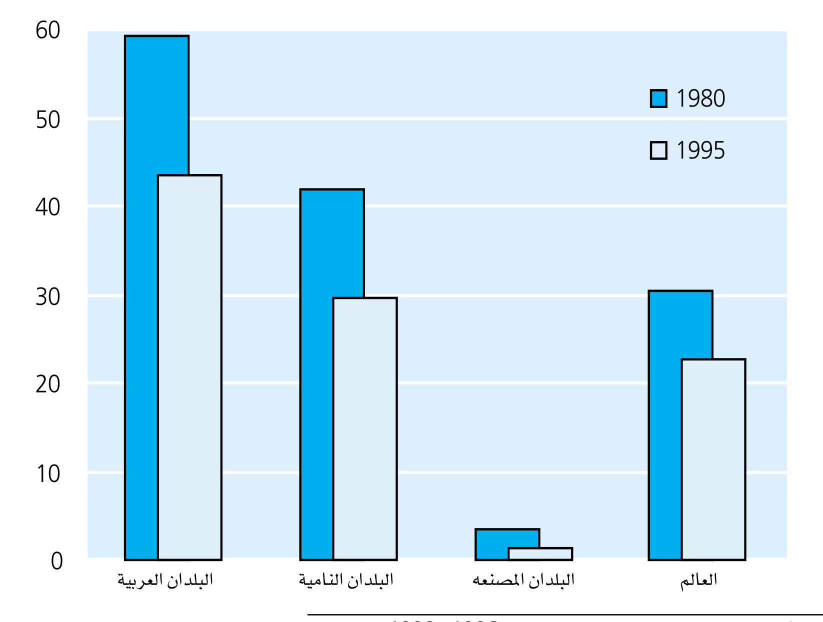
والفلكي قد يحدثك عن إدراكه للفضاء، ولكنه لن يستطيع أن يمنحك هذا الإدراك.

والموسيقي قد ينشد لك اللحن الذي انتشر إيقاعه في أرجاء الفضاء، لكنه لن يستطيع أن يعيرك الأُذُن التي تلتقط الإيقاع، ولا الصوت الذي يردده.

جبران خليل جبران، كتاب النبي

الشكل 4-1

نسبة الأمية (٪)، البلدان العربية و مناطق مختارة، 1980 و1995



(1) البيانات في هذا الجزء مستقاة من كتب الإحصاءات السنوية التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (1996 و 1998) والتي يشير البعض منها إلى تقديرات، نظراً لقصور إحصاءات التعليم في البلدان العربية.

القراءة والكتابة تماثل نفس أنماط التباين في الالتحاق بالتعليم الأساسي موزعة بحسب نوع الجنس والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة. ولذلك، فإن التباين في الالتحاق بالتعليم الأساسي يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في التحصيل العلمي موزعاً بحسب النوع والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة (في المناطق الريفية أو الحضرية) . وينبغي ملاحظة أنه لا يتوقع أن تختفي الأمية بين الذكور في العالم العربي قبل نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وبين النساء حتى عام 2040.

التعليم قبل المدرسي

تؤكد البحوث العلمية باطراد على الأهمية القصوى لسنوات الطفولة المبكرة في تشكيل العقل البشري وتحديد مدى امكاناته المستقبلية ، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى التركيز على التعليم قبل المدرسي . إلا أن هذا مجال آخر تتخلف فيه البلدان العربية عن البلدان النامية.

وعلى الرغم من أن عدد الأطفال الذين التحقوا بالتعليم قبل المدرسي في البلدان العربية تضاعف في الفترة بين عام 1980 و عام 1995, الا أن عدد الملتحقين بهذا التعليم في عام 1995 لا يتجاوز 2,5 مليون طفل، وهذا العدد يشكل نسبة التحاق تقل عن متوسط الالتحاق في البلدان النامية. غير ان الأسوأ من هذا القصور هو انخفاض نصيب البلدان العربية من جملة أطفال البلدان النامية الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي من 4،8 في المائة في عام 1980 إلى 4 في المائة في عام 1995) . كذلك ما برحت نسبة البنات في هذه المرحلة التعليمية، على الرغم من زيادتها المطردة، تقل عن متوسطها في البلدان النامية (42 في المائة مقابل 47 في المائة في عام 1995) .

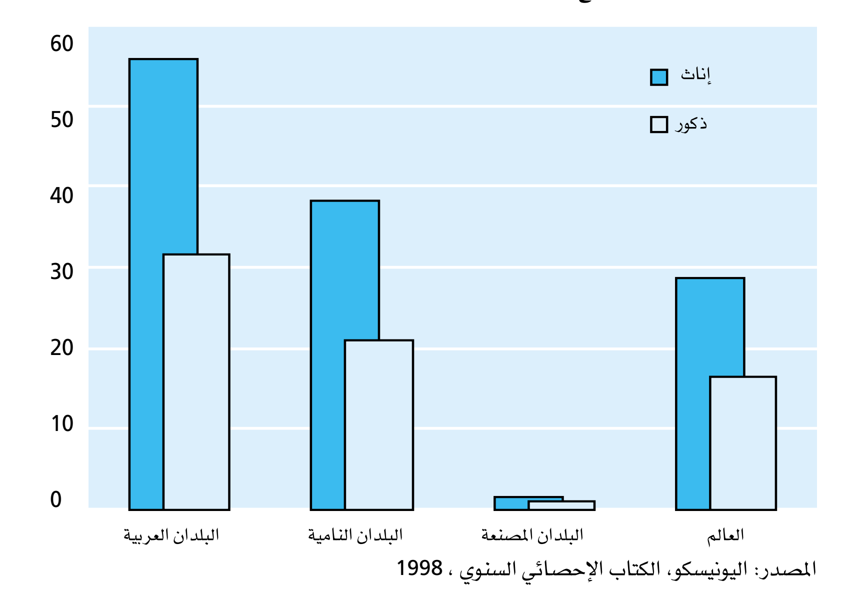
الالتحاق بالتعليم النظامي

تحكي بيانات الالتحاق بمستويات التعليم الثلاثة[2] في البلدان العربية قصة تطور كمي مطرد . فقد ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بمستويات التعليم الثلاث من 31 مليون طالب في عام 1980 إلى ما يقارب 56 مليونا في عام 1995. إلا أن معدل زيادة الالتحاق في مستويات التعليم الثلاثة تباطأ أثناء التسعينيات بالمقارنة مع معدله في الثمانينيات (الشكل 4-3) .

وتشير البيانات المتوافرة عن الالتحاق بالمدارس على المستوى الأول من التعليم النظامي أن العالم العربي قد قصر حتى الآن عن استيعاب الأفواج الجديدة من المواطنين العرب. ويزداد

الشكل 4-2

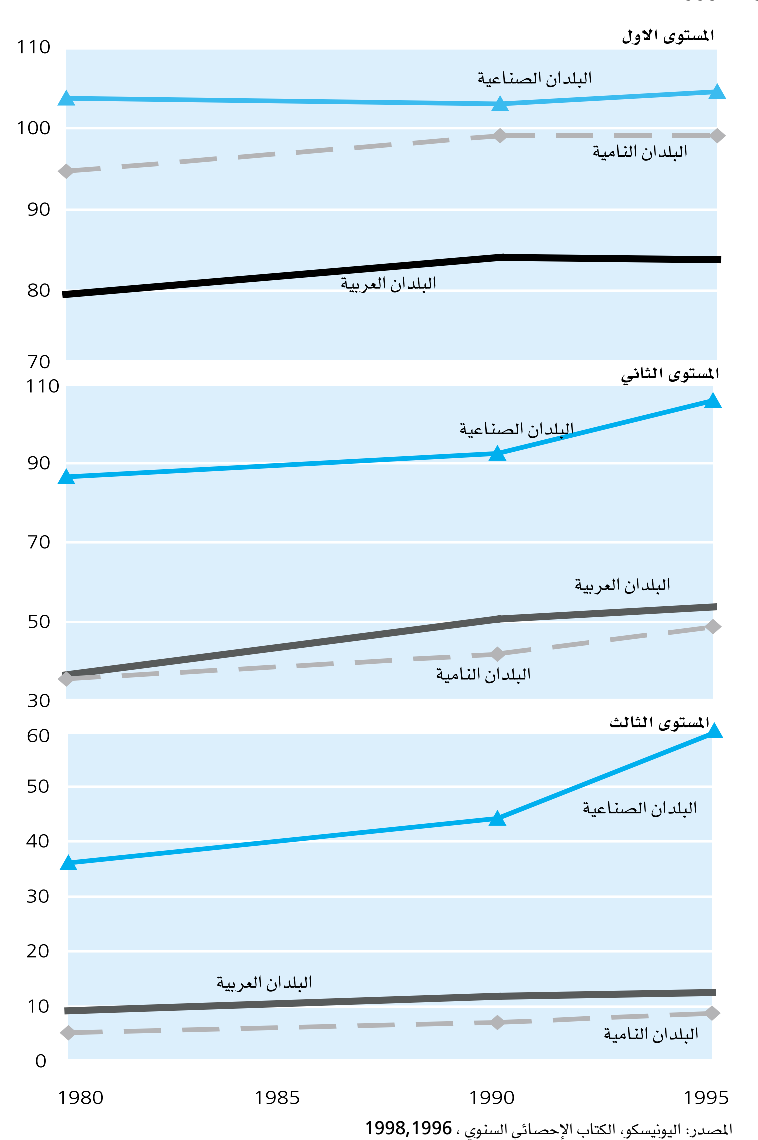
نسبة الأمية (٪) حسب النوع، في البلدان العربية ومناطق مختارة، 1995



المصدر: اليونيسكو، الكتاب الإحصائي السنوي ، 1998

الشكل 4-3

معدلات الالتحاق الاجمالية (٪)، مستويات التعليم الثلاثة،البلدان العربية و تجمعات دولية، 1980 - 1995

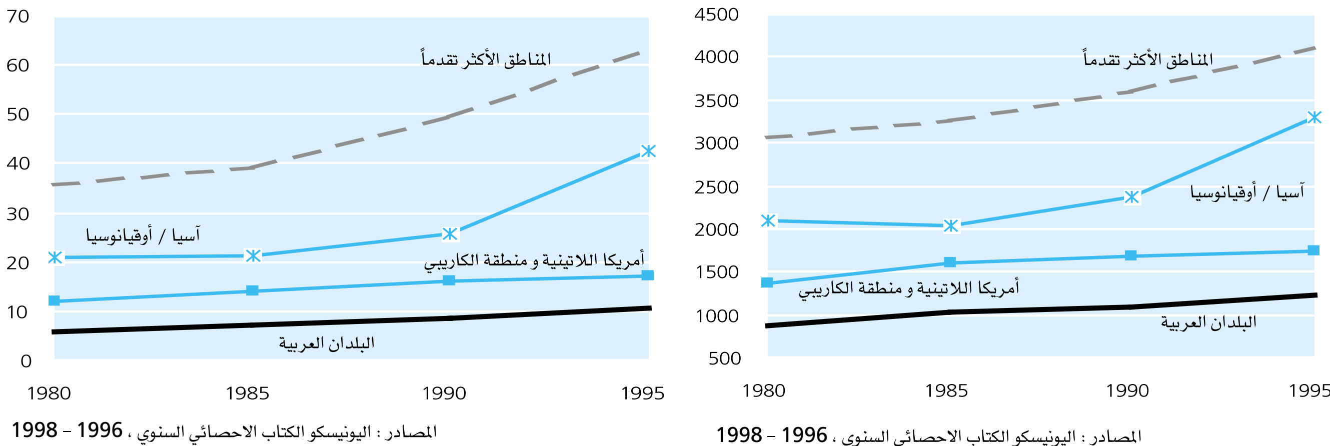


المصدر: اليونيسكو، الكتاب الإحصائي السنوي ، 1998,1996

(2) وفقاً للتعريف الدولي الموحد، يتكون المستوى التعليمي من 6 صفوف تعليمية.

الشكل 4-4
عدد طلبة التعليم العالي ، لكل 000 100 مواطن، في البلدان العربية وفي مجموعات عالمية مختارة، 1980 - 1985

الشكل 4-5
نسب (٪) الالتحاق الاجمالية بالتعليم العالي للطالبات في البلدان العربية وفي مجموعات عالمية مختارة، 1980-1995



المصادر : اليونيسكو الكتاب الاحصائي السنوي ، 1996 - 1998

المصادر : اليونيسكو الكتاب الاحصائي السنوي ، 1996 - 1998

القصور في حالة البنات ، سواءً كانت المقارنة مع البلدان النامية أو مع العالم ككل.

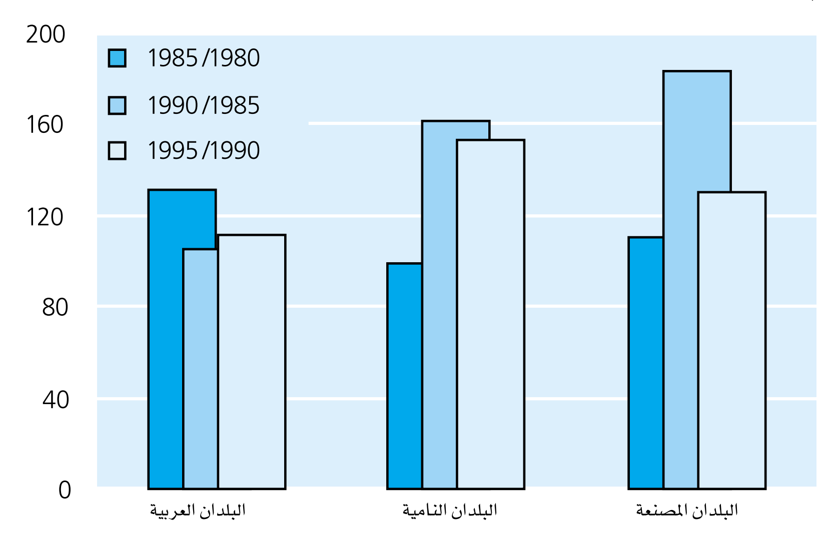
وفي منتصف عقد التسعينيات تفوقت نسب الالتحاق في المستويين الثاني والثالث في البلدان العربية (54 في المائة و 13 في المائة على التوالي) على نظيرتها في البلدان النامية (49 في المائة و 9 في المائة على التوالي)، إلا أنها تقصر بشدة عن المستوى السائد في البلدان الصناعية (106 في المائة[3] و 60 في المائة على التوالي) بالنسبة لتلك الفترة. ولا يتوقع أن تصل نسب الالتحاق في البلدان العربية بمستويات التعليم الثلاثة إلى نسب الالتحاق التي حققتها البلدان الصناعية في منتصف عقد التسعينيات إلا بعد عام 2030.

على الرغم من التوسع العددي الكبير في التعليم في البلدان العربية، بما في ذلك تعليم الفتيات، فإن معدلات التحاق الإناث لا تزال أقل من معدلات التحاق الذكور، لا سيما على المستوى الثالث (التعليم العالي). وتتخلف البلدان العربية كثيراً عن مناطق العالم الأخرى في التحاق الفتيات في المستوى الثالث (الشكل 4-5).

الإنفاق على التعليم

تشير البيانات الى أن نسبة الزيادة في الإنفاق على التعليم في العالم العربي قد بدأت تتضاءل بعد عام 1985. فقد ازداد الإنفاق على التعليم، في الأسعار الجارية، من 18 بليون دولار أمريكي في عام 1980 إلى 28 بليون دولار أمريكي في عام 1995. إلا أن معدل الزيادة منذ عام 1985 كان أبطأ كثيراً مما كان عليه أثناء الفترة من عام 1980 إلى عام 1985، وهذا خلاف لما هو عليه الحال في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء

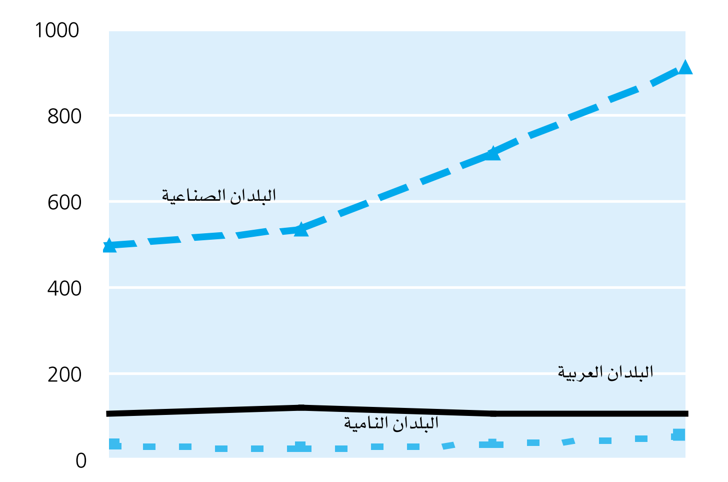
الشكل 4-6
الرقم القياسي لجملة الانفاق على التعليم بالاسعار الجارية في البلدان العربية و النامية و المصنعة ، 1980 - 1995



المصادر : اليونيسكو الكتاب الاحصائي السنوي ، 1996 - 1998

(الشكل 4-6). وعلى أساس مؤشر يعتريه شيء من القصور غالباً ما يستخدم في المقارنات الدولية - وهو الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج القومي - فإن البلدان العربية

الشكل 4-7
حصة الفرد من الإنفاق العام على التعليم (بالاسعار الجارية، بالدولار الامريكي)، للبلدان العربية ومناطق مختارة من العالم، 1980-1995.



(3) يمكن أن يتجاوز معدل الالتحاق الإجمالي نسبة 100 في المائة.

الإطار 4-2

التعليم في لبنان

يعتبر نظام التعليم في لبنان أحد أكثر نظم التعليم تقدماً في المنطقة العربية من حيث جودته ومساواته بين الجنسين وقد جرى جسر الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالالتحاق بالمؤسسات التعليمية، أي أن التحاق الإناث أصبح أعلى قليلاً من التحاق الذكور في مرحلتي التعليم الإعدادية والثانوية. ومعدلات الأمية في لبنان أقل معدلات في المنطقة العربية.

وزيادة معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وكبح الأمية إنجازان تحققا أثناء السنوات الـ 25 الماضية، التي كان لبنان أثناء معظمها في حالة حرب. وكانت هذه نتيجة شراكة غير معلنة بين قطاعي التعليم العام والخاص، ونتيجة لتصميم من جانب الأسر اللبنانية على تعليم أبنائها.

إلا أن بيئة التعليم في لبنان لا تزال تواجه مشكلة تدني الاتساق مع متطلبات سوق العمل. وإصلاح المناهج الدراسية، لا سيما إدخال مواضيع جديدة تتناول التعليم المدني والمواضيع الاجتماعية والفنية في مراحل مبكرة من التعليم، قد تكون خطوات مناسبة نحو معالجة هذه المشكلة.

المصدر: التقرير الوطني الذي أعد لتقرير التنمية الانسانية العربية 2002.

تتفوق على البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، وقد ارتفعت هذه النسبة بدرجة ملحوظة بين عام 1980 وعام 1985, ولكنها انخفضت بعد ذلك لتصل في عام 1995 الى أقل مما كانت عليه في عام 1985.

ولعل المؤشر الأفضل لأغراض هذا التحليل هو نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم . وقد ارتفع هذا المؤشر، بالأسعار الجارية على مدى الفترة من عام 1980 إلى عام 1985. إلا أن هذا الارتفاع أعقبه تدهور أثناء النصف الأخير من عقد الثمانينيات. ويبين الشكل (4-7) التباين في هذا المجال مع مجموعتين أخريين من البلدان، لا سيما البلدان الصناعية (التي كانت أصلاً تنفق مبالغ كبيرة على التعليم). وفي حين أن نصيب الفرد من الانفاق على التعليم في البلدان العربية كان أعلى من نظيره في البلدان النامية كمجموعة، فإن التفوق النسبي للبلدان العربية في هذا المجال تضاءل منذ منتصف عقد الثمانينيات. وبالمقارنة مع البلدان الصناعية، انخفض الإنفاق على التعليم لكل فرد في البلدان العربية من 20 في المائة مما كانت تنفقه البلدان الصناعية في عام 1980 إلى 10 في المائة من إنفاق البلدان الصناعية في منتصف التسعينيات. وقد حدث تباطؤ في معدل زيادة الإنفاق على التعليم في سياق الصعوبات التي واجهتها الاقتصادات الكلية لبلدان عربية عديدة بعد منتصف السبعينيات، وما ترتب على هذه المشكلات من تبني وتنفيذ برامج للتصحيح الهيكلي أحدثت ضغوطاً كبيرةً على الإنفاق، بما في ذلك معدلات زيادة الإنفاق على التعليم.

تغلب سمات أساسية ثلاث على ناتج التعليم في البلدان العربية: تدنى التحصيل المعرفي، ضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها.

العدالة والقدرة على تحمل التكاليف

يوجد خطر من انقسام نظم التعليم في البلدان العربية إلى قسمين لا يمت أحدهما للآخر بصلة: تعليم خاص مكلف جداً تتمتع به الأقلية الميسورة الحال، وتعليم حكومي سيئ النوعية للأغلبية - وحتى هذا الأخير قد يكون مكلفاً للفئة الأسوأ حالاً في ضوء سياسات استرداد التكاليف التي اعتمدتها بعض البلدان العربية في سياق برامج التصحيح الهيكلي، واستشراء ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت لا غنى عنها للحصول على علامات مرتفعة في الامتحانات العامة المؤهلة للالتحاق بالتعليم العالي، خاصة مساقاته المؤدية لمستقبل مهني وحياتي أفضل؛ وقد ترتب على ذلك أن كادت هذه المساقات الدراسية ان تكون حكرا على ابناء الفئات الميسورة الحال . وهكذا، بدأ التعليم يفقد دوره الهام بوصفه وسيلة للصعود الاجتماعي في البلدان العربية، وأوشك أن يصبح وسيلة لتكريس التكلس الاجتماعي من حيث أن الفقر يحكم على من يولد فيه أن يرثه .

الجودة

توجد دلائل عديدة على تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم في العالم العربي، كما تتبدى في ارتفاع نسب الرسوب وإعادة الصفوف الدراسية الامر الذي يؤدي إلى إنفاق فترات زمنية أطول في مراحل التعليم المختلفة. إلا أن المشكلة الأخطر تكمن في مدى جودة التعليم. فعلى الرغم من قلة الدراسات المتوفرة، فإن الشكاوى المتعلقة بتردي نوعية التعليم في البلدان العربية كثيرة. وقد أكدت الدراسات القليلة المتوفرة على غلبة ثلاث سمات أساسية على ناتج التعليم في البلدان العربية: تدنى التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية واطراد التدهور فيها.

ويقوم كذلك خلل جوهري بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى، ينعكس على ضعف انتاجية العمالة واختلال هيكل الاجور بما في ذلك وهن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في العالم العربي؛ وليس ادل على ذلك من تفشي البطالة بين المتعلمين، وتدهور الاجور الحقيقية للغالبية العظمى منهم .

ولعل أكثر جوانب أزمة التعليم في العالم العربي إثارة للقلق هي عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية. وهذا قد لا يعني فقط أن التعليم قد فقد قدرته على توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعي ، بل إن البلدان العربية أيضاً أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية. وإذا سمح للوضع الراهن أن يستمر، فإنه لا يمكن إلا أن تزداد الأزمة سوءاً - في وقت أصبح فيه الإسراع في اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية المتقدمة شرطين مسبقين لتحقيق التقدم. وإذا لم يجر عكس اتجاه التدهور المطرد في نوعية التعليم في البلدان العربية وتدني

قدرة النظم التعليمية على توفير متطلبات التنمية، فإن العواقب على التنمية الإنسانية والاقتصادية ستكون وخيمة. ولذلك، فإن اتخاذ إجراء شامل لإصلاح نظم التعليم مسألة ملحة. وترد أدناه رؤيا استراتيجية لهذا الإصلاح.

اصلاح التعليم [4]

يستهدف هذا الجزء تمكين الوطن العربي من بناء مجتمعات التعلم في أمصاره من خلال اعادة نظر جذرية في نسق التعليم في البلدان العربية. والافتراض الجوهري هنا هو أن التربية يمكن أن تكون قاطرة للتقدم وهي كذلك بالفعل في المجتمعات المتقدمة، وأصبحت كذلك في جميع البلدان التي نهضت في العالم المعاصر. وتزداد أهميتها في العالم الجديد الذي يتشكل الآن، عالم كثافة المعرفة. والسبب بسيط، فالفعل يبدأ في العقل، والتربية المؤدية لنهضة حق ترسي دعائم النقد والابداع، وهذان هما أساس التغيير والتطوير. ولهذا يقوم متصاعد خير بين التربية والتقدم: التربية الجيدة تؤسس إطراد التقدم عبر النقد المستمر للواقع وتغييره، والمجتمعات الناهضة لا تألو جهدا في دعم التربية وصولا لمعارج أرقى من التعليم - التعلم.

عشرة مبادىء

تتلاحم عشر مقولات *معيارية* تكون - مجتمعة- أساسا لبنيوية تربوية جديدة في الوطن العربي تلحق الامة العربية بالقرن الحادي والعشرين عبر التحول الى نمط ثقافي يكون محوره الانسان، ومنه كقيمة عليا - يشتق رؤاه وتطبيقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاخلاقية.

●مركزية الفرد في العملية التربوية، دون ان يعني ذلك قلة الاهتمام بالجماعة أو غياب السلوك التعاوني. ويتفرع عن ذلك اعتماد فلسفة تربوية تقوم اساسا على احترام الكرامة الانسانية للفرد.

●المعرفة الحديثة هي بذاتها قوة. ويستدعي ذلك تربية الناشئة العربية على موقف عقلاني واضح من المشاكل الطبيعية والانسانية ويرتبط بذلك تربية القوة الناقدة عند الناس لكي يستطيعوا في ضوئها، وبواسطتها، أن يفكروا في بنى اجتماعية أفضل.

● دون المساس بالعقائد والقيم العليا، التي يتعين أن تقدم الاساس الاخلاقي الحاكم للفعل الانساني، ليس هناك ثوابت في الواقع *الاجتماعي* للانسان، الامر الذي يوجب التقليل من الاعتقاد بعصمة المواريث الفكرية والاجتماعية من الخطأ أو القصور اذا ما أثبت التحليل العلمي ذلك ويتفرغ عن ذلك اعلاء قيمة الحوار الذي يمكن أن ينتهي بالاختلاف الخلاق بدلا من حتمية الاتفاق.

●تكمن القيمة الحقيقية لاي شيء في العمل الانساني المبدع. لذا يتعين ان نعيد النظر في بناء التعليم في الوطن العربي بشكل يؤكد أسبقية الابداع وكرامة العمل والانتاج.

●لا بديل عن اثارة روح التحدي في الانسان العربي وبناء قدرته على صنع مصيره من خلال الاستجابة الخلاقة لمحيطه الطبيعي والبشري.

● المجتمع الفاضل يجب ان يوفر لكل اطفاله فرصا تعليمية متكافئة وتستدعي النخبوية المتزايدة للتعليم خاصة في المراحل الاعلى ايلاء عناية خاصة لتمكين أبناء الفئات الاضعف اجتماعيا خاصة البنات من الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة بما يتناسب مع قدراتهم، وليس بما تحكم به امكانات أهليهن المالية او الاجتماعية ويقتضي الامر، في المراحل الاولى، نوعا من التمييز الايجابي لهذه الفئات من ابناء العرب شاملا منح الالتحاق وفرص تمويل التعليم من خلال الاقتراض، واتاحة التغذية السليمة خاصة في المراحل الاولى من التعليم – والرعاية الصحية للمحتاجين من صغار العرب. ويجب أن تبدأ ممارسة المساواة التربوية قبل مجيء الاطفال الى المدرسة الابتدائية.

●تأسيس حق المتعلم في ان يُفهم ككيان انساني واحد تستهدف التربية نموه الجسدي والوجداني والاجتماعي والمعرفي في تكامل وانسجام.

●ان التربية يجب ان تساعد الاطفال والراشدين على تفهم افضل لثقافتهم الخاصة، الماضي منها والحاضر ولكن في نطاق مجتمع عالمي يعتبر في انفتاح الثقافات الخاصة على بعضها وحوارها مع بعضها وايجابية تعاملها مع غيرها هو الوسيلة الوحيدة لازدهار أي منها. وقد بات لازما القضاء على أحادية الرؤية في تفسير الاحداث والدوافع الانسانية الكامنة وراءها.

●لا بد أن تشتق غايات العمل التربوي من الرؤى الكونية لتربية القرن الحادي والعشرين. فيجب أن تصل التربية العرب بالعصر الذي سيعيشون فيه، وهو عصر محكوم بمبادئ علمية، مثل مبدأ النظام ومبدأ الطريقة السليمة التي تؤدي إلى فهم سياقات السبب والنتيجة في تحليل وقوع الظواهر الطبيعية والاجتماعية.

التربية المؤدية لنهضة حق ترسي دعائم النقد والإبداع. والمجتمع الفاضل يجب أن يوفر لكل أطفاله فرصاً تعليمية متكافئة.

(4) يقوم هذا القسم بالاساس على وثيقة رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي التي اعدت في اطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

• ان التربية يجب أن تقود الناشئة إلى التطلع إلى مستقبل يكتنفه عدم التأكد ، وتكون وظيفة التربية في عملية التطلع هذه مساعدة الناشئة على اكتساب المرونة لمواجهة هذا المستقبل، وفي الوقت ذاته المساعدة في عملية تشكيله .

ثلاثة توجهات استراتيجية

بناء رأس المال البشري راقي النوعية

يتبلور الطموح للنهضة في الوطن العربي ، في مجال بناء رأس المال البشري راقي النوعية ، في غايات ثلاث :

• النشر الكامل للتعليم الأساسي: مع إطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنوات على الأقل ، وتوسعه نطاق التعليم بعد الأساسي باطراد .

• استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار ، مستمر مدى الحياة ، فائق المرونة ودائب التطور، من اجل مكافحة فعالة للامية - بصنوفها - من ناحية ، واعمالا لمبدأ التعلم المستمر مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي من ناحية أخرى .

• إيجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم تكفل ترقية نوعية التعليم ، بما يؤدي إلى تبلور مسار للحداثة والتميز والإبداع كمدخل للامساك بناصية المعرفة والتقانة الأحدث في المجتمعات العربية .

ولا مناص ، في ضوء المقترحات السابقة ، من أن توفر البلدان العربية موارد اضخم للتعليم وزيادة كفاءة استغلالها .

وربما أصبح من الضروري اقتضاء رسوم تعليم من ابناء القادرين (وليس مجرد اعفاء المتفوقين من غير القادرين) أو تشجيع الأفراد الموسرين، ومشروعات الأعمال ، على منح الهبات والوقفيات لمؤسسات التعليم (من خلال اعفاءات ضريبية مغرية) . والواقع أن لقطاع الأعمال بوجه خاص، مصلحة ذاتية في دعم التعليم لضمان توافر المهارات والكفاءات البشرية اللازمة لتحسين انتاجيته، وفي النهاية ، لتعظيم أرباحه ، يتعين أن تترجم في اهتمام اكبر بمختلف أنواع التعليم المختلفة ومساهمة أوسع في تمويله .

ويثار أن البلدان العربية، خاصة الأفقر منها، لا تطيق تكلفة النمط التعليمي السائد في البلدان المصنعة والقائم على الإنفاق الكبير . وهذا صحيح، وليس محبذا على الاطلاق مجرد تقليد النمط الغربي للتعليم . ولا جدال في أن مجرد اغراق ازمة التعليم بالموارد المالية لن يكفي لحلها . فالسياسات المناسبة ، والسياق العام المواتي ، لا يقلا أهمية عن حجم التمويل. ويمكن القول بأن التحدي المستقبلي الضخم الذي تواجهه البلدان العربية هو التوصل لحلول ابتكارية عربية تؤدي إلى تطوير نظام تعليمي بديل يمكن أن ينتج تعليما أكثر كفاءة وأرقى نوعية وبتكلفة مادية ملائمة.وهذا مجال رحب لاجتهاد المجتهدين.

لكن يتعين التنبه إلى أن التعليم الجيد خاصة في المراحل الأعلى هو تعليم مكلف . ولا ريب في أن رفع تحدي تطوير التعليم إلى المستوى القومي الذي سنناقش فيما يلي، يخفف كثيرا من قيد الموارد وهو اكثر إحكاما على المستوى القطري.

صياغة علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية

ليس من أمل يرجى من استمرار النظرة القطاعية التي تضيق من مجال الاهتمام بالتعليم وجهود تطويره . فالتعليم في نهاية المطاف ، هو جهد مجتمعي يقوم على تفاعل مختلف القوى النشطة في المجتمع ، ولا يقتصر على عمل وزارة أو اكثر . بعبارة أخرى ، يتعين أن يصبح التعليم هما للمجتمع كله. لمؤسسات الحكومة وأجهزة الدولة كافة ، وقطاع الأعمال والمجتمع المدني - خاصة على مستوى المجتمعات المحلية - متضافرين . وتزداد أهمية هذا التضافر في مؤسسات التعليم العالي .

أن التضافر المجتمعي الموصوف يضمن تواؤم نسق التعليم ، مدخلات وبنية ومخرجات ، مع حاجات تنمية الإنتاج وتقدم المجتمع . فبالإضافة إلى إيجاد حلول كفء لمشكلات تمويل التعليم مثلا ، يمكن الاعتماد على هذه الشراكة المجتمعية ، خاصة إذا قامت بفعالية، في مواجهة التأزم الهيكلي للعلاقة بين نسق التعليم وحاجات عالم العمل والإنتاج. ويستلزم الأمر زيادة كفاءة التخطيط والجهود التعاونية بين قطاعات المجتمع كافة (الدولة والقطاع الخاص والعمل الأهلي) للمواءمة بين نسقي التعليم والعمل .

الأمل في إصلاح التعليم ضئيل ما لم يتم تعزيز العلاقة بين المدارس والمجتمعات المحلية . ويتطلب ذلك أن تتعدد قنوات تفاعل المدرسة مع المجتمع المحلي بحيث لا تقتصر على الآباء. كذلك هناك ضرورة لفهم جانب الطلب على التعليم، من قبل الأسر والمشروعات، خاصة في سياق تعاظم دور آليات السوق والإقرار بأن الخطط والإصلاحات التي تتجاهله كثيرا ما تبوء بالفشل ، دون أن يعني ذلك التخلي عن دور التعليم كقاطرة لتأسيس التقدم في المجتمع .

الأمل في إصلاح التعليم ضئيل ما لم يتم تعزيز العلاقة بين المدارس والمجتمعات المحلية.

ويعني تنويع التعليم ، بين ما يعني ، إعادة النظر في إيقاع الحياة المدرسية ، بحيث تتلاءم مع واقع الحياة في مختلف المناطق ، وبحيث تفسح المجال للتعليم بعض الوقت أو للتناوب بين المدرسة والمشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وفق ظروف المجتمعات المحلية .

ولا بد من اللجوء إلى أنواع غير تقليدية من المدارس في منظور تنويع التعليم ، خاصة الأساسي، حتى يتحقق تعميمه ، مثل مدرسة الفصل الواحد والمعلم الوحيد . ولا شك أن انتشار مثل هذه المدارس يستجيب لحاجات نشر التعليم في المناطق النائية ، وستزداد الحاجة لها مع تركيز الجيوب الباقية من الحرمان من التعليم الأساسي في تجمعات سكانية قليلة العدد ، مسقرة أو رحل .

ويثار في سياق سياسات وبرامج التصحيح الهيكلي مسألة تشجيع القطاع الخاص على الدخول في ميدان التعليم . ولا ريب في أن تحسين تراكم رأس المال البشري يمكن أن يستفيد من وجود نظام تعليمي وطني وقوي ، غير حكومي لكن لا يستهدف الربح ، كمنافس للتعليم الحكومي، مع وجود ضمانات قوية للنوعية من خلال نظام محكم وصارم لضبط الجودة .

ولكن في ظل السياق المؤسسي الراهن ، يصعب أن يوفر حافز الربح أساسا للوفاء بحاجات الفئات الاجتماعية الضعيفة من التعليم ، وهي تضم غالبية العرب ، ويتوقع أن يزداد حرمانها منه إذا لم تقم الدولة بدورها في ضمان تعليم الفئات الاجتماعية الأضعف. وفي حال قيام مؤسسات ربحية تقدم الخدمة التعليمية ، يتعين أن تتولى أجهزة قوية تشترك فيها الدولة مع المجتمع لضبط التعليم الربحي وضمان جودته.

إقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي

من المتفق عليه أن التعاون العربي الفعال شرط جوهري للتنمية الجادة في الوطن العربي. ويصح هذا بشكل واضح في مجال تنمية رأس المال البشري عامة ، وفي حقل التعليم خاصة، نتيجة لتفاوت الإمكانات البشرية بين الأقطار العربية بشدة ، بحيث يصعب على أي قطر عربي ، منفردا، تحقيق إنجاز ملموس في نشر التعليم وترقية نوعيته . وقد ترتب على هذه الحقيقة قيام تعاون عربي كبير في مجال التعليم لعدة عقود . وان كانت نتيجة هذا التعاون حتى الآن اقل بكثير من المرغوب . وتفرض التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الوطن العربي تضافرا وثيقا في الجهود العربية لبناء القدرات البشرية والتقانية . وتجدر الإشارة، نهاية، إلى أن التعاون العربي في مجال التعليم يمكن أن يكون عامل صهر اجتماعي يساعد على قيام أشكال اكثر رقيا من التعاون العربي في المستقبل .

أن بناء رأس المال البشري راقي النوعية هو تحدي المستقبل في البلدان العربية مجتمعة . ولم يعد التطور في السياق القطري المنفرد ، في هذا الميدان في عموم الوطن العربي كافيا . لقد حقق التطور القطري ما يمكن تحقيقه من توسع كبير في الانتشار الكمي للتعليم الأساسي، خاصة في البلدان العربية الأغنى محدودة السكان . بينما يبقى تحدي الكم كبيرا في البلدان العربية الفقيرة ، وخاصة في المراحل الأعلى . ويلاحظ أن القضاء على الجيوب الأخيرة للاستبعاد من التعليم اصعب من الإنجازات الأولى في نشر التعليم . وتشكل البيئات الرعوية والصحراوية تحديا خاصا في هذا الميدان . كذلك أتى التطور السابق بمشكلات تدني النوعية التي تعاني منها البلدان العربية الغنية والفقيرة على حد سواء. وتمثل ترقية النوعية تحديا أكبر من نشر التعليم ، ولكنه تحد من نوع مختلف .

وبهذا أضحت هناك حاجة ماسة لقيام برنامج عمل قصدي لتطوير التعليم في البلدان العربية ، يقوم على أساس برامج قطرية ولكن في إطار تعاون عربي فعال .

لقد بات تطوير التعليم في مجمل البلدان العربية ، بما يسهم في تفادي كارثة الانعزال عن المشاركة الفاعلة في عالم القرن الواحد والعشرين، يتطلب قيام سلطة تعليمية فوق قطرية وفعالة على الصعيد العربي . وبقدر ما تقترب الدول العربية من بناء هذه السلطة بقدر ما سيكتب لها أن تقيل مجتمعاتها من أزمتها التنموية الحالية ، وان تشارك، من موضع قدرة ، في صنع العالم الجديد. وليس بكثير على سبيل المثال أن يصبح تطوير التعليم في الوطن لعربي بندا جوهريا، ودائما على جدول أعمال مؤتمرات القمة العربية . وما زال المجال بعد فسيحا لإنشاء مؤسسات قومية ، حكومية وأهلية، ولتدعيم المؤسسات القائمة في ميدان التعليم؛ ولتوجيه مؤسسات تنموية أخرى قائمة لان تهتم - جديا - بتطوير التعليم . فالميدان رحب، والتحدي هائل.

ولعل التعليم العالي من أهم مجالات التعاون العربي في ميدان التعليم ، مما يوجب ايلاؤه عناية خاصة. فالحاجة إلى تعاون عربي فعال في التعليم العالي، والعائد المتوقع عليه، أعلى ما يمكن. والمجالات المرشحة بجدارة كأولويات للتعاون العربي في التعليم العالي هي: الدراسات العليا ، والبحث، والنشر . كما أن من شأن إقامة شبكات إفتراضية بين مؤسسات التعليم العربية باستخدام تقانات المعلومات والاتصالات وشبكات معرفة بين الباحثين أن تكون وسيلة فعالة لبناء هذا التعاون.

في ظل السياق المؤسسي الراهن ، يصعب أن يوفر حافز الربح أساسا للوفاء بحاجات الفئات الاجتماعية الضعيفة من التعليم ، وهي تضم غالبية العرب ، ويتوقع أن يزداد حرمانها منه إذا لم تقم الدولة بدورها في ضمان تعليم الفئات الاجتماعية الأضعف.

ويقتضي تفعيل التعاون العربي تغليب البعد القومي على الاتجاه التنافسي - القطري في التعليم العالي العربي. ولا شك في أن التطور الهائل في تقانات المعلومات والاتصال يمكن أن يساهم في تمتين ذلك التعاون .

غير أن قائمة مجالات التعاون العربي في ميدان التعليم طويلة ويمكن أن نذكر منها، إضافة للتعليم العالي ، المناهج المدرسية وتدريب المعلمين ، التي يترتب فيها على وحدة اللغة ميزة لا تبارى ، ويمكن لبعض هذه المجالات أن تتيح حوافز مغرية للقطاع الخاص نتيجة لاتساع السوق كما في حالة الكتب المدرسية مثلا مع ملاحظة أن حجم السوق يتوقف على مدى التعاون في مجال المناهج.

وبديهي أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مرشحة للقيام بدور قيادي في البنية المؤسسية لبرنامج عربي لتطوير التعليم في الوطن العربي عامة ، وان الوفاء بهذا الدور يتطلب إعادة بناء المنظمة لتصبح أوفر فاعلية. غير أنه من الضروري تعبئة طاقات مؤسسات عربية أخرى في هذا المضمار ، لا سيما صناديق التنمية العربية . وما زال المجال واسعا لقيام منظمات أهلية عربية تتوفر على النهوض بالتعليم والتعلم في الوطن العربي .

من شأن استغلال تقانات التعليم الحديثة أن يقود إلى تزويد المتعلم بأدوات قوية قادرة، تساعدُهُ على أن يكون معلم نفسه.

سياسات نشر التعليم و تجويده

تقوم حاجة لتجديد كامل ومتكامل لبنية التعليم ومحتواه وأدواته يحمل في ثنايا بنيته بذور تجدده دوما ، بما يفجر لدى أبنائه الطاقات المبدعة القادرة على إنتاج مجتمع جديد حيوي ومقتدر، يقوم على السياسات السبع التالية :

- ***التعلم الذاتي أو تعلم التعلم*** : ويعني التعلم الذاتي أشياء كثيرة، على رأسها التركيز على أدوات التعلم. وتتضمن هذه الادوات في حالة التعليم الأساسي : القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات، والمعارف العلمية والاجتماعية الضرورية، وتكوين الدوافع والمضامين الأساسية للتعلم كالمهارات اليدوية والتقنية، والقيم والاتجاهات الملائمة للعمل والإنتاج، والقدرة على البحث الذاتي عن المعرفة. بحيث يهدف التعلم الذاتي في خاتمة المطاف إلى تزويد المتعلم بالمعارف والقدرات والمواقف والاتجاهات التي تمكنه من أن يعلم نفسه طوال الحياة، ومن أن يجدد تكوينه دوما وأبدا.

- ***تنويع التعليم وتجديد إطاره*** : ويعني ذلك أمورا كثيرة منها توفير فرص التعليم لجميع فئات العمر، وفتح باب التعليم النظامي لمختلف الأعمار على صور وأشكال مختلفة ، وإفساح المجال لتعليم العاملين في مواقع الإنتاج عن طريق الدراسة بعض الوقت ، وعن طريق مراكز تعليم وتدريب داخل مواقع الإنتاج نفسها، وتعليم بعض الوقت للطلاب العاملين. ولكي يتحقق ذلك لا بد من اعتماد التوجيه أو الإرشاد التعليمي بجدية وكفاءة، فالنظام المدرسي في معظم البلدان حاليا يصطفي ولا يوجه.

- ***استغلال التقانات التربوية الحديثة ووسائل الاتصال والإعلام المتطورة*** : فلهذه التقانات دورها الهام في التعليم النظامي ، كما أن لها دورا واسعا في التعليم غير النظامي والتعليم العرضي.

ومن شأن استغلال تقانات التعليم الحديثة أن يقود إلى تزويد المتعلم بأدوات قوية قادرة تساعده على أن يكون معلم نفسه، وأن يساعد على إقبال الطلاب على التعلم ومحبتهم له وتفتيح طاقاتهم ومواهبهم من خلال ذلك. وللتقانات التربوية دور مهم في التعليم غير النظامي. وتفتح القنوات الفضائية العربية المتعددة المتاحة حاليا ، إن احسن استغلالها ، الباب واسعا للمساهمة في نشر التعليم من بعد.

- ***التقويم المستمر للتعليم***: أن تجديد التربية تجديدا يستجيب لحاجات نمو المتعلم والمجتمع ومستلزمات التنمية الشاملة يستلزم تقويم حصيلة التجديد. فلا بد من قياس مدى نجاح العمل التربوي. ومثل هذا التقويم هو بدوره منطلق لتجديد محدث، فالتجديد يستلزم التقويم، والتقويم بدوره منطلق للتجديد وللتجويد.

ويعنينا بوجه خاص تقويم ما اكتسبه الطلاب من حياتهم التعليمية (ولا سيما في مرحلة التعليم الأساسي) وتقويم مدى تحقيق التعليم للأهداف المرسومة، خاصة من خلال دراسات تتبعية، من أجل معرفة مدى ملاءمة ما اكتسبه الطلاب لحاجات تنمية الفرد والمجتمع. ويجب العناية بوجه خاص بالمفاهيم والأساليب الأحدث لتقويم التحصيل التعليمي مثل التقويم متعدد الأبعاد والتقويم الذاتي وغيرها.

- ***المعلم هو محور العمل التجديدي***: تضفي السياسات السابق طرحها على دور المعلم أهمية متزايدة وشأنا اكبر. فهي تنطوي على تغيير جوهري في أدوار المعلم الوظيفية، يتحول معها إلى مرشد إلى مصادر المعرفة والتعلم، ومنسق لعمليات التعلم، ومصحح لأخطاء التعلم، ومقوم لنتائج التعلم، وموجه إلى ما يناسب قدرات كل متعلم وميوله. وينبغي إعداد المعلم وتدريبه في إطار التغير الجذري الذي يجب أن يتم في بنية التعليم ومناهجه وطرائقه ، وفي أهدافه الأساسية، ولا سيما فيما يتصل بتمرس المعلم بأساليب التعلم الذاتي،

وبالتعليم عن طريق فريق من المعلمين، وبأساليب التعاون مع الآباء ومع المجتمع المحلي، وتدريبه على الوسائل الجديدة في تقويم الطلاب، وعلى التوجيه التربوي وبربط التعليم الأساسي بحاجات المجتمع وبمواقع العمل. وهذا يستلزم معلما من طراز جديد، وإعدادا للمعلم ملائما للأهداف المحدثة، وتدريبا مستمرا له على الجدائد التربوية المتطورة.

وتمس الحاجة إلى تحسين البنية المهنية للتعليم من خلال إنشاء وتدعيم الروابط والجمعيات المهنية التي تؤسس أخلاقيات المهنة، وتقوم على تطوير المعلمين مهنيا، وحماية مصالحهم، وتساهم بصورة فعالة في تطوير التعليم عامة، وتكوين المعلمين خاصة. ويتضمن ذلك إدخال نظام رتب المعلمين على أن تناظر كل رتبة مستوى واضحا من المسؤولية والاستقلالية والمكافأة - المادية والمعنوية. ومن المناسب إقامة نظم لاعتماد برامج تكوين المعلمين والترخيص بمزاولة المهنة كما هو الحال في المهن الراقية، على أن يبنى الاعتماد على مجموعة من المعايير التي توجد لها محكات واضحة للتحقق، وأن يتم الاتفاق على هذه المعايير والمحكات بين أطراف العملية: الحكومات، والجامعات أو كليات التربية، ومنظمات المعلمين. ويمكن أيضا إدخال نظام التجديد الدوري للترخيص، بعد اجتياز برامج تدريب إذا اقتضى الأمر.

- ***إدارة "تطوير" لا إدارة "تسيير"***: لا غنى عن إدارة تربوية مجددة وقادرة على قيادة عملية التجديد. ويتطلب ذلك اعتماد اللامركزية في الإدارة بتوسيع سلطات الإدارة في المناطق، وإفساح قدر واسع من الحرية التربوية للإدارة، واطلاعها دوما على جدائد التربية، والعناية بوجه خاص بتدريبها على الوسائل التي ينبغي أن تلجأ إليها من أجل تنمية روح التضامن والعمل المشترك والعمل في فريق، ومن أجل تعميق مفاهيم الديمقراطية والمواطنة، وربط التعليم بالعمل ومواقع العمل، والتربية الدائمة المستمرة، ومن أجل خدمة المجتمع المحلي.

ويتعين أن تتدعم ديمقراطية الإدارة التعليمية ولا مركزيتها بحيث يظهر الاتجاه العكسي في العلاقة بين المدرسة والإدارة التعليمية - التي تتسم حاليا بمركزية مفرطة - بحيث تتحول المدارس إلى محدد لهوية النسق التعليمي - ومشارك فاعل في التطوير التعليمي - من ناحية، ويتنامى دور المجتمع المحلي في تشكيل المدرسة وتسييرها، من ناحية أخرى.

- ***المشاركة الفاعلة لمختلف الفئات الاجتماعية في التعليم***، خاصة الأساسي بحيث تمتد مشاركة الأسر والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية إلى صنع السياسات والتمويل والأشراف. وتضمن هذه السياسة، على وجه الخصوص إفساح مجال أوسع للتعليم الأهلي (غير الحكومي وغير الهادف للربح) مع مراقبته لضمان النوعية.

مجالات نشر التعليم وتجويده

يترجم الجزء الحالي السياسات المقدمة، في سياق التوجهات الاستراتيجية، بقدر من التفصيل، في مجالات منتقاة ذات أهمية خاصة لنشر التعليم وتجويده: تعليم الكبار ، والتعليم قبل المدرسي ، وذوي الاحتياجات الخاصة لا سيما الموهوبين، والتعليم الفني والمهني، والتعليم العالي ، ورعاية المواهب في مرحلة الطفولة المبكرة .

تعليم الكبار

احد الوظائف المهمة لتعليم الكبار هو تحسين قدرات ومهارات الخريجين من شتى مراحل التعليم. وإحدى مهامه الرئيسية هي التطوير المستمر لقدرات ومهارات خريجي برامج محو الأمية ، بما يوفر مقومات عدم الارتداد إلى الأمية. وتعليم الكبار واحد من متطلبات المجتمع العصري ولكنه لم يعط حتى الآن الاهتمام الذي يستحقه .

وقد صار ضروريا تعريف مراحل متتالية لتعليم الكبار بما يضع البلدان العربية في مواجهة جادة لعملية التعليم المستمر، الذي يؤمل أن يقوم، بشكل متزايد، على مبدأ التعلم الذاتي. ويمثل هذا التصور صياغة تتسق مع مقتضيات العصر لمفهوم تعليم الكبار. وتنطوي ضرورة مسايرة العصر على حتمية أن يتطور محتوى كل من المراحل المتتالية لتعليم الكبار مع تسارع الانفجار المعرفي الذي لم يعد أهم سمات العصر الحالي .

ويتعين تخصيص موارد مجتمعية اكبر، لا تقتصر على المال، وإنما تمتد لتعبئة الطاقات المجتمعية كافة (مثل شباب التعليم العالي) للقضاء على الأمية ولتعليم الكبار.

ويلاحظ انه ستبقى الحاجة لأعداد كبيرة من المعلمين وكوادر الأشراف والتوجيه المؤهلين في مجال تعليم الكبار، بل ستزداد في المستقبل إذا ما اخذنا تحدي تعليم الكبار بالجدية الواجبة.ولذلك فان التطوير الحق للبنية المهنية لتعليم الكبار، كجناح أساسي للتعلم في المجتمع، يتطلب تخليق مكون لتعليم الكبار يتكامل عضويا في المنظومة العربية لإعداد المعلمين وفي الهيكل المهني للمعلمين.

التعليم قبل المدرسي

إن تنمية قدرات الطفل عملية متعددة الأبعاد ،

إن تطوير التعليم يتطلب معلماً من طراز جديد، وإعداداً للمعلم ملائماً للأهداف المحدثة، وتدريباً مستمراً له على الجدائد التربوية المتطورة.

شاملة ومستمرة، تتم عبر التواصل والتفاعل مع ظواهر الطبيعة والمجتمع. وتتوقف قدرة الطفل على التعلم لدرجة كبيرة على سن التحاقه بالتعليم قبل المدرسي، وعدد السنوات التي قضاها به، ونوعية خبرة التعلم فيه. مع ذلك لم يحظ التعليم قبل المدرسي حديثا باهتمام الحكومات العربية، وقلما يأخذ مكانته داخل السلم التعليمي.

ولكي تقوم بدورها على اكمل وجه يتعين إلا تكون روضة الاطفال مدرسة ابتدائية مصغرة ذات صفوف ومقررات، وانما يجب أن تكون بيئة متكاملة ومؤسسة انتقالية توفر للطفل مجالا للعب والتعلم والنماء الجسدي وتنمية الحواس والتكيف مع الجماعة، وتبرز قدراته الفكرية والعاطفية والاجتماعية.

كذلك أكدت التجارب العالمية والقطرية على أن توعية الآباء وإدماجهم في تحديد البرامج التعليمية، يساهم في تشجيعهم على تحسين التواصل مع الاطفال وتقوية وعيهم بالاحتياجات المتعددة للطفل، ويزودهم بمهارات جديدة ونماذج تربوية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تفاعل أنجع بين الأسرة ورياض الاطفال والمدرسة فيما بعد.

وتجدر الإشارة إلى الدور الحاسم الذي تقوم به وسائل الإعلام الحديثة، واسعة الانتشار، خاصة التلفاز، في تشكيل عقول الاطفال ووجدانهم، الأمر الذي يكتسي خطورة واضحة مع تهافت المادة المذاعة في أحيان كثيرة، وفي سياق قلة انتشار التعليم قبل المدرسي.

ذوو الاحتياجات الخاصة

لا بد أن تلتفت المجتمعات العربية إلى أفرادها جميعا، وتوفر لهم فرص النمو والمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية، كلٌّ وفق قدراته وإمكاناته. إن هذا لحق إنساني أساس.

وعلى حين تقوم الحاجة لتحسين جوهري في تعلم ذوي الحاجات الخاصة بوجه عام بما في ذلك متحدي الإعاقة، بات مطلوبا التركيز على تعليم المتفوقين، الذين يلعبون دورا مهما في مجال الإبداع الضروري للتقدم في عصر المعرفة والتقانة. إلا انه يتعين التأكيد على أن المقصود ليس التركيز على تعليم نخبة المتفوقين مع عدم الاهتمام بكل من عداهم. فالإبداع سمة مجتمعية. وغاية التعليم المنشود في الوطن العربي هي تفجير أقصى الطاقة الإبداعية الممكنة في الأفراد جميعا. غير أن فئة المتفوقين تبقى طاقة هائلة محتملة، يتعين على نسق التعليم أن يساهم بقسط جوهري في إطلاقها وتوجيهها خدمة لنهضة الأمة.

التعليم الفني والمهني هو اكثر أنماط التعليم التصاقا بمَواطِن الإنتاج. وحجبها عنه، أو عزله عنها، ينطوي على ضرر بالغ.

التعليم الفني والمهني

التعليم الفني والمهني هو اكثر أنماط التعليم التصاقا بمواطن الإنتاج. وحجبها عنه، أو عزله عنها، ينطوي على ضرر بالغ. ومشكلة التعليم الفني والمهني الجوهرية في المنطقة العربية انه ظل فترة طويلة بعيدا عن مواطن الإنتاج. ونتيجة لذلك يعيش التعليم الفني والمهني، وينتهي غريبا عن الإنتاج وفنونه.

وقد اصبح التأهيل لمعظم المهن يتطلب مستوى تعليميا مرتفعا بالمقارنة مع الماضي، ويستلزم وقتا أطول من التعليم العام قبل التخصص المهني. وعلى حين تناقصت الحاجة إلى المهارات اليدوية التقليدية بشدة في معظم المهن، يزداد الطلب بسرعة على المهارات الاجتماعية والاتصالية والعقلية. ولذلك يكون التعليم الفني والمهني مجديا إذا كان مفتوح القنوات، متصل الحلقات، مستمرا، لا يتوقف مداه عند حد معين.

كذلك صار مطلوبا أن تتوافر السمات الاتية في خريجي التعليم الفني والمهني: امتلاك مهارات أساسية عديدة قابلة للتحول إلى حقول مهنية متعددة، والقدرة على استغلال المهارات في مجالات جديدة والفاعلية الذاتية، بمعنى القدرة على المبادأة والتصرف في مواقف غير معتادة بدلا من مجرد امتلاك المهارات الخاصة بمهنة معينة أو مجموعة من المجالات المهنية.

ويجب أن تعتمد معايير التعليم الفني والتدريب المهني، بالدرجة الأولى، على رؤى مؤسسات الإنتاج. فهناك حاجة إلى ربط التعليم الفني والمهني بسوق العمل وجهد التنمية، الأمر الذي يستلزم على الدوام مراجعة مدى جودة التعلم الذي يتم داخل مؤسسات التعليم الفني والمهني. كما أن هناك ضرورة مستمرة لاختبار المعايير المتبعة في تحديد المهارات والمعارف المطلوبة في ضوء الواقع، بحيث يشارك في هذا الاختبار المؤسسات الإنتاجية وأجهزة الاعتماد التعليمي والمهني المتخصصة والجمعيات المهنية.

التعليم العالي

هناك أربع سياسات أساسية صار ملحا أن تتضافر في عملية جادة لإصلاح جذري للتعليم العالي، يتعين أن تبدأ دون إبطاء.

- استمرار مسؤولية الدولة مع تحرير التعليم العالي من سيطرة الحكومة ومن حافز الربح غير المضبوط مجتمعيا، سويا. غير أن مسؤولية الدولة عن التعليم العالي لا تعني أن تكون مؤسسات التعليم

العالي حكومية. والنموذج المطروح هو أن تقوم على مؤسسات التعليم العالي مجالس إدارة مستقلة رباعية التمثيل (الدولة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، والأكاديميون). ويتكامل مع المطلب السابق ضبط حافز الربح في ميدان التعليم العالي، تحقيقا للمصلحة العامة، وتشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي الأهلية غير الهادفة للربح.

وتعني مسؤولية الدولة عن التعليم العالي القيام، بكفاءة، بوظائف ثلاث: زيادة التمويل الحكومي والمجتمعي للتعليم العالي. والعمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي وتعظيم العائد المعرفي والمجتمعي عليها، من خلال تقنين المحاسبة الجادة لمؤسسات التعليم العالي، خاصة فيما يتصل بالمال العام، واقامة نظم اعتماد جدية لبرامج التعليم العالي، وتطبيقها بصرامة، لضمان النوعية في جميع مؤسسات التعليم العالي.

● نشر التعليم العالي: ما زال البون شاسعا بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة في انتشار التعليم العالي، الأمر الذي يبين فساد القول بتقليل الإنفاق على التعليم العالي لمصلحة التعليم الأساسي من ناحية، ويؤكد حاجة النهضة في الوطن العربي لنشر مؤسسات التعليم العالي في ربوعه، من ناحية أخرى.

إلا انه من الضروري مراعاة اعتبارين مهمين في نشر التعليم العالي. الأول تلافي أخطاء التوسع غير المحسوب، خاصة في مؤسسات قائمة، والذي ارتبط في الماضي بتدن ضخم في النوعية. والثاني، التصميم على تميز مؤسسات التعليم العالي، القائمة منها والمستحدثة، بالنوعية الراقية والتنوع والمرونة، والتركيز على المجالات المعرفية والأشكال التنظيمية المطلوبة للتقدم العلمي والتقاني.

● أحداث هزة شديدة لمؤسسات التعليم العالي القائمة بهدف تحسين النوعية مع عدم السماح بمؤسسات جديدة، عامة أو خاصة، إلا بضمان مستوى نوعية أرقى جوهريا من السائد. وبالنسبة لمؤسسات التعليم العالي القائمة على وجه الخصوص تقوم ضرورة ملحة للقيام بالمهام التالية في سياق خطة متكاملة الأبعاد: تحسين دخول أعضاء هيئات التدريس، وتحسين الإمكانات وتجهيزات التدريس والبحث، بالمقارنة بعدد الطلاب، ووضع برامج فعالة لترقية قدرات هيئات التدريس من خلال اعتماد برامج للتدريب الجاد، والبحث والتدارس، في الداخل والخارج، خاصة في مرحلة التهيئة للالتحاق بهيئات التدريس، وتأسيس مبدأ التنافس كعنصر جوهري ومستمر، في شغل مناصب هيئات التدريس، وقصر التعيين الدائم على الأساتذة المتميزين، وإنشاء مراتب أرقى من الاستاذية ودعم المنظمات المهنية العلمية للأكاديميين والباحثين. وتقتضي ترقية نوعية التعليم العالي إعادة النظر في هياكل وبرامج مؤسسات التعليم العالي القائمة، بما يؤدي لتفادي التكرار النمطي في نسق التعليم العالي ككل، والتحول نحو نمط مرن من التعليم العالي، المواكب لاحتياجات التنمية بالتعاون مع مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني.

وهناك في النهاية حاجة لتغيير أساليب القبول بمؤسسات التعليم العالي، بتخليصها من الاعتماد الوحيد على الدرجات في الامتحانات العامة، وإدخال نظام اختبارات القبول التي تجريها مؤسسات التعليم العالي، كل حسب احتياجات التعلم بها - الأمر الذي يمكن أيضا أن يساهم في حل مشكلة الدروس الخصوصية من خلال كسر التسابق على إحراز درجات عالية في الامتحانات العامة لضمان الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي المتميزة، ويقلل، من ثم، من تكلفة التعليم.

أما فيما يتصل بإنشاء مؤسسات جديدة فمن الضروري، كمكون أساسي لنظم الاعتماد التي أشرنا إليها أعلاه، وضع مستوى نوعية مستهدف لمؤسسات التعليم العالي الجديدة وتطبيقه بدقة بحيث لا تضاف مؤسسات جديدة إلا إن كانت تساعد على تحسين جوهري في المستوى العام للنوعية، خاصة من خلال تنافس مؤسسات التعليم العالي الجديدة والقديمة.

● إقامة نسق للتعليم العالي المتنوع، والمرن، والمواكب لاحتياجات التنمية، يستهدف إعداد أفراد قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، وقادرين عليه، عوضا عن مجرد متعلمين، وأن يساهم عضويا في

الإطار 4-3

كفالة نوعية جيدة للتعليم العالي

إن المنافسة في عالم اليوم كثيف المعرفة تتطلب قوى عاملة عالية التأهيل ومتنوعة المعارف، وهذا بدوره يتطلب نسقاً للتعليم العالي على قدر عالٍ من الجودة يرسي دعائم النقد والإبداع ويزود خريجيه بالمهارات والمعارف التي تتلاءم مع متطلبات الأسواق شديدة التنافس.

ولمساعدة الدول العربية على تطوير نظمها التعليمية، شرع المكتب العربي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برنامج رائد لتقييم نوعية التعليم العالي في الجامعات العربية.

ويهدف هذا البرنامج في مرحلته الاولى الى تقييم جودة تدريس مبحثي الحاسوب وإدارة الأعمال. وستتمكن الجامعات العربية من خلاله من الوقوف على مكامن القوة والضعف في نظمها التدريسية لهذين المبحثين، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة للإرتقاء بهما الى المستويات المطلوبة. كما سيؤدي البرنامج الى نشر ثقافة التقييم الذاتي في الجامعات العربية، ومن ثم ممارستها في تقييم مساقات أكاديمية أخرى باستخدام المقاييس والمعايير الدولية لذلك. كما سيقوم البرنامج بتطوير نظم إحصائية للبيانات الجامعية لدعم عمليات التخطيط الاستراتيجي في الجامعات. وسيشارك في البرنامج نحو 40 جامعة عربية في مختلف البلدان تمثل القطاعين العام والخاص.

ما زال البون شاسعا بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة في انتشار التعليم العالي، الأمر الذي يبين فساد القول بتقليل الإنفاق على التعليم العالي لمصلحة التعليم الأساسي.

في عصر كثافة المعرفة، يتعين أن يكون معنى الأمان للفرد والمجتمع على حد سواء، هو تأمين الفرصة لبزوغ المواهب في سني الطفولة، خاصة المبكرة.

نهضة المجتمع. ولهذا يتعين أن يكتسب التعليم العالي مقومين أساسيين: التنوع والمرونة، خاصة في الاستجابة لمقتضيات التغيرات السريعة محليا وعالميا .

ويستهدف التنوع تفادي أن تكون البرامج الأساسية لمؤسسات التعليم العالي القائمة نسخة متكررة من وثائق قديمة لا تتجدد. ويعني التنوع الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي دون الجامعية، والإعلاء من قيمتها المجتمعية. ولكن التنوع يعني أيضا إنشاء وتعضيد، مؤسسات للتعليم العالي للأفراد مدى الحياة مثل الجامعة المفتوحة التي تتيح المجال للاستزادة من المعرفة ، بدءا من المقرر الواحد إلى الدرجات العلمية ، دون الالتزام بالنمط الجامعي الجامد القائم حاليا .

ويعني التنوع كذلك زيادة أهمية التعليم المتكرر طوال الحياة بالتعاون مع الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني الذي يفرضه التقادم السريع للمهارات التقانية في العصر الحالي. ويدخل في نطاق التنوع تعميق الوظيفة الإنتاجية لمؤسسات التعليم العالي، سواء كمصدر تمويل أو كمجال لتعميق الوظائف البحثية والتعليمية. وفي النهاية، يتطلب التنوع المؤسسي إنشاء مراكز البحث والتطوير ذات الاستقلال الذاتي، والقائمة على تداخل التخصصات، أو تعديها، وبالمشاركة الفاعلة مع قطاعات المجتمع الثلاثة.

وتعني المرونة، على مستوى الأفراد، حرية الخروج ثم العودة إلى مؤسسات التعليم العالي بأنواعها وفي مراحلها المختلفة. أما على الصعيد المؤسسي فتعني المرونة أن يخضع هيكل المؤسسات، والبرامج التي تقدمها، ومحتويات البرامج، للمراجعة المستمرة من قبل مجالس إداراتها بما يضمن سرعة استجابتها للتطورات العالمية والمحلية. وهذه إحدى ميزات التمثيل الرباعي في إدارة مؤسسات التعليم العالي.

الإطار 4-4 **جبران - الأطفال**

أن أبناءكم ما هم بأبنائكم ، فقد ولدهم	الامس .
حنين الحياة إلى ذاتها ،	انتم الأقواس ينطلق منها أولادكم سهاما
فبكم خرجوا إلى الحياة ، وليس منكم ، وان	حية .
عاشوا في كنفكم فما هم ملككم.	والرامي يرى الهدف قائما على طريق
قد تمنحوهم حبكم ولكن دون أفكاركم ،	اللانهاية .
فلهم أفكارهم .	ويشدكم بقدرته حتى تنطلق سهامه سريعة
ولقد تئوون أجسادهم لا أرواحهم ،	إلى ابعد مدى .
فأرواحهم تسكن في دار الغد.	وليكن انحناء أقواسكم في يد الرامي عن
وهيهات أن تلموا به ، ولو في خطرات	رضا؛
أحلامكم .	لانه كما يحب السهم الطائر، كذلك يحب
وفي وسعكم أن تجتهدوا لتكونوا مثلهم ، ولكن	القوس الثابتة.
لا تحاولوا أن تجعلوهم مثلكم .	
فالحياة لا تعود القهقرى، ولا هي تتمهل عند	جبران خليل جبران ، النبي

استنبات المواهب في الطفولة المبكرة

الموهبة، هي في الأساس، استعداد للتميز والإبداع في مجال أو اكثر من مجالات النشاط الإنساني، وليس التفوق الدراسي إلا أحد هذه المجالات.

ولعل أكثر ما يفتقده الاطفال في البلدان النامية، خاصة في المجتمعات الفقيرة بها، هو تلك البيئة العائلية والمجتمعية التي تثري التجربة الحسية والوجدانية للأطفال بما يساعد على النمو السوي للمخ وبزوغ المواهب. أن فقر التجربة الحسية والوجدانية في سني الطفولة الأولى يئد المواهب في المهد.

وفي التغلب على هذه العقبات لبزوغ المواهب تكمن بداية العمل الجاد لتنمية المواهب في البلدان العربية. ويتفرع عن ذلك توجهان:

الأول: برنامج واسع الانتشار ، ومستمر ، لتعليم وتثقيف الوالدين، أو من يقومون على رعاية الاطفال حديثي السن غيرهما، على أساليب التنشئة الميسرة لبزوغ المواهب.

الثاني: أن تضمن الدولة، بمساعدة الفاعلين الاجتماعيين الاخرين، ألا يحرم طفل من فرصته في الموهبة بسبب فقر أسرته، ويتطلب ذلك اعتماد مفهوم إيجابي جديد لمسألة المساعدة الاجتماعية أو شبكات الأمان الاجتماعي. في الماضي كانت غاية هذه البرامج ضمنا الخبز وأساسيات الطعام ، أما في عصر كثافة المعرفة وتسارع تقادمها، فيتعين أن يكون معنى الأمان للفرد والمجتمع على حد سواء هو تأمين الفرصة لبزوغ المواهب في سني الطفولة، خاصة المبكرة.

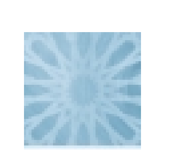
لقد آن الأوان لان يتم إعادة صياغة النسق التعليمي بهدف حفز التعلم من اجل التفكير وتعضيده، وشحذ صنوف الذكاء المختلفة، وعلى التعرف على المواهب ورعايتها، مع إدخال برامج خاصة في المدارس لمجموعات لأطفال الذي يبدون موهبة واضحة، وليس عزلهم. ويتميز هذا التصور بتوسيع قاعدة استثارة المواهب، وصقلها حيث يتيح الفرصة لكل طفل في تبلور الموهبة التي يمكن أن يبرز فيها. مع اعتماد مبدأ تسريع الموهوبين في السلم الدراسي، عبر الصفوف وعبر المقررات.

وهناك حاجة لنشاطات تتعدى نطاق المدارس يأتي على رأسها تطوير مواقع لشحذ المواهب

(5) تعريب Virtual self-learning sites

وصقلها على شبكات الحواسيب (الانترنت والشبكات المحلية) خاصة باللغة العربية ، يمكن أن تتطور إلى مواقع تعلم ذاتي[5] خاصة بالموهوبين (وهذا هو المقابل الخلاق - في عصر المعلوماتية - لعزل الموهوبين في مدارس خاصة بهم).

لقد عرض هذا الفصل عددا من التوجهات والسياسات الاستراتيجية لبناء القدرات البشرية في البلدان العربية من خلال إنعاش نظم التعليم. وهذه النظم هي حجر الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه المجتمعات للاستفادة استفادة كاملة من قدراتها البشرية. ويناقش الفصل التالي مجالا هاما جدا لتوظيف القدرات التي بنتها نظم تعليم تستجيب لمجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين، نظم بحوث علمية وتطور تكنولوجي (بحوث وتطوير) بحوث تعمل كمولد للمعرفة ومستعمل لها، وتنمية تعمل كمستهلك للمعرفة، وتقانة معلومات واتصالات تعمل كقناة لنشرها.



توظيف القدرات البشرية: نحو مجتمع المعرفة

تناول الفصلان الثالث والرابع بناء القدرات البشرية في البلدان العربية. وينظر هذا الفصل والفصل الذي يليه في المجالات الرئيسية لتوظيف القدرات البشرية من أجل خدمة التنمية الإنسانية والرفاه البشري. ويركز هذا الفصل على توظيف القدرات البشرية في مجالين اكتسبا أهمية متزايدة في عالم اليوم كثيف المعرفة - هما البحث والتطوير التقاني وتقانات المعلومات والاتصالات. ويرى أن ما أحرزته البلدان العربية من تقدم حتى الآن في كلا المجالين ضعيف نسبياً. وبالنسبة للبحث والتطوير التقاني، فإن هذا الفصل يناقش الطبيعة المحدودة لمخرجات البحث والتطوير ومحدودية استخدامها في البلدان العربية، مشيراً إلى بعض المشاكل التي تواجهها (كالتكلفة المرتفعة للتطوير التقاني المقترنة بعدم وجود طلب قوي أو سوق واسعة، أو فاعلين مهمين على صعيد المجتمع مهتمين بتشجيع هذا التطوير، بالإضافة إلى ضعف الصلات بين قطاع الإنتاج ونظم التعليم). كما يقدم هذا الفصل مجموعة من المقترحات لبناء نظم بحث وتطوير فعالة، تستند إلى بيئة مواتية لتنميتهما وإلى برنامج لأولويات العمل. وينتقل إلى تقانات المعلومات والاتصالات ليلاحظ جوانب ضعف مماثلة. فعلى سبيل المثال، بمقارنة المنطقة العربية مع مناطق نامية أخرى، تحتل المنطقة العربية المرتبة الأخيرة من حيث المواقع على الشبكة العالمية ومن حيث عدد مستخدمي شبكة الإنترنت، ويتصل هذان المؤشران بمستوى تطور المعلومات ويمثلان استخدام المجتمع لتقانات المعلومات والاتصالات. ويشير هذا الفصل إلى سلسلة من المشاكل الأخرى ويقترح عناصر لاستراتيجية لتقانات المعلومات والاتصالات للتغلب على هذه المشاكل وتحسين نوعيتهما وتيسير الوصول إليهما.

حال البحث والتطوير التقاني

تقوم علاقة قوية بين نظم البحث والتطوير ومنظومة التعليم، حيث أن الأخيرة، وبوجه خاص مرحلة التعليم العالي هي المصدر الأساسي لإنتاج الكفاءات التي تعمل في الأولى. كما أن الانغماس في البحث والتطوير التقاني ينعكس إيجابيا على فرص التعليم/ التعلم خاصة فيما يتصل باكتساب المعارف المتطورة، وبالتحديد في مرحلة التعليم الأعلى. وكما بين الفصل الرابع، فإن التعليم العالي في العالم العربي بحاجة ماسة للتحسين، وتنعكس جوانب قصوره الحالية على هيئة ضعف في البحث والتطوير التقاني في العالم العربي. ومن أهم سمات حالة البحث والتطوير في العالم العربي (أنطوان زحلان، 1999) ما يلي:

- تقوم في العالم العربي علاقة قوية بين أزمة عملية التنمية من ناحية، والسياسات العلمية والتقانية غير الملائمة من ناحية أخرى: فقدر كبير من الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، يصل إلى 3 آلاف بليون دولار عبر السنوات العشرين الماضية، لم يسفر إلا عن عوائد قليلة على الدخل للفرد، رغم الزيادة الضخمة في أعداد خريجي المدارس والجامعات.

- وفقاً لإصدار 1998 من تقرير العلم في العالم (اليونسكو، بالإنجليزية، 1998 ب) يعد تمويل البحث فى العالم العربي من أكثر المستويات انخفاضاً في العالم؛ فقد بلغ معدل الإنفاق العلمي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 0,14 ٪ فقط في العالم العربي عام 1996، مقابل 2,53٪ عام 1994 لإسرائيل، و2,9٪ لليابان و 1,62 لكوبا.

- يُعد إنشاء نسق فعال للعلم والتقانة مسألة جوهرية للأمن والتنمية في العالم العربي. لكن النهج الذي تتبناه الحكومات العربية - بشأن محاولة اكتساب التقانة عبر تعاقدات مع الهيئات الاستشارية والتعاقدية الأجنبية لإنشاء المشروع بالكامل (تسليم المفتاح) والاعتماد المستمر عليها، قد عمق من التبعية التقانية والاقتصادية، ولم يوفر سوى فرصا قليلة للعمل، بالإضافة إلى اكتساب التقانة، حين أمكن، بتكلفة مرتفعة.

إن قدراً كبيراً من الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت يصل إلى ٣ آلاف بليون دولار عبر السنوات العشرين الماضية، لم يسفر إلا عن عوائد قليلة على الدخل للفرد.

مخرجات نسق البحث والتطوير

تنتج عن نسق البحث والتطوير مخرجات علمية وتقانية قابلة للقياس. وتُعد مقارنة ناتج النشر العلمي نسبة للفرد مؤشراً على أداء الأمم. ويمثل متوسط الناتج في العالم العربي لكل مليون ساكن 2٪

الإطار 5-1

مفهوم العلم كظاهرة غربية و تاريخ العلم العربي

إن القول بأن العلم الكلاسيكي هو في جوهره أوروبي وبأنه يمكننا أن نظهره على أصوله بصورة مباشرة في الفلسفة والعلوم عند اليونان، هذا قول، خلافاً لما تعودناه في تاريخ الفلسفة والعلوم، لم يلحقه تغيير يذكر خلال القرنين الأخيرين، رغم كل ما شهدناه من صراعات شتى قامت حول تأويل الظواهر في هذا الميدان.

إن فكرة غربية العلم الكلاسيكي، التي برزت في القرن الثامن عشر كوسيلة لتكوين تصور لتعاقب أطوار العقل الإنساني، اتخذت على عاتق الاستشراق في القرن التاسع عشر الصبغة التي نعرفها اليوم، إذ صار يعتقد آنذاك أنه يمكن، انطلاقاً من انثروبولجية، استنباط القول بأن العلم الكلاسيكي في جوهره أوروبي، وأنه يمكن استكشاف أصوله مباشرة في العلم والفلسفة اليونانيين.

ويجدر بنا أن نتساءل، بدون إفراط تفاؤل، عما إذا لم يكن قد حان الأوان للتخلي عن كل وصف انثروبولوجي للعلم الكلاسيكي وعن الآثار التي تخلفت عن ذلك في تحرير التاريخ؛ وعما إذا لم يكن قد حان الأوان كي يتمسك مؤرخ العلوم بالموضوعية التي تقتضيها مهنته، وكي يكف عن استيراد مختلف الايديولوجيات بغير ضابط ولا رادع وعن ترويجها بدون شعور، وكي يتجنب كل المحاولات التي تبرز أوجه الشبه على حساب أوجه التباين، وكي يتجنب اللجوء إلى المعجزات في تحرير التاريخ- كالمعجزة اليونانية عند السواد الأعظم، أو كالمعجزة العربية عند سارطون حديثاً؛ أو باختصار ألم يحن الأوان لكتابة التاريخ دون اللجوء إلى البديهيات الكاذبة التي تدعو إلى اصطناعها دواع قومية تكاد لا تخفى.

المصدر: رشدي راشد، تاريخ الرياضيات العربية، بين الجبر والحساب، سلسلة تاريخ العلوم عند العرب ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، إبريل 1989.

تقريباً من نظيره في بلد صناعي، رغم أن الناتج العلمي العربي ازداد من 11 ورقة بحثية لكل مليون عام 1985 إلى 26 ورقة بحثية لكل مليون عام 1995.

الجدول 5-1

علماء البحث النشطاء، عدد المقالات ذات الاقتباسات المرجعية العديدة لكل مليون نسمة، عام 1987

البلد	علماء البحث	عدد المقالات التي يزيد الاقتباس منها عن 40 مرة	عدد الأوراق البحثية بمعدل اقتباس مرتفع (لكل مليون نسمة)
الولايات المتحدة الأمريكية	466 211	10481	42,99
سويسرا	17 028	523	79,9
أستراليا	24 963	280	17,23
إسرائيل	11 617	169	38,63
جمهورية كوريا	2 255	5	0,12
الهند	29 509	31	0,04
الصين	15 558	31	0,03
مصر	3 782	1	0,02
المملكة العربية السعودية	1 915	1	0,07
الجزائر	362	1	0,01
الكويت	884	1	0,53

المصدر: (كول وفيلان، بالإنجليزية، 1999)

وبالمقارنة، تغير الناتج في الصين وكوريا الجنوبية بدرجة كبيرة خلال الفترة 1985-1995 فقد ازداد المعدل في الصين بمقدار 11 ضعفاً، من ورقة واحدة لكل مليون ساكن عام 1981 إلى 11 ورقة لكل مليون عام 1995؛ بينما زاد المعدل في كوريا الجنوبية من 6 إلى 144 ورقة بحثية لكل مليون خلال نفس الفترة. وفي المقابل لم يتغير كثيرا إنتاج الهند خلال الفترة 1981 - 1995 حيث ازداد من 17 ورقة منشورة لكل مليون نسمة عام 1981 إلى 19 ورقة لكل مليون عام 1995.

وفي عام 1981, كانت الصين تنتج نصف مخرجات العالم العربي؛ وتساوت مع العرب بحلول عام 1987؛ أما الآن فهي تنتج ضعف مخرجات العالم العربي. في عام 1981, كانت جنوب كوريا تنتج 10٪ من مخرجات العالم العربي؛ وفي عام 1995, أصبحت مساوية له تقريباً.

وتجدر الإشارة إلى أنه قياساً بالناتج العلمي للفرد، يقع العالم العربي في مجموعة قمة منتجي البحث والتطوير بالعالم الثالث والتي تضم البرازيل، والهند، والصين.

وتُقاس نوعية القدرات العلمية بعدد الاقتباسات المرجعية. ويكمن مبدأ هذا الأسلوب في أنه كلما زادت الإشارة إلى الورقة البحثية، كلما كانت أعلى جودة وأكثر أهمية. وقد قام بعض الباحثين بحساب هذه الأدلة الخاصة بالاقتباسات من مطبوعات مختلف البلدان، ورتبوها حسب عدد المقالات التي أُشير إليها أكثر من 40 مرة.

يوضح الجدول (5 - 1) عدداً مختاراً من البلدان، وعدد الأوراق البحثية التي تمت الإشارة إليها كثيرا نسبة إلى مليون من السكان. أما البلدان العربية التي لم يرد ذكرها في الجدول ، فلم يكن لديها مطبوعات ذات إشارات مرجعية عالية خلال عام 1987. ويبين الجدول أن نوعية الإنتاج العلمي في البلدان العربية الداخلة في المقارنة لا يقل عن مستوى البلدان النامية، وإن كان اقل كثيرا من البلدان المتقدمة.

القدرة على استخدام ناتج البحث والتطوير: الصلات المؤسسية، الصلات الدولية، وضعف التطوير

الصلات المؤسسية

يُعد وجود صلات مؤسسية، على الصعيدين القطري والدولي، أساساً للوصول إلى المعرفة. وما لم يمتلك المجتمع نسقاً نشطاً من الصلات الداخلية والدولية، لن يمكنه الإفادة من المعرفة، سواء على الصعيد القطري أو الدولي.

لقد أقامت الصين والبرازيل وكوريا مثلا صلات نسقية وسياسات للإفادة من قاعدة معارفها المحلية. لقد تبنوا سياسات، في ميدان التقانة، مكنتهم من تحقيق معدل عال من النمو، إضافة إلى تحقيق معدل عال من اكتساب التقانة. ومن ثم، أفادوا من ناتجهم العلمي بصورة أفضل مما فعلت البلدان العربية. وبالمقابل يعاني العلماء العرب من فقر الصلات داخل العالم العربي، على المستوين القطري والإقليمي. بل إن صلة العلماء العرب المنفردين على الصعيد الدولي أفضل منها على الصعيدين القطري والقومي، ويرجع ذلك

ببساطة إلى أن العلاقات الدولية في العلم توفر وسائل التعاون.

لقد هبطت كثير من الصناعات المهمة، الغنية بالتقانة، على العالم العربي، كما لو كانت صناديق سوداء، من خلال شركات التصميم والمقاولات الدولية، والتي لم ترتبط بمنظمات التصميم والمقاولات المحلية أو الإقليمية، أو بمنظمات البحث والتطوير. وإلى أن يتم إنشاء مثل هذه الصلات، لا يمكن أن تسهم الاستثمارات في التنمية العلمية والتقانية في العالم العربي.

وقد شهدت الثلاثون سنة الماضية تحولاً ضخماً في الشركات الصناعية ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: حيث أسهم اللجوء إلى التعاقد الخارجي[1] في تحول أساسي في الشركة المندمجة رأسياً. وسعت الشركات إلى التكامل داخل شبكة عالمية من الخبرة التقانية. وشجع اللجوء إلى التعاقد الخارجي على نقل التقانة إلى المتعاقدين الفرعيين في آسيا وأمريكا اللاتينية، تمشياً مع سياسة نقل الأعمال من البلدان ذات التكلفة المرتفعة إلى البلدان ذات التكلفة المنخفضة. وقد نجح عدد من البلدان الآسيوية في تأمين نصيب كبير من التعاقدات الفرعية من الشركات الرئيسية متعددة الجنسية. وقد أسهم ذلك في تنمية النمور الآسيوية: كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وهونج كونج، وتايوان، وآخرين مثل ماليزيا، وإندونيسيا، وتايلاند. هذا، في حين لا يوجد بلد عربي واحد استفاد من عولمة التعاقد الخارجي.

تحديات تواجه البلدان العربية

عانت البلدان العربية من غياب نسق قطري متطور للبحث والتطوير. فبدون مثل هذا النسق، يعاني الأداء الداخلي كثيراً ، كما تعاني العلاقات الاقتصادية الخارجية بدرجة كبيرة. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يتعاون بلدان إلا إذا امتلكا البنية الأساسية المؤسسية والنسقية. ومن ثم، بقيت التجارة العربية البينية عند مستوى متواضع بسبب غياب قدرات نسق العلم والتطوير. ولكن المجال ما زال رحباً لتصويب هذا الوضع. فنظراً لإتاحة المعرفة وانتشارها، تتوافر لدى البلدان العربية فرصة تحقيق وثبات الى الامام : فلا يحتاج من أتى متأخراً أن يخترع العجلة من جديد، ويكرر أخطاء المخترعين الأوائل. ومن ثم، يمكن للقادمين المتأخرين اللحاق بالركب، من خلال البحث والتطوير والدراسات الابتكارية، ومن خلال تعلُم تكييف التقانات القديمة بما يتلاءم والحالة الراهنة للعلم. وبداهة، يتطلب الالتحاق بالركب خيالاً إبداعياً وأصالة.

لكن تنشأ الأزمة الأساسية في التنمية العربية من عدم حصول البلدان العربية على العوائد المتوقعة عادة من الاستثمار في الموارد البشرية، وفي البحث والتطوير، وفي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وذلك ببساطة بسبب تخلف الصلات وضعف نسق العلم والتقانة.

إن نوعية الصلات، التي تربط مختلف مكونات نسق العلم والتقانة، وكفاءتها تمثل أهمية جوهرية تماثل أهمية المكونات ذاتها. وبعبارة أخرى، تقل فائدة المكونات في حال عدم وجود، أو ضعف، الصلات بينها. وتكمن الطبيعة الخاصة لأنساق العلم والتقانة في أن نجاحها يتطلب تضافر مكونات عديدة: العلماء منفردين، وفرق الخبراء، والمؤسسات على الصعيدين القطري والإقليمي، وأيضاً المنظمات الدولية. وتختلف طبيعة الصلات بين مختلف المكونات من ميدان لآخر. وبالتالي، يُظهر كل مجتمع ناجح مجموعة متميزة من

> الإطار 5-2
>
> **مستوى الإنجاز التقاني فى البلدان العربية**
>
> يتسم التطوير التقاني فى البلدان العربية بالضعف. ويظهر ذلك من تمعن مقياس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإنجاز التقاني TAI (تقرير التنمية البشرية، 2001) الذى تعود بياناته إلى نهايات القرن العشرين.
>
> بداية، لا يورد المصدر قيمة المقياس إلا لخمسة بلدان عربية فقط: الجزائر، ومصر، والسودان، وسورية، وتونس، وهو مؤشر إضافي على قلة توافر البيانات عن اكتساب المعرفة فى البلدان العربية.
>
> ولا يصنف أي من هذه البلدان في فئة القادة التي تضم بلدانا، مثل كوريا وإسرائيل، وتعد السودان بين المهمشين في الإنجاز التكنولوجي، بينما تصنف البلدان العربية الأربع الباقية في فئة وسيطة المتبنون بحيوية التي تضم أيضا بلدا مثل البرازيل!
>
> وعلى الرغم من تفاوتات مهمة فيما بينها، تتخلف البلدان العربية، بالمقارنة بفئة البلدان القائدة، بوجه عام في خلق التقانة (مقاسة بنسبة براءات الاختراع للسكان) وفي انتشار الابتكارات الحديثة (مقاسة بنصيب الصادرات عالية ومتوسطة التقانة من جملة الصادرات).
>
> وعلى الجانب الآخر، يتحسن الموقف النسبي للبلدان العربية فيما يتصل بانتشار الابتكارات القديمة (مقاسة بنسبة خطوط الهاتف إلى السكان).

الصلات. وتعزز الأنماط المختلفة من الصلات بعضها تبادلياً. وترتبط مكونات نسق العلم والتقانة ببعضها البعض، وبالاقتصاد، وبالمؤسسات الاجتماعية الأخرى.

حلقات الاتصال الدولية والإقليمية

إن العلم والتقانة نشاطان عالميان. يتطلب استمرارهما قدراً ضخماً من التعاون الدولي. لقد وصلت العولمة إلى العلم والتقانة منذ زمن طويل، قبل أن تصل إلى ميادين السياسة والاقتصاد. إن الطبيعة العالمية للعلم تملي التعاون العلمي. ويتخذ التعاون الدولي بين العلماء والتقانيين أشكالا متعددة.

ومعروف أن حوافز التعاون العربي في مجال

لقد هبطت كثير من الصناعات المهمة، الغنية بالتقانة، على العالم العربي، كما لو كانت «صناديق سوداء».

يتطلب الالتحاق بالركب خيالاً إبداعياً وأصالة.

(1) تعريب outsourcing

العلم والتقانة ضخمة. إذ تقع غالبية العالم العربي في منطقة جافة، حيث تندر المياه؛ وهو ما يطرح قضايا متعددة في مجال استخدام المياه وتحليتها، وفي الزراعة، وفي إدارة المياه. وبالمثل، نجد عديداً من البلدان العربية منتجة للنفط والغاز؛ وهو ما يطرح تحديات وفرصا تقانية مشتركة من أجل المشاركة في الخبرات. وعلاوة على ذلك، تتقاسم جميع البلدان العربية عدداً من المشكلات، سواء في مجال الصحة، أو تطبيق القوانين والمعايير، أو في مجالات أخرى.

ولكن تشير الدراسات إلى فقر الصلات، على الصعيدين القطري والإقليمي، بين العاملين العلميين، رغم المشكلات والتحديات العربية المشتركة. و نجد البلدان العربية غير قادرة على الإفادة من خبراتها العلمية، لأنها تفتقد أساسا الصلات المؤسسية. وفي تحليل تفصيلي عن الناتج العلمي العربي، تبين أن التعاون بين العلماء العرب يكاد يكون غير موجود، على الرغم من إنشاء منظمات إقليمية عربية تستهدف الارتقاء بمثل هذا التعاون، وذلك رغم ازدياد حجم التعاون فيما بين العلماء العرب ونظرائهم في البلدان غير العربية.

في معضلة ضعف التطوير التقاني

رغم إنجازات مهمة في مجالات محدودة (مثل بعض نواحي استخراج وتصنيع النفط في الكويت، وتحلية المياه في السعودية، وتصميم مصانع السكر في مصر، وبعض نجاحات في التصنيع العسكري في مصر وسوريا والعراق) لا يقوم جهد تطوير تقاني يعتد به في البلدان العربية. ويعود ذلك إلى عدة أسباب جوهرية لعل أهمها أن التطوير التقاني عملية مرتفعة التكلفة، تتطلب وجود قاعدة إنتاجية متسعة، وحركية، تخلق طلبا اجتماعيا واسعا على التطوير التقاني، وسوقا ضخمة تبرر تكلفة التطوير التقاني.

وبسبب غياب هذه الشروط، لا يوجد في الوقت الحالي في البلدان العربية فاعلين مجتمعيين، سواء على صعيد الدولة أو القطاع الربحي، لهم مصلحة واضحة في التطوير التقاني- ويلاحظ هنا أن غالبية جهد التطوير التقاني في البلدان العربية، خاصة في مصر والعراق، قام عليها القطاع العسكري، بالتحديد لأنه كان هناك طلب قوي من الدولة واستعداد لتحمل تكلفة الإنتاج من قبلها، ولكنها لم تتأصل في النشاط الاقتصادي المدني.

نحو نسق فعال للبحث العلمي والتطوير التقاني

إن تحقيق نسق فعّال للبحث العلمي والتطوير التقاني في المجتمعات العربية يتطلب احتراماً حقيقياً للعلم والمعرفة من جانب أفراد المجتمع، ورغبةً صادقة في استمرار مواكبة التقدم العلمي.

إن تحقيق نسق فعال للبحث العلمي والتطوير التقاني في المجتمعات العربية يتطلب توافر النوايا الصادقة والرغبة الحقيقية المتمثلة في تضافر تحقيق العناصر الثلاث الآتية مجتمعة؛ التزام جاد من صانعي ومتخذي القرار بتبني حد أدنى من الشروط الواجب توافرها لتعزيز ودعم العمل في مجال البحث والتطوير، واحترام حقيقي للعلم والمعرفة من جانب أفراد المجتمع، ورغبة صادقة في استمرار مواكبة التقدم العلمي.

كما أن تفعيل وتطوير وإنجاح سياسات البحث العلمي طويلة الأمد يتطلب التعاون بين كل مؤسسات البحث والتطوير والجامعات والصناعة. وإن ضمان استمرارية تطور ونمو البحث العلمي والتطوير التقاني يتطلب التطوير المستمر لنظام التعليم، ومراكز البحث وبخاصة التي تتعامل مع الأبحاث الأساسية والتطبيقية، وخدمات المعلومات، ومؤسسات التمويل، والجمعيات المتخصصة، والبيوت الاستشارية، وأنظمة مؤسسات الدعم الفني ، والمجتمع بشكل عام.

إن هذا التعاون يتيح على المستوى الأشمل إمكانيات أوسع تسمح بتضافر الخبرات والإمكانيات للأطراف المختلفة وتطوير المداخل المتكاملة والنظريات والتحليل والتطبيقات. كما أنه يدعم الارتباط بين الاجتهادات المعملية والتطبيقات الفعلية، ويسهل ترجمة الاكتشافات العلمية إلى تطبيقات عملية. وبعبارة جامعة، فإن التعاون الصادق يضمن تحويل الإنتاج الفكري التقني إلى قيمة اقتصادية فاعلة في المجتمع.

كذلك، يجب أن يكون للجامعات دور أساسي في رسم وتنفيذ استراتيجيات البحث والتطوير، خاصة وأن الأبحاث النظرية هي مسؤولية أساسية للجامعات، وفي غياب مشاركة فعلية في تحديد مجالات وأنشطة البحوث التطبيقية والمساهمة في تنفيذها، فإن دور الجامعات لن يثمر عن تقديم مساهمة علمية ملموسة في تطوير طرق التحليل أو إثراء النظريات.

بيئة ممكّنة من البحث العلمي والتطوير التقاني

يتطلب تحفيز البحث والتطوير جهوداً مكثفةً لتطوير البيئة الاجتماعية والعلمية والتجارية والتشريعات بغرض تعزيز مجالات البحث والتطوير المختلفة. وسوف نتناول فيما يلي مضمون تلك العوامل الأربعة وأثرها على تنمية العمل في مجال البحث والتطوير.

البيئة الاجتماعية

إن مكانة العلم والمعرفة في المجتمع تلعب دوراً هاماً في عملية انتشار المعرفة والبحث العلمي، كما أن

موقف المجتمع والأفراد تجاه الإبداع والابتكار والتغيير والإصلاح هي عناصر أساسية للتنمية والتقدم العلمي. ويمكن التأثير على هذا الموقف من خلال تفعيل السياسات التي من شأنها أن تغير من آليات النظام الاجتماعي، وأن توفر الحوافز للبحث والابتكار. وتتزايد قيمة هذه الحوافز وأهميتها كلما ارتبطت بتوفير فرص حقيقية للربح المادي والتميز في المكانة الاجتماعية لمكتسبي المعرفة والباحثين عن التجديد والتطوير. كذلك فإن المجتمع العربي بحاجة إلى تطوير هيكلية فاعلة لتشجيع ومكافأة الأشخاص الناجحين في البحث والتطوير، بما في ذلك تحفيز وتعزيز المنافسة على المستويات المحلية والقومية، وتنشيط منح الحوافز للمزيد من الأبحاث، وإعطاء العلماء والباحثين مكانتهم الطبيعية، وتعلية شأن ومنزلة العلماء البارزين داخل المجتمع وإبرازهم كقدوة ونماذج تحتذي بها الأجيال الأصغر من العلماء والباحثين.

إن تشجيع روح المبادرة والمنافسة يعزز ويدعم البحث والتطوير داخل المجتمع، كما أنه لابد من التفهم بأن أنشطة البحث والتطوير الجادة هي بطبيعتها طويلة المدى وذات عائد آني محدود، إلا أن عائدها على المدى البعيد يكون كبيراً ويدعم القدرات الحقيقية للتنمية في المجتمع.

كذلك فإن نجاح سياسات البحث والتطوير تتطلب تغييراً جذرياً في دوافع نخبة الباحثين والعلماء، وزيادة ملحوظة في إنتاجية أنشطة البحث. ويتطلب ذلك من الجامعات ومراكز البحث المتخصصة والمكاتب الاستشارية والنقابات المهنية أن تركز بشكل أكبر على النتائج والإنجازات وتطوير الأداء، وتحسين كفاءة وفاعلية إنجازاتها من خلال توزيع أفضل للأدوار واختيار للأهداف يتناسب مع التحديات التي تواجهها الدول العربية، وتعاون أوثق فيما بينها لتعظيم استخدام كافة الموارد البشرية والمادية المتاحة لديها.

إن ثقافة البحث والتطوير تنشأ وتتطور في وجود بنية اجتماعية تثمن وتقدر مبدأ التجربة والخطأ، وتدرك بعمق قيمة النجاح والعائد الذي يترتب عليه. كما أن إتاحة التجهيزات والأدوات اللازمة لتشجيع وتعزيز القدرات والهوايات في إطار ، وخارج إطار، النظام التعليمي هو مطلب حيوي لإحياء وتعزيز ثقافة وروح البحث والتطوير في المجتمع.

ويعزز من تفعيل روح الإبداع والابتكار في مجال البحث والتطوير تقوية العزيمة والمثابرة والإصرار على النجاح ، مع تقبل إمكانية حدوث الفشل والذي يعتبر عنصراً أساسيا في عمليات البحث والتطوير، وبدونه لا يتم النجاح. وبعبارة أخرى، فإن أهم أحد دعامات ثقافة البحث والتطوير يكمن في تشجيع المثابرة وتحمل قسوة خطوات عملية الاكتشاف والإبداع بما فيها المراحل الفاشلة والتي بدونها لا يمكن الوصول إلى النجاح.

البيئة العلمية

منهجية التجربة والاختبار، كان للعلماء العرب سبقاً في ارتياد عملية بناء الاختبارات وإجراء التجارب (المعروفة الآن في الثقافة الغربية بـ الطريقة العلمية، وهي مأخوذة عن المفاهيم الأساسية لعلم الرياضيات عند الخوارزمي). ورغم أن ذلك يعتبر من الأساسيات الأولية للبحث، إلا أن مناهج الدراسة العربية الحديثة لا تعطيها الاهتمام المناسب، إذ تخصص وقتاً واهتماماً محدوداً جداً لهذه الدعامة الهامة، ولم يوفر المجتمع الأكاديمي الاهتمام اللازم والإمكانيات الكافية لتعزيز منهج وطرق البحث العلمي فيما يخص تطوير أساليب الاستدلال والاستقراء والإحصاء والتي تعتبر من الأدوات الهامة لصياغة التجارب وتحليل نتائجها.

الانفتاح على المنظومة العالمية للبحث وتوسيع دائرة المعرفة والاطلاع. على الرغم من أهمية توسيع دائرة معرفة طلاب العلم بأحدث المتاح من المراجع والدوريات في مجال تخصصهم، فإن غالبية طلاب العلم العرب يعانون من عدم توافر المصادر الحديثة من المراجع والدوريات العلمية نتيجة محدودية الميزانيات المخصصة لاقتناء تلك المصادر الهامة في الجامعات والمكتبات العامة. ولاشك أن ذلك ينعكس على قدرة الباحثين العرب على مواكبة التطور العلمي والمشاركة في إحداثه. ويتطلب تدارك ذلك الأمر إيلاء المزيد من اهتمام المؤسسات العلمية بالتركيز على إتاحة ما يلزم من المراجع والدوريات الحديثة من خلال توفير نسخ منها أو توفيرها باستخدام شبكة الإنترنت التي ساهمت مؤخراً في تذليل الصعاب المادية والمالية لمعظم المؤسسات الأكاديمية في المنطقة.

الإطار العالمي لتقييم الصلاحية، لم يعد البحث العلمي قاصرا على بلد أو منطقة بذاتها، بل أصبح نشاطاً يقوده المجتمع الدولي دون حدود أو حواجز. وفي الحقيقة فإن شبكة الإنترنت في حد ذاتها طوّرت أصلا من قبل مؤسسات بحث متباعدة جغرافيا لتعزيز التعاون بينها في مشاريع البحث المشتركة. وتتعزز عملية البحث العلمي بشكل كبير من خلال التعاون الدولي ويعد تحكيم الأبحاث المحلية و/أو تقدير صلاحيتها أمرا جوهريا إذ لا قيمة لما لا نستطيع قياسه أو تعريف قيمة له. وتتوافر أدوات التحكيم وتقييم الصلاحية من خلال تبادل البرامج ولجان المراجعة الخارجية والمجالس الاستشارية ومجالس البحوث المشتركة. وتعتبر برامج التأهيل لدرجة الدكتوراه في الهند مثالاً ناجحاً للتعاون العلمي العالمي، حيث يشترط

إن المجتمع العربي بحاجة إلى تطوير هيكلية فاعلة لتشجيع ومكافأة الأشخاص الناجحين في البحث والتطوير، بما في ذلك تعليَة شأن ومنزلة العلماء، وإبرازهم كقدوة ونماذج تحتذي بها الأجيال الأصغر من العلماء والباحثين.

مراجعة الأعمال المؤهلة لدرجة الدكتوراه بواسطة أكاديميين من خيرة العلماء في مجال موضوع البحث في مراكز أبحاث خارجية.

ولابد أن تركز المؤسسات الأكاديمية في المنطقة على أربعة ركائز لتفعيل البحث العلمي والتطوير التقاني ورعاية مجهودات البحث والتطوير في المنطقة ، وهي: (1) أن ينطلق تحديد أولويات البحث من منظور الاحتياجات المحلية والإقليمية والعالمية، (2) تجميع ونشر المعرفة، (3) تعبئة موارد الحكومة والقطاع الخاص، (4) تنمية وتطوير الموارد البشرية لتأهيل القيادات المستقبلية في مجال البحث والتطوير.

إن احتدام المنافسة في الأسواق العالمية، يتطلب توجيه استثمارات متزايدة للبحث والتطوير من قبل القطاع الخاص.

البيئة التجارية

تشتمل محددات البيئة التجارية للبحث والتطوير الفعال على كل من الحوافز طويلة الأجل والحوافز قصيرة الأجل للباحثين، بما في ذلك تهيئة تقدم وظيفي مضمون للباحثين، بالإضافة إلى عائد مجز للاكتشافات العلمية المتميزة .

إن احتدام المنافسة في الأسواق العالمية الناجم عن تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية، والتطورات السريعة والمتلاحقة في وسائل الاتصال العالمية، يتطلب توجيه استثمارات متزايدة للبحث والتطوير من قبل القطاع الخاص، وذلك لتقليل الفجوة بين المنطقة والعالم فيما يخص الاستثمارات في مجالات البحث العلمي، والتي من أهم أسبابها البيئة الاقتصادية المغلقة التي عاشتها المنطقة لفترات طويلة.

وإذ تعاني المنطقة العربية من محدودية الاستثمار الخاص في البحث والتطوير ،فإن أهمية التنسيق تتزايد فيما بين الوحدات المختلفة لتوفير الموارد اللازمة لتنمية برامج البحث والتطوير الفعال. وتقع على الحكومات والمؤسسات الأكاديمية مسؤولية تحديد المجالات الرئيسية للاستثمار بواسطة كل من القطاع الخاص والقطاع العام وذلك من خلال مجموعات أساسية للبحث والتطوير يقودها خيرة الباحثين والخبراء داخل المنطقة.

إن عملية البحث والتطوير تحتاج إلى توفير الإمكانيات والموارد اللازمة على المدى الطويل، وهذا يصعب حدوثه في عالم تجاري تحكمه معايير الربح والخسارة، من ثم يقع على الدولة مسؤوليات دعم الأنشطة التجارية التي تهدف إلى تعزيز عمليات البحث والتطوير، وذلك من خلال تشريعات ضريبية تفضيلية، وإعطاء حوافز كبيرة للأنشطة الرائدة ، والتطبيق الجاد لقوانين الملكية الفكرية لحماية العوائد الاقتصادية للإنجازات المميزة لتطبيقات نتائج البحث والتطوير، ودعم وتشجيع الاستثمار عالي المخاطر عن طريق توفير تمويل وتسهيلات إئتمانية للمشروعات التي تتناول المراحل المبكرة للمنتجات والخدمات المستحدثة. إن توافر مثل هذه الموارد الاستثمارية يعتمد أساساً على توفير حوافز من خلال تشريعات ضريبية فعالة، وعلى

الإطار 5-3

بيرجي شيريميتا: المعرفة تحدد ثروة الدول وتحدد "مدى صلاحية الدولة للعيش فيها" في عصر العولمة

تجتاح دولة الرفاه ثورة صامتة. فمصدر ثروتها الاقتصادية يتحول من رأس مال مادي إلى فكر بشري متمم بتكنولوجيا المعلومات. وهذا يعكس علاقات هامة. ففي الماضي، كان العمل غير فعال بدون رأس مال مادي متطور. وفي المستقبل، سيكون رأس المال المادي غير فعال بدون يد عاملة جيدة التدريب. وإذا سمحت أسواق العمل وقوانين الهجرة، فإن اليد العاملة، لا سيما المتعلمة والماهرة، ستتمكن من التخلي عن رأس المال في أي وقت. وسيتعين على الدول والمجتمعات أن تتنافس على العاملين المتعلمين تعليماً عالياً والمتمعين بمهارة عالية. وهذا سيعكس علاقة أخرى، هي العلاقة بين الدولة وجزء كبير من مواطنيها. فما تقدمه دولة الصالح العام على مضض ربما لم يعد كافياً لإقناع الناس بالاستقرار ودفع الضرائب وتربية وتنشئة الأسر في بلد أو إقليم معين. وقد يكون العالم في مرحلة تحول من واقع يقوم على ما تقدمه دولة الصالح العام إلى واقع يقوم على الحق في دولة «صالحة للعيش».

وسيتعين على الدولة الصالحة للعيش، أن تتكيف مع قيم ومصالح العاملين المتعلمين تعليماً عالياً والمتمتعين بمهارة عالية. فمن المرجح أن يسعوا إلى حياة أفضل. وسيتسم اقتصاد الدولة بتضخم منخفض؛ ونظم مالية فعالة؛ وأسواق محلية تنافسية يسهل الوصول إليها متصلة بالأسواق العالمية؛ وتكاليف معاملات منخفضة للمشاريع التجارية؛ ونظم قضائية مستقلة كفء تحمي سلطة القانون، بما في ذلك حقوق الملكية الخاصة وقدسية العقود. كما أن نظم ابتكار وتكييف التكنولوجيا والتبادل الحر للآراء والمعرفة تتواءم مع هذا المزيج. فالعاملون المتعلمون تعليماً عالياً والمتمتعون بمهارة عالية يرجح أن يحبذوا حقوق الإنسان والحريات المحمية بسلطة القانون وأن يطالبوا بوصول مفتوح إلى مجال النشاطات العامة والمشاركة السياسية وبرامج الإنفاق العام التي تشتري بكفاءة السلع العامة التي يريدونها. وسيضفي الرأي العام القوى الشرعية فقط على الإدارات الموجهة لتقديم الخدمات والمستجيبة والكفؤ والشفافة والمتحلية بالمساءلة. وقد تصبح مرافق توفير الرعاية الصحية التي يمكن تحملها والتعليم مدى الحياة وتقانات المعلومات والاتصالات هي القاعدة. وكذلك التسامح والتعايش السلمي والتلاحم الاجتماعي والبيئة النظيفة.

والأهمية التي توليها الدول الصالحة للعيش للتضامن البشري ستحدد نطاق وسعة شبكة الأمان الاجتماعي. ولذلك، في حين أنه من المؤكد أن يزداد تساوي الفرص بزيادة التعليم وانتشار تقانات المعلومات والاتصالات، فإن من المرجح أن يظل تساوي النتائج سؤالاً مفتوحاً.

الخبرة المتراكمة في أساليب الإدارة وبخاصة المؤسسات التمويلية، ويعززها أسواق مالية فعالة.

وأخيراً، فإن الاتحادات والنقابات والمؤسسات المتخصصة لها دور فاعل من خلال تحديد معالم الأولويات التي تأخذ في الاعتبار التنسيق بين الموارد البشرية المتاحة واحتياجات السوق، وبحيث يكون لتلك المؤسسات دور متزايد يساعد على إدماجها في عملية تحديد المستقبل سواء بالنسبة للاختصاصيين التابعين لها أو تحديد الأولويات المناسبة للمجتمع، كما أن هذه المؤسسات يمكن أن تتعاون لإيجاد آلية لبناء منظومة تعاون فيما بينها لدعم المبادرات طويلة الأجل والتي هي أبعد من قدرة الوحدات التجارية الصغيرة.

البيئة التنظيمية والتشريع والتمويل

تسهم التشريعات المناسبة والمبادرات الوطنية والحوافز المادية بشكل جوهري في تهيئة بيئة محفزة على البحث والتطوير داخل المنطقة، إذ أن الإطار التشريعي الذي يحمي الملكية الفكرية، ويحمي الفكر بشكل عام، يعزز من تحقيق نمو اقتصادي كبير تتواصل حلقاته لتغذي بشكل مستمر عملية تخصيص المزيد من الإنفاق على البحث والتطوير. ونظراً لضعف البنية التشريعية في هذا الخصوص في المنطقة العربية، فإن الحاجة ماسة إلى مراجعة وتطوير التشريعات المشجعة على البحث العلمي، وبخاصة تلك المتعلقة بالضرائب وحماية الملكية الفكرية، لتهيئة المناخ للوحدات الاقتصادية ومجتمع الأعمال العام للاستثمار في البحث والتطوير.

لقد أعطي اهتمام كبير لمبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق المفكرين ، وقد يكون لذلك آثار سلبية على بعض الاقتصادات في المدى القصير، إلا أنها تعتبر أساسية لتحفيز الابتكار في مجالات البحث والتطوير. وعلى الرغم من أن هناك عدداً محدوداً من العلماء والأكاديميين يحفزهم حبهم للبحث، إلا أن الكثيرين منهم يطمحون إلى عائد اقتصادي واجتماعي. ومن هنا فإن حماية الملكية الفكرية تحتل مكانة هامة في حماية العائد الناتج عن الابتكارات، وبخاصة تلك التي تساهم في منتجات كثيرة، أو تلك التي لها تطبيقات واسعة الانتشار. ولا يكون تأثير الحماية على حفز الأفراد فقط، بل ينسحب أيضا على الاستثمارات طويلة الأجل في البحث والتطوير الذي من شأنه ابتكار تقنيات ذات مردود اقتصادي عال.

ويمثل توفير التمويل الكافي شرطا أساسيا لإنجاح سياسات البحث والتطوير. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن الدول العربية تخصص أقل من 0,5٪ من ناتجها المحلي الإجمالي لأعمال البحث والتطوير، بينما تخصص الدول المتقدمة حوالي 2٪ من ناتجها المحلي لهذا الغرض، ويتضح من ذلك أنه لا مجال للدول العربية للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة بدون زيادة كبيرة في المبالغ المخصصة لتمويل مشاريع البحث والتطوير.

ويتوجب على الدول العربية أن تسعى إلى زيادة تدريجية في نسبة الأموال المخصصة للبحث والتطوير من المستوى الحالي إلى 1٪ ثم 1,5 ٪ و 2٪ في فترة زمنية لا تتجاوز10 سنوات، إذ أن أمن وتطور هذه الدول لن يتحقق بدون تملكها للعلم الحديث الذي يقوي قدرتها على مواجهة المنظومة العالمية الجديدة التي تتحكم في أحدث التقانات وأنجع التنظيمات.

وفي حين أن الحكومات تستطيع تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنفاق على البحث والتطوير بإجراء تخفيض كبير في الرسوم والتعريفات الجمركية والضرائب على الأنشطة التي تتصل اتصالا مباشرا أو غير مباشر بالبحث والتطوير، فإنه يرجح أن يكون الإنفاق الحكومي هو المصدر الرئيسي لدعم البحث والتطوير لفترة طويلة قادمة. إلا أنه يتعين توعية القطاع الخاص بأن إسهامه في الإنفاق على البحث والتطوير يخدم مصلحته على أفضل وجه بوصفه مصدرا رئيسيا لتحسين مخرجاته لتتلاءم مع المعايير التي تحددها الأسواق العالمية، والتكيف مع التقانات المتطورة باطراد. ومن شأن توسع شركات القطاع الخاص على أساس تقاني إلى أسواق عالمية تنافسية أن يقوي القطاعات الخاصة العربية بتشجيعها على استخدام محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا وزيادة الكفاءة وتشجيع مزيد من التغيير التقاني.

وتلعب المؤسسات الحكومية دوراً هاماً في تعبئة موارد المنطقة تجاه تطوير البحوث المحلية والوطنية والإقليمية. وبالنظر إلى محدودية موارد رأس المال في المنطقة، فإنه لابد من التأكيد على أهمية التخصص من خلال المراكز المتميزة على المستوى الإقليمي لتأمين أفضل تخصيص لرأس المال (مثلاً، يمكن أن يكون التركيز في مصر على المعلومات والهندسة الوراثية الزراعية، وفي السعودية على علوم المواد والبلاستيك، .... الخ).

ويمكن أن تستفيد الدول العربية كثيراً من تجميع مواردها البشرية والمادية بغرض زيادة فرص نجاح نشاطاتها في مجال البحث العلمي. ولعل أهم المشاريع التي يمكن اقتراحها في هذا السياق تتمثل في تكوين منظمة عربية للبحث تكون مهمتها الأساسية استقطاب الأموال اللازمة وتوجيهها للمشاريع البحثية الرائدة في الوطن العربي.

هناك حاجة ماسة إلى مراجعة وتطوير التشريعات، وبخاصة تلك المتعلقة بالضرائب وحماية الملكية الفكرية، لتهيئة المناخ للوحدات الاقتصادية ومجتمع الأعمال للاستثمار في البحث والتطوير.

الإطار 5-4

الابتكار الاجتماعي: الاتجاه المعاكس

يهدف الابتكار الاجتماعي في مجال التطبيق التقاني إلى استحداث حلول مبتكرة تختلف اختلافا جوهريا عن تلك السائدة، ولا سيما لو كانت تسير في اتجاه معاكس لما هو متبع في تطبيق تقانات المعلومات و الاتصالات في الدول المتقدمة، ولتوضيح الفكرة نورد هنا بعض الأمثلة:

(أ) من الإنترنت إلى الإعلام الجماهيري لا العكس: يتزايد استخدام الإنترنت كوسيط إعلامي، ويتم حاليا نقل المحتوى من قنوات الأعلام الجماهيري: صحافة، وإذاعة، وتلفاز إلى الإنترنت. في الاتجاه المعاكس، نجحت إذاعة سريلانكا في أن تقل المعلومات من الإنترنت وبثها عبر الإذاعة المحلية،حيث يقوم طاقم متخصص في الإذاعة بمسح الإنترنت نيابة عن السكان المحليين بحثا عن المعلومات التي تهمهم، وتتلقى الإذاعة أسئلتهم في أي موضوع لتبث الإجابة عليها بعد عملية البحث في الإنترنت، وبهذا تكون الإذاعة المحلية قد نقلت الويب إلى أهل المنطقة غير المتاح لهم التواصل المباشر مع الشبكة. وقد حظت هذه التجربة الناجحة باهتمام كثير من منظمات التنمية والمنتديات العالمية.

(ب) المقهى الإلكتروني كمركز للذكاء المضاف لا للترفيه والتراسل الإلكتروني: تستخدم المقاهي الإلكترونية عادة لأغراض التراسل والتسامر عن بعد أو للمشاركة في الألعاب الإلكترونية. وقد نجحت كوريا الجنوبية في نشر استخدام الإنترنت عن طريق إقامة أعدادٍ هائلة من المقاهي الإلكترونية (20 ألف مقهى)، تركز غالبية هذه المقاهي على استخدام الإنترنت في الترفيه، وكوسيلة للهروب من التقاليد الاجتماعية فيما يخص علاقة الشبان بالفتيات وما شابه، ويقترح الكاتب هنا بديلا آخر لاستخدام هذه المقاهي لتوجيهها لتكون مراكز للذكاء المضاف[2] تقدم الخدمات المعلوماتية لأهالي المنطقة المحلية أفرادا ومؤسسات، بمعنى أن تقوم هذه المقاهي الذكية بالبحث عن المعلومات نيابة عن عملائهم من أهل المنطقة، ومواجهة حمل المعلومات الزائد عن طريق ترشيح المعلومات وتنظيمها وتلخيصها وعرضها. على أن يتم ربط هذه المقاهي ببعضها البعض، وكذلك مع مراكز الثقافة الجماهيرية وبيوت الشباب ومراكز دعم القرار في مؤسسات الحكم المحلي تحقيقا لمبدأ التواصل والشفافية. إن هذه المقاهي يمكن أن تمثل النواة الشعبية للحكومة الإلكترونية.

(ج) نظم معالجة اللغة العربية حاسوبيا كنموذج لمعالجة اللغة الإنجليزية: كما هو معروف، تسود النظم المصممة لمعالجة اللغة الإنجليزية حاسوبيا تقانة معالجة اللغات الإنسانية الأخرى. لقد ثبت عدم فاعلية هذه النظم عند تطبيقها على اللغة العربية، وذلك لسبب بسيط مؤداه أن حوسبة اللغة العربية، مقارنة بالإنجليزية، أعقد بكثير على جميع مستويات منظومة اللغة: حرفا وكلمة وجملة ونصا. اقتصرت جهود التعريب في بدايتها على استيعاب اللغة العربية في النظم المصممة للغة الإنجليزية. يمثل هذا توجها غير منطقي لاستيعاب الأعقد في إطار الأبسط، وهو الوضع الذي حدا ببعض الباحثين العرب بتصميم نموذج حاسوبي للغة العربية باعتبارها فئة عليا[3] تندرج في إطارها اللغة الإنجليزية ذاتها. لقد ثبت عمليا إمكانية تقليص هذا النموذج بسهولة للتعامل مع اللغة الإنجليزية . ويمثل ذلك فرصة نادرة لتطبيق التقانة المتقدمة وأساليب الذكاء الاصطناعي في معالجة اللغة العربية آليا بحيث يمكن تطبيقها على لغات أخرى.

إن الإنفاق على البحث والتطوير كحصة من الناتج في العالم المتقدم تفوق عشرات المرات القيمة التي يتم إنفاقها داخل المنطقة العربية.

كذلك فإن المؤسسات الحكومية يمكنها من خلال الرعاية المباشرة أن تحفز تنمية التقانات. وعلى سبيل المثال، فإن أكثر من 45٪ من مجهودات البحث والتطوير في الولايات المتحدة خلال العشرين عاماً الأخيرة تم تمويلها من خلال المؤسسات الحكومية، واتبع الاتحاد الأوروبي نفس الطريق واتخذ عدة مبادرات استراتيجية في مجال البحث والتطوير. وإن الإنفاق على البحث والتطوير كحصة من الناتج في العالم المتقدم تفوق عشرات المرات القيمة التي يتم إنفاقها داخل المنطقة العربية.

الكفاءات العربية فى الخارج

يعيش عدد ضخم من الكفاءات العربية عالية التأهيل خارج البلدان العربية. وعند نهاية القرن العشرين، كان يقدّر أن حوالى مليون مهني عربي أو أكثر يعملون فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أنطوان زحلان، 1999, 184)، وهو تقدير يومئ، بالمقارنة بتقديرات سابقة، إلى تصاعد هجرة الكفاءات من المنطقة العربية في الربع الأخير من القرن العشرين. ودون الدخول في مزايا وعيوب هجرة الكفاءات، فإن وجود مثل هذه الجالية العربية الضخمة فى الخارج يثير التساؤل، والتمني أحياناً، حول تعظيم الاستفادة من هذا الامتداد العربي في بناء التنمية فى الأوطان الأم.

ويتمثل أضعف الإيمان فى هذا الأمر بالتسليم بهجرة الكفاءات مع السعي للحصول على بعض المكاسب، أو بعبارة أدق لتقليل الخسائر الناجمة عنها لبلدان الأصل. ويدخل فى نطاق ذلك:

- تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها بأشكال مختلفة (إنشاء قواعد بيانات منظمة للكفاءات العربية بالخارج، وتأسيس وسائل اتصال دورية جذابة، خاصة باستعمال تقانات المعلومات والاتصال الأحدث، ومنح تسهيلات للزيارة والإقامة فى جميع البلدان العربية، ودعم الثقافة العربية فى المهاجر).

- إنشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة هذه الكفاءات إما فى صورة استشارات أو زيارات عمل محدودة وغيره. وتتيح التقانات الحديثة في المعلوماتية والاتصال أشكالاً مبتكرة من نقل خبرة الكفاءات العربية المهاجرة فى خدمة جهود التنمية فى البلدان العربية عن طريق مواقع على شبكة

(2) تعريب Added Intelligence Center
(3) تعريب superset

الإنترنت مثلاً تتيح قيام شبكة رقمية بين الكفاءات العربية في الخارج، والراغبين فى الاستفادة من علمهم وخبراتهم فى البلدان العربية.

- دعم البلدان العربية لتنظيمات الكفاءات المهاجرة تكون شكلاً مؤسسياً لعلاقة ذات اتجاهين تقوم بين المهاجرين ووطنهم.

أما الحد الأقصى فى مواجهة هجرة الكفاءات فيعني العمل على الحد منها بالحفاظ على الكفاءات المقيمة، خاصة من الشباب الذين تقوى لديهم نزعة الهجرة، أو، وهو الأصعب، استعادة قسم من الكفاءات الموجودة بالخارج فعلاً للمساهمة فى تنمية بلدان الأصل. وتدل الخبرة على أن تحقيق هذا الحد من الطموح يتطلب تعطيل الآليات الأساسية التى تؤدي لنشوء ظاهرة هجرة الكفاءات عبر تخليق دور فعال لهم في البلدان العربية، محقق للذات ومستوى معيشة كريم، وترسيخ نسق قيم يكافئ المساهمة فى تحقيق الأهداف المجتمعية بدلاً من التراكم المادي الفردي. أي باختصار قيام مشروع للنهضة فى المنطقة العربية.

بعبارة أخرى، ينتظر أن يساهم بناء التنمية الإنسانية على النمط الموصوف هنا في مواجهة فاعلة لهجرة الكفاءات العربية.

موضوعات البحث والتطوير للمنطقة العربية

ان برنامج أعمال البحث والتطوير في المنطقة يحتاج إلى تحديد معالمه في إطار الموارد المتاحة وتأثير الأوضاع الإقليمية والدولية على المنطقة، وتحديد مجالات التركيز البحثي بحيث تشتمل على الموضوعات الأساسية ذات الأولوية للمنطقة.

تمثل عملية تحديد الأهداف محورا أساسيا لإستراتيجيات وسياسات البحث والتطوير، إذ لا يمكن للدول الضعيفة والفقيرة والمتأخرة علميا أن تنشط وتتميز في مختلف مجالات البحث، وإنما قد تبدع في بعض المجالات إذا تم تركيز كل الجهود عليها. وحيث أن الإمكانيات المادية والبشرية للدول العربية محدودة ومتواضعة، وإنتاج الباحثين فيها يشكل أقل من 1٪ من الإنتاج العالمي، فلا بد أن يتخصص الباحثون في ميادين مختارة، وأن تهدف مشاريعهم لتقديم الفائدة القصوى لمجتمعاتهم واقتصاداتهم، وأن تركز السياسات العربية القطرية على الميادين التي تتصل بمصالح حيوية لها، وأن تشمل المشاريع المدرجة ضمن العمل العربي المشترك الميادين التي تتطلب موارد أكبر وتنظيمات أقدر من تلك التي تتوافر على المستوى القطري. ويمكن أن يشمل برنامج البحث والتطوير العربي ما يلي:

- ***التركيز على مراكز التميز المحلية.*** إن النجاح على الصعيد العالمي يجب أن يبدأ وينمو من خلال نجاح محلي، ومن هنا تأتي أهمية التركيز على احتياجات السوق المحلي، وخلق مراكز محلية متخصصة وذات تميز مبنيٌّ على الإمكانيات المحلية المتاحة. وتتضح أهمية خلق هذه المراكز إذا ما أخذنا في الاعتبار القيمة المتولدة من «مراكز التميز» ذات التخصص الدقيق، والتي تتفوق جداً بين المناطق المختلفة في العالم سواء على مستوى الاكتشافات التجارية أو العلمية (مثل وادي السيليكون، وتركيز الولايات المتحدة فيما يتعلق بإنتاج الحاسبات وتطبيقاتها، وإنتاج الموارنو وصناعة الزجاج وتلوينه وتشكيله في إيطاليا، وتنمية أفران الصلب الصغيرة في سيئول بكوريا، وتطوير هندسة البرمجيات في الهند، والتركيز على المكونات متناهية الصغر (المنياتيرات) الدقيقة بما في ذلك الساعات والمجسات ومكونات الآليات الدقيقة في سويسرا).

- ***التركيز على مجالات التميز.*** يجب أن تستهدف الدول العربية الميادين التي يمكن أن تبرز فيها كفاءة متميزة وقادرة على الارتقاء إلى أعلى مستويات العلم والمعرفة في العالم، وأن تركز جهودها على الميادين الحيوية لاقتصاداتها كالزراعة والمياه، والطاقة الشمسية، والبيولوجية الجينية، والصناعات الكبرى البتروكيميائية والفوسفاتية، والبرمجيات، والمعلوماتية. ويمكن الاستناد في هذه الميادين على ما أنجز في بعض الدول العربية مثل دول الخليج في ميدان تحلية المياه، ومصر والأردن في ميدان البرمجيات، وتونس والمغرب في الصناعات الفوسفاتية، والسعودية في الصناعات البتروكيميائية. ويجب أن نبني على الخبرة المكتسبة، والمعرفة المتراكمة، لتفعيل وتحسين نسق البحث والتطوير.

- ***المنافسة العالمية.*** ان تخفيض الرسوم المترتب على اتفاقية منظمة التجارة العالمية سوف يخفض جوهريا الحماية الاقتصادية لصناعات محلية كثيرة. ومن ثم، سوف تنشأ منافسة قوية من خلال المنتجات والخدمات المتميزة على مستوى العالم أكثر منه على المستوى الإقليمي أو الوطني أو المحلي. وبالتالي فإن مجالات البحث والتطوير في الوطن العربي يجب ألا تكون قاصرة على المنافسة الإقليمية، بل يجب أن تتعداها لتأخذ في الاعتبار الإطار العالمي.

يتعين تعطيل الآليات الأساسية التى تؤدي لنشوء ظاهرة هجرة الكفاءات عبر تخليق دور فعال لهم في البلدان العربية، محقق للذات، وممكّن من مستوى معيشة كريم.

- ***التركيز على المجالات التي تتطلب كثافة العنصر البشري أكثر من كثافة رأس المال.*** إن الميزة التنافسية للمنطقة تكمن أساساً في توافر العنصر البشري ذي الكفاءة العالية. وبالعكس، فإن الإقليم يفتقر إلى رأس المال الموجه إلى البحث والتطوير. وهذا يتطلب تركيز متزايد على موضوعات البحث والتطوير التي تتطلب رأس مال محدود ولكنها تتطلب موارد بشرية مكثفة، أو بعبارة أخرى التركيز على ما يسمى «علوم المعرفة» بما فيها المعلومات، وموضوعات البحث في العلوم الأساسية مثل الرياضيات، والفيزياء النظرية وفيزياء المواد، والاقتصاد، والتي يمكن تنشيطها باستثمارات محدودة.

إن وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة توافر المعرفة

- ***استثمار المجتمع العالمي.*** إن دروساً هامة يمكن الاستفادة منها من تجارب مؤسسات حكومية وإقليمية أخرى معنية بمجهودات وموضوعات أشمل للبحث والتطوير، (مثل برنامج ESPRIT الأوروبي، والبرنامج الأمريكي للبحوث المتقدمة DARPA، والاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة ITU). ويجب أن تشارك المنطقة العربية ومؤسساتها في هذه الشبكات الدولية وتحاول أن يكون لها مساهمة ضمن هذه الكيانات.

إن المعرفة الحقّة هي تلك التي تؤهل البشر لمواجهة عالم شديد التعقيد، سريع التغيّر. إنها معرفة الحياة: معرفة عن الحياة، وحياة قائمة على المعرفة.

ويركز الجزء الثاني من هذا الفصل على موضوع يتصل اتصالاً وثيقاً بنظم البحث والتطوير التقاني وهو موضوع تقانات المعلومات والاتصالات.

تقانات المعلومات والاتصالات والفجوة الرقمية

جوانب الفجوة الرقمية: التقانات، المعلومات، المعرفة

تقانات المعلومات والاتصالات، وهي أحد منتجات البحث والتطوير وعامل يزداد أهمية في اقتصاد القرن الحادي والعشرين القائم على المعرفة، ولها القدرة على أن تشكل قوة توحيد وقوة تفريق في آن واحد. ولقد أصبح جانب التفريق فيها يعرف بالفجوة الرقمية، ويشير هذا المصطلح للدلالة على الفروق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقدها.

وكانت نشأة هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد صاحبتها سلسلة من المسوح الإحصائية الدورية للحصول على مؤشرات كمية عن حيازة الأفراد والمدارس والمكتبات لموارد تقانات المعلومات والاتصال، وارتباط هذه الحيازة مع عدة عوامل اجتماعية تشمل: فئة الدخل والسن والعرق ومستوى التعليم، والنوع (ذكر أو أنثى) وثنائية الحضر والريف. كانت لنشأة المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية أثرها الواضح على تحديد مفهوم الفجوة الرقمية، ومؤشرات قياسها، وكذلك الحلول المقترحة بشأنها، وقد اتسع المفهوم ليشمل مستويات مختلفة للفجوة الرقمية بين أقاليم العالم، وبين بلدان كل إقليم على حدة، بالإضافة إلى تلك بين الفئات والجماعات داخل البلد الواحد.

وفي التحليل النهائي فالفجوة الرقمية حقيقة لا يمكن تجاهلها، إلا أنها ليست مشكلة تقانية في المقام الأول؛ فالتقانة كانت - وستظل - منتجا اجتماعيا، وقد جاءت تقانات المعلومات والاتصالات بمثابة تأكيد حاسم لهذا الرأي، وبقدر ما يحتاج تضييق الفجوة إلى توافر الوسائل الفنية بقدر ما يحتاج إلى نوع من الابتكار الاجتماعي، أو ابتكار ما بعد التقانة، إن جاز القول، إطار (5-5)، وكذلك إلى توسيع مفهوم الفجوة الرقمية ليشمل الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة.

إن وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة توافر المعرفة. لقد كانت الشكوى في الماضي من الشح المعلوماتي، والآن باتت المشكلة هي الإفراط المعلوماتي، أو حمل المعلومات الزائد كما يطلق عليه أحيانا، وهي مشكلة لا تقل حدة، بحال من الأحوال، عن سابقتها. إن ما توفره الإنترنت من معلومات هائلة يمكن أن تكون عائقا ما لم يتم تنظيمها وترشيحها وتقطيرها من خلال توافر الأدوات المناسبة لتنظيم المعلومات وترشيحها وتقطيرها في صورة مفاهيم ومعارف يمكن تطبيقها عمليا في حل المشكلات[4] ولا بد في هذا الصدد التخلص من الوهم الزائف بتوافر المعرفة للجميع من خلال الإنترنت، فالمعرفة ذات القيمة الحقيقية محاطة بأسيجة من السرية، ويتم السيطرة عليها بكل الوسائل الفنية والقانونية والإدارية الممكنة.

إن المعرفة الحقة هي تلك التي تؤهل البشر لمواجهة عالم شديد التعقيد سريع التغير. أو بقول آخر، هي معرفة الحياة، والتي تعني هنا: معرفة عن الحياة، وحياة قائمة على المعرفة. يتطلب ذلك توسيع مفهوم المعرفة بحيث لا تصبح مقصورة على المعرفة العلمية بل المعرفة المتكاملة التي تجمع بين ثلاثية المعرفة العلمية، ومعرفة الإنسانيات، والمعرفة الكامنة وراء أنواع الفنون المختلفة. إن التوجه الثقافي الحالي لصناعة المعلومات ينحاز بشدة إلى النوعين الأخيرين من المعرفة، وهو الأمر الذي يجب مراعاته في تنمية الموارد البشرية العربية. سؤال آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو:

(4) من الأمثلة الجيدة أن جميع البيانات ذات الصلة بمشروع المورثات البشرية منشورة على شبكة الإنترنت. لكن توجد فجوة ضخمة بين توفر هذا الكم من البيانات البيولوجية واستنتاج المعرفة منها ليتسنى اكتشاف أسباب أمراض معينة وابتكار علاجات جديدة.

المعرفة من أجل من.

بناء على ما سبق، ولكي يمكن الإلمام بالأبعاد المختلفة للفجوة الرقمية، يلزم رصد ظواهرها على مدى محورين أساسيين، (شكل 5-1).

(أ) المحور الأول (الأفقي): محور الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة، والتي تشمل المراحل الخمس التالية: النفاذ إلى المعلومات. تنظيم المعلومات. استخلاص المعرفة. تطبيق المعرفة. توليد المعرفة الجديدة

(ب) المحور الثاني (الرأسي): محور العناصر الأساسية لإقامة صناعة المعلومات، والتي تشمل: عنصر محتوى المعلومات. عنصر معالجة المعلومات. عنصر توزيع المعلومات، حيث يمثل عنصر المحتوى أهم هذه العناصر الثلاثة.

بشكل عام، يمكن القول إن التعريف السائد حاليا للفجوة الرقمية وأساليب التصدي لها يركز على المنطقة المظللة رقم (1) في الشكل، والحق أنه لا بد من إزاحة بؤرة الاهتمام إلى المنطقة المظللة رقم (2). إن تغيير النظرة إلى الفجوة الرقمية هذا يعد مدخلا أساسيا لتحديد البنى التحتية المطلوبة، وكذلك الجهود اللازمة لتنمية الموارد البشرية القادرة على إحداث التغيير المطلوب.

تناولت دراسات عديدة سابقة الأسباب وراء إعاقة سريان التيار المعرفي في كيان البلدان العربية، نكتفي هنا بأن نضيف عليها كون المعرفة في عصر المعلومات وثيقة الصلة بالتقانة، بل تابعة لها في كثير من الأحيان، مما يجعل عمليتي توظيف المعرفة وتوليدها رهنا بمستوى التقدم التقاني، وهو الوضع الذي يقلل بشدة من إسهام مؤسسات البحث والتطوير الرسمية التابعة للدولة، في الوقت الذي لم تصل فيه بعد قطاعات الإنتاج والخدمات إلى مستوى النضوج التقاني الذي يجعل أقسام البحوث والتطوير بها قادرة على توليد المعرفة الجديدة.

في مقابل هذه المعوقات، هناك عدة عوامل تضاعف من قدرة البلدان العربية على توليد معرفة جديدة في عصر المعلومات، وهي:

- المعرفة بحكم طبيعتها متجددة، وستزيد تقانات المعلومات والاتصال من معدل تجددها، وبالتالي من زيادة فرص اللحاق مع تسارع النقلات النوعية التي تطرأ على مسار التطور المعرفي.

- ارتباط منتجات المعلوماتية الوثيق بالأسواق، وتعاظم دور العاملين الاجتماعي والثقافي في

الشكل 5-1

الابعاد المختلفة للفجوة الرقمية

العناصر الاساسية لصناعة المعلومات

محتوى المعلومات			2		
معالجة المعلومات		1			
توزيع المعلومات					
	النفاذ الى المعلومات	تنظيم المعلومات	استخلاص المعرفة	تطبيق المعرفة	توليد المعرفة الجديدة

مراحل الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة

الإطار 5-5

مدينة دبي للإنترنت

أعلنت دبي خططاً لإنشاء مدينة لشبكة الإنترنت في تشرين الأول/ أكتوبر 1999. وبعد أقل من عام، كانت المدينة جاهزة لاستضافة شركات تقانات المعلومات والاتصالات المحلية والإقليمية والدولية.

وقد اكتسبت مدينة دبي لشبكة الإنترنت سمعة جيدة بين مناطق المعلومات الحرة العربية، بسبب ميزاتها من حيث:

- توفر بنى أساسية جيدة. تسعى إمارة دبي لإنشاء شبكة اتصالات متطورة تغطي دبي بأكملها: المدارس والبيوت والمحلات التجارية والمكاتب والفنادق والمطاعم؛
- تقديم الدعم للمشروع على أعلى المستويات السياسية؛
- النجاح في اجتذاب الشركات الدولية الرائدة لإنشاء مكاتب إقليمية لها هناك؛
- وجودها في منطقة من أشهر المناطق في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أنظر الشكل 5-3): الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر؛
- وجود حلقات اتصال تربطها بمدينة الإعلام وبمشروع «واحة الفكر» في مناطق ثقافية أخرى. وترتبط هذه الاستراتيجية باتجاه لدمج المعلومات والإعلام من جهة وتقانات المعلومات والاتصالات والثقافة من جهة أخرى؛
- إسناد إدارة مدينة دبي إنترنت لمجموعة من شباب إمارة دبي الذين يتمتعون بمؤهلات متفوقة وبخبرة في تقانات المعلومات والاتصالات وإدارة الأعمال؛
- وجود معرض الخليج لتقانات المعلومات السنوي في دبي، الذي لا مراء في أنه أهم حدث عربي في تقانات المعلومات والاتصالات؛
- توفير خدمات تتجاوز البنى الأساسية لتشمل البحث والتطوير في ميدان المعلوماتية. وتخطط المدينة لإقامة عدة وحدات للبحث والتطوير في ميادين المعلوماتية المتقدمة؛
- سمتها كعالم مصغر: خليط متنوع من الجنسيات واللغات والقيم والمنتجات والخدمات.

تصميم هذه المنتجات وتطويرها واختيارها وتسويقها، وهو ما يتيح العديد من الفرص أمام أصحاب الأفكار المحليين للإسهام في عملية التطوير التقاني.

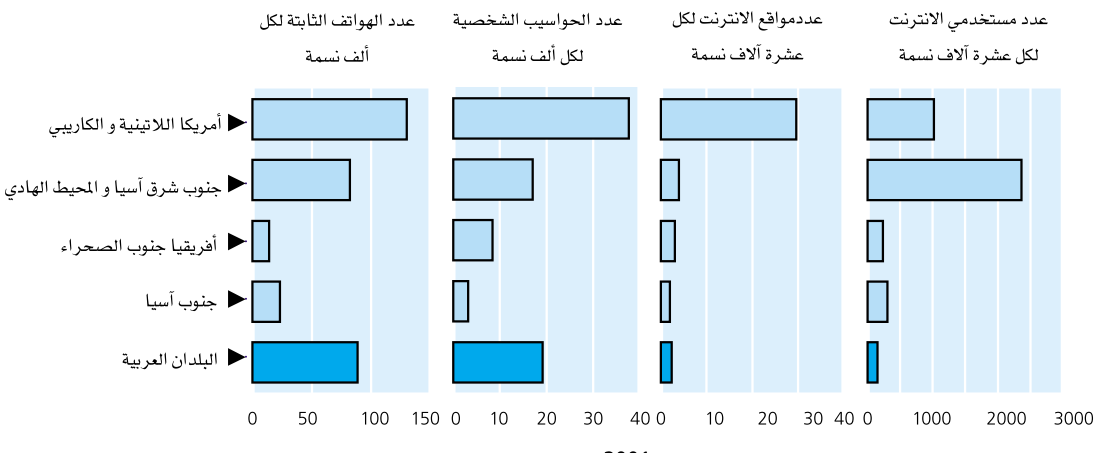
- أبرزت المعلوماتية الحديثة أهمية العلوم الإنسانية التي راحت تبحث عن نهج جديد يخلصها من أسر ما اقترضته من أنهج العلوم الطبيعية. يمثل هذا المنحى المعرفي فرصة نادرة للعلماء العرب كي يسهموا في إحداث هذه النقلة المعرفية، خاصة وأن هناك كثيرين يتوقعون أن تستحدث العلوم الإنسانية مناهج فكر جديدة يمكن أن تقترضها العلوم الطبيعية ذاتها، بعد أن باتت هي الأخرى تواجه أزمة منهجية حادة (نبيل علي، 2001، 20).

الفجوة الرقمية بين الإقليم العربي وأقاليم العالم الأخرى

تناولت دراسات عديدة سابقة الفجوة الرقمية بين أقاليم العالم المختلفة، ويتم التعبير عنها بمجموعة من التوزيعات الإحصائية لعدد من المؤشرات من قبيل: عدد الهواتف الثابتة، وعدد الحواسيب الشخصية، وعدد مواقع الإنترنت ومستخدميها منسوبة إلى إجمالي عدد السكان. وكما هو متوقع، يأتي الإقليم العربي ضمن الشرائح الدنيا لهذه التوزيعات الإحصائية. يكفي مثالا هنا فيما يخص الإنترنت أن نصيب العرب من إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت يبلغ 0,5٪ في حين تبلغ

الشكل 5-2

مؤشرات الفجوة الرقمية بين البلدان العربية ومناطق من العالم النامي



مصدر: مؤشرات التنمية، تقرير التنمية في العالم، البنك الدولي، عام 2001

نسبة العرب إلى إجمالي السكان العالمي 5٪ تقريبا (ديوهجى، بالإنجليزية، 2000).

يوضح شكل (5-2) بعض مقارنات بين البلدان العربية ومناطق أخرى من العالم النامي. وبينما تأتي المنطقة العربية في موضع لا بأس به فيما يخص نسبة الهواتف الثابتة، وعدد الحواسيب الشخصية إلى إجمالي عدد السكان، إلا أنها تأتي في ذيل القائمة فيما يخص عدد مواقع الإنترنت، وعدد مستخدمي شبكة الإنترنت، وبصورة عامة يمكن القول أن المؤشرين الأخيرين أكثر دلالة على مستوى التنمية المعلوماتية حيث يعبران بصورة أدق عن مدى تجاوب المجتمع مع تقانات المعلومات والاتصال.

إن لكل إقليم وضعه الخاص به فيما يتعلق بتفاعل العوامل الداخلة في عملية التنمية المعلوماتية، ومدى ثقلها سواء من حيث توسيع الفجوة الرقمية، أو تضييقها. لا ينحصر هذا القول على مناطق العالم النامي فقط، بل ينطبق بنفس القدر على المناطق الأكثر تقدما؛ فعلى سبيل المثال،

تأتي المنطقة العربية في ذيل القائمة العالمية فيما يخص عدد مواقع الإنترنت وعدد مستخدمي الشبكة

وبرغم أوجه التشابه والتقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الاتحاد الأوروبي، اعترض كثيرون (بانجمان، بالإنجليزية، 1994) على النموذج المقترح لتحويل دول الاتحاد إلى مجتمع المعلومات حيث عابوا عليه مطابقته من حيث توجهاته الاستراتيجية مع النموذج الأمريكي الذي يستند أصلا إلى إقامة شبكة من طرق المعلومات فائقة السرعة، ويعطي الأولوية للجوانب التقانية والاقتصادية، ويغفل الجوانب الثقافية والاجتماعية. وهو ما يؤكد ضرورة بلورة نموذج عربي لتهيئة البلدان العربية لدخول مجتمع المعلومات؛ نموذج ينأى عن النسخ والتقليد الذي تتبعه معظم السياسات الحالية تحت لهفة اللحاق بالركب المعلوماتي دون رؤية ابتكارية تلبي الخصائص التي تميز المنطقة العربية، والتي سبقت الإشارة إليها.

وهناك عدة عوامل أساسية تعمل على توسيع مدى الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدم، من أهمها:

- كون تقانات المعلومات والاتصال بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وذلك نظرا لما توفره من وسائل السيطرة المركزية وسهولة المناورة بالأصول الرمزية، وسيولة تدفق السلع المعلوماتية.
- الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وقد أدى ذلك إلى تحويل عملية إنتاج المعرفة على أساس الربحية، مما أدى بدوره إلى ارتفاع كلفة الحصول على موارد المعرفة.
- ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لطرق

المعلومات فائقة السرعة.

● النزيف المتزايد للعقول العربية، سواء الفعلي الذي يتم من خلال الهجرة، أو الرقمي الذي يتم عن بعد من خلال شبكة الإنترنت، خاصة للنخبة المتخصصة في مجال تقانات المعلومات والاتصالات، والتي تتعرض حاليا لجذب شديد من قبل الدول المتقدمة. وينذر هذا الوضع - إن استمر - باستبعاد الدول العربية من مجال البحوث والتطوير.

● سرعة تغير تقانات المعلومات والاتصال يزيد من صعوبة التخطيط التقاني، ويجعل القرار التنموي الاستراتيجي رهنا بتوصيات الخبراء التكنوقراط الذين غالبا ما يغفلون عن الجوانب الاجتماعية والثقافية.

● وأخيرا وليس آخرا، وكما حدث بالنسبة إلى مجال موجات الأثير في الاتصال اللاسلكي، والاختلال الشديد في توزيع نطاق موجاته ما بين الدول المتقدمة والنامية، هناك من يُنذر حاليا باستعمار جديد للفضاء المعلوماتي تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه وشعبه ومدنه وجماعاته، وتستقطب مواقعها على الشبكة العالمية الويب معظم الزوار.

برغم كل هذه المعوقات التي تعمل على توسيع الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدم، فإن هناك عاملا رئيسيا جديدا يجب استثماره إلى أقصى حد، ألا وهو التوجه الاجتماعي الثقافي الحالي لصناعة المعلومات، خاصة فيما يخص عنصر اللغة العربية.

الفجوة الرقمية بين البلدان العربية

يوضح شكل (5-3) التوزيع الإحصائي لمؤشرات الفجوة الرقمية بين البلدان العربية مقرونة بقيم مقياس التنمية البشرية كما ورد في الفصل الثاني من التقرير. يتضح من الشكل التفاوت الشديد بين البلدان العربية معلوماتيا، والارتباط القوي بين مدى الفجوة ومستوى التنمية البشرية باعتبار الفئات الثلاث لتوزيع مؤشر التنمية البشرية ما بين البلدان العربية (مرتفع/ متوسط/ منخفض)، إلا أن هذا الارتباط يضعف كثيرا داخل كل فئة على حدة، وذلك نظرا إلى اختلاف عوامل التنمية المعلوماتية عن تلك للتنمية البشرية .

من العوامل التي تعمل على توسيع الفجوة الرقمية بين البلدان العربية، بجانب العامل الاقتصادي بالطبع، ما يلي:

● غياب سياسة قومية للمعلومات.

● ضعف دور منظمات الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى في هذا المجال.

● قلة اهتمام بيوت التمويل العربية بمشروعات المعلوماتية. حيث تجرى دراسات الجدوى في العادة على أساس اقتصادي محض دون أن تؤخذ العائدات الاجتماعية في الحسبان.

● التضخم المطلوب في ميزانيات التعليم، خاصة بعد التوسع في استخدام تقانات المعلومات

هناك ارتباط قوي بين مدى الفجوة الرقمية في كل بلد عربي ومستوى التنمية البشرية فيه.

الشكل 5-3

مؤشرات الفجوة الرقمية بين البلدان العربية، حسب مستوى، وترتيب، مقياس التنمية البشرية



المصدر: البنك الدولي، إحصائيات مؤشرات التنمية، 2001؛ ماعدا مصدر بيانات عدد مستخدمي الإنترنت، دراسة منظمة الإسكوا عن العلم والتكنولوجيا في البلدان أعضاء المنظمة، مايو 2000.

والاتصال في المجال التربوي.

ومن نافلة القول، أن نجاح المنطقة العربية في تضييق الفجوة عالميا يتوقف بصورة أساسية على نجاحها في تضييق الفجوة إقليميا. يوحي هذا بضرورة إقامة تكتل عربي على أساس معلوماتي.

الفجوة الرقمية : قطريا

لا توجد دراسات أو إحصائيات تتناول الجوانب المختلفة للفجوة الرقمية على مستوى كل بلد عربي على حدة، ولكن الأمر، على ما يبدو، لا يحتاج إلى إحصائيات، فهناك شواهد عديدة تدل على وجود هذه الفجوة وفقا للعوامل الاجتماعية السالفة الذكر، ويختلف تأثير كل من هذه العوامل ما بين بلد عربي وآخر إلا أن مستوى التعليم وعامل السن يظلان أكثر العوامل تأثيرا في إحداث الفجوة الرقمية.

من العوامل التي تعمل على اتساع الفجوة الرقمية داخل القطر العربي الواحد:

- عامل اللغة، حيث معظم المعلومات المتاحة حاليا على الإنترنت باللغة الإنجليزية، التي لا تتقنها الأغلبية العظمى من السكان.

- غياب برامج التعليم التصحيحي وإعادة تأهيل الكبار.

- العامل الثقافي فيما يخص علاقة الرجل بالمرأة، والتقليد الشائع في كثير من البلدان العربية بقصر عمالة النساء على مجالات عمل محدودة، ذلك على الرغم من أن توجهات تقانات المعلومات والإنترنت تعمل، في مجملها، لصالح المرأة العربية بما تتيحه من فرص مشاركتها في الأعمال من المنزل إلا أن هذه الفرص غالبا ما تتبدد أمام دعوى تفشي البطالة بين الذكور.

الفجوة اللغوية

تلعب اللغة في مجتمع المعلومات دورا أكثر خطورة عن ذي قبل، وذلك لسبب رئيسي ألا هو محورية الثقافة في منظومة مجتمع المعلومات، ومحورية اللغة في منظومة الثقافة، وذلك بالإضافة إلى تنامي دور اللغة في المجالات المختلفة لتقانات المعلومات و الاتصالات، خاصة فيما يتعلق بنظم الذكاء الاصطناعي.

هل يؤدي إنتشار الإنترنت إلى إحياء اللغات أم إندثارها؟

وفي إطار خطاب العولمة، كثر الحديث عن اللغة، خاصة بعد أن أبرزت الإنترنت بصورة سافرة أهميتها السياسية والثقافية والاقتصادية. وقد سادت هذا الحديث نبرة التشاؤم، وتوالى ظهور المصطلحات التي تعكس مدى القلق على مصير لغات العالم في عصر المعلومات، من قبيل: الفجوة اللغوية، وانقراض اللغات، والعنصرية اللغوية والحروب اللغوية، وتمادى البعض في تشاؤمه ليدرج اللغة ضمن قائمة موتى عصر المعلومات[5] كضحية جديدة تضاف إلى ضحاياه الأخرى ذات الصلة اللغوية، ونقصد بها الخصوصية الثقافية والقيم المحلية والسيادة الوطنية. على الطرف النقيض، هناك من يرى في الإنترنت وسيلة لإحياء اللغة وحماية للغات الأقليات، وأداة نافذة للتواصل اللغوي عبر الثقافات، والحفاظ على تراث فنون الإبداع اللغوي.

لقد بات واضحا أن العالم يواجه على جبهة اللغة موقفا مصيريا: إما أن يتمسك بتعدد لغاته، وما ينطوي عليه ذلك من صعوبة التواصل وإعاقة تبادل المعلومات والمعارف، وإما أن تتوحد لغات العالم في لغة قياسية واحدة، الإنجليزية في أغلب الظن، وساعتها تكون قد حلت بالبشرية الطامة الكبرى على حد تعبير مدير منظمة اليونسكو في لقاء في دافوس مؤخرا. هذا عن موقف اللغات بصفة عامة، أما فيما يخص اللغة العربية، فهي تواجه موقفا مصيريا خاصا بها: إما أن تصبح أداة البلدان العربية للحاق بالركب المعلوماتي، وإما أن تتسع الفجوة التي تفصل بينها وبين لغات الدول المتقدمة، وبخاصة الإنجليزية، وذلك على مستويات: التنظير اللغوي - بناء المعاجم - تعليم اللغة وتعلمها- استخدام اللغة وظيفيا - توثيق اللغة - معالجة اللغة حاسوبيا.

الملامح الرئيسية للمشهد المعلوماتي العربي الراهن

السياسات والتشريعات والتنظيم

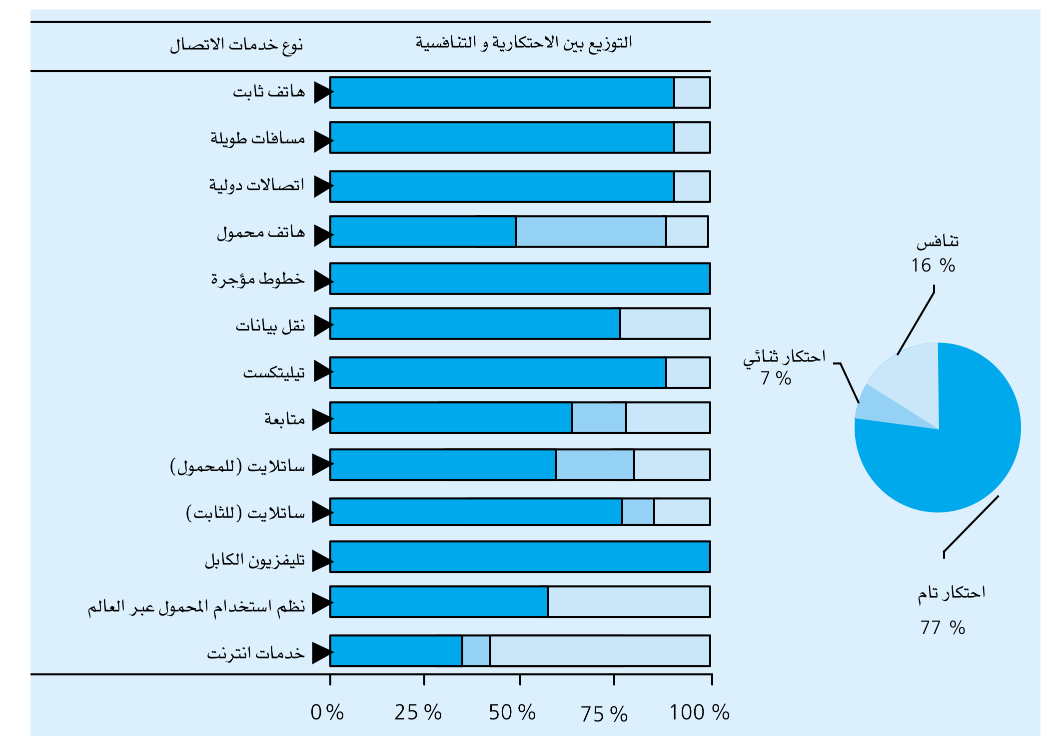
عدم وجود سياسات معلومات وطنية. تفتقر الدول العربية إلى سياسات معلومات على مستوى القطر تحدد الأهداف والأولويات، وتنسق بين القطاعات المختلفة، وتطرح البدائل الاستراتيجية لإقامة البنى التحتية، ولتنمية الموارد البشرية وموارد المعلومات، وإقامة الإطار التنظيمي والتشريعي لمؤسسات الإنتاج والخدمات في المجالات المختلفة للمعلومات والاتصالات.

ومع ذلك، شهدت الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل القيادات السياسية العربية في مصر والأردن والإمارات وسورية تبلورت في صورة خطط وطنية لدفع جهود البنى التحتية في مجال الاتصالات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي،

(5) نشر كتاب مؤخراً بعنوان موت اللغة

الشكل 5-4

مدى احتكارية نظم الاتصالات العربية



المصدر: تحديث الكتاب العربي الصادر عن المكتب الإقليمي للدول العربية- منظمة ITU (بالإنجليزية). أكتوبر 2000.

وإتاحة خدمات الإنترنت للمدارس، وإقامة مناطق حرة لتقانات المعلومات والاتصالات مثل مدينة دبي للإنترنت، إطار (5-5)، والقرية الذكية في مصر، وتلال السيليكون في الأردن.

عدم وجود سياسة معلومات على صعيد العالم العربي. وفي غياب سياسات معلومات قطرية يصبح الغياب الحالي لسياسة معلوماتية قومية على مستوى الإقليم العربي أمرا متوقعا، فقد اقتصرت محاولات التكامل العربي في مجال المعلومات على المستوى القطاعي، ومن أبرزها سلسلة الاستراتيجيات التي قامت بوضعها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتي أولت اهتماما لا بأس به بأمور المعلوماتية في المجالات الثقافية والإعلامية والتربوية. إلا أن هذه التوجهات القومية لم تجد طريقها إلى الخطط القطرية في قطاعات المعلومات والثقافة والإعلام والتربية، وربما يرجع السبب في ذلك إلى السيطرة شبه الكاملة للحكومات على هذه القطاعات في معظم البلدان العربية، الأمر الذي يؤدي إلى اصطدام أي تنسيق عربي في القطاعات المذكورة نظرا للحساسيات العديدة والمتشابكة لهذه القطاعات على المستويات السياسية الأعلى.

نتيجة لغياب سياسة قوية فعالة على المستوى الإقليمي، تشكو الساحة المعلوماتية العربية حاليا مظاهر سلبية عديدة من أمثلتها:

- تفشي التوجه القطاعي الذي عادة ما يتسم بالانعزالية لغياب عنصر التنسيق بين القطاعات. علاوة على ذلك، فالتوجه القطاعي يتنافى في جوهره مع التوجه الحالي لدمج قطاعات المعلومات والإعلام والثقافة والاتصالات.

- فوضى في اقتناء نظم الاتصالات تعوق عملية التوحيد والربط بين البلدان العربية، ومن أمثلة ذلك نظم الهاتف المحمول غير المتوافقة التي لا تتيح للمستخدم العربي استخدام هاتفه بين البلدان العربية، وقد ظهرت الحاجة مؤخرا إلى نوع من التنسيق فيما يستجد من قرارات اقتناء نظم الاتصالات، مع التخلص تدريجيا من النظم القديمة غير المتوافقة.

إعادة هيكلة قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية

منذ العام 1995 قامت معظم البلدان العربية بإعادة هيكلة قطاع الاتصالات. لقد كان إدخال الهاتف النقال وخدمات الإنترنت من أهم الدوافع لإعادة الهيكلة، وهي تتم عادة باتباع خطة ذات مراحل ثلاث لتحويل المؤسسات الحكومية للاتصالات إلى شركات كخطوة تمهيدية لخصخصة هذه الشركات، ثم تحرير القطاع بإطلاق المنافسة. وبرغم كل هذه الجهود، إلا أن

نتيجة لغياب سياسة قوية فعّالة على المستوى الإقليمي، تشكو الساحة المعلوماتية العربية من فوضى في اقتناء نظم الاتصالات تعوق عملية التوحيد والربط بين البلدان العربية.

عملية إعادة الهيكلة تسير ببطء، ومازال الطابع الاحتكاري وشبه الاحتكاري هو السائد خاصة في مجال الاتصالات التقليدية، شكل (5-4).

وتتم عملية إعادة الهيكلة في غياب نموذج اقتصادي لقطاع الأعمال في مجال الاتصالات، وفي غياب سياسة واضحة لتقسيم العمل بين قطاعات الملكية المختلفة (حكومة، قطاع عام، قطاع تعاوني، قطاع خاص)، وهو وضع يوجب اتخاذ الحذر إزاء سياسة تحرير سوق الاتصالات العربي لما تحمله في طياتها من مخاطر قد تنجم عن تغليب حافز الربح، وإمكان الاحتكار.

وبصورة أعم، تتطلب التغييرات السريعة في تقانات المعلومات والاتصالات إجراءً تشريعياً سريعاً، وهو عمل تعتبر معظم الهيئات التشريعية العربية غير معدة للقيام به. وأدى هذا إلى ظهور فجوة تنظيمية وتشريعية، زاد من تعقيد طبيعتها المثيرة للمشاكل أن المسؤولين عن التشريع والتنظيم يفتقرون إلى معرفة الجوانب الفنية لتقانات المعلومات و الاتصالات ويتعين عليهم أن يعتمدوا على مساعدة خبراء فنيين، يميلون إلى تقديم توصيات على أساس تقاني واقتصادي محض دون أن يأخذوا في الحسبان الجوانب الاجتماعية والثقافية للمعلوماتية. كما أن جهود التشريع انصبت حتى الآن على قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية دون إعارة اهتمام للمسائل التشريعية المتعلقة بتلاقي الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات والمحتوى.

عنصر المحتوى

كما ذكرنا سالفاً، يمثل عنصر المحتوى أهم عناصر صناعة المعلومات، إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة واضحة على السياسات الحالية التي تمحورت حول البنية التحتية للاتصالات، وقد أشارت بعض الدراسات إلى ضعف استغلال موارد المعلومات في اتخاذ القرار، وضمور استخدام المعلومات العلمية والتقانية كنتيجة منطقية لضمور أنشطة البحث والتطوير عموما (الإسكوا، بالإنجليزية، 2000). الأهم من ذلك أن الحديث عن المحتوى غالبا ما يغفل عن نوعية المحتوى المطلوب، ومصادره، في ظل التوجه التقاني لصناعة المعلومات، والذي يختلف من حيث طبيعته ومصادره، اختلافا جوهريا عن المحتوى المطلوب لاتخاذ القرار وأنشطة البحث والتطوير (الإسكوا، بالإنجليزية، 2000 واللجنة المصرية للتقانة الصناعية، بالإنجليزية، 2001).

وموقف البلدان العربية من هذه النوعية من المحتوى غير مرض للغاية، سواء على مستوى المحتوى التراثي، أو المحتوى الإبداعي؛ فبالنسبة إلى موارد التراث، تفتقد الدول العربية إلى وسائل السيطرة على أصولها المعلوماتية القديمة والحديثة من نصوص ووثائق وأفلام وشرائط تسجيل إذاعية وتليفزيونية وموسيقى وأغان، ومعظم هذه الموارد لم تتم رقمنتها. أما بالنسبة إلى المحتوى الإبداعي الجديد، فتشكو البلدان العربية من نقص شديد في إنتاجه، حيث تناقص معدل إنتاج الأفلام من المئات إلى العشرات، ومعظم ما تبثه القنوات التليفزيونية العربية مستورد من الخارج، ووكالات الأنباء العربية، مع بعض الاستثناءات، تستورد معظم بياناتها من الوكالات الكبرى الأربع، أما إنتاج الكتب فلا توجد أرقام مؤكدة يمكن الاستناد إليها، إلا أن هناك شواهد عديدة تؤكد النقص الشديد في التأليف، حيث تحظى الكتب الدينية والكتب التعليمية بنصيب الأسد ، مع محدوديتها فيما يخص المحتوى الإبداعي الجديد. أما الكتب المترجمة فأرقامها هزيلة للغاية، فالعالم العربي يترجم سنويا ما يقرب من 330 كتابا، وهو خمس ما تترجمه اليونان، والإجمالي التراكمي للكتب المترجمة منذ عصر المأمون حتى الآن يبلغ 100000 كتاب، وهو ما يوازي تقريبا ما تترجمه

بلغ مجموع الكتب المترجمة إلى اللغة العربية منذ عصر المأمون وحتى الآن نحو مئة ألف كتاب، وهو ما يوازي تقريباً ما تترجمه إسبانيا في عام واحد.

الإطار 5-6 **الإمام علي ابن أبي طالب (556م - 619م) – المعرفة والعمل**

- كلُّ وعاءٍ يضيقُ بما جُعِلَ فيه إلاّ وعاءَ العلم فإنه يتَّسع.
- إذا أرذلَ الله عبداً حظر عليه العِلْم.
- لا غِنى كالعقل. ولا فَقْرَ كالجهل. ولا ميراثَ كالأدَب. ولا ظَهيرَ كالمشاورة.
- الحكمة ضالَّةُ المؤمن، فخذ الحكمة ولو من أهل النفاق.
- قَدْرُ الرَّجُلِ على قَدرِ هِمَّتِه.
- لا مالَ أعْوَدُ مِنَ العقل. ولا وَحدَةَ أوحَشُ من العُجْب. ولا عقلَ كالتدبير. ولا كَرَمَ كالتَّقوى. ولا قرينَ كحُسْنِ الخُلُق. ولا ميراثَ كالأدَب. ولا قائدَ كالتوفيق. ولا تجارةَ كالعَمَل الصالح. ولا شَرَفَ كالعلم.
- العلمُ خيرٌ من المال. والعلم يحرُسُك وأنت تحرس المال. والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو على الإنفاق. وصنيع المال يزول بزواله، والعلم دين يُدان به. به يكسب الإنسان الطاعة في حياته، وجميل الأحدوثة بعد وفاته. والعلم حاكم والمال محكوم عليه. هلك خُزّانُ الأموال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر. أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة.
- العلمُ مَقرونٌ بالعمل فَمَن عَلِمَ عَمِلَ. والعِلمُ يَهتِفُ بالعمل، فإن أجابه وإلاّ ارتحل عنهُ.

أسبانيا في عام واحد (شوقي جلال، 1999، 78).

في المقابل هناك بعض المبادرات المشجعة لوضع محتوى الصحف والمجلات العربية على الإنترنت، وكذلك توزيعها على إسطوانات مدمجة، واهتماما متزايدا بإقامة صناعة عربية للنشر الإلكتروني. لو أبدت الحكومات العربية استعدادها للتنازل عن احتكارية قطاع الاتصالات، إلا أنها تظل متشبثة باحتكارية محتوى المعلومات. وهناك محاولات عربية لإدخال نظم الحكومة الإلكترونية (دبي، والأردن)، إلا أن الأمر عادة ما يقتصر على الشؤون التنظيمية، وتقديم الخدمات الحكومية إلى الجمهور، ولا تلوح في الأفق مساع جادة لاستغلال شبكة الإنترنت كأداة لتحقيق مستوى أعلى من شفافية المعلومات ذات الطابع السياسي التي تهم عامة الجمهور، والارتقاء بمستوى الأداء الديموقراطي بتسخير الإنترنت لخدمة جميع الفئات، وذلك كبديل يتجاوز قنوات الإعلام الرسمي.

إستخدام المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب

وضعت السعودية والإمارات ومصر والأردن خططا طموحة لإدخال الكمبيوتر في مراحل التعليم المختلفة، وهناك خطط ملحقة لإدخال خدمات الإنترنت في هيئة معمل اتصالات في كل مدرسة. إلا أن هذه الخطط تواجه عدة عوائق أساسية من أهمها:

- عدم التأهيل الكافي للمدرسين.
- نقص شديد في البرمجيات التعليمية باللغة العربية.
- لم يتم تطوير المنهجيات والمناهج بحيث تتلاءم مع تنوع طرق التعليم والتعلم (التعلم عن بعد، التعلم بالمشاركة والتعلم التكافلي).
- عجز الإدارة المدرسية عن إدارة تقانات التعليم الحديثة.

وهناك عدة مراكز حكومية وغير حكومية للتدريب على تقانات المعلومات والاتصالات أثبتت فاعليتها في هذا الصدد، مما يجعل اللجوء إلى الخبرة الأجنبية لهذا المستوى من التدريب ضربا من الإسراف.

إلا أنه ليست هناك فرص حقيقية لتدريب الكبار من خلال العمل، حيث تفتقد معظم أماكن العمل العربية إلى البيئة التقانية المواتية لتأهيل عمالتها معلوماتيا، علاوة على ذلك يقف حاجز اللغة عائقا لكون الغالبية العظمى من مواقع التعلم والتدريب على الإنترنت باللغة الإنجليزية.

تطوير البرمجيات

جرى العرف على تصنيف البرمجيات إلى مستويين أساسيين، برمجيات التشغيل وتعزيز الانتاجية والبرمجيات التطبيقية. وتشمل برمجيات التشغيل وزيادة الإنتاجية، نظم التشغيل التي تتحكم في عمل الحاسوب وشبكات البيانات ولغات البرمجة، وبرامج زيادة الإنتاجية من نظم تنسيق الكلمات وقواعد البيانات وما شابه. وقد كانت هناك محاولات جادة وناجحة لتعريب نظم التشغيل وتنسيق الكلمات إلا أن هذه الجهود قد توقفت أمام المنافسة الحادة من الشركات المتعدية الجنسيات، ويصعب على العالم العربي حاليا المنافسة في هذا المجال.

لقد أكدت دراسات عديدة أهمية بحوث معالجة اللغة العربية آليا وتعريب تقانات المعلومات والاتصال، كان أخرها دراسة من منظمة الإسكوا عن أهمية التعريب ومجالاته وأولوياته وعلاقته باقتصاد المعرفة (مراياتى، بالإنجليزية، 2000)، وقد أقامت عدة بلدان عربية مراكز ومعاهد متخصصة في بحوث تقانات المعلومات والاتصال نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ مركز بحوث الإلكترونيات التابع للمركز القومي للبحوث بمصر وقد أنشئ عام 1963 والمعهد الإقليمي لبحوث الاتصالات والمعلومات بتونس وقد أنشئ في عام 1986 والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتقانة التابع لمركز البحوث العلمية في سورية.

ولهذه المراكز إسهامات جادة في مجالات المعالجة الآلية للغة العربية المكتوبة والمنطوقة، والترجمة الآلية والبرمجيات التعليمية والوسائط المتعددة، ونظم التعمية وتأمين البيانات، وتصميم شبكات المعلومات الوطنية ونظم المعلومات الإدارية والجغرافية. وقد شملت جهود المركز المصري عدة بحوث في مجالات الإلكترونيات الميكروية والروبوت. إلا أن هذه المراكز لم تنجح في إقامة علاقات تعاون فيما بينها في هيئة بحوث مشتركة، أو المشاركة في الموارد، أو حتى على مستوى تنسيق برامج البحوث تحاشيا للتكرار، وذلك بالرغم من كل ما تتيحه الإنترنت من فرص في هذا المجال، ولم تكن هناك سوى مبادرات محدودة للغاية لاستثمار فرص التعاون المتاحة من خلال اتفاقيات التعاون الدولي.

وتشمل البرمجيات التطبيقية البرمجيات التعليمية والإدارية والمالية وما شابه، وخدمات المعلومات وقواعد البيانات، وهناك عدد لا بأس به

هناك خطوات جادة لإدخال نظم الحكومة الإلكترونية؛ إلا أن الأمر يجب أن لا يقتصر على الشؤون التنظيمية، وتقديم الخدمات الحكومية إلى الجمهور، بل يجب أن يتسع ليشمل استغلال شبكة الإنترنت كأداة لتحقيق مستوى أعلى من شفافية المعلومات ذات الطابع السياسي التي تهم عامة الجمهور.

من شركات تطوير برامج الوسائط المتعددة والنشر الإلكتروني، معظمها من شركات تطوير البرامج، وعدد قليل من دور النشر التعليمي والصحفي. ولعل أكثر برمجيات التطبيقات نجاحا هي تلك المتعلقة بالتراث الديني، مما يؤكد أهمية العامل الثقافي. أما بالنسبة إلى خدمات المعلومات في العالم العربي فمتدنية لنقص الموارد والكوادر، وضعف الطلب عليها.

تعزيز الوصول إلى تقانة المعلومات والاتصالات

ان اكتساب المعلومات بما في ذلك استنتاجها وجمعها وتحويرها وتحليلها ونشرها، سيحرك بقوة الازدهار الاقتصادي في البلدان العربية وفي أماكن أخرى في غضون العقود القادمة. ويستند الاقتصاد العالمي بصورة متزايدة إلى خدمات كثيفة الاستخدام للمعلومات التي تعطي قيمة مضافة أعلى من مشاريع الصناعات التحويلية التقليدية. إلا أنه من الضروري جداً أن يتسنى الوصول إلى أدوات تقانات المعلومات التي لا غنى عنها، مثل المحطات الطرفية للحاسوب والبرامج ذات الصلة وشبكة الإنترنت، إلى اكبر عدد ممكن من الأفراد ذوي الخلفيات المتباينة في المجتمع العربي. ومن خلال المشاركة الحرة، تستطيع هذه الأدوات اجتذاب عقول العديد من العلماء والباحثين الشبان في جميع أنحاء المنطقة، لا في ميدان تقانات المعلومات فحسب ولكن في جميع ميادين البحث. حتى الآن، ما زالت تقانات المعلومات و الاتصالات هي أهم عنصر يمكّن من الوصول إلى التقانة المتاحة اليوم ويحقق مساواة الوصول إليها.

يعاني مستخدمو الإنترنت في الوطن العربي من نقص المساهمات العربية ومصادر المعلومات العربية على شبكة الإنترنت.

إن مستخدمي شبكة الإنترنت في الوطن العربي يلاحظون ويعانون من نقص المساهمات العربية ومصادر المعلومات العربية على شبكة الإنترنت. ولاشك فإن ذلك يعني وجود مجال خصب ومفتوح للمشاركة والتطوير من الباحثين العرب لتزويد الشبكة بما يثريها بالمعلومات العربية بما في ذلك المحتوى المتجسد في التراث الرمزي ومنها النصوص المكتوبة والموسيقى والأفلام وقواعد البيانات، وكذلك الإبداعات الجديدة من قبل الأدباء والمفكرين والفنانين ومؤلفي الموسيقى. وقد يقترح البعض مزيداً من الإنفاق والتحكم والتوجيه في هذا المجال للتأكيد على وجود مكونات تتناسب مع الثقافة العربية وتنأى بها عن تأثير الثقافات الأخرى غير المرغوبة. إلا أن ذلك لا يعتبر شرطا أساسيا طالما تنشط حركة تزويد شبكة الإنترنت بالمعلومات الكافية حول الثقافة العربية في مختلف مناحيها، وكلما زادت أعداد الباحثين العرب في المجالات المختلفة، من صحافيين وكتاب وشعراء ومهندسين وعلماء وأطباء وفلاسفة وغيرهم، ممن يحرصون على التواصل مع الشبكة ونشر أعمالهم عبرها، فإن ذلك في حد ذاته يعتبر وسيلة فعالة لنشر الثقافة العربية لكل مستخدمي الشبكة من العرب وغير العرب، كما أنها فرصة إيجابية للتفاعل المتبادل بين المتخصصين في المنطقة. ولضمان إيجاد قيمة مادية لهذه المعلومات المفيدة، فإن الأمر يتطلب، في المراحل الأولى، تطوير العديد من الإجراءات التجارية والتشريعية. إن القيمة المتوقعة كبيرة والمردود الاقتصادي عال، ويبين الجدول (2-5) مثالا حول المردود الاقتصادي لقطاع صناعة المعلومات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في عام 1994.

الجدول 5-2
صناعة المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في عام 1994
(ببلايين الدولارات الأمريكية)

قطاع صناعة المعلومات	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد الأوروبي
مضمون المعلومات	255 (45٪)	186 (34٪)
نشر المعلومات	160 (28٪)	165 (30٪)
معالجة المعلومات	151 (27٪)	193 (36٪)
المجموع	566 (100٪)	544 (100٪)

المصدر: اليونسكو، التقرير السنوي عن المعلومات 1998

الحواجز الحالية التي تعوق الوصول إلى تقانة المعلومات والاتصالات

يتسم موقف المنطقة العربية من تقانات المعلومات والاتصالات بعدة سمات سائدة في أجزاء أخرى من العالم النامي، من بينها:

- يتركز انتشار تقانات المعلومات والاتصالات في عدد محدود من البلدان؛
- إمكانات الوصول إلى تقانة المعلومات والاتصالات تتطابق مع ذات العوامل التي ترتبط بالفجوة الاجتماعية، أي الثروة والتعليم والسن ونوع الجنس والتحضر؛
- جوانب عجز كبيرة في انتشار التقانة، وفي القدرات وعنصر المحتوى؛

● ضعف حلقات الوصل في البنى الأساسية وعدم الاتساق بين تقانة المعلومات والاتصالات ونظام الإنتاج.

ولكن البلدان العربية تواجه بعض القضايا الإضافية، من بينها:

● ازدياد أهمية البعد اللغوي في تقانات المعلومات والاتصالات، خاصة بعد انتشار شبكة الإنترنت؛

● الثقافة التي تحيط باستخدام المعلومات بصورة عامة. ففائدة ثقافة المعلومات المفتوحة للتبادل المباشر فيما بين المواطنين، وبين المواطنين والحكومة والمجتمع الدولي لم تصل بعد في بعض البلدان إلى الكتلة الحرجة؛

● نظم الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ودعم القرارات إما أنها غير موجودة أو أنها لا تزال في المهد.

سبل ضمان إتاحة تقانات المعلومات والاتصال للجميع

السياسات والتنظيمات المقترحة

يتعين بلورة سياسة قوية للمعلومات على مستوى الوطن العربى تقوم على الأسس الاستراتيجية التالية:

● التوجه فوق القطاعى، بمعنى أن تتجاوب السياسة مع الاتجاه المتصاعد لدمج قطاعات الاتصالات والإعلام والمعلومات، وصلة ذلك باستخدام تقانات المعلومات والاتصال فى مجالات التربية والثقافة والصحة العامة.

● التأكيد على مبدأ التكامل المعلوماتى العربى، خاصة فيما يتعلق بمبدأ المشاركة فى الموارد.

● المدخل الثقافى لصناعة المعلومات، مع اعتبار معالجة اللغة العربية حاسوبياً هى نقطة انطلاق أساسية لهذا المدخل.

● محورية عنصر المحتوى بمفهومه الواسع.

● إعطاء أولوية لاستغلال تقانات المعلومات والاتصال فى مجالات التعليم والتدريب، والصحة العامة، وبناء البنية التحتية لصناعة ثقافية عربية.

كما ينبغي تعزيز أجهزة التخطيط الاستراتيجي للتنمية المعلوماتية بوحدات متخصصة فى رصد التطوير التقاني لتقانات المعلومات والاتصال، وتقويم نظمها وأداء منتجاتها وسلوك منتجيها؛ على أن يقترن ذلك بتدريب المتخصصين على أصول التكييف الاجتماعي لتقانات المعلومات والاتصال.

إقامة البنية التحتية لشبكات الاتصالات

يتعين وضع سياسة متوازنة لإعادة هيكلة قطاعات الاتصال بحيث تضمن تحرير القطاع، وإطلاق المنافسة إلى الحد الذى يشجع الاستثمار الخاص ، المحلى والأجنبى، على الإسهام فى إقامة البنية التحتية، في الوقت ذاته الذى يكفل فيه قدراً مناسباً من الضبط من قبل الحكومة لضمان إتاحة حد أدنى من خدمات الاتصال العامة لمحدودي الدخل والمناطق الريفية والنائية وإضافة إلى ذلك ينبغي:

يتعين وضع سياسة متوازنة لإعادة هيكلة قطاعات الاتصال بحيث تضمن تحرير القطاع، وإطلاق المنافسة إلى الحد الذى يشجع الاستثمار الخاص، المحلى والأجنبى.

● البحث عن بدائل مبتكرة لتخفيض كلفة إقامة البنى التحتية، والتفكير فى جعل شبكات الاتصال على أكثر من مستوى من حيث سرعة نقل المعلومات مع ضمان توافر التواصلية والتوافق بين أنظمة هذه المستويات؛ ومن البدائل المقترحة فى هذا الصدد استخدام نظم الاتصالات اللاسلكية على الصعيد المحلي حيث تتميز هذه النظم بانخفاض كلفتها وصولا الى سرعة إقامة شبكة الاتصال النهائية لربط المشتركين.

● تدريب المتخصصين فى إدارات التخطيط والتنظيم على الأمور المتعلقة بإعادة هيكلة قطاع الاتصالات، ودراسة النماذج الاقتصادية المختلفة لخصخصة القطاع وتحريره.

● التنسيق بين البلدان العربية فيما يخص نظم الاتصالات، ضماناً للتوافق وإمكان إقامة حلقات الربط بين الأنظمة المختلفة.

● إعادة النظر فى تعريفة خدمات الاتصال بحيث تصبح متاحة للجميع بغض النظر عن المقدرة المالية.

تنمية روح المشاركة

يتعين تنمية روح المشاركة والشعور بالمسؤولية الاجتماعية في عمليات التنمية المعلوماتية: سياسة وتخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة، ويتطلب ذلك تحديداً واضحاً لأهداف هذه التنمية، والتزاماً تاماً بها من قبل القيادات السياسية والمؤسسات الحكومية. كما ينبغي تدريب المنظمات غير الحكومية على استغلال شبكة الإنترنت فى حصد الآراء، وتنسيق المواقف، بحيث تصبح مواقع هذه المنظمات على الشبكة العالمية (الويب) بمثابة قنوات تعبير بديلة

لأجهزة الإعلام الرسمي التي تدين بالولاء لمؤسسة الحكم في معظم البلدان العربية، وصولا الى تأهيل هذه المنظمات لكي تصبح بمثابة لجان تقصي حقائق شعبية لكشف مظاهر الخلل والفساد ومشاريع التنمية المتعثرة.

تنمية الموارد البشرية

يتعين القيام بدراسة وافية لتجربة إدخال الحاسوب في المدارس العربية لإبراز مواضع النجاح وأوجه القصور، وبوجه خاص، ينبغي أن تهدف الخطط القومية إلى تنمية كوادر متخصصة يختارون من المعلمين أنفسهم، ليتم تأهيلهم كمعلمين لمعلمي الكمبيوتر. إن تدريب المدرسين على استخدام تقانات المعلومات والاتصال كأداة تعليمية يتطلب المزج بين الأسس التربوية والمنهجية، ونظرية المعرفة، علاوة على الجوانب الفنية.

ويتعين الاهتمام بتطوير برمجيات التعليم باللغة العربية، وبتدريب الكبار، وإعادة تأهيلهم. ويلزم في هذا الصدد تجنب الهدر التدريبي كما هي الحال بالنسبة إلى الهدر التعليمي، وهو ما يفرض ضرورة ربط برامج تدريب الكبار بالمطالب الفعلية لسوق العمل، وأن تتزامن خطط هذه البرامج مع خطط إدخال نظم المعلوماتية فى الجهات التي يعملون بها.

وبالنسبة إلى تدريب النساء؛ يجب استغلال الإنترنت إلى أقصى حد لاجتذاب النساء العربيات للمشاركة في عملية التنمية، ومن الضروري التركيز على الجوانب الاجتماعية والإنمائية للإتصالات لا على جوانبها الفنية فقط .

كما ينبغي العمل على التوسع في إقامة مراكز الدعم التقاني حيث يمكن الاهتداء في ذلك بالتجربة المصرية لإقامة مجموعة من مراكز تقديم العون التقاني فى المحافظات بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقوم مركز الدعم التقاني بتدريب محدودي الدخل وتدريب الكبار وتقديم العون للأعمال الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الإلكترونية وتنظيم أعمال المكاتب وخلافه.

وتشتد الحاجة لتنمية مهارات الابتكار الاجتماعي، وذلك من خلال توعية المطورين والمنفذين بطبيعة الإبداع في عصر المعلومات وتأكيد الدور الإيجابي للقائمين على تنفيذ التطبيق المعلوماتي وتكييفه لمتطلبات بيئة الاستخدام المحلية.

وفى النهاية ، لابد من نشر وعي المعلوماتية عبر أجهزة الإعلام الجماهيري، وذلك باستحداث وسائل مبتكرة لنشر الوعى بصورة تتجاوز أسلوب التلقين، وذلك بربط تقانات المعلومات والاتصال بمشكلات فعلية تختار من تلك التي يكتظ بها الواقع العربي.

عنصر المحتوى

ينبغي أن يعتبر المحتوى أهم العناصر في الصناعة الحديثة للمعلومات. كما ينبغي وضع التشريعات اللازمة لصيانة السجلات القومية بما في ذلك الوثائق غير السرية التي تصدرها المؤسسات الوطنية والإقليمية. اضافة الى ذلك يتعين التوسع في رقمنة الأصول التراثية بما فيها النصوص المكتوبة والصور والأفلام والموسيقى والتسجيلات الإذاعية والتلفزيونية. ويتعين توعية المطورين والمستخدمين بمصادر المحتوى المتوفرة عربيا، وبأهمية هذه المصادر في توفير منتجات وخدمات أكثر جاذبية باستخدام الوسائط المتعددة . ويمكن الإهتداء في ذلك بالبرنامج الذي قام بتنفيذه الاتحاد الأوروبي والمعروف باسم INFO2000 .

البحث والتطوير

ويجب إعطاء الأولوية للبحوث المتعلقة بتقانات المعلومات والاتصالات في خطط التنمية العلمية والتقانية على أن تعطى الأولوية في هذه البحوث للأمور المتعلقة بمعالجة اللغة العربية حاسوبياً. كما يتعين إقامة شبكة من معاهد البحوث المتخصصة في مجالات معالجة اللغة العربية آلياً والفروع الحديثة لتقانات المعلومات والاتصال. ويمكن استضافة هذه المراكز في مؤسسات البحوث العربية القائمة بالفعل. ومن الضروري استغلال الفرص المتاحة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي في بحوث تقانات المعلومات والاتصال خاصة في مجالات الترجمة الآلية، وإدارة موارد المعلومات، ورقمنة التراث الثقافي.

ناقش هذا الفصل استخدام القدرات البشرية في البلدان العربية ليتسنى لها التحرك نحو مجتمع يقوم على المعرفة، وهو حجر الزاوية في التنمية الانسانية. ويواصل الفصل السادس التركيز على توظيف القدرات البشرية في ثلاثة مجالات تتساوى أهميتها بالنسبة لعملية وأهداف التنمية الانسانية على حد سواء والمتمثلة في استعادة النمو الاقتصادي، وتشجيع التشغيل الكامل، ومكافحة الفقر في البلدان العربية.

لتطوير عنصر المحتوى ينبغي وضع التشريعات اللازمة لصيانة السجلات القومية إضافةً إلى رقمنة الأصول التراثية بما فيها النصوص المكتوبة والصور والأفلام والموسيقى والتسجيلات الإذاعية والتلفزيونية.



توظيف القدرات الإنسانية: استعادة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر الإنساني

إن بناء القدرات الإنسانية وتوظيفها بشكل فاعل يمثل المحرك الرئيسي للنمو المستدام ولتخفيف حدة الفقر. ويؤثر النمو الاقتصادي سواء كان سلبيا أم إيجابيا، على إمكانيات تحسين التنمية الإنسانية وبالتالي على وضعية الفقر. كما وأن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتسم بالعدالة يرتبط بشكل وثيق بتحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الإنسانية.

ويبحث هذا الفصل في توظيف القدرات الإنسانية في المنطقة مستعرضا أوضاع النمو والبطالة والفقر ومقترحا طرق التعامل المستقبلي مع هذه القضايا الهامة في المنطقة العربية. ويبدأ الفصل بالنظر في نمط النمو الاقتصادي في المنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة مشيرا إلى أن الحساسية تجاه أسواق النفط وانخفاض كفاءة استخدام رأس المال المادي والبشري قد أفضت إلى أداء متقلب غير منتظم، وإلى كساد خلال الثمانينيات حتى أطلق عليه العقد الضائع. ويتطرق الفصل بعد ذلك إلى بحث عدد من القضايا المتداخلة بما فيها الترابط بين النمو ومعدلات الدخل، و العدالة في توزيع الدخل، والبطالة والفقر. ورغم زيادة التفاوت في الدخل خلال السنوات الأخيرة، تبقى المنطقة العربية تتسم بالانخفاض النسبي للفقر المدقع فيها مقارنة بمناطق العالم النامية الأخرى. وبعد البحث الوصفي في مدى انتشار البطالة وأسبابها وأشكالها الرئيسية في البلدان العربية، يبين التقرير أن استئناف النمو، على أهميته، قد لا يكون كافيا لمواجهة تحدي تحقيق التشغيل الكامل، والتوظيف الأمثل للقدرات الإنسانية والتخفيف من حدة الفقر. وجاء الجزء الأخير من هذا الفصل مقترحا سياسات وممارسات محددة لتحقيق هذه الأهداف معتمدا على الحشد الكامل لجميع الطاقات الإنسانية والاقتصادية في المنطقة.

النمو الاقتصادي

الاتجاهات العامة

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية في عام 1999 ما مقداره 531,2 بليون دولار أمريكي، أي ما يشكل أقل من دخل دولة أوروبية واحدة كإسبانيا، والمقدر ناتجها المحلي الإجمالي بحوالي 595,5 بليون دولار أمريكي. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم العربي–بالمعنى المحدود[1]– من 256,7 بليون دولار أمريكي في عام 1975 إلى 445,7 بليون دولار أمريكي في عام 1998. وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال تلك الفترة بكاملها 3,3٪.

يقل الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية مجتمعة عن الناتج لدولة أوروبية واحدة كإسبانيا.

وتبدو هذه النتائج للوهلة الأولى جديرة بالاحترام، فهي تتجاوز قليلاً المتوسط العالمي الذي يبلغ 2,9 ٪. و لا شك أن أداء بلدان شرق آسيا–المحيط الهادي وجنوب آسيا كان أكثر تميزا (4,7% و 5,2٪ على التوالي). غير أن أرقام بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ثم أفريقيا–جنوب الصحراء جاءت أضعف بالمقارنة (3٪ و 0,1٪).

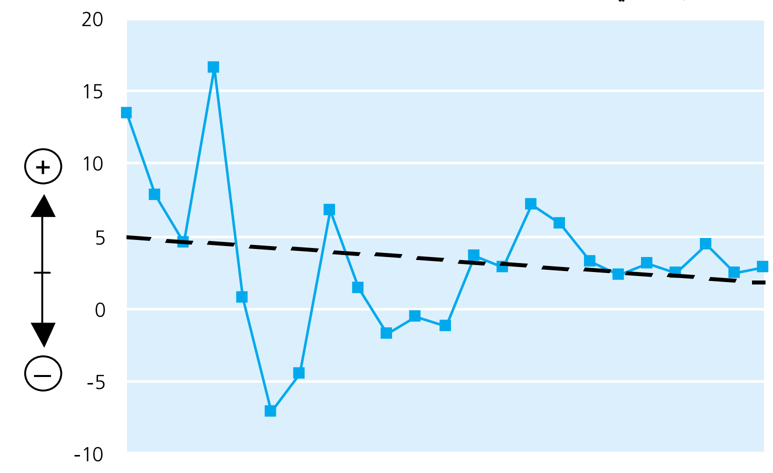
فإذا ما نظرنا إلى النمو حسب الفترات الفرعية، يتبين أن العالم العربي قد شهد في النصف الثاني من السبعينيات نموا اقتصاديا هائلا غير مسبوق على معدل 8,6 ٪ بالسنة (1975–1980)، تلاه انخفاض ضخم وصل به إلى 0,7٪ فيما بين 1982–1990، وهي الفترة التي سميت بالعقد الضائع، ثم تلاه تحسن نسبي خلال السنوات من 1990 إلى 1998 حيث ارتفع إلى معدل 3,3٪. هذا وقد تمثل الاتجاه العام في معدل النمو الاقتصادي في هبوط مصحوب بحالة من شبه الركود فيما بين 1980 و 1990، (شكل 6–1).

لم يكن النمو الاقتصادي في العالم العربي

(1) لا يشمل التحليل المقدم، الذي يغطي كامل الفترة قيد الدراسة، ستة بلدان عربية تبلغ نسبة سكانها أقل قليلاً من 15٪ من سكان البلدان العربية، و يبلغ ناتجها نحو 20٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان العربية. والبيانات ليست متاحة للبلدان العربية الستة التالية: ليبيا وقطر والصومال للفترة 1975–1998 ولبنان واليمن فيما بين 1975 و نهاية الثمانينيات والعراق منذ عام 1990. ويمكن الحصول على بيانات متفرقة لهذه البلدان، لأوقات مختلفة من مصادر مختلفة. وقد تم اختيار ثلاث فترات فرعية للتحليل عبر الفترات الزمنية: 1975-1980, 1980-1990,1990-1998. كما صنفت البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات فرعية تبعاً لمستوى الدخل للفرد: مجموعة الدخل المرتفع، والمتوسط، والمنخفض. وللمقارنة مع مناطق أخرى في العالم، تم اختيار أربع مناطق من البلدان النامية هي: شرق آسيا والمحيط الهادي، أمريكا اللاتينية والكاريبي، وجنوب آسيا وأفريقيا–جنوب الصحراء.

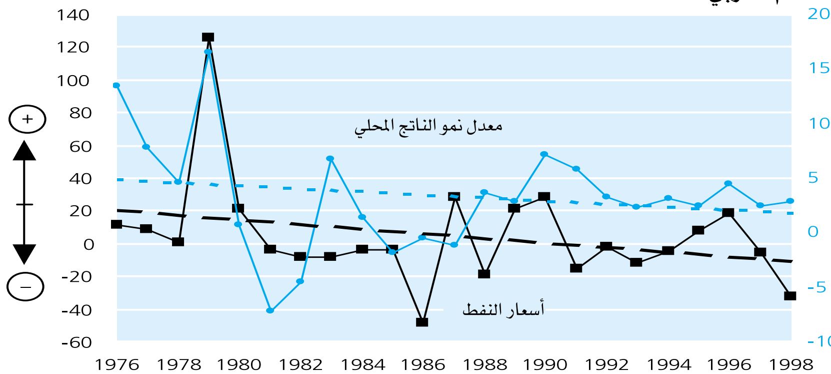
الشكل 6-1

معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار الأمريكي، أسعار عام 1995) العالم العربي، 1976–1998



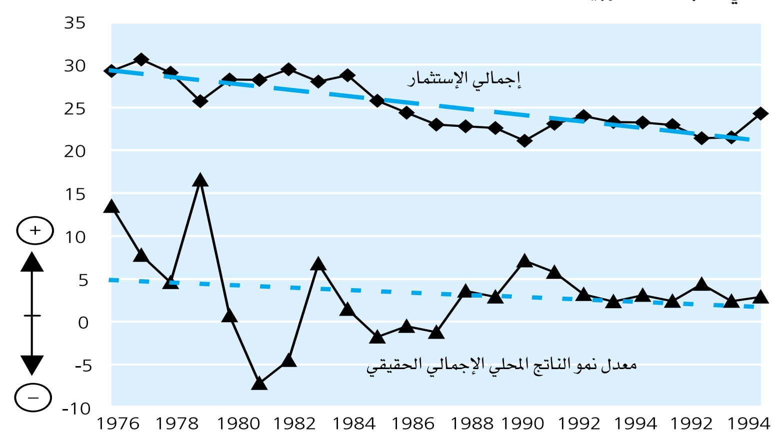
الشكل 6-2

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و أسعار النفط (أسعار 1995) العالم العربي، 1976–1998



الشكل 6-3

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإجمالي الاستثمار نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، البلدان العربية، 1976– 1998



منتظماً حيث إتسم بتقلبات دورية حادة. وبإمكاننا أن نميز في هذا السياق عدة دورات تراوحت في المتوسط بين 3 – 4 سنوات، بلغت ذروتها في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات ثم خفت حدتها بشكل ملحوظ في التسعينيات. ومن المعروف أن الطابع غير المستقر للنمو الاقتصادي يؤثر تأثيرا بالغا على الرفاه المادي للفئات الأضعف من السكان بشكل خاص، وعلى التنمية الإنسانية بشكل عام.

ويرجع عدم انتظام النمو الاقتصادي في العالم العربي بالدرجة الأولى، إلى طبيعة السوق النفطية التي يرتبط بها بقوة. ويظهر الشكل (6-2) الارتباط القوي بين سعر برميل النفط الخام ومعدل نمو الناتج حتى بداية التسعينيات. ومنذ ذلك التاريخ، يلاحظ انخفاض حدة التقلبات في النمو وفي سعر برميل النفط على حد سواء، إضافة إلى ضعف نسبي في التزامن بين المتغيرين.

أما العامل الثاني الذي يفسر الى حد ما عدم انتظام النمو الاقتصادي في البلدان العربية فهو تذبذب الإنتاج الزراعي. ولكن يلاحظ أن حدة تأثر النمو الاقتصادي بالإنتاج الزراعي قد انخفضت في التسعينيات، وبهذا أصبح النمو الاقتصادي فيما بعد عام 1993 أكثر انتظاماً وإن بقي حساساً للتقلبات في سعر النفط وفي الإنتاج الزراعي.

كفاءة عوامل الانتاج

كفاءة رأس المال المادي

اقترن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للعالم العربي الذي بلغ 3,3 ٪ في الفترة (1975–1998) بجهود تراكم لا يستهان بها، رغم ميل هذا النمو للانخفاض. فقد بلغ معدل الاستثمار الاجمالي (أو نسبة رأس المال الثابت المتكون إلى الناتج المحلي الاجمالي) 24,6 ٪ في المتوسط خلال ربع القرن المنصرم. هذا ويتضح من الاتجاه العام، وعبر الفترات الفرعية، توازن نمو الناتج المحلي الإجمالي مع معدلات الاستثمار، والتي اتجهت إلى الانخفاض عبر فترة الدراسة، حيث كان معدل الاستثمار 27,3 ٪ في (1975–1980) و 25,1 ٪ في (1980–1990) و 21,9 ٪ في (1990–1998).

ولا تعتمد مساهمة الاستثمار في النمو على معدلات الاستثمار فحسب، وإنما أيضا على كفاءة الاستثمار. ويبين الشكل (6-4) العلاقة القوية بين معدلات النمو الاقتصادي و كفاءة الاستثمار على صعيد العالم. ويقع العالم العربي في الربع الأيسر الأدنى للشكل، مما يشير إلى مستويات منخفضة بالنسبة لكل من كفاءة الاستثمار [2] والنمو.

والخلاصة أن العالم العربي يعاني، في مجمله من ضعف إنتاجية رأس المال المادي، المصحوب

(2) يساوي معدل النمو، بالتعريف، ناتج ضرب نسبة الاستثمار في الإنتاجية الحدية لرأس المال، و من ثمّ تكون الإنتاجية والتي تحدد كفاءة رأس المال المادي مساوية لمعدل النمو مقسوماً على نسبة الاستثمار.

بمعدل نمو أميل إلى الانخفاض النسبي[3]، بالرغم من جهود التراكم الرأسمالي الكبيرة نسبياً (أي نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي). إلا أنه ينبغي ملاحظة أن المكون الأساسي للاستثمار في البلدان العربية خلال ربع القرن الأخير حصل في البنية التحتية، التي كانت المنطقة بحاجة إليها عموما، (وإن كانت غير ذات ضرورة قصوى في بعض الأحيان)؛ ومن المعروف أن الاستثمار في البنى التحتية لا يتأتّى عنه عائد سريع ومباشر. وبصورة عامة، فإنه من الصعب تحقيق معدلات نمو مرتفعة دون إحراز تقدم ملموس على صعيد كفاءة إجمالي الاستثمار في رأس المال الثابت.[4]

كفاءة رأس المال البشري

يشكل انخفاض انتاجية الفرد في العالم العربي تحديا خطيرا للمنطقة، حيث أدى، إضافة إلى ضعف كفاءة رأس المال المادي، إلى تقييد النمو في البلدان العربية على نحو خطير. ووفقا لبيانات البنك الدولي (تقرير التنمية العالمي 1999/1998) فإن الناتج القومي الإجمالي للعامل[5] في البلدان العربية، كان أقل من نصف مثيله لبلدين ناميين اتخذا كمقياس للمقارنة، وهما كوريا الجنوبية[6] والأرجنتين. وحين تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات (تضم كل منها حوالي ثلث العمالة العربية) على أساس نسبة مساهمة النفط في الناتج القومي الإجمالي تبدو الصورة أكثر وضوحا. ففي المجموعة الأولى التي تضم البلدان العربية التسعة الأغنى بالموارد النفطية، كانت الإنتاجية بالكاد تزيد عن نصف إنتاجية بلدي المقارنة. وفي المجموعة متوسطة الثراء النفطي (تونس، وسوريا ومصر)، قلّت الإنتاجية فيها عن سدس إنتاجية بلدي المقارنة. أما في البلدان العربية الأفقر نفطياً (الأردن والسودان والصومال والمغرب واليمن وجيبوتي ولبنان وموريتانيا) فلقد قلت الإنتاجية عن عشر إنتاجية بلدي المقارنة المذكورين أعلاه. وتشير هذه النتائج إلى أنه إذا استبعد أثر ريع النفط، فإن تقديرات الإنتاجية للإقتصادات العربية ستنخفض إلى نسبة أقل كثيرا مما هو مبين في المقارنة المبسطة المبينة أعلاه.

ويمثل تغيّر الإنتاجية عبر الزمن، مقياساً أكثر تعبيراً من مقياس الإنتاجية نفسه. وهنا أظهرت تقديرات البنك الدولي أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت انخفاضا مستمرا بلغ (-0,2٪ سنوياً) خلال الفترة الممتدة من عام 1960 إلى عام 1990 بينما كانت تتصاعد بسرعة في مناطق أخرى من العالم (البنك الدولي، 1995، 4).

وتتيح بيانات تقرير البنك الدولي للفترة 1999/1998 إجراء مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي للعامل[7] في عشرة بلدان عربية مع نظيراتها في بلدان سريعة النمو خلال الفترتين 1980-1990 و 1990-1997. وبموجب هذا المقياس ارتفعت الإنتاجية بحوالي 15٪ في الصين، و 8٪ في كوريا الجنوبية، و6٪ في الهند، ولكنها بالمقابل زادت بأقل من 4٪ في البلدان العربية بشكل عام (3-4٪ في عمان ومصر و 2-3٪ في تونس وموريتانيا والمغرب، و1-2 ٪ في الأردن والجزائر،

إنه من الصعب تحقيق معدلات نمو مرتفعة دون إحراز تقدم ملموس على صعيد كفاءة إجمالي الاستثمار في رأس المال الثابت.

الشكل 6-4

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكفاءة الاستثمار، في البلدان العربية ومناطق مختارة من العالم



الإطار 6-1

الاستثمار الاجنبي المباشر

بلغت مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التراكم الرأسمالي في العالم العربي خلال الفترة 1975- 1998 حوالي 0.8% في المتوسط حيث كانت حوالي 0.7% خلال عام 1975 وعام 1990, وازدادت منذ ذلك التاريخ إلى 1% بالكاد. وكانت المعدلات المقابلة لمنطقتي شرق آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا-جنوب الصحراء خلال الفترة كلها 1.7% و 1% على التوالي.

وبلغت حصة العالم العربي في مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1% تقريبا خلال نفس الفترة، مع هبوط مستمر في الفترات الفرعية: 2.6% في الفترة 1975- 1980, و 1.3% في الفترة 1980- 1990, و 0.7% في الفترة 1990- 1998. وبالمقارنة يبقى العالم العربي مستبعداً من العولمة المالية، وإن شهدت بعض البلدان مثل مصر (التي تحصل على أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية إلى العالم العربي) وتونس والمغرب تصاعدا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة الأخيرة.

(3) تظهر بلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي ومصر والأردن وتونس والإمارات العربية المتحدة وسورية علاقة متوازنة نوعاً ما بين العاملين بالمقارنة مع منطقة أفريقيا-جنوب الصحراء، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، والمغرب والمملكة العربية السعودية و موريتانيا و الجزائر حيث يقترن انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة كفاءة متدنية.
(4) تتباين معدلات الكفاءة بين البلدان العربية. وهي مرتفعة نسبياً وترتبط بنمو أعلى من المعدل في مصر والأردن وعمان وسوريا. ويسود العكس في الجزائر وموريتانيا والمملكة العربية السعودية.
(5) كمؤشر أولي للانتاجية، فرضه توفير بيانات جديدة من مصدر رئيسي. ونظراً لأن تقدير اليد العاملة في البلدان النامية ليس كاملاً بسبب استثناء النساء والأطفال، خاصة في النشاط الاقتصادي غير المؤطر، فإنه يتوقع أن يؤدي تقييم الإنتاجية بهذه الطريقة إلى المبالغة في التقدير.
(6) يفوق الناتج المحلي الإجمالي الكوري الجنوبي ناتج البلدان العربية جميعها على الرغم أن حجم سكان كوريا الجنوبية أقل من خمس مجموع السكان العرب.
(7) مقياس أفضل من الناتج القومي الإجمالي للتعبير عن الإنتاجية.

هبطت إنتاجية الفرد في البلدان العربية إلى أقل من نصف إنتاجية الفرد في كوريا الجنوبية، بعد أن كانت تتجاوزها قبل ثلاثين عاماً.

وأقل من 1٪ في الإمارات والسعودية).

ويمكن تعليل الانخفاض النسبي في النمو والإنتاجية بكون البلدان العربية تتخلف عن البلدان سريعة النمو في تكوين رأس المال البشري (مقاسا بمتوسط سنوات التعليم). والمقارنة مع ثلاثة من النمور الآسيوية، (هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وتايوان)، تُظهر العديد من الأمور، ففي عام 1960 كان متوسط ناتج الفرد في البلدان العربية أعلى من مثيله في بلدان النمور الثلاثة وبالمقابل كان متوسط سنوات التعليم للفرد في النمور الثلاثة أعلى منه في البلدان العربية بنحو ثلاث سنوات[8]. ولقد تضاعف هذا الفارق إلى ست سنوات خلال الفترة 1960- 1992. والأمر كذلك، فلا غرابة أن يهبط الناتج للفرد في البلدان العربية إلى أقل من نصف مثيله في كوريا الجنوبية، بعد أن كان يتجاوزه في بداية الفترة.

وعلى المستوى القطاعي، توفر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بيانات حول الانتاجية في القطاع الصناعي. وتشير هذه البيانات الى أن إنتاجية العامل في القطاع الصناعي في المنطقة (على أساس منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا) في أوائل التسعينيات لم تتغير عمّا كانت عليه في الستينيات حينما كانت قريبة من المستوى الأوروبي والياباني. ومع ارتفاع الانتاجية الصناعية في مناطق العالم الاخرى وثباتها في المنطقة العربية، ووفقا لليونيدو (الصناعة والتنمية: التقرير العالمي، 1992/1993)، هبطت الانتاجية الصناعية بالنسبة للعامل، وكنسبة مئوية من المستوى المتحقق في أمريكا الشمالية بسعر الدولار الثابت لعام 1985 من 32٪ في عام 1970 إلى 25٪ في عام 1980 ومن ثم إلى 19٪ في عام 1990. ومن الجدير بالملاحظة، أن هذا الهبوط قد حصل بعد الازدهار النفطي الذي بدأ في عام 1974 ورغم استثمار في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بلغ قدره 2000 بليون دولار حتى عام 1992 علاوة على توسع ضخم في أنظمة التعليم على جميع المستويات (زحلان، 1994, 107- 108).

اتجاهات متوسط الدخل للفرد

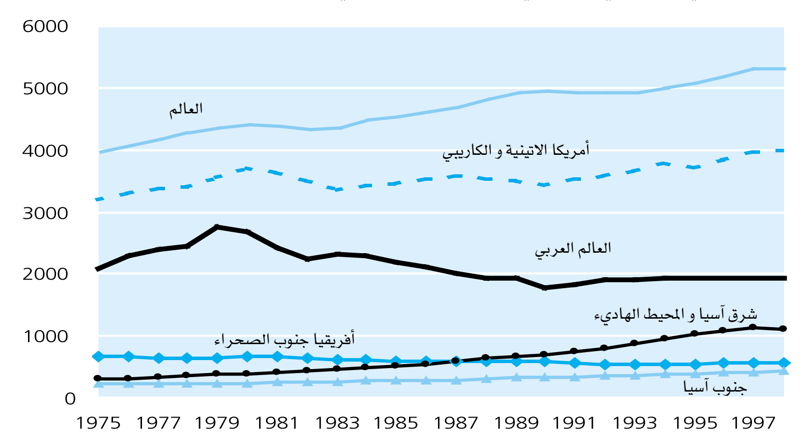
حقق العالم العربي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ في المتوسط 3,3٪ خلال الفترة من عام 1975 إلى عام 1998. غير أن تأثير هذا النمو على رفاهية السكان يرتبط بشكل وثيق بمعدلات تزايدهم. وقد كان متوسط النمو السكاني السنوي في مجمل العالم العربي مرتفعاً بشكل خاص في ربع القرن المنصرم (2,8٪)، وان ظهر ميل إلى إنخفاض معدّلات هذا النمو (3,1٪ خلال الفترة 1975 - 1980 ثم 3٪ خلال الفترة 1980 - 1990 وأخيراً 2,6٪ خلال الفترة 1990 - 1998).

وعليه فقد بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى، 1998 نحو 0,5٪ سنوياً، بينما تجاوز متوسط الزيادة على الصعيد العالمي ما نسبته 1,3٪ سنوياً. ويعني ذلك وجود ارتفاع طفيف للغاية في متوسط مستوى معيشة السكان، إن لم نقل بوجود شبه ركود في هذا المجال. ولأغراض المقارنة فان البيانات تشير إلى أن منطقة أفريقيا-جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة التي كان أداؤها أسوأ من المنطقة العربية حيث كان فيها معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد سالباً. أما أمريكا اللاتينية والكاريبي فقد شهدت زيادة متواضعة بلغت 1٪، بينما كان متوسط الزيادة في جنوب آسيا 3٪. وكانت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي هي الأفضل أداء، حيث بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد فيها 5,9٪ خلال الفترة (الشكل 6-5).

وفيما يتعلق بالعالم العربي، يتعين التمييز بين ثلاث مراحل لتطور متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الذي بلغ 1845 دولارا أمريكيا في عام 1975 وسجل ارتفاعا ملحوظا حتى عام 1980 حيث وصل إلى 2300 دولارا، أي بزيادة قدرها 5,6 ٪ سنويا في المتوسط، ثم تراجع في انهيار مروع إلى نمو سالب قدره -2,3 ٪، خلال الفترة (1980 - 1990)، مؤكدا بذلك تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب العالم العربي في هذا العقد. وقد عاودت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 1500 دولارا في عام 1990 الإرتفاع منذ ذلك التاريخ لتصل إلى 1653 دولارا في عام 1997 أي بنسبة نمو سنوي مقدارها

الشكل 6-5

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد، العالم العربي ومناطق مختارة، 1975-1998



(8) مبني على مقارنة متوسط سنوات التعليم في مجموعة من البلدان العربية التي يشكل سكانها ثلاثة أرباع السكان العرب وفقاً لأعداد السكان في بداية التسعينات.

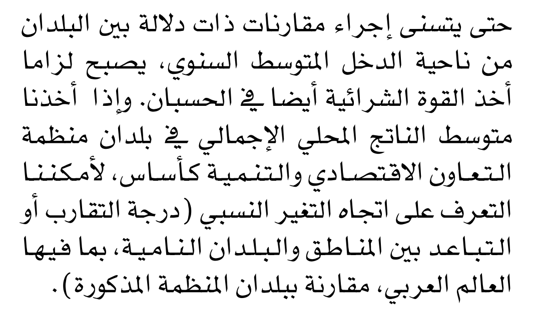
0,7 ٪ فيما بين 1990-1998.

لقد شهد العالم العربي عامة حالة من شبه الركود خلال ربع القرن الأخير. وجدير بالذكر أن البلدان العربية ذات الدخل المرتفع (بلدان الخليج) سجلت أعلى نسبة في التدهور منذ عام 1980 حيث تراجعت حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان ينمو بمعدل متوسط بلغ 3 ٪ سنويا فيما بين 1975 و 1980 إلى -4,4٪ بين عامي 1980 و 1990 ثم إلى -1,7 ٪ بين عامي 1990 و 1998. وكانت محصلة ذلك تطوراً سالباً للناتج المحلي الإجمالي للفرد في مجمل الفترة (بمعدل-1,8٪). وقد امتد هذا التدهور ليشمل أيضا البلدان ذات الدخل المنخفض، وإن كان بدرجة أقل كثيرا. فقد سجلت هذه البلدان تراجعا طفيفا للغاية في مجمل الفترة (-0,1 ٪) مع ازدياد حدة التدهور فيما بين عامي 1980-1990 (-1,4 ٪) تلته بداية تحسن منذ عام 1990 (+1,9 ٪).

وفي واقع الأمر، فان البلدان ذات الدخل المتوسط كانت الوحيدة التي سجلت تحسنا طفيفا في الفترة في مجموعها (+0,9 ٪). فقد شهدت نموا كبيرا بين عامي 1975 و1980 (5,8 ٪) تلاه انهيار (بمعدل -2,2 ٪ بين عامي 1980 و1990) فتحسن نسبي (+1,5 ٪) بين عامي 1990 و 1998.

وفي المحصلة، يتضح أن سبعة من البلدان الثمانية عشر المتضمنة في التحليل سجلت تحسنا، بدرجات متفاوتة، على صعيد متوسط الدخل، وهي: مصر، و عمان، والأردن، وتونس، والمغرب، وسورية والسودان. في حين شهدت 11 منها تراجعا، من بينها: الإمارات العربية المتحدة، والعراق (1975-1990) والكويت وجزر القمر وجيبوتي والسعودية و موريتانيا واليمن. أما البحرين و الجزائر، فقد عانتا من الركود بدرجة أو بأخرى.

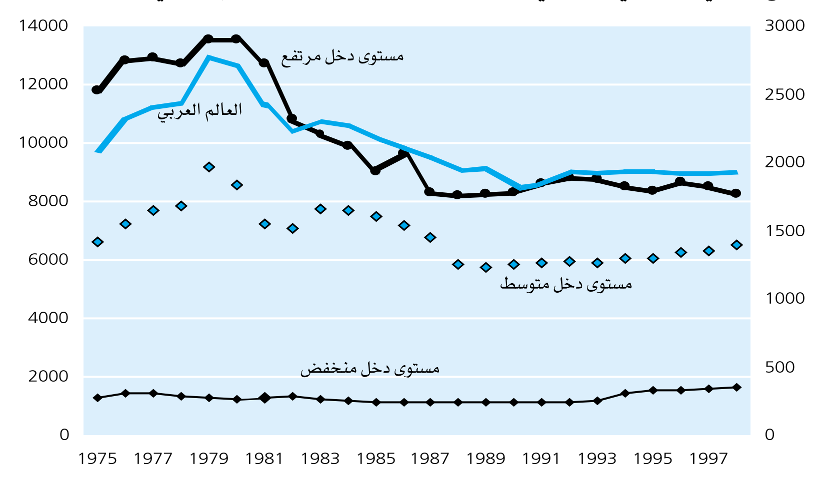
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد (معادل القوة الشرائية)


حتى يتسنى إجراء مقارنات ذات دلالة بين البلدان من ناحية الدخل المتوسط السنوي، يصبح لزاما أخذ القوة الشرائية أيضا في الحسبان. وإذا أخذنا متوسط الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كأساس، لأمكننا التعرف على اتجاه التغير النسبي (درجة التقارب أو التباعد بين المناطق والبلدان النامية، بما فيها العالم العربي، مقارنة ببلدان المنظمة المذكورة).

كانت نسبة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد في العالم العربي الى الناتج المحلي للفرد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تبلغ 21,3 ٪ في عام 1975 (بما يعني أن نصيب المواطن العربي من

الشكل 6-6

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد حسب مستويات الدخل العالم العربي، 1975-1998

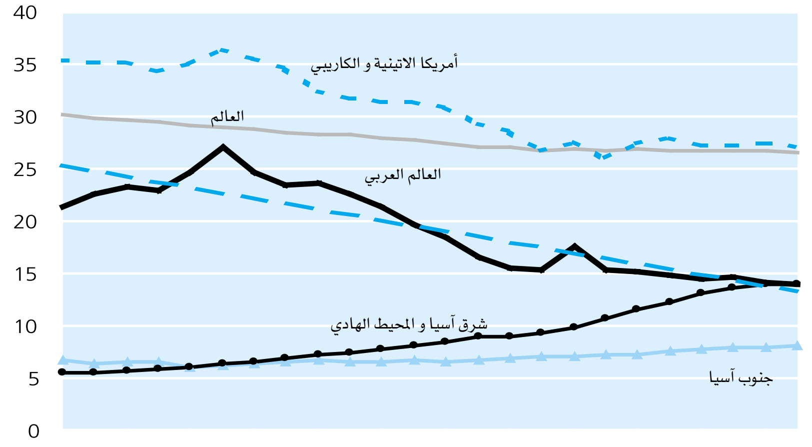


الناتج المحلي الإجمالي من حيث القوة الشرائية لا يمثل إجمالا إلا خمس نصيب المواطن في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). وفي عام 1998 هبطت هذه النسبة إلى 13,9 ٪ فقط، أي ما يمثل إجمالا سبع مثيلتها في بلدان المنظمة المذكورة. ويكشف شكل (6-7) بجلاء هذا الاتجاه إلى التباعد. فبعد أن نجح العالم العربي في بداية المرحلة موضع الدراسة في تقليص هذه الفوارق، سجل منذ ذلك الحين تباعدا متعاظما، ليعود الفارق للاتساع. ويؤكد هذا اتجاه العالم العربي ليس فحسب لركود، متفاوت المدى، في متوسط الدخل الحقيقي، بل وأيضا إلى التراجع النسبي الملحوظ مقارنة ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويوضح الشكل نفسه التقدم الهائل الذي أحرزته بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي والتي نجحت في التقارب المتزايد حيث انتقلت نسبتها من 1 إلى 20 في عام 1975 إلى 1 إلى 7 فقط في عام 1998 بالمقارنة ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي

الشكل 6-7

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (معادل القوة الشرائية)، العالم العربي ومناطق مختارة، 1975- 1998 (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية = 100)



والتنمية. هذا وقد تمكنت بلدان جنوب آسيا (رغم ضخامة الزيادة السكانية التي تتميز بها) من تقليص الفوارق قليلا، بشكل بطيء، وإن كان مستمرا. وإذا تابعنا التطور في هذا المجال في العالم العربي، للاحظنا أن مصر فقط، وبدرجة أقل، تونس والأردن، سجلت اتجاها إلى التقارب. أما البلدان الأخرى فقد أظهرت جميعا دون استثناء تباعدا عن متوسط بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

التفاوت داخل المنطقة العربية

إذا أخذنا المتوسط الخاص بالبلدان العربية ذات الدخل المرتفع (بلدان الخليج) باعتباره أساس المقارنة، يظهر (الشكل 6-8) أن البلدان العربية ذات الدخل المتوسط قد أمكنها تقليص الفارق بمقدار عشر نقاط، نسبة إلى البلدان العربية الأغنى، فسجلت 18,3٪ في عام 1975 و 28,3 ٪ في عام 1998. وعلى النقيض منها، عادت البلدان العربية ذات الدخل المنخفض بنهاية العقد إلى وضع نسبي أسوأ مما كانت عليه في عام 1975 بعد أن كانت قد نجحت في تقليص الفوارق في منتصف الفترة موضع الدراسة (4,1 ٪ في عام 1975 و 3 ٪ فقط في عام 1998) أي أن التفاوت الإجمالي، في الناتج الإجمالي الحقيقي للفرد، قد ازداد داخل المنطقة العربية.

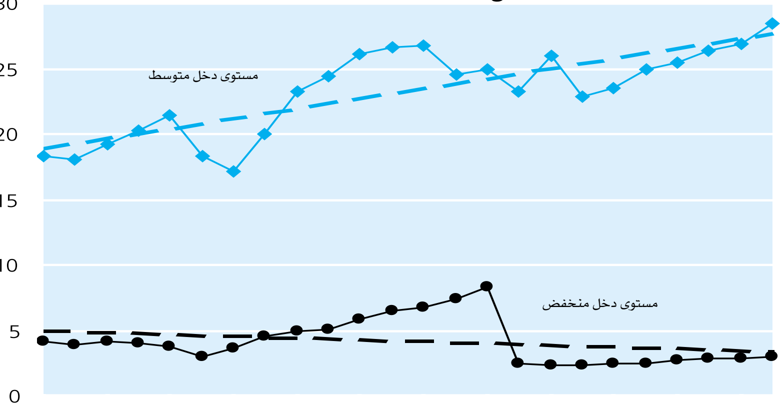
توزيع الدخل والفقر

إن الدخل هو أحد المحددات الأساسية لمستوى معيشة الفرد والأسرة، والسكان على المستوى الكلي. ويحدد توزيع الدخل نمط تقسيم ثروة الدولة بين مواطنيها، وبالتالي فإنه دليل هام يظهر جوانب التباين في المجتمع.

الشكل 6-8

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (معادل القوة الشرائية) في العالم العربي

1975 - 1998 (بلدان الدخل المرتفع= 100)



وتحد قلة البيانات الشاملة والقابلة للمقارنة من إمكانية إجراء تحليل معمق وشامل لتوزيع الدخل في المنطقة العربية. ومما يزيد الأمر صعوبةً أن منظمات الأمم المتحدة، التي تجمع البيانات وتحللها، تستخدم تغطية جغرافية مختلفة. فمثلا، لا تشمل بيانات البنك الدولي حول مجموعة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ثلاثة بلدان خليجية مصنفة كبلدان عالية الدخل (الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة). كما أنها لا تشمل السودان، والصومال، وجيبوتي، وموريتانيا، وجزر القمر حيث تدخل جميعها في منطقة أفريقيا - جنوب الصحراء. وفي المقابل، تشمل بيانات البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بيانات بلد غير عربي هو إيران. ومن جانب آخر تشمل بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) البلدان العربية الآسيوية، بينما ترد بيانات البلدان العربية الأفريقية في بيانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا. وأخيرا، فإن عدم انتظام جمع البيانات ونشرها في كل من البلدان العربية يحد من توافر معلومات موثوقة عن توزيع الدخل في كل منها.

ومع ذلك، فقد جرت بعض المحاولات لدراسة أنماط توزيع الدخل وانتشار الفقر في المنطقة العربية. ورغم صعوبة تقدير مدى حدة الفقر في غياب البيانات الجيدة عن توزيع الدخل، فقد قدمت دراسات حديثة تحليلات دقيقة وجديرة بالاهتمام، وإن لم تكن استنتاجات جميع هذه الدراسات متطابقة في كل الحالات.

وفي بحثهما المشترك عن تخفيف حدة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة 1970-2000 [9] أظهر ريتشارد آدمز وجون بيج أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بأقل مستوى للفقر شيوعاً وعمقاً من بين مجموعات الدول النامية، حيث تقل نسبة السكان الذين يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم عن 2,5٪، و هو مستوى الفقر المدقع الذي حددته أهداف التنمية الألفية. وقد أشارا إلى أن هذا قد يرجع إلى بعض الممارسات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تجنح في جوهرها إلى المساواة، وإلى قدرة الفقراء على الانتفاع من فترات النمو الاقتصادي، وبخاصة خلال الفترة 1970 - 1985.

وتبيّن حسابات آدامز وبيج أن توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشكل حالياً أكثر نظم توزيع الدخل مساواة في العالم، حيث بلغ متوسط معامل جيني 0,364 للفترة 1995-1999 كما أن متوسط المعامل في هبوط مع الزمن.[10] ويعزو الباحثان الأمر إلى حصة الدخل العالية نسبيا التي

(9) انظر "Holding the Line: Poverty Reduction in the Middle East and North Africa, 1970-2000" Richard Adams,Jr.and John Page, August 2001.

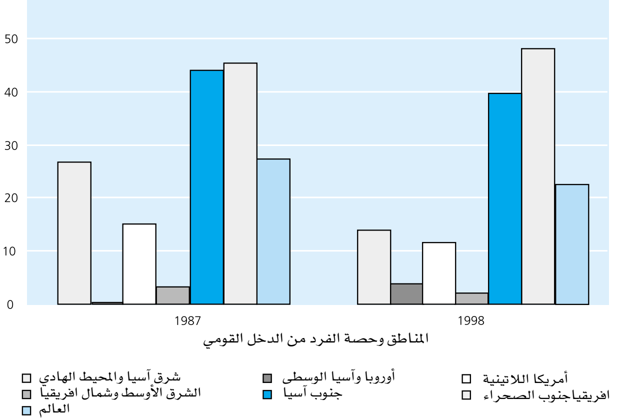
(10) أدمز وبيج، الجدول 2 .

يحصل عليها الخمس الأدنى دخلا من السكان، وقد تزايدت هذه النسبة عبر الوقت حتى وصلت إلى 7,2٪ ، وهي نفس النسبة الموجودة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي [11]. وقد عزا المؤلفان العدالة النسبية في الدخل في المنطقة العربية لأثر الهجرة للعمل في الخارج والتحويلات الخارجية للمغتربين اللتين أفادتا بشكل خاص الشرائح الأفقر، سواء مباشرة من خلال التحويلات إلى الأسر الفقيرة أو بشكل غير مباشر من خلال أثرهما على سوق العمل. كما أن دور الحكومة في خلق فرص العمل خفف مشكلة البطالة على الفقراء، وخاصة في المناطق الريفية.

ويؤكد تحليل أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنسبة حصة الأغنياء إلى حصة الفقراء من الدخل في سبعة بلدان عربية توافرت عنها بيانات [12]، الانخفاض النسبي لدرجة اللامساواة في الدخل في المنطقة العربية، اعتمادا على معامل جيني. فعلى سبيل المثال، وبينما تتراوح في المنطقة العربية نسبة استهلاك الشريحة الأغنى (أغنى 10٪) إلى استهلاك الشريحة الأفقر (أفقر 10٪) بين 5,7 ضعفا في مصر إلى 13,8 ضعفا في تونس، ترتفع هذه النسبة خارج المنطقة إلى 24,6 ضعفا في المكسيك و19,3 في كينيا وإلى 14,2 ضعفا في تركيا.

ولكن دراسة للاسكوا، نشرت في عام 1999 حول التضخم في منطقة الاسكوا: الأسباب والآثار، تعرض صورة أقل إيجابية، إذ تبين أن اللامساواة في الدخل قد ازدادت في مصر والأردن والعراق في العقدين الماضيين. وتقدر الدراسة أن حصة الشريحة الأغنى في مصر من إجمالي الدخل قد

حالات الفقر في العالم النامي حسب المعيار العالمي (دولار أمريكي في اليوم)



المصدر: البنك الدولي، 2000؛ البنك الدولي 2001

الجدول 6-1

نسب الدخل لأغنى شريحة الى الدخل لأفقر شريحة في بعض البلدان العربية

البلد	أغنى 10٪ إلى أفقر 10٪	أغنى 20٪ إلى أفقر 20٪	معامل جيني (٪)
الأردن- 1997	9,1	5,9	36,4
تونس-1995	13,8	8,5	41,7
الجزائر-1995	9,6	6,1	35,3
مصر-1995	5,7	4,0	28,9
المغرب1998/1999	11,7	7,2	39,5
اليمن-1998	8,6	5,6	33,4
موريتانيا -1995	11,2	6,9	37,3

× تبين البيانات نسبة الدخل أو نسبة الاستهلاك لأعلى شريحة إلى تلك المتأتية لأفقر شريحة، وذلك اعتماداً على البيانات المتوفرة.
×يقيس معامل جيني عدم المساواة في توزيع إجمالي الدخل أو الاستهلاك، وتتحسن المساواة مع انخفاض قيم المعامل، وتسوء مع ارتفاعها.

ارتفعت خلال الفترة 1980/1981 – 1990/1991 من 27 ٪ إلى 28٪ في المناطق الحضرية، ومن 21٪ إلى 28٪ في المناطق الريفية. وفي الأردن، انخفضت حصة الشريحة الأفقر من السكان (أفقر 20٪ من السكان) خلال الفترة 1986/1987 - 1992 من 7,3٪ إلى 6٪. وفي العراق، زادت قيمة معامل جيني من 0,370 في عام 1993 إلى 0,508 في عام 1998. ويقدم اليمن مثالا على الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، حيث بيّنت الدراسة أن دخل الأسرة الريفية كان أقل من ثلثي (64٪) دخل الأسرة الحضرية [13]. ويعرض آدمز وبيج صورة تختلف قليلا مستمدة من دراسات تفصيلية لحالة مصر، والأردن، والمغرب، وتونس. وتكشف هذه الصورة أن معدل الفقر قد هبط خلال عقد التسعينات في البلدين الأخيرين، وازداد في البلدين الأولين. كما ويستنتج الباحثان أن النتائج المختلطة من دراسات البلدان تؤكد تنوع التجربة الراهنة في تخفيض الفقر في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يتسم توزيع الدخل في المنطقة العربية بدرجة أقل من اللامساواة مقارنة بالمناطق النامية الأخرى

هل يمكن أن يبقى الفقر المطلق منخفضا بينما تتزايد المؤشرات حول انخفاض العدالة في توزيع الدخل؟ ويثير هذا السؤال قضايا حول مدى تمثيل البيانات المتاحة حاليا للصورة الكاملة لتوزيع الدخل في المنطقة، وخاصة، فيما إذا كان الفقر المدقع قد خففت من حدته عوامل لم تتناولها التقارير الرسمية. وسنناقش عاملين ذوي علاقة بإيجاز فيما يلي:

أولاً، يسود في البلدان العربية نظام قوي ومتماسك للتكافل الاجتماعي تتبادل في نطاقه الأسر الدعم في أوقات الضيق

(11) أدمز وبيج، الجدول 4 .
(12) تقرير التنمية البشرية لعام 2001
(13) التضخم في منطقة الإسكوا: الأسباب والآثار، إسكوا، عام 1999.

يسود في البلدان العربية نظام قوي ومتماسك للتكافل الاجتماعي تتبادل في نطاقه الأسر الدعم في أوقات الضيق والعسر.

والعسر، وتقوم من خلاله المنظمات الخيرية والدينية بإعادة توزيع الدخل. وتشجع فريضة الزكاة وسنة الصدقة الموسرين على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء. كما تنشط أعداد كبيرة من الجمعيات الخيرية في جميع البلدان العربية التي تعمل على التعرف على الفقراء وجني الأموال لصالحهم وتوزيعها عليهم. ولا تتوافر أرقام عن حجم المساعدات المقدمة، لكن يعتقد أنها ضخمة – وقد يكون هذا النظام الموازي لتوزيع الدخل هو الذي يمكن قطاعات كبيرة من السكان العرب من الإفلات من الفقر والعوز السافرين.

ثانياً، تقدم العديد من البلدان العربية الدعم، بصورة رئيسية لموظفي الدولة العسكريين والمدنيين مما يمكن المستفيدين من الحصول على السلع الاستهلاكية والمواد سريعة التلف بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في السوق. وليس من السهل حساب قيمة الدعم المقدم للأسر. ومع أن نظام الدعم يفيد العاملين في الدولة، فإنه يستبعد العاملين في القطاع الخاص أو في التوظيف الذاتي في القطاعين الرسمي وغير المؤطر. وبالفعل، فإن نظام الدعم يخفي الحاجة الحقيقية لسياسة عادلة لتوزيع الدخل، تأخذ في الحسبان مصالح العاملين جميعا.

ويبدو أن هذين العاملين يؤديان وظيفة أساسية، بالإضافة إلى الآليات الرسمية، في تحسين توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر المدقع في العديد من البلدان العربية. وتستحق هذه الظواهر فحصا دقيقا من خلال إجراء دراسات استقصائية على الأسر لقياس مصادر الدخل والدعم غير التقليدية.

تحدي التشغيل الكامل

أنماط البطالة وأسبابها

تعاني معظم البلدان العربية من معدلات بطالة تزيد على 10٪.

نظراً لانخفاض معدلات النمو أو ارتفاعها بنسب منخفضة في السنوات الأخيرة، فإن معدلات البطالة استمرت في التزايد في جميع البلدان العربية تقريبا. وكما هو الحال مع توزيع الدخل، فانه من الصعب الحصول على بيانات متسقة وقابلة للمقارنة حول البطالة؛ وذلك بسبب التباين الكبير في تقديرات البطالة بين المصادر المختلفة. (انظر الجدول 24، المرفق الإحصائي). وعليه، فإنه من الصعب وضع معالجة موحدة للموضوع تشمل جميع أنحاء المنطقة، ولكنه من المأمون أن نفترض أن معظم البلدان العربية تعاني من معدلات بطالة ذات رقمين، وأن البقع الساخنة في المنطقة مثل الجزائر والعراق وفلسطين، تقاسي من معدلات أكثر ارتفاعا (أنظر الجدول 24، ونادر فرجاني، 1998، 480). وحتى في الحالات التي تعتبر فيها الأرقام الرسمية أقل مما هي عليه في الواقع (نادر فرجاني، 1995) فإنه ليس هناك من خلاف على أن البطالة هي تحد ضخم.

وبينما أثّر النمو البطيء أو السالب على فرص التوظيف في المنطقة كلها، كانت هناك عوامل أخرى أثرت على مجموعات بعينها من الدول العربية[14]. ويتناول التحليل في الفقرات التالية العوامل التي أثّرت على كل من مجموعة البلدان النفطية، ومجموعة البلدان متوسطة الدخل، ومجموعة البلدان التي تأثّرت بالحروب والنزاعات.

تتسم البلدان الخليجية بشرذمة أسواق العمل فيها ووجود تباين بين أجور المواطنين وغير المواطنين، وأحياناً بين أجور غير المواطنين أنفسهم. ويفضل أرباب العمل تشغيل غير المواطنين، لا سيما الذكور، حيث أن المواطنين لا يقبلون في العادة العمل بمستوى الأجر الذي يقبله غير المواطنين، ويستثنى من هذا، الحالات التي تفرض القوانين فيها حصة لاستخدام المواطنين. من جهة أخرى، نزعت الحكومات إلى تشغيل المواطنين في القطاع العام، والذي أدى توسع التشغيل فيه الى فتح قناة هامة لدخول المرأة العربية الى سوق العمل[15]. إلا أن النمو الاقتصادي البطيء، الذي بلغ 1,2٪، والنمو السكاني السريع، الذي بلغ 3,4٪، خلال الفترة 1980–2000 أضعفا من قدرة الحكومات على توسيع فرص العمل في القطاع العام عن طريق استثمارات عامة جديدة كبيرة مما أدى إلى ظهور البطالة بوضوح في عدد من هذه الاقتصادات.

وتأثرت البلدان متوسطة الدخل، وإن بدرجات متفاوتة، بنقص العمالة المصدرة إلى بلدان الخليج، التي توفر في العادة فرص عمل لليد العاملة من هذه البلدان. وقد تزامن هذا مع تنفيذ برامج الإستقرار والتكيف الهيكلي من قبل العديد من البلدان العربية متوسطة الدخل. وقد كان للانكماشات قصيرة المدى الناجمة عن هذه البرامج بالإضافة إلى الانخفاض في حجم العمالة المهاجرة الى الخارج تأثير كبير على حجم التوظيف في البلدان العربية متوسطة الدخل. ومع أن تصدير العمالة قد يستمر في تخفيف عبء البطالة والفقر المدقع لعقد آخر، إلا أن العلامات الدالة على تشبع أسواق العمل الخليجية تشير إلى أن تصدير العمالة من البلدان متوسطة الدخل سيواجه تحديات كبيرة ويعطي مردودا أقل على

(14) ستند هذا الجزء عن العوامل المقيدة للعمالة إلى
"Growth & Decline in Arab Economies: A Stok-Taking Study".Fadhil Mahdi, 2001
(15) CAWTAR 2001 تقول: المهم هنا هو أن التوسع في القطاع العام أصبح قناة مهمة دخلت المرأة العربية عن طريقها إلى أسواق العمل. المرجع نفسه، ص. 55 .

المدى الطويل. ومن المحتمل أن تتضاءل إمكانيات الهجرة الكبيرة إلى بلدان أخرى بعد أحداث سبتمبر عام 2001، إذ من المتوقع أن تفرض الولايات المتحدة وأوروبا قيودا أشد على القادمين إليها. وسينعكس النقص في إمكانيات الهجرة في انخفاض في تحويلات العاملين في الخارج إلى البلدان متوسطة الدخل، مما سيرهق اقتصاداتها ويؤثر سلبا على الفقر فيها علاوة على أنه قد يؤدي، إلى تخفيض الاستثمار والاستهلاك، ما لم توضع برامج تنمية دولية ووطنية لتشجيع الاستثمار المنتج وتنشيط النمو الاقتصادي.

وعانت البلدان التي ابتليت بالحروب، أو الصراعات الأهلية الطويلة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو الحصار والاحتلال من هزات متعددة لاستقرارها فاقمت من وضعية البطالة والفقر فيها. وتشمل هذه البلدان الجزائر، وجيبوتي، والعراق، ولبنان، وفلسطين، والصومال، والسودان. فبالإضافة إلى التضخم المفرط والتخفيض الكبير للعملة، أدت عوامل أخرى مثل تصدع المؤسسات، والشرذمة الاجتماعية، وتدمير الأصول المنتجة، وإغلاق الحدود والحصار، إلى إيقاع خسائر فادحة في التنمية الاقتصادية والعمالة. وقد مرت هذه الاقتصادات بمرحلة ركود أو انحسار أدت إلى هجرة عمال الزراعة واليد العاملة المؤهلة الى الخارج، بالإضافة إلى استفحال البطالة، خاصة بين الشباب. ومع أن تحويلات العمال المهاجرين قد تكون فعالة في حماية الأسر من الفقر، فإنها تظل عرضة لتقلبات أسواق النفط والهزات الخارجية الأخرى.

وفي بعض الحالات، أدّت السياسات الحكومية التي كانت أكثر محاباة للقطاع الصناعي كثيف الاستخدام لرأس المال والأقل اهتماماً بالزراعة، إلى خلق تركة من عدم الاستقرار السياسي بتحفيزها هجرة كبيرة إلى المراكز الحضرية، مما حول المدن إلى بؤر للسخط حيث زاد عدد السكان وزادت بطالة الشباب والفقر بمرور الزمن.

وعلى صعيد البلدان العربية ككل، تقوم عراقيل مؤسسية أمام خلق فرص العمل. فأسواق العمل، مثلا، تقليدية ومجزأة وغير قادرة على أداء وظائفها المفترضة، مما يجعل آليات تداول اليد العاملة ضعيفة وغير فاعلة. والسبب الأساسي لاستمرار فشل الأسواق هذا هو أن مجموعة تدابير التكيف الهيكلي لم تهتم حقا بالإصلاح الهيكلي الذي يضمن بناء أسواق كفؤة وقادرة على المنافسة، أي الإصلاح الذي يضمن الشروط الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. ويفسر هذا الإغفال الأساسي أحياناً، في حالة أسواق العمل، بالادعاء، بأن هذه الأسواق متصلبة وتكلفة اليد العاملة مرتفعة، وهما عاملان يحدان من قدرة أرباب العمل على تشغيل اليد العاملة.

ومما لا شك فيه أن درجة ما من المرونة في سوق العمل كافية، في الوقت نفسه، لضمان حقوق العمال والتماسك الاجتماعي، وزيادة الكفاءة في الإنتاج. غير أن رفع درجة المرونة لن يوفر، في حد ذاته الحل، بل قد يؤدي لنقيض المستهدف منه. ففي الظروف الراهنة للبطالة والفقر المنتشرين على نطاق واسع، لن يؤدي انخفاض الأجور ومستحقات العمال وتوتر علاقات العمل إلى تقريب الاقتصادات العربية من التشغيل الكامل.

إن المطلوب هو انتهاج حزمة من السياسات المتكاملة لتقوية النمو وتوليد فرص عمل منتجة ومُكسِبة على نطاق يكفي لتخفيض واسع في البطالة ولمكافحة فاعلة للفقر. مثل هذه السياسات تتجاوز بالتأكيد إجراءات كتلك المتعلقة بإصدار قوانين عمل ترفع من درجة مرونة أسواق العمل.

على صعيد البلدان العربية ككل، تقوم عراقيل مؤسسية أمام خلق فرص العمل. فأسواق العمل، تقليدية ومجزأة وغير قادرة على أداء وظائفها المفترضة، مما يجعل آليات تداول اليد العاملة ضعيفة وغير فاعلة.

الأوجه المختلفة للبطالة

كثيراً ما تعامل البطالة (نقص التشغيل) بشكل مجتزأ، بقصرها على البطالة السافرة (حيث لا يجد راغب في العمل عملا على الإطلاق) وهي ليست الجانب الوحيد، ولا الأهم، في قضايا نقص استغلال القوى العاملة في البلدان الأقل نموا. كذلك تركز المعالجات التقليدية لنقص استغلال القوى العاملة عادة على نقص التشغيل السافر (حيث يعمل المشتغل وقتا أقل من معيار ما)، وتهمل أخطر مشاكل التشغيل في البلدان النامية والمتمثلة في نقص التشغيل المستتر.

ويقصد بنقص التشغيل المستتر الحالات التي يعمل فيها الفرد، ولو لكل الوقت المعتاد، ولكن بإنتاجيه منخفضة، أو أنه لا يستخدم قدراته على الوجه الأكمل، أو أنه لا يكسب ما يكفي لتلبية احتياجاته الأساسية وفقا لمعيار ما. ويتمخض عن الحالة الأولى إنتاجية منخفضة في مجمل الاقتصاد، بينما تنجم الثانية عن ضعف الروابط بين نظامي التعليم والتشغيل، وتعكس هدرا في الموارد. أما الحالة الثالثة فإنها تعرّف أحد أوجه الفقر. وعلى الرغم من تعقيد مفهوم نقص التشغيل المستتر، وصعوبة قياسه، فانه لا يمكن التقليل من أهميته في البلدان الأقل نموا.
وفي منظور أعم، يعاني العاملون في البلدان النامية من أوضاع كثيرة تنتقص من مستوى الرفاه الإنساني ومن هنا يصبح ضروريا معالجة مشكلة البطالة في البلدان الأقل نموا على أساس نوعية التشغيل إضافة إلى توافر فرص العمل. فحسن

ظروف العمل، وانعدام التمييز، والمشاركة في صنع القرار، وحرية التنظيم (التي تتضمن، بين أشياء أخرى، حقوق إنشاء النقابات والتفاوض الجماعي) عوامل ينبغي أخذها في الاعتبار في معالجة شاملة للبطالة أو التشغيل في البلدان الأقل نمواً.

وبالمقابل، يعني التشغيل الكامل وجود عمل جيد لجميع طالبي العمل. والعمل الجيد هو العمل المنتج الذي يستخدم الفرد فيه مهاراته ويحقق إمكاناته في النمو، في ظروف تضمن الكرامة الإنسانية، وبحيث يمكن للفرد تحقيق دخل كافٍ لتفادي الفقر والضيم.

يعني التشغيل الكامل وجود عمل جيد لجميع طالبي العمل. والعمل الجيد هو العمل المنتج الذي يستخدم الفرد فيه مهاراته ويحقق إمكاناته في النمو، في ظروف تضمن الكرامة الإنسانية، وبحيث يمكن للفرد تحقيق دخل كافٍ لتفادي الفقر والضيم.

البطالة والفقر

في المعنى الاقتصادي الضيق، تؤدي البطالة الناجمة عن الركود الاقتصادي إلى الفقر. والفقر، الذي يعرّف، في مفهوم التنمية الإنسانية، على أنه حرمان من القدرات البشرية، يؤدي بالتأكيد لتفاقم البطالة. فالفقر هو، بعبارة أخرى، عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا.

ومن ثم، فإن الفقر لا يتعلق فقط بانخفاض الدخل أو الإنفاق، ولا بعدم التمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية، بل يعني أساسا الحرمان من القدرات البشرية. وفي هذا المنظور، يكاد الفقر يكون مرادفاً للعجز. هذا العجز يعلن عن نفسه في عدم كفاية الدخل/الإنفاق، وفي تدني مستوى تلبية الاحتياجات الأساسية، وأيضا، وهذا الأهم، في تدني إمكان التوصل لرأس المال والتحكم فيه. ويتضمن مفهوم رأس المال هنا كلاً من رأس المال المادي والبشري. وهكذا تقفل الحلقة المفرغة للفقر من خلال البطالة.

وعلى مستوى المنطقة بمجملها، يتفاعل الكثير من العوامل لتشكيل الحرمان من القدرات البشرية. والأهم بين هذه العوامل هو عدم كفاية تراكم رأس المال البشري، خاصة من حيث نوعيته. فعلى الرغم من التوسع الكمي الضخم في مجال التعليم، ما زال معدل الأمية مرتفعاً، ولا يزال مستوى تراكم رأس المال البشري (مقدرا بمتوسط سنوات التعليم للفرد) أدنى من مستواه في شرق آسيا. وهناك دلائل تنبئ عن نوعية رديئة، وربما آخذة في التدهور، لرأس المال البشري.

ويوضح تقرير التنمية البشرية في العالم الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه على الرغم من الخطوات الهامة التي خطتها البلدان العربية في مجال التعليم، لا تزال توجد فجوات بالمقارنة مع المعدلات العالمية. فعلى سبيل المثال تبلغ معدلات القراءة والكتابة بين البالغين في المنطقة العربية 62٪ مقابل 79٪ على الصعيد العالمي، ويبلغ المعدل المركب للالتحاق بالمدارس 60٪ مقابل 64٪ على الصعيد العالمي ومعدل سنوات الدراسة 5,2 مقارنة مع 6,7 سنة. والفقراء محرومون من التعليم بمعدلات حرمان أعلى من المتوسط، مما يقلل من فرصهم في الوظائف الجيدة. وتقيد النوعية المتدنية للرعاية الصحية إمكانية وصولهم إلى وسائل بناء القدرات الإنسانية كما لوحظ في الفصل الثالث. وأخيراً، يشتمل نقص القدرات الإنسانية على ندرة المهارات في المنطقة والتي يغذيها عدم وجود نظام فعال للتدريب وإعادة التدريب والتعلم مدى الحياة المتصل باحتياجات أسواق العمل ومتطلبات التحول الاقتصادي السريع (الفصل الرابع).

ولكن الفقراء يعانون أيضا، وقبل كل شيء، من قلة إمكان التوصل لرأس المال المادي، وخصوصاً الأراضي والمياه في المناطق الريفية، ومن تناقص هذه الإمكانيات في أحيان كثيرة. وعلاوة على ذلك يؤدي ضعف قدراتهم إلى هامشية تمثيلهم في المؤسسات الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يزيد من حدة عجزهم.

ومن مظاهر ذلك عدم وجود دعم فعال ومتكامل للمشروعات الصغيرة والصغرى، على الرغم من أن معظم النشاط الاقتصادي الخاص في البلدان العربية يتم على نطاق صغير، حتى عندما نقتصر على النشاطات غير الزراعية [16]

وعلاوة على ذلك، أثبت النشاط الاقتصادي الصغير غير المؤطر نجاحه نسبياً في خلق فرص العمل، حتى في ظروف الركود. ولكن دعم المشروعات الصغيرة والصغرى يبقى، كما أشرنا أعلاه، ضعيفاً.

إن مواجهة البطالة والفقر من خلال خلق فرص عمل منتجة ومربحة للعاطلين عن العمل كلياً وللداخلين الجدد إلى سوق العمل تحد هائل، ولكنه أيضا مهم للبلدان العربية حيث تتسم شبكات الأمان الاجتماعي بتدني فعاليتها. ويتعين حل هذه المشكلة فوراً، لأن تحدي خلق فرص عمل جديدة سيزداد ضخامة بمرور الزمن.

فبافتراض معدل نمو سنوي متواضع، بحدود 2-3 في المائة من القوى العاملة، فإن الأعداد التي

(16) من أصل 1,595 مليون منشأة خاصة غير زراعية أحصيت في مصر مثلا في عام 1996 كان هناك 93٪ تستخدم الواحدة منها أقل من خمسة عاملين، و98٪ (أي 1,566 مليون) تستخدم الواحدة منها أقل من 10 عاملين. وبالطبع ينتظر أن تكون حصتها في العمالة أقل من حصتها في المنشآت. ومع ذلك، فإن المنشآت التي تستخدم الواحدة منها أقل من خمسة عاملين كانت تمثل قرابة ثلثي العمالة (64٪)، وتلك التي تستخدم الواحدة منها أقل من 10 عاملين، 77٪.

ينتظر أن تلتحق مستقبلا بسوق العمل، بالإضافة إلى حجم البطالة السافرة الكبير حاليا، تمثل أعداداً هائلةً من فرص العمل التي ينبغي خلقها، وصولا للتشغيل الكامل. وهذا تحد كبير للاقتصادات العربية، سيما إزاء حاضر اقتصادي يتصف بالركود.

فبحلول عام 2010 سيتوجب خلق فرص عمل لحوالي 50 مليون ملتحق جديد بقوة العمل. وإذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، فان حجم البطالة قد يتضاعف حينذاك ليصل لحوالي 25 مليون. ولتقليص البطالة إلى مستوى معقول بحلول عام 2010, يصبح من الضروري استحداث ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنويا.

تنشيط النمو الاقتصادي

أوضح هذا الفصل أداء النمو الضعيف للبلدان العربية خلال معظم العقدين الماضيين، مبينا أن تنشيط النمو الاقتصادي أساسي ليتسنى تخفيض البطالة وتخفيف حدة الفقر على نحو مستدام. ويتطلب تنشيط النمو جهدا على جبهات عديدة، وتختلف الاجراءات التفصيلية من بلد لآخر. ولكن في كل الحالات لا بد من وجود عاملي تحفيز رئيسيين أولهما حشد جهود القطاع الخاص في نطاق بيئة استثمارية وتنظيمية محفزة ومسؤولة اجتماعياً، وثانيهما توظيف كامل القدرات الإنتاجية ورأس المال البشري لجميع المواطنين. وهذه هي العناصر الأساسية لبناء إقتصادات منافسة تولّد قيمة مضافة محلية عالية.

خلق البيئة الممكّنة للقطاع الخاص

يحتاج القطاع الخاص لحوافز تجعله أكثر إقبالاً على الاستثمار وأكثر استعداداً للمخاطرة. وحقيقة أنه لم يعد ممكناً الاعتماد على القطاع العام لتوليد عدد كبير من الوظائف الجديدة، تجعل تشجيع القطاع الخاص على النمو لخلق فرص عمل جديدة وتوسيع الأسواق والشبكات، أمراً ملحا أكثر من أي وقت مضى.

وللحكومات دور أساسي في إيجاد بيئة معززة للاستثمار الخاص. فعلى سبيل المثال، ينبغي الحفاظ على سلامة سياسات الاقتصاد الكلي من خلال تركيز السياسات المالية على ضبط الموازنات العامة، وعلى وضع الآليات المناسبة لتحديد أولويات الإنفاق العام، وعلى توفير فرص مناسبة لمبادرات القطاع الخاص. ويتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لتقوية المصارف المركزية والخدمات المالية والاهتمام بتوفير الحوافز الاقتصادية والبنى الأساسية الكفؤة والتسهيلات الفعالة للتجارة. إضافة إلى ذلك لابد من توفير عناصر الحكم الصالح مثل زيادة الكفاءة الحكومية وتخفيف الإجراءات البيروقراطية وإقامة حكم القانون الذي يحظى بثقة المواطنين وموافقتهم.

وستناقش قضايا الحكم بتفصيل أكبر في الفصل القادم، ولكن يلزم التأكيد هنا على أن ممارسات الحكم الصالح تؤدي دورا رئيسيا في

بحلول عام 2010 سيتوجب خلق فرص عمل لحوالي 50 مليون ملتحق جديد بقوة العمل.

الاطار 6-2

الشراكة مع القطاع الخاص تشق طريقا جديدا في المغرب

في عام 1995، أسس رئيس مصرف BMCE، وهي مؤسسة مالية وصناعية قابضة، جمعية BMCE في المغرب، لتحقيق مهمتين متميزتين: محاربة الأمية والحفاظ على البيئة.

وفي لفتة تفصح عن بعد النظر والمسؤولية الاجتماعية، استهل مصرف BMCE، من خلال مؤسسته، مشروع MEDERSAT.COM لبناء ١٠٠١ مدرسة ريفية حتى عام ٢٠١٠. ويعتبر المشروع استجابة فعلية للتوجهات الملكية لبناء التعليم والتدريب بحكم كونها في قمة الأولويات الوطنية. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المشروع.

وتظهر هذه المشاركة، وهي رائدة في المغرب والمنطقة العربية، أن بإمكان القطاع الخاص أن يكون شريكا كاملاً في جهود التنمية الوطنية. وهدف MEDERSAT.COM التي بنيت على ضوء مفهوم مدرسة للحياة، هو تعزيز الدراسة من خلال التنمية المجتمعية المتكاملة في أكثر المناطق حرمانا في المغرب.

وتقوم المؤسسة ببناء المدارس في المجتمعات الريفية بطريقة تتناسب واحتياجات البيئة. وللحفاظ على التراث المعماري المحلي والبيئة المحلية تستفيد المؤسسة من خبرة شركات الإنشاء والمواد المحلية، ومن العمل والشباب في المجتمعات المحلية التي تبنى فيها المدارس على أراض ممنوحة.

MEDERSAT.COM 'مدرستكم' في اللغة العربية، هي للأطفال والآباء والمعلمين وللمجتمع ككل. ويساعد إدخال تقانة المعلومات في مناهج المدرسة على إعداد الأجيال الجديدة من الطلبة في المناطق الريفية، في الوقت الذي تحترم فيه ثقافة ولغات الطلبة، عربية كانت أم بربرية.

وقد أقيمت تحالفات استراتيجية مع وزارة التعليم لدمج توصيات الميثاق الوطني للتعليم والتدريب مع المؤسسات الأجنبية مثل السوربون للانتفاع من الخبرة الدولية في محو الأمية والتدريب.

ويتبنى مشروع «مدرستكم» نهج التنمية المجتمعية المتكاملة الذي يقوم على مشروع رائد ناجح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يربط بين التعليم وأنشطة التنمية المستدامة الأخرى.

تنشيط النمو الاقتصادي الذي يضطلع به القطاع الخاص. أما فيما يتعلق بحكم القانون، فيعتبر وجود نظام قضائي فعال وعادل، مسألة أساسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ومن السمات الأخرى للحكم الصالح لبناء الاستقرار والثقة مع شركاء التنمية في القطاع الخاص، الالتزام القوي بالمساءلة العامة، وإقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والفعالية، ويضمن محاربة الاحتكار سواء كان عاماً أو خاصاً، وتشريعات مناسبة تشمل حماية حقوق الملكية الفكرية مثلا.

وقد أصبح إصلاح القطاع العام موضع الاهتمام الأساسي في عدد من البلدان العربية. ويجب أن تصمم الإصلاحات بحيث توفر حوافز لتشجيع النمو وزيادة استثمارات القطاع الخاص. وفي هذا المجال، تشكل الكلفة العالية للمعاملات و العبء الثقيل للقواعد التنظيمية والإجراءات الحكومية الغامضة معوقات كبيرة. كما يتعين، البدء في الإصلاح من الداخل، بهدف تشجيع الخدمة العامة الكفؤة من خلال نظم حوافز وهياكل تنظيمية أفضل. والمسألة الأهم هي أن يركز الإصلاح على إبعاد الحكومات عن القيام بما هو من اختصاص القطاع الخاص، وتكريس جهود الحكومة على تشجيع المنافسة والأسواق الحرة المفتوحة، التي تخلق بدورها الآليات الفعالة للتبادل الاقتصادي بين البائعين والمشترين، والمنتجين والمستهلكين، وأرباب العمل والعمال، والدائنين والمدينين. وسيتمخض عن هذه الإصلاحات توسيع مشاركة المؤسسات الخاصة في بناء الاقتصاد من خلال الابتكار والريادة.

من شروط البيئة المواتية للإستثمار وجود نظام قضائي فعّال وعادل، والإلتزام القوي بالمساءلة العامة، وإقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والفعالية، ويضمن محاربة الإحتكار سواء كان عاماً أو خاصاً.

إنتاج المعرفة واستخدامها بفعالية

إن الفكرة المتكررة في ثنايا هذا التقرير هي أن قدرات المنطقة العربية القائمة والكامنة تمثل مصادر قوة لم يتم الانتفاع منها على نحو كاف. ويعتبر تنمية هذه القدرات واستخدامها مهما لنمو يقوده القطاع الخاص، كما أنه مهم لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية الشاملة. فمثلا، يعتبر وجود يد عاملة مؤهلة ومدربة مسألة ضرورية لتعزيز القدرة على المنافسة وجذب الاستثمار، وتلبية الاحتياجات المتعددة للقطاع الخاص، الوطني والأجنبي. وفي حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشكل أحد أهم القنوات لنقل التقانة الحديثة وتطويرها [17] فإنه يتوجب على البلد الذي ينشد استقطابها ليس فقط توفير المزيج السليم من السياسات والخدمات المساندة، بل أيضا توفير اليد العاملة الماهرة والأصول الثابتة القادرة على المنافسة.

وسيكون دور استراتيجيات التعليم والتدريب مهما في هذا المجال. إذ ينبغي أن تحقق هذه الاستراتيجيات مواءمة أفضل مما هو متوفر حاليا بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة. ولتأمين ذلك، يتعين أن يوفر القطاع العام مرافق تعليمية جيدة ومناهج تلبي احتياجات سوق العمل؛ إضافة الى توفير البيئة التنظيمية والمعايير التي تمكن مرافق القطاع الخاص من سد الفجوات الرئيسية من خلال التدريب المهني، والتدريب في مواقع العمل وتنمية المهارات الأخرى المتصلة بالعمل.

وستتعزز أهداف كل من النمو والتنمية الإنسانية إذا ما قامت البلدان العربية باستغلال رأسمالها الفكري لانتاج المعرفة وتطبيقها. ويشكل اكتساب المعرفة من خلال مراكز الأبحاث، ومؤسسات الدراسات والمؤسسات الاستشارية نقطة بداية في هذا المجال. ويعتمد تنشيط النمو المستند إلى المعرفة على التطبيق المنتج لها وعلى استعمال المعرفة التي تعزز التنمية الحيوية والتغيير الإيجابي. ويمكن توفير البيئة المشجعة لاكتساب المعرفة واستعمالها الكفؤ من خلال النشاط الريادي، بواسطة الحوافز الاقتصادية التي تستند الى نظام مؤسسي قوي محفز للإبداع واستخدام المعرفة.

وتشكل العقول العربية المهاجرة مصدراً آخراً للمعرفة كونها عنصراً حيوياً من عناصر شبكات المعرفة خارج المنطقة العربية. وقد اكتسب هؤلاء خبرة غنية ومتنوعة خلال عملهم في الخارج، تمكنهم من توفير المهارة الفنية والأفكار المبدعة وفرص الاستثمار. ويمكن تشجيع مشاركتهم ونقل معارفهم من خلال سياسات تقدم الحوافز المالية لجذب المعرفة الخارجية والاستثمارات الاقتصادية التي تتبعها. كما وأنه من شأن بناء شبكات للعلماء العرب تمكنهم من تبادل تجاربهم ومعلوماتهم ومنهجياتهم، أن تنشط الاقتصاد والبيئة التنموية المستجيبة للإبداع.

وبالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتطوير المعرفة بمعناها الواسع المقدم سابقا، فإنه يمكن للحكومات والمجتمعات العربية أن تأخذ في الاعتبار بعضاً أو كلا من البنود التي ستناقش أدناه في وضع استراتيجيات لتنشيط نمو حيوي فاعل.

التكامل الاقتصادي في المنطقة

إن معظم البلدان العربية أصغر من أن تتمكن بمفردها من تحقيق التصنيع السريع أو النمو المتنوع. والرد الطبيعي على جانب القصور هذا

(17) أنظر على سبيل المثال، Sanjaya, "Harnessing Technology for Human Development" ورقة معلومات أساسية، تقرير التنمية البشرية، عام 2001 ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي.

يتمثل في السعي لعقد ترتيبات اقتصادية وتجارية على صعيد المنطقة العربية. ومن شأن التعاون الاقتصادي وتحرير التجارة بين البلدان العربية أن يوفر منافع متبادلة تنتج عن اقتصادات الحجم الكبير، وعن قوة التفاوض المتزايدة للمجموعة العربية في المحافل الدولية، والتخصص الأفضل في نطاق الصناعة، وعن الحرية الأكبر لانتقال عناصر الإنتاج.

ويعد التكامل الاقتصادي الإقليمي اختيارا حيويا. إذ يمكن أن يحفز اقتصادات المنطقة لتعمل معاً، مما يضعها في موقع أفضل للمشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي. فمنطقة التجارة الحرة العربية، التي حددت عام 2007 موعداً لاكتمالها تشكل خطوة في الطريق الصحيح. وحيث يتزايد أعداد البلدان العربية التي توقع اتفاقات شراكة مع أوروبا، بالإمكان مضاعفة العوائد المرجوة من هذه الاتفاقات إذا ما قامت الدول العربية باستكمال الترتيبات اللازمة لتحرير التجارة فيما بينها قبل نفاذ مفعول اتفاقيات الشراكة. ومن الأفضل، المضي إلى أبعد من التجارة الحرة بين الدول العربية نحو مستويات أرقى من التكامل تتمثل في اتحاد جمركي وسوق مشتركة. ويتعين السعي لتحقيق أشكال التعاون والتكامل التي تحقق ميزة نسبية للمنطقة. وفي نفس الوقت، ينبغي تنشيط دور الجمعيات والهيئات العربية المعنية بالتعاون الاقتصادي. وتقدم تقانات المعلومات والاتصالات ذات الانتشار المتزايد فرصة جديدة لمزيد من التعاون الاقتصادي المبني على النمو والمعرفة. وأخيرا، تشكل الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية وشبه الإقليمية قاعدة لاتفاقات شراكة أكثر استدامة مع شركاء من خارج المنطقة. ويناقش الفصل الثامن موضوع التعاون العربي والخيارات المتصلة به.

مثلثات التنمية

توفر مثلثات النمو وسائل جديدة للتكتلات الإقليمية للتعاون والتكامل. ويستند مفهوم مثلث النمو على مقولة أن حاصل مجموع عناصر الإنتاج للشركاء الاقتصاديين المتوائمين أكبر من مجموع أجزائها. ففي شرق آسيا[18]، أدت تدفقات التجارة والاستثمار والمعلومات التكنولوجية عبر الحدود وزيادة التعاون في تطوير البنى الأساسية إلى ازدهار صناعة الالكترونيات التي أدت بدورها الى تصدّر هذه المنطقة لتلك الصناعة، وأوجدت الروابط الصناعية والاقتصادية الحيوية بين البلدان المتعاونة. وقد أقيمت مثلثات النمو بترتيبات مرنة بحيث تتشارك البلدان المتعاونة في رأس المال والعمل والموارد الطبيعية اللازمة لدخول الأسواق الإقليمية والعالمية. فعلى سبيل المثال، يقدم بلد ما رأس المال، ويقدم الآخر المهارة الفنية، ويقدم الثالث الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة التي لا تتوافر لدى الآخرين. وبتجميع موارد البلدان تتكون الشراكة التي تأتي بالنمو والازدهار للشركاء كمجموعة أكثر مما كان سيحققه أي بلد بمفرده.

وفضلاً عن الميزة النسبية، يمكن أن تساعد مثلثات النمو في إيجاد ميزة تنافسية، من خلال استخدام الموارد والمهارات والمعرفة المتوافرة للبلدان المتعاونة، لخلق منتجات وخدمات جديدة مطلوبة في الأسواق، وللتغلب على المعوقات المحتملة التي قد تواجهها كل من هذه البلدان على حدة . ويمكن لمثلثات النمو أن تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية؛ وفي تجسير فجوة الدخل والنمو بين المراكز الاقتصادية والأطراف من خلال إنشاء الصناعات الجديدة في مناطق الحدود المتجاورة لبلدان المثلث شريطة توفر مقوّمات التكامل الاقتصادي وكفاية البنى التحتية. ولما كانت الموارد الطبيعية التي تتمتع بها البلدان العربية تتفاوت تفاوتاً كبيراً – مثلا، بلدان الخليج موهوبة برأس المال، بينما بلدان أخرى مثل الأردن وسوريا ولبنان موهوبة باليد العاملة المدربة – فإن مثلثات النمو قد تعين هذه البلدان على دمج مواردها بشكل خلاق للمشاركة بشكل فعال في السوق العالمي، وبالتالي تسخير قوى العولمة لتعمل لصالحها بدلا من أن تعمل ضد أولوياتها.

من شأن التعاون الاقتصادي وتحرير التجارة بين البلدان العربية أن يوفر منافع متبادلة تنتج عن اقتصادات الحجم الكبير، وعن قوة التفاوض المتزايدة للمجموعة العربية في المحافل الدولية، والتخصص الأفضل في نطاق الإنتاج.

إزالة الصراعات

لا تشكل النزاعات مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار السياسي فحسب، وإنما تمثل أيضاً قيوداً أساسية على زيادة النمو الاقتصادي وتواصله. وقد وُجد أنه، بالمقارنة بشرق آسيا، تعرقل الحروب الأهلية والنزاعات نمو الاقتصادات النفطية المختلطة فضلاً عن نمو البلدان العربية ذات الدخل المنخفض، نسبة إلى بلدان المنطقة الآمنة ذات الدخل المتوسط. كما أن الحروب الإقليمية والدولية العديدة، رغم عدم أخذها بعين الإعتبار بشكل مباشر لدى تحليل النمو، تضع على كاهل المنطقة، لا ريب، تكلفة ضخمة. إن حل مشكلة المخاطر العالية للحروب الإقليمية والدولية يتطلب إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، باعتباره يقع في قلب الأزمة السياسية للمنطقة. وعلاوة على ذلك، يتطلب حل الصراعات الإقليمية تعزيز قدرة المؤسسات العربية على التعاون وحل النزاعات بين دولها الأعضاء، وأيضاً بين أعضاء الجامعة العربية وغيرهم من بلدان الجوار. وتتطلب مواجهة

(18) من الأمثلة على مثلثات النمو المزدهر جنوب الصين المكون من هونغ كونغ و جواندوغ و فوجينا و تايوان، و مثلث سيجوري من سنغافورة و ولاية جاهور في ماليزيا و مقاطعة رياو في اندونيسيا.

إن النهوض بالحقوق السياسية، كوسيلة لتعزيز التلاحم الاجتماعي في العالم العربي، يمثل ميدانا للسياسة العامة (فضلاً عن النشاط الأهلي) يمكن أن يثمر عن عائد مرتفع للتنمية الاقتصادية والسياسية.

يشوه استمرار عمل الأطفال إمكانيات التوظيف الأمثل للقدرات الإنسانية في الأجل المتوسط. فعمل الأطفال منفر أخلاقيا وسيء اقتصاديا.

المشكلات الناجمة عن الحروب الأهلية – والتي تشكل تحدياً جدياً لكثير من البلدان العربية – إعادة التفكير بشكل أساسي في أسلوب معاملة الأقليات الثقافية والدينية في العالم العربي. وتطرح الدلائل الأخيرة حول أسباب الحروب الأهلية أن هذه الحروب تُعد، من حيث الجوهر، رد فعل الأقليات الاجتماعية أو الثقافية إزاء القمع السياسي والحرمان الاقتصادي من جانب الدولة المركزية المهيمنة (البدوي وسامبانس، بالإنجليزية، 2000).

تعزيز التلاحم الاجتماعي

لاشك أن للتلاحم الاجتماعي دوراً مركزياً في قدرة الاقتصاد على استمرارية النمو، وخاصة إثر مواجهة الصدمات الخارجية. ويزداد التلاحم الاجتماعي في حالة التجانس النسبي في المجتمع (على سبيل المثال، نتيجة للتجانس الديني والعرقي، أو بسبب الانخفاض الشديد في تفاوت توزيع الدخل، أو الثروة). كما يزداد التلاحم الاجتماعي أيضاً في المجتمعات المتنوعة اجتماعياً، شريطة وجود مؤسسات قوية تكفل التوفيق في حالة تضارب المصالح بين الجماعات المختلفة.ولقد جرت الإشارة في موضع آخر إلى أن أحد أوجه التلاحم الاجتماعي في البلدان العربية هو التضامن مع القطاعات الأفقر في المجتمع من خلال الشبكات الاجتماعية والدعم الخيري، على أن استمرار التفاوت في الدخل أو في القدرات والفرص لابد وأن يثقل كاهل التلاحم الاجتماعي في المدى البعيد.

وحسب تحليلنا، يعوق التلاحم الاجتماعي في العالم العربي مستويات منخفضة من الحقوق السياسية، وتفاوت كبير في الدخل. ولهذا فإن النهوض بالحقوق السياسية، كوسيلة لتعزيز التلاحم الاجتماعي في العالم العربي، يمثل ميدانا للسياسة العامة (فضلاً عن النشاط الأهلي) يمكن أن يثمر عن عائد مرتفع للتنمية الاقتصادية والسياسية. فالمرجح، مع تزايد العولمة، أن تزداد الصدمات الخارجية لا أن تتقلص، مما يقود إلى زيادة تكرار انهيارات النمو في البلدان ذات التلاحم الاجتماعي المنخفض. وثانياً، طالما تُعد الحروب الأهلية حالات قصوى من افتقاد التلاحم الاجتماعي، يبدو واضحاً ضرورة أن يقع النهوض بمستويات الحقوق السياسية في قمة الأولويات من أجل الحفاظ على السلامة الإقليمية والسلم لبلدان المنطقة، في ذاتها شروط جوهرية لحفز النمو الاقتصادي.

التوظيف الكامل للقدرات و الإمكانات

كما ذكر سابقا، يعتمد النمو الاقتصادي على الموارد والقدرات البشرية. وتحتاج المجتمعات كي تكون ناجحة وصالحة للعيش أن تبذل كل ما باستطاعتها للاستفادة من هذه القدرات والعمل على ضمان توظيفها على الوجه الأمثل. لكنه لا يزال هناك فجوات هامة في القدرات الإنسانية في البلدان العربية. وأكثر هذه الفجوات وضوحا بقاء المرأة العربية على هامش الفعاليات المجتمعية، وبخاصة الاقتصادية منها والفكرية والقيادية. ولما كان عدد النساء في أي مجتمع يساوي نصف عدد سكانه أو أكثر، فإن إهمال قدراتهن هو بمثابة تعطيل لنصف إمكانيات البلد. ومما يفاقم الوضع أنه وحتى حينما تعمل النساء في الميدان الاقتصادي، فإنهن يعانين من نقص استثنائي في الفرص، الذي يظهر في تدني الوضع المهني والأجور والفصل المهني على أساس نوع الجنس إضافة إلى حواجز أخرى. وتمنع هذه العوامل الإدماج الكامل للمرأة في الحياة الاقتصادية والفكرية في بلدها. وستؤدي السياسات والقوانين التي تستطيع أن تحرر المرأة في البلدان العربية إلى نتائج إيجابية على النمو الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي.

ويشوه استمرار عمل الأطفال إمكانيات التوظيف الأمثل للقدرات الإنسانية في الأجل المتوسط. فعمل الأطفال منفر أخلاقيا وسيء اقتصاديا. ثم إن هذا النوع من الاستغلال هو أولا وقبل كل شيء، انتهاك لحقوق الطفل التي أجمع عليها العالم بأسره. وهو يحرم الطفل من التعليم الصاقل للمهارات، ويحد بالتالي من آفاق إسهام الطفل أو الطفلة في قوة العمل مستقبلاً. وينبغي أن تهدف السياسات إلى تصحيح هيكل الحوافز المشوه الذي يجبر الأطفال العرب على البحث عن عمل، بدلاً من متابعة التعليم الذي ينفعهم وينفع مجتمعاتهم على الأجل المتوسط.

نحو التشغيل الكامل وتخفيف حدة الفقر

السياق المفاهيمي والمؤسسي

ركز الجزء السابق على السبل المؤدية إلى إعادة تنشيط النمو الاقتصادي بناءً على مفهوم أن النمو ضروري لخلق فرص العمل، وأن توليد فرص العمل المنتجة والمربحة على نطاق واسع هو ليس فقط هدفاً ضرورياً في حد ذاته بل إنه، وبمصاحبة منظومة الفوائد الناتجة عن النمو الاقتصادي السريع والمستدام، ضروري لتخفيض الفقر، الهدف الذي يجب أن تسعى لتحقيقه أي استراتيجية للتنمية الإنسانية. وعليه يجب أن يكون النمو الذي يولد فرص العمل ويخفف حدة الفقر أحد الأهداف الشاملة في سياسات التنمية الإنسانية في البلدان العربية. إلا أنه ينبغي أن

يلاحظ في هذا السياق أن أنماط النمو الماضية لم تكن غير منتظمة وغير كافية فحسب، كما بينا في الأجزاء السابقة من هذا الفصل؛ بل أن هناك مؤشرات على أن توزيع الناتج الاقتصادي يميل أكثر فأكثر لمصلحة رأس المال، وهذا تطور لا يبعث على التفاؤل فيما يتعلق بخلق فرص العمل المثلى والضرورية لتخفيف الفقر.

وبناءً على التعريف الواسع لكل من البطالة والفقر اللذين قدمهما هذا التقرير (والقاضيان بأن التقدم نحو التشغيل الكامل يتطلب أكثر من خلق فرص عمل جديدة، وأن تقليل الفقر يتطلب أكثر من محاربة فقر الدخل على الرغم من أهمية هذين الهدفين)، فإن إعادة تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي لن يكون كافيا لوحده. إذ ينبغي أن يصاحب ذلك نطاق واسع من المبادرات لتوفير فرص العمل التي توظف بشكل تام القدرات الإنسانية وتعزز الكرامة الإنسانية، وتعالج جوانب الفقر غير المتعلقة بالدخل، مثل الاستضعاف والاستبعاد.

وتؤكد نظريات التنمية الحالية والممارسة العملية أن هذه الاعتبارات ضرورية لضمان نمو سريع ومستدام. وعلى هذا الأساس، فليس هناك من تضارب بين التنمية الاقتصادية المعرّفة بشكل صحيح وسياسات وأهداف التنمية الإنسانية؛ ذلك أنه من الأجدى النظر إليهما على أن كلاً منهما يعزز الآخر. وتعكس الانطباعات عن التضارب بين التنمية الاقتصادية والتنمية الانسانية ، الخلط التحليلي بين الوسائل والأهداف، وتأثير العقائد البالية والمصالح الراسخة في بعض الأحيان، وفوق كل شيء الفهم غير الكافي للطابع الكلي لعملية التنمية.

لذلك، فإن هذا الجزء يتمم الجزء السابق ويبني على استنتاجات ما سبق من فصول، ليقترح أنشطة تدعم السير قدماً نحو التشغيل الكامل وتخفيف حدة الفقر بمعنيهما الواسع حسب أنموذج التنمية الإنسانية. ولا بد من التأكيد هنا على أن هذه المبادرة وغيرها من المبادرات الموجهة نحو التنمية الإنسانية والتي صممت لتحسين استخدامات القدرات الإنسانية، تشكل حجر الزاوية في الجهد الرامي لعكس وتيرة النمو غير الملائم في البلدان العربية والذي كان سببا ونتيجة في آن واحد لتنمية إنسانية غير مواتية.

وأخيرا يوجز هذا الجزء بعض العوامل المتعلقة بالحكم والعوامل المؤسسية (والتي ستتم مناقشتها بتفصيل أكثر في الفصل القادم) الضرورية لتحرير القدرات الإنسانية من أجل تحسين الرفاه الإنساني بمعناه الواسع. ولا تزال المسؤولية الأساسية عن تمكين الفقراء في البلدان النامية تقع على عاتق الدولة. فوجود مؤسسات دولة أكثر فعالية واستجابة مبنية على إصلاح الخدمة العامة والحكم، ومن ضمنها خلق حكم محلي تمثيلي خاضع للمساءلة، هي عناصر أساسية في جهود استئصال الفقر. ولكن وكما أن النمو وحده لا يستطيع أن يحمل كامل عبء تخفيف حدة الفقر، فإن الدولة وحدها لن تتمكن من تأمين النمو المستدام، والتشغيل الكامل والتخلص من آفة الفقر. فنجاح البلدان العربية في تحقيق هذه الأهداف رهن بتطوير عقد اجتماعي جديد يهيمن فيه التآزر بين حكومة فعالة وناهضة، وقطاع خاص حيوي ومسؤول اجتماعيا ومجتمع مدني قوي ضاربا جذوره في المجتمع .

حزمة من السياسات العامة لضمان التشغيل الكامل والقضاء على الفقر

ينبغي على الدول العربية تبني ثلاثة محاور أساسية لحزمة من السياسات العامة المتكاملة المكّنة من التشغيل الكامل واستئصال الفقر، وهذه المحاور هي:

- **رصد التشغيل والفقر**: هنالك حاجة ملحة لوضع نظام فعال لرصد التشغيل والفقر يتيح رصد المعالم الأساسية بانتظام وسرعة، كما يسمح ، من آن لآخر، بإجراء تحليل متعمق لكل من طبيعة التشغيل والفقر وحركتيهما. ولهذا الغرض، ينبغي تكامل مدخلات عديدة لتكون أساسا لقاعدة بيانات عن القدرات البشرية، وتوظيفها، ونواتج ذلك التوظيف، في البلدان العربية، أفضل بشكل كبير مما هي عليه الآن. كما ينبغي مراجعتها وتحديثها بانتظام.

- **شبكات أمان فعالة**: تحتاج السياسات مهما كان الحرص على تنفيذها، إلى وقت كي تعطي ثمارها، علاوة على أنها قد لا تصل إلى كل المواطنين مثل كبار السن أو المعاقين. ومن الواضح أن نظم شبكات الأمان الاجتماعي في البلدان العربية محدودة على محوري التغطية والفاعلية ولا بد من تقويتها. وهناك شرطان واضحان لإقامة شبكات أمان فاعلة: أولهما أن تقوم هذه الشبكات بتحويل ما يكفي من الدخل لضمان حد أدنى من العيش الكريم لجميع المحتاجين؛ وان ترتبط مستوياته بمستوى التضخم، وثانيهما أن توفر هذه النظم، بشكل خاص، التعويض المناسب للعاطلين عن العمل.

- **التنمية القائمة على تمكين الفقراء من خلق فرص العمل** : ينبغي العمل على تحقيق التشغيل الكامل ضمن عملية تنمية تنحاز للفقراء

إن إعادة تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي لن يكون كافيا لوحده لمحاربة الفقر، إذ ينبغي أن يصاحب ذلك نطاق واسع من المبادرات لتوفير فرص العمل التي توظف بشكل تام القدرات الإنسانية وتعزز الكرامة الإنسانية، وتعالج جوانب الفقر غير المتعلقة بالدخل، مثل الاستضعاف والاستبعاد.

وتؤسس لنمو يعتمد على كثافة العمل ويفتح فرص العمل المنتج والمربح لجميع من هم في حاجة للعمل.

ولكن ينبغي تهيئة الفقراء للاستفادة من فرص العمل وذلك من خلال تراكم رأس مال بشري ينحاز لصالحهم، من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية. والأهم من ذلك أنه يلزم تمكينهم من إيجاد فرص العمل عن طريق إنشاء المشروعات الصغيرة والصغرى وإدارتها بكفاءة. ولابد، لدعم هذه الإستراتيجية، من تيسير الحصول على رأس المال التقليدي، أي الأصول المادية والتمويل، ومن زيادة القدرة على التحكم بهما. علاوة على ذلك، تحتاج المشروعات الصغيرة والصغرى، وهي كيانات اقتصادية حساسة، إلى الكثير من الدعم الإضافي لحمايتها من الفشل.

ولكن جوهر عملية التنمية القائمة على تمكين الفقراء هو الإصلاح المؤسسي واسع النطاق الذي يؤدي إلى زيادة حصة الفقراء في هيكل السلطة في المجتمع. ذلك أن الإصلاح المؤسسي هو الطريق إلى تعظيم رأس المال الاجتماعي للفقراء. إن الإصلاح المؤسسي يمثل قلب التنمية القائمة على تمكين الفقراء، وبدونه، يحتمل أن يكون النمو بطيئاً. والأهم من ذلك أن النمو الذي يتم في سوق غير خاضعة للضوابط ينحاز، بشكل واضح، للأغنياء ويعاقب الفقراء.

إن جوهر عملية التنمية القائمة على تمكين الفقراء هو الإصلاح المؤسسي واسع النطاق الذي يؤدي إلى زيادة حصة الفقراء في هيكل السلطة في المجتمع.

وفيما يلي عرض سريع لأبعاد محددة للتنمية التي تعتبر كافية لتحقيق التشغيل الكامل والقضاء على الفقر في البلدان العربية [19] ولا يمكن تحقيق الفائدة المرجوة من مجموعة السياسات هذه إلا بتنفيذها كحزمة واحدة ومتضافرة.

تراكم رأس المال البشري

التعليم والتدريب: ان سياسة إنمائية تهدف لتحقيق التشغيل الكامل لابد أن تتبنى هدف تعميم التعليم الأساسي راقي النوعية والوثيق الصلة بالتنمية، وضمان عدم استبعاد الفقراء منه بسبب فقرهم. وقد يعني هذا التوجه، في بعض الحالات، اعتماد ما هو ابعد من التعليم المجاني، بتبني إجراءات تؤكد تحقيق الإنصاف لأفقر الفقراء، كأن يتم توفير منح دراسية تغطي التكاليف المباشرة وتكلفة الفرصة[20] المضاعة للتعليم. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن لا يستبعد أطفال الفقراء من مراحل التعليم الأعلى بسبب فقرهم.

وينبغي كذلك الدأب على تحسين نوعية التعليم في جميع مراحله، بما في ذلك توثيق صلته بالمهارات الحياتية اللازمة وبمتطلبات سوق العمل. وهذه مهمة مجتمعية مضنية ومعقدة تستلزم جهداً كبيراً وتتجاوز حدود قطاع التعليم، كما بيّنا سابقا.

وما التعليم النظامي إلا أحد وسائل بناء رأس المال البشري. والأهم منه بالنسبة للفقراء، ولاسيما في ظروف تفشي البطالة، هو توفير القنوات، خارج قطاع التعليم النظامي، لاكتساب المهارات الفعالة وثيقة الصلة باحتياجات السوق. ويكون هذا النوع من التدريب مفيداً للمتسربين من الدراسة أو لمن يتخرجون من النظام التعليمي وهم يحملون مهارات محدودة.

كما ينبغي أن يتم إيلاء مسالة تصحيح التفاوت بين النساء والرجال في تراكم رأس المال البشري مرتبة عالية، ضمن أولويات استراتيجية التعليم والتدريب اللازمة.

الرعاية الصحية: فينبغي ألا يحرم الفقراء، بسبب فقرهم، من الرعاية الصحية الأساسية الوقائية والعلاجية. كما ينبغي توجيه اهتمام خاص لتوفير الرعاية الصحية للبنات والنساء.

التشغيل والإنتاجية

ينبغي أن يكون خلق فرص للتشغيل من الأولويات الصريحة للسياسات المتبعة. ولكي يتحقق تحسن ملموس في الرفاه الإنساني نتيجة لزيادة التشغيل، يتعين تحسين الإنتاجية بحيث تزداد الأجور الحقيقة، ويقل التفاوت في توزيع الدخل والثروة.

وينبغي أن تتضمن استراتيجية التشغيل ثلاث غايات مترابطة هي: تخفيض البطالة إلى مستوى قريب من تحقيق التشغيل الكامل، ومضاعفة الإنتاجية مرة كل عدة سنوات، وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان العاملين.

ويقتضي خلق فرص عمل جديدة على نطاق واسع زيادة الاستثمار واعتماد هيكل نمو يقوم على كثافة الإستخدام لليد العاملة واستغلال التقانات التي تعتمد على إستخدام اليد العاملة، دون التضحية بالكفاءة.

وبالإضافة إلى تحسين تراكم رأس المال البشري، يتطلب تحسين الإنتاجية إنشاء نظام حوافز مجتمعي مواتي ينطوي على إثابة التعلم والإنتاجية المرتفعة. ومن المفيد اعتماد ثنائية تقانية تضافرية، تشمل رفع إنتاجية التقانات كثيفة الاستعمال لليد العاملة في المشروعات الصغيرة والصغرى، وتعزيز التقانات الحديثة، وتقوية الروابط بين هذين النوعين من التقانات. وينبغي أيضاً توجيه اهتمام خاص إلى العمل المدر للدخل

(19) استناداً الى التوصيات الواردة في تقرير المكتب الاقليمي للدول العربية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي عن الفقر، بالانجليزية، 1997.
(20) Opportunity Cost

للنساء.

دعم المشروعات الصغيرة والصغرى: يمكن أن يؤدي تطوير الشركات الصغيرة في القطاع غير المؤطر إلى المساهمة بفعالية في استراتيجية استئصال الفقر من خلال توفير فرص العمل. فهذه المشروعات كثيفة الاستخدام لليد العاملة، وما تتطلبه من رأس المال قليل نسبيا- وهذه الشروط تناسب تماماً اقتصادات معظم البلدان العربية. ولكن التأكيد على زيادة إنتاجية هذه المشروعات ضروري للغاية.

أما الجهد اللازم بذله لتنشيط المشروعات الصغيرة في القطاع غير المؤطر فيتعين أن يكون بمثابة حملة وطنية. وينبغي أن يراعي، في وضع السياسات العامة وتنفيذها، تنوع أوجه النشاط الاقتصادي غير المؤطر وإزالة القيود المفروضة عليه حاليا.

والمشروعات الصغيرة والصغرى مشهورة بارتفاع معدلات فشلها، ما لم تكن البيئة الاقتصادية والمؤسسية المحيطة بها مشجعة حقاً. ومن الضروري أيضا أن تكون إنتاجية هذه المشروعات ذات مستوى مناسب ومتصاعد حتى تؤمن لأصحابها وللعاملين فيها مكاسب حقيقية، كافية ومتزايدة.

ولذلك ينبغي أن يشمل الدعم المقدم إلى المشروعات الصغيرة والصغرى جميع مجالات احتياجاتها المتنوعة، بما فيها البيئة القانونية والتنظيمية، والتمويل، والتدريب، والدعم الفني والإداري، والنفاذ إلى الأسواق المحلية والأجنبية. ومن الضروري كذلك ضمان حصولها على الأصول المادية وزيادة قدرتها على التحكم بها، ولا سيما الأراضي والمياه في المناطق الريفية.

والنساء بحكم ارتفاع معدلات البطالة بينهن وثبوت اقتدارهن على إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أهم المرشحين للاستفادة من إنعاش هذا الصنف من النشاط الاقتصادي.

لكن ما سلف قوله لا يعني أن المشروعات الصغيرة والصغرى هي قارب نجاة اقتصادات البلدان العربية. بل إن إطلاق هذا الزعم، والعمل بناء عليه، سيؤديان إلى خيبة أمل كبرى جديدة خلال عقد من الزمن أو ما يقارب.

والنهج السليم هو ما يشير إليه الصينيون بـ "المشي على ساقين". فلم يسبق أن تطور أي اقتصاد دون نمو ملحوظ في جميع المشروعات بمختلف أحجامها. والأهم من ذلك هو إقامة روابط وثيقة بين المشروعات الكبيرة والصغيرة.

وعلاوة على إتاحة فرص العمالة المنتجة والمربحة، يفترض أن يؤدي اتباع سياسات ناجحة لتطوير المشروعات الصغيرة والصغرى إلى رفع مستويات الإنتاجية، وتعزيز الطابع المنظم، والتحول إلى مشروعات أكبر.

العيش المستدام في المناطق الريفية: إن البطالة والفقر يتسعان باطراد في الريف العربي، وعليه فإن تحفيز اقتصادات الريف، يجب أن يكون هدفاً أساسياً للسياسات. وفي هذا المضمار، فإن الدور الرئيس للحكومات هو تحسين البنى الأساسية في مناطق الريف وتقوية الارتباط بين الريف والأسواق، محلياً وعالمياً، واصلاح هياكل الأسعار لتنحاز للمنتجين. ولا يمكن تحقيق الكثير من إمكانات هذا القطاع بدون ترشيد نظم الري وتحسين الخدمات الإرشادية.

وتظهر الحاجة أيضا إلى خلق فرص عمل خارج المزارع لأصحاب الأراضي فقيرة الإمكانات وللمعدمين، وذلك من خلال تشجيع لامركزية النشاط الاقتصادي، وتأسيس المشروعات الصغيرة والصغرى، وتنفيذ مشاريع الأشغال العامة.

وبما أن النساء يشكلن دعامة المجتمعات الزراعية، فلابد أن يعطين موقعا مهما أثناء صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية الريفية.

إن المشروعات الصغيرة والصغرى مشهورة بارتفاع معدل فشلها، ولذلك ينبغي أن توفر لها البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة، والتمويل، والتدريب، والدعم الفني والإداري، والنفاذ إلى الأسواق المحلية والأجنبية.

الإصلاح المؤسسي

إصلاح سوق العمل: إن سياسة التشغيل التام يجب أن تقوم على تعزيز آليات سوق العمل مما يتطلب ضمان حرية وصول الباحثين عن العمل إلى المعلومات حول فرص العمل وخلق أسواق عمل فعالة.

وبشكل خاص، ينبغي أن تكفل إصلاحات سوق العمل حرية الحصول على المعلومات المتصلة بفرص العمل وبإقامة شبكات فاعلة لهذه المعلومات. ويلزم تحرير أسواق العمل لزيادة مرونتها في إطار تنافسي يضمن في الوقت ذاته الأمان الاجتماعي، على أن لا يخل ذلك بالتوازن بين حقوق أرباب العمل وحقوق العاملين. كما لابد من توافر شبكات الأمان الاجتماعي، شاملة تعويضات كافية للبطالة تحدد تبعاً لمستوى التضخم. وأخيراً، ينبغي أن تتاح للعاطلين فرص حقيقية للعمل المنتج، بما في ذلك إعادة تدريبهم عند الحاجة.

إصلاح الخدمة العامة: تبقى الوظائف الاقتصادية الأساسية حكراً على الحكومة. ومع

الإطار 6-3

عبد الحميد براهيمي: التنمية والقضاء على الفقر من منظور إسلامي

تعيش الدول العربية في بداية الألفية الثالثة، حالة من التخلف الهيكلي وتعاني، بدرجات متفاوتة، من الفقر وخلل الاقتصادات. ولم يستطع كل من النظامين الرأسمالي والماركسي تقديم حلول دائمة ومتلائمة مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها العالم العربي حاليا. فقد أثبتت الوقائع، سواء على المستوى النظري أو المستوى العملي، عدم مواءمة المقاربة الاقتصادية التقليدية لمشكلات التخلف وعدم قدرتها على تقديم حلول مرضية.

وفي المقابل يُعلم الإسلام، كمصدر لا ينضب للقيم، الوحدة والتضامن والعدالة والسلام والتسامح والتوازن والنظام والانتظام، ويشجع العلم لدفع الرفاهة والعدالة الاجتماعية. ولا نستطيع في الإسلام فصل الجوانب المادية للحياة عن جوانبها الروحانية. وهكذا فإن الإسلام يعتبر العدالة مبدأ أساسياً يجب أن تتصف به جميع أشكال النشاط الإنساني. فالإسلام يصف المقاربة الشاملة من أجل بناء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية، من خلال التشغيل الكامل (مع التأكيد على محاربة الفقر) والتقليل من التفاوت بفضل إعادة توزيع ملائم للثروات، تستبعد تركيز الثروات وممارسة الاحتكار وكذلك النشاطات غير المشروعة من احتيال وتدليس وفساد واختلاس الأموال والثروات والكنز والتبذير والبخل والربا. وهكذا فإن مكافحة الفقر في العالم العربي يجب أن تأتي ضمن سياسة شاملة. ويعني هذا تنظيم الاقتصاد الوطني على قاعدة التشغيل الكامل من ناحية، وتنظيم اندماج إقتصادات العالم العربي من ناحية أخرى.

أما على المستوى الداخلي فإن الإجراءات المرجوة واللازمة لإقامة مجتمع عادل متحد ومتضامن يعيش بيئة اقتصادية وروحانية سليمة يجب أن تتخذ في أربعة اتجاهات:

1- محاربة البطالة من خلال سياسة نشطة للتشغيل من منظور تنموي، وتنظيم التضامن الاجتماعي على أساس سياسة عادلة للتحويلات الاجتماعية لصالح الفقراء والمحتاجين خاصة هؤلاء الذين يعانون من إعاقات بدنية تمنعهم من العمل. وفي هذا الإطار ينبغي التفكير بأن الإسلام يرفع عدالة التوزيع إلى مرتبة أولويات الاقتصاد الإسلامي. والإجراءات التي ينص عليها القرآن في هذا المجال، وتوضحها السنة، تخص فروض كالزكاة والإحسان (المساعدة التطوعية).

2- زيادة نفقات التنمية لصالح مجالات التعليم والصحة والبحث العلمي والتقاني. وبالفعل فإن قيمة العمل الإنساني واجبة بما أن التنمية تعني أولا تأهيل الإنسان ومشاركته الفعالة والمسؤولة في عملية بناء الاقتصاد الوطني الذي يجب أن تجني ثمارها كافة عناصر المجتمع.

3- إعطاء أهمية خاصة لتنمية القطاعات الإنتاجية (المولدة للثروات من أجل إثمار مجهود التنمية) القائمة على التنمية الريفية وتنمية الزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع التشييد والأشغال العامة.

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف يجب تشجيع القطاع الخاص من ناحية وإعادة دراسة الإنفاق العام وترشيده من ناحية أخرى. وكل بلد عربي هو حالة ولكن بشكل عام نستطيع أن نعتبر أن النفقات العسكرية والمظاهرية مرتفعة بشكل عام في العالم العربي. ويمكن أن يتم تقليلها لصالح الأنشطة الإنتاجية ونفقات التنمية.

4- وأخيراً، تطويع الأدوات المؤسسية المحيطة بالاقتصاد من أجل حماية العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي في آن واحد، في منظور ديناميكي. وعلى الصعيد الخارجي ليس أمام الدول العربية لتجنب الآثار السلبية للعولمة - من طريق غير بناء مجالها الاقتصادي الإقليمي بشكل مستقل ومؤهل للاستمرار، يفرض نفسه على المستوى العالمي كشريك له مصداقيته.

في هذا الإطار فإن الاندماج الإقليمي العربي لا يجب أن يقف عند حد التبادل الحر على شاكلة السوق المشتركة ولكن يجب أن يكون ذلك إجراء شامل ومتجانس يستلزم أعمالا عميقة ومركزة بين البلدان العربية في إطار إقليمي لموافقة هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي لكل السوق الإقليمية والمجال المالي ذو الإمكانات الاقتصادية الحقيقية والممكنة.

يجب أن ينتظم بناء مجال اقتصادي قائم على مقاربة هيكلية حول أهداف إنتاج مشترك وتبادل مالي، من أجل زيادة التدفق الحقيقي للأموال بين العرب. ويتطلب بناء مثل هذا المجال الاقتصادي على مراحل تنظيم التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وكذلك إعمال سياسة إقليمية مشتركة لتنمية الموارد البشرية لتقوية التضامن الفاعل بالعالم العربي.

وفي مجمله، يمتلك العالم العربي قدرات هائلة فلديه الموارد البشرية والمادية والمالية الوفيرة. ويمتلك العالم العربي كذلك، وعلى الأخص، نظام مرجعيات، يعلم الوحدة والأخوة والتضامن والعدالة الاجتماعية والنظام والسلام والسماحة. ولكن الدول العربية منقسمة، كما يميزها توزيع متفاوت بشكل كبير للثروات وعدم العدالة وكافة أشكال العطب الاجتماعي من فساد وثراء غير مشروع وتراخي العادات وكذلك عدم التسامح وفي بعض الأحيان العنف.

والإنقاذ الوحيد للعالم العربي للخروج من الفقر والتخلف الهيكلي هو دفع الفعالية الاقتصادية، والتقدم والرفاه والعدالة الاجتماعية في إطار إقليمي ذو منظور وحدوي.

ذلك، كثيراً ما تتسم الحكومات في البلدان النامية بعدم كفاءتها، مع ما ينطوي عليه ذلك من تأثير على الأداء الاقتصادي الكلي وخاصة على رفاه الفقراء في ميداني الصحة والتعليم.

وينبغي أن يركز الإصلاح المؤسسي في قطاع الصحة على ضمان الاستخدام الأكفأ للموارد، حتى تحرر الموارد لتحقق تغطية اجتماعية أوسع. وبالإضافة إلى تحقيق توزيع أفضل لموازنة الصحة والموظفين والأجهزة، ينبغي أن يعطى الاعتبار لتوفير الخدمات الصحية من خلال مشروعات تجمع خدمات العيادات الحكومية والخاصة، ونظم الضمان الاجتماعي والمبالغ التي يدفعها المرضى المبنية على الدخل. وينبغي أن يجنح تمويل هذه المشروعات إلى تفضيل القطاعات الفقيرة من المجتمع. ويمكن أن تشمل الإعانات الموجهة برامج تأمين صحي مجتمعية تدار بشفافية في المناطق الريفية.

ويتعين أن يشدد الإصلاح المؤسسي لتمويل وإدارة التعليم والإشراف عليه على وضع نماذج لدور الدولة لا على نظام الملكية ولكن على نظام المشاركة. وبينما يظل توفير التعليم الابتدائي الشامل المقدم للجميع مسؤولية تقع على عاتق الدولة، فإن على الدولة أن لا تحتكر مستويات التعليم الأخرى. وينبغي أن تمثل كل الأطراف في إدارة التعليم، وخاصة التعليم العالي حيث يتطلب عدم تماثل التكاليف والعوائد، عملاً متضافراً

وضمانات جودة مستقلة. وينبغي الترحيب بالجامعات الخاصة في بيئة تتسم بشح الموارد؛ ولكن لن يفيد التعليم العالي العربي أن يستبدل الفشل الحكومي بفشل السوق. ويجب أن تقوم الدولة بدور قيادي في بناء الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم ونظم التدريب التي لا تميز ضد الفقراء، ولكن بدلا من ذلك تشجع بقوة العناية بهم من خلال برامج المنح الدراسية، ومنح التدريب المهني والتدريب في مواقع العمل.

وبوصفه عنصراً أساسياً في مجموعة تدابير الإصلاح المؤسسي فإن لإصلاح القطاع العام جوانب عديدة. فعلى سبيل المثال، يتعين تحسين الحوافز لموظفي الحكومة من خلال الهياكل الشفافة والأجور المناسبة وإزالة التفاوت بين مختلف قطاعات الخدمات الحكومية. ولا بد من توفير الإجراءات المناسبة لتمويل الأجهزة وخدمات التشغيل والصيانة الضرورية للعمل بكفاءة ويتعين وضع ممارسات إدارية عامة سليمة تعزز الانتاجية، بما في ذلك اعتماد التعيين والترقية وإنهاء الخدمة على أساس معايير الجدارة.

تنمية المجتمع المدني: تتوافر لمؤسسات المجتمع المدني إمكانات لتقديم مساهمة كبيرة في توليد فرص العمل واستئصال الفقر. ولكن يلزم، لتفعيل هذه الإمكانية، أن تتحول هذه المؤسسات إلى حركة اجتماعية واسعة القاعدة، وان تزداد فاعليتها، كي تتمكن من الاضطلاع بهذا الدور. وتكمن القيمة النهائية لهذه الحركة في تشجيع العمل الاجتماعي الجماعي، وهي أفضل طريقة للتغلب على حالة العجز، أي على جوهر الفقر. ولكن المجتمع المدني يحتاج إلى أن يتحول إلى حركة واسعة النطاق تنطلق من القواعد الشعبية للعمل الاجتماعي الجماعي وتملك قدرة كبيرة على الاستمرار بالموارد الذاتية. ولا معنى لتمكين الفقراء من خلال ضمهم إلى مؤسسات المجتمع المدني الفعالة اجتماعياً إذا لم تشمل هذه العملية إشراك المرأة بالكامل في جميع أوجه النشاط.

إصلاح الحكم: تشكل أنظمة الحكم حلقة جوهريةً في استمرار البطالة والفقر ودوامهما. فالفقراء بالتعريف، عاجزون[21] كما انهم، حسبما ذكر سابقاً، يفتقرون إلى جميع أشكال رأس المال التقليدية: المادي والمالي والبشري. ولكنهم، فوق كل شيء، مهمشون في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي.

وهناك أولا حاجة إلى إصلاح القوانين والإجراءات الإدارية لضمان حقوق المواطنة المتسقة مع حقوق الإنسان الأساسية، خاصة الحق في حرية التعبير والتنظيم لجميع المواطنين. وينبغي إقامة حكم القانون بواسطة نظام قضائي مستقل قطعا.

ولكي يكون للفقراء صوت مسموع ومصالح معترف بها، يلزم أن تكون الحكومات ممثلة للناس بحق وان تخضع للمساءلة فعلاً أمامهم، بما في ذلك الحكم المحلي الحقيقي-، وليس مجرد توسيع نطاق الإدارة المركزية إلى المحليات- مثل هذه الحكومات تضمن المشاركة الفعالة للمواطنين، ولاسيما الفقراء، في حربهم ضد البطالة والفقر.

وستظل حقوق المواطنة والحقوق السياسية ناقصة نقصاً فاضحاً إذا لم تشمل النساء تماماً، في الممارسة الفعلية لا في النصوص القانونية فقط.

وسيناقش الفصل التالي الجوانب الرئيسية للحكم وإصلاح الحكم في البلدان العربية، من أجل النهوض بالحرية والممارسة الكاملة للقدرات الإنسانية في نطاق بيئة مسؤولة اجتماعيا، ومتجاوبة مؤسسيا وقانونيا وسياسيا. وبهذا يكتمل ثلاثي ميادين العمل التي اقترحت في الفصل الأول التي أطرت هيكل هذا التقرير والمتمثل في بناء القدرات الإنسانية وتوظيفها وتحريرها كقاعدة لاستراتيجية التنمية الإنسانية للبلدان العربية.

وستظل حقوق المواطنة والحقوق السياسية ناقصة نقصاً فاضحاً إذا لم تشمل النساء في الممارسة الفعلية لا في النصوص القانونية.

(21) تعريب Powerless



الحكم و التنمية الإنسانية

ناقشت الفصول السابقة الجوانب الرئيسية لبناء وتوظيف القدرات الإنسانية. ويناقش هذا الفصل تحرير القدرات الإنسانية من خلال تعزيز الحكم الصالح بمعناه الأعم. ويبدأ باستعراض نظم الحكم الصالحة وخصائصها ويفسر أسباب تعريب مصطلح اللغة الانكليزية Governance بالكلمة العربية الحُكْم. وبهذا، يلقي هذا الفصل نظرة على مسائل المشاركة السياسية وتمثيل الجهاز التشريعي وعمل المجتمع المدني، بوصفها تعبيراً عن الإرادة الشعبية، كما يلقي نظرة على حالة الإصلاح القضائي. ويقدم تحليلاً للانطباعات السائدة حول نطاق الحريات السياسية والمدنية ونوعية مؤسسات الحكم العربي ومقارنتها بنظيراتها في مناطق أخرى باستخدام مقاييس تستند إلى مؤشرات التنمية البشرية وإلى مجموعة بيانات ومؤشرات أخرى جمعت على صعيد دولي. ويختتم الفصل باقتراح بعض الإصلاحات المؤسسية الرئيسية والضرورية لتعزيز صوت الناس وحريات الشعب ومساءلة الدول.

في الوقت الذي يودّع فيه العالم القرن العشرين بتطوراته السياسية السريعة، التي اتسمت بالاضطراب أحياناً، يقترب مفهوم الحكم الصالح أو الديموقراطي من أن يصبح طموحاً وشاغلاً إنسانياً على الصعيد العالمي. ويمثل الحكم الديموقراطي الآن جزءاً من توافق الآراء في الأمم المتحدة. إذ ينص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن الحكومات ... لن تدخر جهداً في تعزيز الديموقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلاً عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية؛ ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجهها نحو هذا النهج، ارتباطاً وثيقاً بطبيعة وجودة حكمها.

تعريفات وخصائص

ماذا يعني الحكم الصالح؟

الحكم الصالح من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً.

في هذا السياق، يمكن النظر إلى الحكم على أنه ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. ويتكون الحكم من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويحلّون خلافاتهم عن طريق الوساطة. والحكم الصالح هو الحكم الذي يتسم، من بين جملة أمور أخرى، بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالاً ومنصفاً ويعزز سيادة القانون. ويكفل الحكم الصالح وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق آراء واسع النطاق في المجتمع، تُسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفاً وفقراً في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية.

إن الحكم الصالح من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً.

وفي العادة، تشمل مناقشة الحكم مؤسسات الدولة وعملياتها، غير أنها مؤخرا بدأت تشمل أيضاً مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي أو بالتعبير الشائع الآن، المجتمع المدني. وتعرّف الدولة هنا بحيث تشمل مؤسسات القطاعين السياسي والشعبي. ويشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف وما إلى ذلك، والقطاع غير المؤطر في السوق. ويتكون المجتمع المدني، الذي يقع بين الأفراد والدولة، من مجموعات منظمة أو غير منظمة وأفراد يتفاعلون اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وينظّمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية. إن منظمات المجتمع المدني هي مجموعة الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعاً. وتشمل هذه الجمعيات النقابات العمالية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمجموعات المعنية بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء، والمجموعات اللغوية والثقافية والدينية؛ والمؤسسات الخيرية؛ وجمعيات رجال الأعمال؛ والنوادي الاجتماعية والرياضية؛ والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع؛ والمجموعات المعنية بالبيئة؛ والجمعيات المهنية؛ والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث؛ ومنابر الإعلام. كما تشمل أيضاً الأحزاب

السياسية، وإن كانت الأحزاب تجمع بين الانتماء إلى المجتمع المدني والانتماء إلى أجهزة الدولة إذا كانت ممثلة في البرلمان.

مضمون نظم الحكم

تتنوع صنوف الحكم كثيراً، وربما تتعدد بتعدد الدول في العالم إذا أردنا تمييز خصائصها التفصيلية. ولكن يمكن القول بأن هناك خصائص

> الإطار 7-1
>
> **الحكم الصالح، حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**
>
> يتصف الحكم الصالح، ضمن أشياء أخرى، بالمشاركة، والشفافية والمساءلة.
>
> **حكم القانون:** يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بوجه خاص على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.
>
> **الشفافية:** تقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات. وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها وأن تتاح المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.
>
> **الاستجابة:** يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها.
>
> **بناء التوافق:** يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.
>
> **المساواة:** تتاح لجميع النساء والرجال الفرص لتحسين رفاههم وحمايته.
>
> **الفعالية والكفاءة:** تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد.
>
> **المساءلة:** يتعين أن يكون متخذو القرار فى الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدنى خاضعين للمساءلة من قبل الناس، وكذلك من قبل المؤسسات المعنية. وتختلف طبيعة المساءلة حسب المؤسسة وحسب ما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا عنها.
>
> **الرؤية الاستراتيجية:** يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الصالح و التنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

رئيسية مشتركة للحكم الديموقراطي غير الاستبدادي في العالم المعاصر تتمثل في قيام مؤسسات مجتمعية قوية؛ يتحقق التوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة أو الفصل والضبط والتوازن؛ حيث تضمن شفافية الحكم فعالية الضبط، الأمر الذي ييسر المساءلة، بما يضمن احترام المصلحة العامة .

وعلى هذا نعرّف الحكم الصالح الذي يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع على أنه نسق من المؤسسات المجتمعية، المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات، وفي النهاية بواسطة الناس.

تمثل هذه الخصائص الأساسية وضعاً مثالياً لم يحققه أي مجتمع بشكل كامل. وان لم يكن التحقيق الكامل لهذا الوضع المثالي ممكنا، فإن من المستحسن أن تسعى المجتمعات إلى تحديد أكثر السمات الأساسية أهمية لها من خلال بناء توافق آراء عريض القاعدة، فعلى سبيل المثال، ما هو التوازن المناسب بين الدولة والسوق، أو بين السلطة والحرية، أو ما هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم المأمول في ظل ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة.

وأخيراً، تسعى نظم الحكم الصالح التي تمثل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه فعلا، لضمان مصالح جميع أفراد الشعب، بالقضاء على الفقر والحرمان . وبالتالي، فإنها تدعم تطلعات الشعوب إلى العزة والكرامة، وتساعد على بناء التنمية الانسانية وتحقيق مستوى رفيع من الرفاه .

تسعى نظم الحكم الصالح التي تمثل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه فعلاً، لضمان مصالح جميع أفراد الشعب، بالقضاء على الفقر والحرمان.

في المصطلح والمغزى

لقد عرّبنا مصطلح اللغة الإنجليزية

> الإطار 7-2
>
> **مصطلحات الحكم في اللغة العربية**
>
> لعله من اللافت للنظر أن تشتق من مصدر ثلاثي واحد في اللغة العربية (ح ك م) كلمات متعددة تخص جوانب مختلفة من نسق الحكم بالمعنى الحديث (لاحظ تعدد الأصول اللغوية للكلمات المناظرة، باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، للألفاظ العربية المشتقة من هذا المصدر).
>
> وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم، في الوقت نفسه، جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية.
>
> وفقاً للمعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، القاهرة) يقال : (حَكَمَ) – أي قَضَى. ويقال: حكم له، وحكم عليه، وحكم بينهم. فالحُكم يقوم على القضاء بين الناس، ولكن وفق ايّ معيار؟.
>
> يعني (الحُكْمُ) أيضاً العِلم، والتفقُّه أي العلم العميق بالقواعد القانونية وبتفسيرها ، مما يبين أن المعيار في الحكم هو إعمال القواعد القانونية، وتفسيرها.
>
> يعني (الحكم) كذلك الحِكْمَة ، مما يتيح المجال لاعتبار مبادئ سامية (الرحمة فوق العدل؟) ، أو المصلحة العامة، في القضاء. والعَدلُ هو أحد معاني (الحِكْمة). و(المَحْكَمةُ) هي هيئةٌ قضائية تتولى الفصل في المنازعات.
>
> و(الحُكومةُ) تعني ردَّ الرجلِ عن الظلم، ولكنها تستخدم محدَثاً بمعنى الهيئة الحاكمة. الأصل في الحكومة إذاً هو الرد عن الظلم ، أو إقامة العدل.
>
> و(الحَاكِمُ) هو مَن نُصِّبَ للحُكْم بين الناس. وينطوي التنصيب، من قبل آخر، منطقياً على إمكان التنحية، الذي ينطوي بدوره على مساءلة الحاكم. ويشتق من المصدر الثلاثي أيضاً (تَحكَّمَ) أي استبدّ. ولا ريب، في ضوء كون العدل قيمة عليا، أن الاستبداد موجب للعزل.
>
> هكذا تضم اشتقاقات هذا المصدر الواحد البسيط (ح ك م) كل مفردات نسق الحكم المعاصر تقريباً، وتقيمه على دعائم نبيلة من العلم والعدل والحكمة. ويعنينا على وجه الخصوص، أن يتضمن هذا الثراء اللغوي مفاهيم التمثيل والمساءلة، وهي، كما نفهم، جوهر الحكم.

Governance بالكلمة العربية الحُكْم، وفي الإطار (7-2) تعليلٌ لهذا الاختيار يعكس ثراء اللغة العربية. حيث فضّلنا كلمة الحُكْم خلافاً لعدد من محاولات التعريب في هذا المضمار التي نزعت لتفادي الحساسية الفائقة التي تحيط بمسألة الحكم في كثرة من البلدان النامية باللجوء لكلمات، أو عبارات، تنقل الموضوع من ميدان السياسة الوعر إلى مضمار الإدارة، الأسهل تناولاً، مثل نظام إدارة الدولة وإدارة شؤون الدولة والمجتمع. ويوحي تعريب آخر، وهو الحاكمية، بإيحاءات دينية صارمة، ناهيك عن عدم دقته.

ونرى أن مثل هذه التعريبات يمكن أن تُفسر بما يستبعد جانب مساءلة الدولة من قبل الناس من مفهوم الحكم، وفي هذا خطر عظيم.

الحكم الصالح واستئصال الفقر

إن الفقر بمعنى الحرمان من القدرات هو نقيض التنمية الإنسانية . والحكم الصالح هو الذي يسعى إلى تحرير هذه القدرات. وكما قال السيد كوفي أنان، أمين عام هيئة الأمم المتحدة، قد يكون الحكم الصالح بمفرده هو أهم عامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية. ويجب أن تصمم مؤسسات الحكم في المجالات الثلاثة وهي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كي تسهم في التنمية الإنسانية المستدامة من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحرير هذه القدرات البشرية وبالتالي تعزيز رفاه الإنسان من خلال القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة.

وتمشياً مع مفهوم التحرير هذا، تُجمع الآراء اليوم على أن أكثر الطرق فعّالية للقضاء على الفقر، أي بناء التنمية الانسانية، هي تمكين الفقراء لينتشلوا أنفسهم من ربأته. ولكن الفقراء عادة لا يملكون من رأس المال سوى قوة عملهم وقدراتهم الإبداعية، التي يعوقها الفقر. ولذلك، فإن تمكين الفقراء يتطلب من الدولة، الأمينة على مصالح جميع المواطنين، اعتماد سياسات وبرامج توفر للفقراء القدرات التي تعطيهم صوتاً في جميع القرارات التي تمس حياتهم. وكما لوحظ في الفصل السادس، فان بناء رأس المال البشري - من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية - ضروري للتغلب على فقر الإنسان، في حين أن رأس المال المادي ضروري للتعبير المادي عن قدراتهم. ولا يعني تحمل الدولة لمسؤولية تقوية الفقراء أن تتولى الدولة نفسها مهمة إنتاج السلع الاقتصادية والخدمات. فقد أخفق هذا النهج. والمطلوب هو أن تكفل الدولة للفقراء توافر أصناف رأس المال المختلفة من خلال إجراءات العدالة في التوزيع والتي هي مكون جوهري لبنية المجتمعات الرأسمالية الناجحة.

الإطار 7-3

الإمام علي بن أبي طالب (556-619 م) - الحكم

- من نصّب للناس نفسه إماما فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره، وليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه، فمعلم نفسه ومؤدبها أحق بالإجلال من معلم الناس ومؤدبهم، ص 672.

- وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ص 38.

- وأكثر مدارسة العلماء ومنافثة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك وإقامة ما استقام به الناس قبلك، ص 605.

- لا خير في الصمت عن الحكم كما أنه لا خير في القول بالجهل، ص 699.

- المتقون فيها من أهل الفضائل، منطقهم الصواب، وملبسهم الاقتصاد، ومشيهم التواضع، لا يرضون من أعمالهم القليل، ولا يستكثرون الكثير، ص 440-441.

- اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور، ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الزلة، ولا يحصر من الفيء إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات، وأقلهم تبرما بمراجعة الخصم، أصبرهم على تكشف الأمور، وأصرمهم عند اتضاح الحكم، ممن لا يزدهيه إطراء ولا يستميله إغراء، وأولئك قليل، ص 610.

المصدر: نهج البلاغة، شرح الامام محمد عبده-الجزء الاول، دار البلاغة، بيروت- الطبعة الثانية، 1985.

وبالإضافة إلى الحكومة، يمكن أن يمثل المجتمع المدني، الفاعل الاجتماعي الأهم لتمكين الفقراء، شريطة رفع القيود عن تكوين مؤسسات المجتمع المدني وعن أنشطته، وأن تدعم قدرة هذا القطاع على المساهمة الفاعلة في مكافحة الفقر.

الحكم في المنطقة العربية: صوت الناس

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات في طريقة عمل بعض الحكومات العربية. فقد بدأت النظم السياسية في الانفتاح بطرق تبشّر على ما يبدو بانتعاش للممارسات الديموقراطية في بعض الحالات أو تبنيها في حالات أخرى. وقد اتخذت هذه الخطوات المشجعة أشكالاً عديدة، تمثل بعضها في زيادة المشاركة السياسية وتعديل السلطة داخل مؤسسات الحكم، وتمثل بعضها الآخر في زيادة نشاط المجتمع المدني في العمل على توسيع الحيز المتاح للشعب والدفاع عن الحريات الأساسية. وقد أتاحت الإصلاحات التي أُدخلت في الثمانينيات والتسعينيات في بلدان تمتد من المغرب (الإطار 7-4) إلى البحرين (الإطار 7-5) مزيداً من المشاركة، وتنظيم إنتخابات على نحو أكثر تواتراً، والتصديق على عدد من معاهدات حقوق الإنسان، وإعطاء مزيد من الحرية للصحافة، والتوسع في حرية التنظيم، وتخفيف القيود الشديدة على المجتمع المدني.

إلا أن نظرةً فاحصة للأمر تبين أن الصورة أكثر تعقيداً. فلا تزال المشاركة السياسية جزئية وتخضع لتنظيم شديد لا يشمل جميع المواطنين. ولا يزال الكثيرون مستبعدين من التيار العام بسبب الفقر والأمية، أو النوع أو مكان الإقامة (حضري - ريفي). ونتيجة لذلك، تجاوزت عملية التحرير

إن تمكين الفقراء يتطلب من الدولة، الأمينة على مصالح جميع المواطنين، اعتماد سياسات وبرامج توفر للفقراء القدرات التي تعطيهم صوتاً في جميع القرارات التي تمس حياتهم.

الإطار 7-4

التناوب السياسي في المغرب

في عـــام 1996، أدخلت مجموعـة مـن التعديلات على الدستور المغربي قربت المملكة من أن تصبح مملكة دستورية وديمقراطية. ويعترف الدستور بالهدف الأساسي للاستدامة، ومفهوم المجتمع المغربي بوصفه يتكون من مجموعات اجتماعية ذات مصالح متباينة، في حين تمثل الأحـزاب والاتحادات مصالح اجتماعية، وتقوم المؤسسات البرلمانية بدور توفيقي بين المصالح المتباينة. وقد وسعت التغييرات المتعاقبة تمثيل المجموعات الاجتماعية المختلفة وقوّت البرلمان بوصفه مركز ضبط ومبادرة.

وتعكس الحكومة، التي تسمى حكومة التناوب بالتراضي، ائتلافاً سياسياً أكبر يتكون من سبعة أحزاب؛ أغلبيته من المعارضة التقليدية على مدى العشرين سنة الماضية.

وزادت نسبة التمثيل السياسي للشعب المغربي من 1,3 عضو برلمان لكل مائة ألف مواطن في عام 1997 إلى 2,2 بعد انتخابات عام 1998.

وأدّى إنشاء مجلس ثان إلى زيادة عدد أعضاء البرلمان من 333 إلى 595 عضواً.

المصدر: التقرير الوطني الذي أُعد لتقرير التنمية الإنسانية العربية 2002.

الإطار 7-5

ميثاق العمل الوطني - مملكة البحرين

يشكل ميثاق العمل الوطني البحريني الجديد، الذي أعتمد في إستفتاء وطني بأغلبية 89,4 في المائة، خطوة رئيسية نحو الديمقراطية في هذه الدولة. ويرسخ هذا الميثاق أساسيات جديدة للمجتمع تكفل الحريات الاساسية التالية:

الحريات الشخصية والمساواة: ان الدعامات الاساسية للمجتمع هي كفالة الحرية الشخصية والمساواة بين المواطنين والعدالة في تكافؤ الفرص ويقع على الدولة عبء تلبية هذه الحقوق للمواطنين جميعاً بلا تفريق.

حرية العقيدة: تكفل الدولة حرية العقيدة، وتكون حرية الضمير مطلقة. وتصون الدولة حرمة دور العبادة وتضمن حرية إقامة الشعائر الدينية وفق العادات السائدة في البلاد.

حرية التعبير والنشر: لكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى من طرق التعبير عن الرأي أو الإبداع الشخصي، وبمقتضى هذا المبدأ، فإن حرية البحث العلمي وحرية النشر والصحافة والطباعة مكفولة في الحدود التي يبينها القانون.

أنشطة المجتمع المدني: وبمقتضى هذا المبدأ أيضا ، ونظرا لان نشاط المجتمع المدني يهدف إلى انتفاع المجتمع من كل الطاقات والأنشطة المدنية، تكفل الدولة حرية تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية، والنقابات، على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سليمة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها.

المصدر: التقرير الوطني الذي أعد لتقرير التنمية الإنسانية العربية 2002.

يبقى تمثيل النساء متدنياً في جميع الهياكل السياسية. وتبقى نسبة النساء في البرلمانات العربية أدنى منها في أي منطقة أخرى في العالم.

السياسي أناساً عديدين. فعلى سبيل المثال تحرم المرأة من الحق في الانتخاب في بلد فيه مجلس وطني منتخب. وفي بلدان أخرى، وعلى الرغم من المساواة القانونية بين المرأة والرجل من حيث التمتع بالحقوق السياسية، يبقى تمثيل النساء متدنياً في جميع الهياكل السياسية. وتبقى نسبة النساء في البرلمانات العربية أدنى منها في أي منطقة أخرى في العالم. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية عام (2000)، تشغل النساء 3,5 في المائة من جميع المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، مقابل 4,2 في المائة في شرق آسيا (بدون الصين)، و 8,4 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، و 12,7 في المائة في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ و 12,9 في المائة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي و 21,2 في المائة في شرق آسيا (مع الصين).

المشاركة السياسية

سرعان ما تكشف المقارنة بين المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم النامي عن تقدم خطى المشاركة السياسية في تلك المناطق أكثر من تقدمها في البلدان العربية. ففي أمريكا اللاتينية، وشرق وجنوب شرق آسيا، وكثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، نشهد إضمحلال الأسلوب المركزي من المشاركة السياسية مع تقلص القيود المفروضة على حرية تشكيل الروابط والجمعيات، فضلاً عن تغير الحكومات من خلال صناديق الاقتراع. في حين ما زالت أنساق الحكم المركزي الطابع قائمة في عدد من البلدان العربية وما زالت حرية تكوين الروابط المدنية وجمعيات النفع العام مقيدة في بلدان عربية أخرى. كما أن تداول السلطة، فعليا، من خلال صناديق الاقتراع لا يزال دون المستوى المطلوب في العالم العربي.

ومع ذلك، تبين حالة المشاركة السياسية في البلدان العربية نتائج متباينة اذ تحقق تقدم كبير دون شك. ففي بلدان الخليج أصبح من حق المواطنين في الكويت وقطر مثلا إنتخاب ممثليهم في هيئة تشريعية ، في حين حصل المواطنون في البحرين و عمان على وعود بالتمتع بهذا الحق في المستقبل القريب. وتمارس بلدان عربية أخرى درجة أكبر من حرية التعبير وتكوين الروابط والجمعيات عما كان عليه الحال منذ عقدين . كما انتشرت، نُظم التعددية الحزبية خارج منطقة الخليج وأصبح النمط المركزي للنظام السياسي محدوداً حالياً بأربعة بلدان عربية فقط.

وعلى الرغم من أن دساتير البلدان العربية التي تعترف بالحقوق السياسية لمواطنيها تكفل المساواة في هذه الحقوق لجميع المواطنين، دون تمييز على أساس العنصر، أو الأصل العرقي، أو الدين، أو اللغة، تزعم بعض الأقليات في بعض البلدان العربية إنخفاض نسبة تمثيلها في المؤسسات المنتخَبة في بلدانها.

ويؤدي لجوء الحكومات الى فرض حالة الطوارئ التي تحد من ممارسة العديد من الحقوق المدنية والسياسية وبفرض قيود، يتفاوت مداها، على حرية التعبير ، الى تقييد فاعلية المشاركة السياسية في التعبير عن مواقف الرأي العام، وعلى القدرة على تغيير المسؤولين أو السياسات وفقاً للإرادة الشعبية. (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2000).[1]

(1) في عام 2000 كانت حالة الطوارئ معلنة، بحكم القانون أو بحكم الواقع ، في سبعة بلدان عربية (البحرين والجزائر وسورية والسودان والصومال والعراق ومصر).

ولهذا السبب تحديداً، أصبح المواطنون العرب يتشككون أحيانا في جدوى المشاركة السياسية. وهو ما انعكس في انخفاض معدل حضور الناخبين في الانتخابات على المستويين القطري والمحلي، والعزوف عن المشاركة في أنشطة الأحزاب السياسية. فقد انخفضت معدلات المشاركة الانتخابية عن النصف في بعض البلدان التي تتيح إجراء انتخابات تشريعية تنافسية (لبنان، والأردن، ومصر). كما انخفضت معدلات التصويت في الانتخابات الأخيرة في اليمن والمغرب، إلا أن مصر حققت تقدما في الآونة الأخيرة عندما أجريت الانتخابات لأول مرة تحت إشراف الجهاز القضائي، وهذا تحرك أعاد شيئا من ثقة الشعب بعملية الانتخاب.

كما ساهمت في انخفاض معدلات المشاركة، النزاعات حول الترتيبات الأساسية للمشاركة السياسية، وبخاصة قوانين الأحزاب والانتخابات، بين الحكومات والمعارضة. فقد انتقدت بعض أحزاب المعارضة في الأردن ولبنان قوانين الانتخاب، وقاطعتها .

العمل الأهلي

عرفت الجمعيات الأهلية العربية في السنوات الأخيرة إعادة تنشيط وتجديد عام سواء في أهدافها أو أدوارها أو حتى أشكال نشاطها وتمويلها. ويمكن الإشارة إلى طفرات إيجابية في مولد ونمو أدوار جديدة تحاول ، ليس فقط مساعدة الناس ، ولكن تعبئتهم حول قضايا ومشاكل مهمة واقتراح حلول بشأنها. فعلى سبيل المثال تتعدد الجمعيات الأهلية التي تحاول النهوض بوضع المرأة. ومع ذلك فإن العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية هي الأخرى متعددة، ومنها الخارجي، مثل القيود البيروقراطية وتلك المتعلقة بالنظام العام، ولكن بعضها يأتي من داخل تلك المؤسسات ذاتها مثل قلة الديمقراطية الداخلية، ومحدودية العمل التطوعي، وتقلص القاعدة الاجتماعية، والتبعية المالية للخارج. وبخلاف بعض الدول النامية فإن لدى البلدان العربية تقاليد عريقة في العمل الأهلي، وبخاصة نظام الوقف، بالإضافة إلى جمعيات ثقافية وخيرية كان نشاطها الرئيسي تعليمياً وصحياً واجتماعياً ودينياً بل وسياسياً أيضاً. وقد شهدت هذه الجمعيات عودة لنشاطها في السنوات الأخيرة، بعد أن حُوربت، ثم ألغيت، في عهد بعض الحكومات السلطوية في الخمسينيات والستينيات. ويتأرجح الان موقف السلطات العربية من الجمعيات الأهلية بين الرفض، والتوظيف، والحرية المقيدة. بينما لا زالت شكوى هذه الجمعيات تنصب على رقابة السلطات العامة على اعمالها.

ولهذا بات قانون الجمعيات موضوع تعبئة هام حتى لو كانت الجمعيات الأهلية لا تدخل في منطق المواجهة أو المعارضة مع السلطات، وحتى لو لم تتجاوب هذه السلطات كثيراً لمطلب الجمعيات بالتفويض أو التنسيق أو اللامركزية. وتخشى السلطات من إنبثاق قواعد اجتماعية تبنيها الجمعيات الأهلية الكبيرة والتي تلقي الضوء على نواقص السلطة ويمكنها أن تكون حافزا لتعبئة عناصر اتجاهات مرفوضة من السلطة.

وتعاني الجمعيات الأهلية العربية أوجه متعددة من الخلل الداخلي. فهي تتسم أولاً بنقص واضح في الديموقراطية الداخلية. وتنعكس هذه الظاهرة في البطء في تداول الادارة، وانخفاض التمثيل النسائي والشبابي في مجالس إدارتها، وشخصنة إداراتها وتركزها في يد شخص واحد غالباً ما يكون الزعيم التاريخي أو مؤسس الجمعية- مما يؤدي إلى أن تجري مسألة تحديد القيادات (التي غالباً ما تتم عند وفاة الرئيس) في جو من الصراعات الذي كثيرا ما يولّد انفصالا.

ويمكن كذلك ذكر نقص الشفافية فيما يخص اتخاذ القرار، حتى أن المناقشات النادرة تتم غالباً في جو مشحون. إذ أن المنظمات غير الحكومية العربية لم تعتمد بعد الأساليب المؤسسية التي تسمح لها بحل صراعات الرأي والأشخاص بشكل سلمي. وعلى المستوى الإداري، يمكن القول أن بعض المنظمات غير الحكومية العربية تجد صعوبة في احترام قواعد واضحة للإدارة والمحاسبية. وقد أسهمت هذه العيوب في المشاكل التي تواجهها جمعيات عديدة في تمويل أنشطتها.

في مجال التمويل، نجحت منظمات المساعدة الاجتماعية، نسبيا، في تحقيق استقلالها المالي لأنها لا تعاني- مثل الأخرى، التعبوية، من مشكلة مصداقية وشرعية أمام مجتمعاتها، فدورها واضح وتأثيرها الاجتماعي ملموس لأنها تلبي حاجات مباشرة وحساسة للناس؛ كما أن تلك التي لها مرجعية دينية تنجح في الحصول على هبات من القطاع الخاص ومن الخارج، زكاة أموال وصدقة، كما أنها تنجح في تمويل نفسها ذاتياً من خلال بعض الخدمات غير المجانية. إضافة إلى أن دورها يتمثل نظام العمل الأهلي العربي التقليدي، سواء المسيحي أو الإسلامي، الذي غالباً ما يربط العمل الأهلي بالأعمال الخيرية.

وليس هذا هو الحال مع انواع اخرى من منظمات المجتمع المدني التي تتبنى منهجية إيصال صوت جماعات المصالح والدفاع عنها والتي قد تعاني وظائفها الجديدة من عدم فهم من فئات عريضة في المجتمع. إلا أن ممارسة بعض هذه المنظمات ما قد يبدو أنه دور سياسي مباشر قد يثير الشكوك لدى المانحين من القطاع

ما زالت حرية تكوين الروابط المدنية وجمعيات النفع العام مقيدة في عدد من البلدان العربية. كما أن تداول السلطة، فعليا، من خلال صناديق الاقتراع لا يزال دون المستوى المطلوب في العالم العربي.

يتأرجح الان موقف السلطات العربية من الجمعيات الأهلية بين الرفض، والتوظيف، والحرية المقيدة.

تتدنى نوعية المؤسسات في العالم العربي عن المتوسطات العالمية وبخاصة في مجالات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات وتلك المتصلة بالحدّ من الكسب غير المشروع وبنوعية الحكم كالتمثيل والمساءلة.

الخاص واضعا هذه المنظمات على خلاف مع المجتمع ومع السلطات العامة مما يؤدي بهذه المنظمات الى اللجوء للتمويل الخارجي والدولي في كثير من الأحيان. ولهذا الواقع نتائج سلبية عدة فهو يعمق الخلافات مع السلطات العامة التي تتراجع سيطرتها على هذه المنظمات علاوة على توسيع الهوة بينها وبين المجتمع المحلي الذي لا تدين له هذه المنظمات بروابط تطوعية أو مساهمات مالية .

قياس الحكم الصالح: الحرية والعناصر المؤسسية للرفاه

إن فهم بعض الحريات الوسائلية بصورة عامة، والتي حددها سين (1999) ونوقشت في الفصل الأول، يوحي بأن التمتع بهذه الحريات لا بد وأن يتصل بنوع المؤسسات الموجودة في مجتمع ما. ومن تعاريف المؤسسات المقبولة بصورة عامة أنها قواعد اللعبة في مجتمع ما أو، بعبارة اخرى، القيود التي يضعها الإنسان لتشكيل التفاعل الإنساني. ونتيجة لذلك، فإنها تشكل حوافز للتبادل السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي بين الناس. فالتغير المؤسسي يشكل طريقة تطور المجتمع عبر الزمن، وبالتالي فإنه مفتاح فهم التغير التاريخي (نورث، بالإنجليزية، 1990 ، 3-5). ووفقاً لهذا الفهم، تشمل المؤسسات أي شكل من أشكال القيود التي يضعها البشر لتشكيل التفاعل الإنساني. وقد تكون هذه القيود رسمية مثل القواعد الصريحة التي يضعها الإنسان أو غير رسمية مثل الأعراف أو التقاليد أو العادات. وتؤثر المؤسسات على أداء الاقتصاد بتأثيرها على كلفة الأداء و الإنتاج. وهكذا تؤثر المؤسسات على رفاه الأفراد في مجتمع ما تأثيراً مباشراً وغير مباشر من خلال ما أسماه سين (1999) ضمانات الشفافية. وعلى أساس هذا الفهم لدور المؤسسات تستند المناقشة التالية لنوعية مؤسسات الحكم في العالم العربي وتأثيرها على رفاه المواطنين العرب.

نوعية المؤسسات في البلدان العربية

في مجموعة من الأوراق المنشورة حديثاً يشير كاوفمان وآخرون (بالإنجليزية، 1999 أ و ب) إلى طريقة لبناء مؤشرات تجميعية للحكم استناداً إلى مجموعة واسعة من البيانات تم جمعها من 13 وكالة متخصصة تراقب جوانب متنوعة من مؤسسات الحكم وتغطي ما بين 155 و173 بلداً عبر أنحاء العالم [2]. وانطلاقاً من تعريف الحكم بوصفه التقاليد والمؤسسات التي تُمارس بواسطتها السلطة في بلد ما، فإن أهم جوانب الحكم تُحدّد باعتبارها تشمل: (أ) العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها؛ (ب) قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية؛ و(ج) احترام المواطنين، والدولة، للمؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي.

ويندرج 31 مؤشراً في ست فئات تقابل جوانب الحكم الأساسية الثلاثة المشار إليها أعلاه. فتضم عملية الحكم فئتين هما التمثيل والمساءلة واللااستقرار والعنف السياسيين. ولقدرة الحكومة فئتان هما فعالية الحكومة وعبء الضبط. أما احترام حكم القانون فيشمل فئتين هما حكم القانون و الكسب غير المشروع. وتشمل فئة التمثيل والمساءلة عدداً من المؤشرات تقيس جوانب عدة من العملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال الإعلام. ومن ثم فإن هذه الفئة تقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار الحكومات ومراقبة أهل السلطة ومساءلتهم. وتجمع فئة اللااستقرار والعنف السياسيين بين عدة مؤشرات تقيس مدى الشعور بإمكانية تقويض الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية أو عنيفة.

وتجمع فئة فعالية الحكومة مؤشرات تقيس نوعية الخدمة العامة، ونوعية البيروقراطية، وكفاءة الموظفين المدنيين، واستقلال الإدارة المدنية عن الضغوط السياسية، ومصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات. وتستند كافة المؤشرات هنا إلى ما يلاحظه الناس أو يشعرون به. وتشمل فئة عبء الضبط متغيرات تقيس مقدار التشوهات المفروضة من جانب الحكومة على هيئة سياسات متعددة.

وتضم فئة حكم القانون مؤشرات تقيس مدى شعور المواطنين بالثقة في القواعد التي صاغها المجتمع ومقدار التزامهم بهذه القواعد. وهكذا تتضمن المؤشرات الملاحظات حول مدى شيوع الجريمة، وكفاءة القضاء وإمكانية توقع إجراءاته وأحكامه، ومقدار إنفاذ العقود والتعهدات. أما فئة الكسب غير المشروع فتقيس ما يلاحظه الناس أو يشعرون به من فساد بمعنى ممارسة السلطة العامة من أجل الكسب الخاص.

لقد تم استخدام نموذج رياضي لتنظيم هذه

2) المصادر المستخدمة هي: Business Environment Risk Intelligence; Standard & Poor's; European Bank for Reconstruction and Development; Economist Intelligence Unit Freedom House; World Economic Forum; Gallup International; Heritage Foundation; Political Economic Risk Consultancy; Political Risk Services; Institute of Management Development; and the World Bank.

البيانات المستقاة من مصادر متنوعة، مكنت نتائجه من مقارنة نوعية المؤسسات في البلدان العربية مع سائر بلدان العالم (الشكل 7-1)[3]. ويبين هذا الشكل أن قيم جميع المؤشرات للبلدان العربية كمجموعة يقل عن المتوسط العالمي (نقطة الصفر على المقياس) باستثناء حكم القانون، حيث يزيد بهامش بسيط عن المتوسط. وبتقسيم البلدان العربية على أساس تصنيف مؤشرات التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تنمية بشرية مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة، يبين الشكل (7-1) أن مجموعة البلدان صاحبة التنمية البشرية المرتفعة تتمتع بنوعية تفوق المتوسط لنوعية المؤسسات فيما يتّصل بجميع المؤشرات ما عدا مؤشر التمثيل والمساءلة. بيد أن هذه المؤشرات التي تفوق المتوسط جميعاً ترتفع عن المتوسط بمقدار يقل عن انحراف معياري واحد. أما فئة التمثيل والمساءلة التي تشمل الجوانب الخاصة بالحرية السياسية فإنها تقل بمقدار نحو 0,6 عن المتوسط. وتقل نوعية المؤسسات عن المتوسط بالنسبة لمجموعتي بلدان التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة.

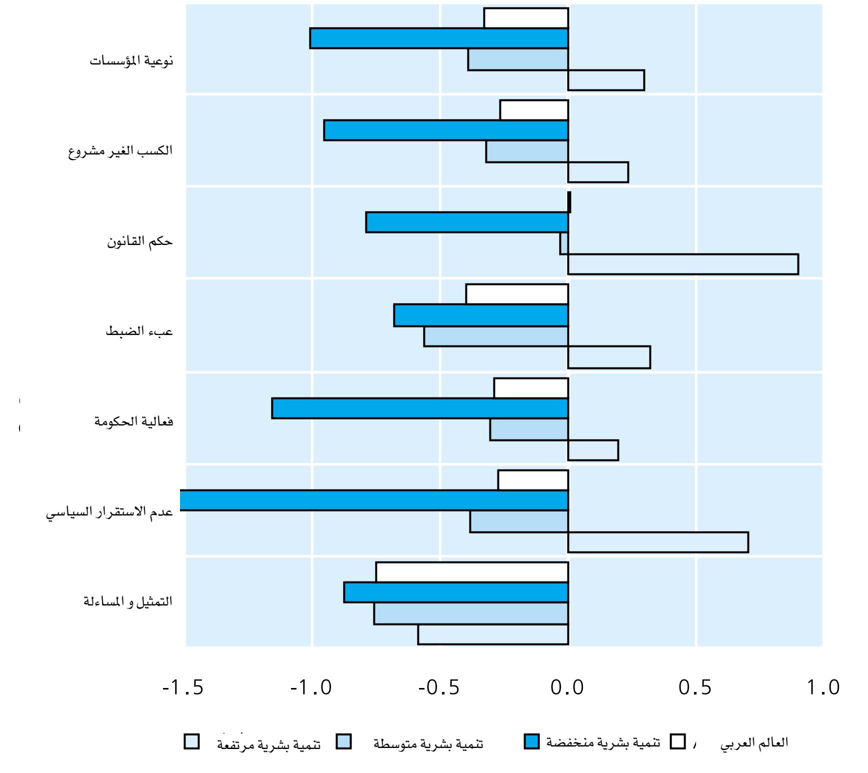
يعرض الجدول (7-1) نتائج حساب دليل اجمالي لنوعية المؤسسات (العمود الاخير) تم استخراجه لكل مجموعة عربية باحتساب متوسط ادائها في كل فئة من فئات نوعية المؤسسات (الأعمدة 1-6). ويبين الجدول وجود علاقة طردية بين انجازات التنمية البشرية. كما يعكسها مؤشر التنمية البشرية وبين نوعية المؤسسات في البلدان العربية.

وعلى صعيد كل بلد على حدة ، حصل الأردن من بين البلدان العربية على أفضل النتائج حسب معيار التمثيل والمساءلة (0,153)، تليه الكويت التي تساوت علامتها مع المتوسط العالمي لهذا المعيار. وكانت علامات جميع البلدان العربية الأخرى التسعة عشر المشمولة أقل من المتوسط العالمي.

ويظهر مؤشر الاستقرار السياسي نمطاً مثيراً للاهتمام، حيث حصلت ثمانية بلدان من بين البلدان العربية السبعة عشر المشمولة على علامات أعلى من المتوسط. وتربّعت قطر على رأس القائمة بمؤشر يساوي 1,383 ، تلتها عمان (0,912) فالإمارات العربية المتحدة (0,825)، فالكويت (0,684)، فتونس (0,661)، فالسعودية (0,239)، فالمغرب (0,090)، فسورية (0,083). وكانت مؤشرات جميع البلدان العربية الأخرى أقل من المتوسط العالمي. وكانت أقل علامة تقل 2,24 وحدة انحراف معياري عن المتوسط العالمي. كما انه يجدر الذكر ان هذا المؤشر لا يخلو من انتقادات، حيث يمكن ان يكون الاستقرار السياسي الوجه الاخر لنسق للحكم يحول دون تداول السلطة.

الشكل 7-1

نوعية المؤسسات في البلدان العربية موزعة حسب مستوى التنمية البشرية (مؤشرات معايرة)



الجدول 7-1

نوعية المؤسسات في البلدان العربية: مؤشرات موحدة

فئة مؤشر التنمية البشرية القطرية	التمثيل والمساءلة	عدم الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	عبء الضبط	حكم القانون	الكسب غير المشروع	نوعية المؤسسات
عالية	-0,589	0,704	0,198	0,321	0,902	0,237	0,296
متوسطة	-0,761	-0,385	-0,305	-0,561	-0,032	-0,317	-0,394
متدنية	-0,872	-1,602	-1,159	-0,680	-0,787	-0,953	-1,009
جميع الفئات	-0,749	-0,272	-0,287	-0,400	0,006	-0,262	-0,329

من حيث فعالية الحكومة، حصلت ثمانية بلدان عربية من بين عشرين بلداً على علامات أعلى من المتوسط العالمي. وكانت عُمان في مقدمتها حيث كانت قيمة مؤشرها 0،9 تبعتها تونس (0,633) فالأردن (0,630) فقطر (0,480). أما البلدان العربية الأربعة الأخرى التي حصلت على علامات أعلى من المتوسط العالمي فهي المغرب والبحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة. وكانت علامات بقية الدول العربية الأخرى أقل من المتوسط العالمي بكثير.

(3) أُعيد تنظيم البيانات المستقاة من مصادر متنوعة بحيث تعكس أعلى الدرجات أفضل النتائج (المزيد من حكم القانون وفساد أقل مثلاً). وفضلاً عن ذلك تمت معايرة كل مؤشر بحيث يندرج كل مؤشر في مدى يتراوح بين صفر وواحد. وباستخدام نموذج رياضي لتنظيم البيانات المستقاة من مصادر متنوعة، ومن خلال اختيار ملائم لوحدات القياس، تم تحويل المتغيرات بحيث يبلغ متوسط التوزيع الخاص بكل مؤشر من مؤشرات الحكم صفراً بانحراف معياري مقداره واحد ويتراوح بين نحو- 2.5 و 2.5 وحيث تتطابق الدرجات الأعلى مع النتائج الأفضل (كاوفمان وآخرون، بالإنجليزية، 1999 أ و ب).

تأسيساً على مقاربة أوسع للرفاه الإنساني، تضع في الحسبان مختلف أنماط الحريات الأساسية والمؤسسات التي تحميها، يتبيّن أن تحدي التنمية لا يزال ملحاً على الأقل بالنسبة لنحو 91 في المائة من سكان البلدان العربية.

وبالنسبة لعنصر عبء الضبط، حصلت تسعة بلدان من بين سبعة عشر بلداً عربياً مشمولاً على علامات أعلى من المتوسط العالمي. وكانت البحرين أفضلها أداء حيث حصلت على 0,752 ، تلتها تونس (0,429)، فالأردن (0,417)، فقطر (0,327)، فعمان (0,305)، فالإمارات العربية المتحدة (0,296)، فالمغرب (0,216)، فمصر (0,118)، فلبنان (0,102). وتراوح الانحراف المعياري لأسوأ البلدان العربية أداءً بين 1,173 و3,142 وحدة إنحراف معياري أقل من المتوسط.

وبالنسبة لعنصر حكم القانون، حصل أحد عشر بلداً عربياً على علامات أفضل من المتوسط. وحصلت قطر على أعلى علامة، بمؤشر قيمته 1,269، تبعتها عمان (1,077)، فالكويت (0,907)، فالإمارات العربية المتحدة (0,767)، فالأردن (0,708)، فالمغرب(0,678)، فالبحرين (0,665)، فتونس (0,648)، فالسعودية (0,494) فلبنان (0,262)، فمصر (0,128). وكانت علامات بقية البلدان العربية أقل من المتوسط العالمي.

وأخيراً، بالحكم على نوعية المؤسسات على أساس الكسب غير المشروع، تبين البيانات أن سبعة بلدان عربية من بين سبعة عشر بلداً حصلت على علامات أعلى من المتوسط العالمي، في مقدمتها الكويت بمؤشر يساوي (0,619)، تبعتها قطر (0,075)، فعمان (0,484) فلبنان (0,397) فالأردن (0,139) فالمغرب (0,521) فتونس (0,020). ومرة أخرى كانت مؤشرات بقية البلدان العربية أقل من المتوسط العالمي ولكن بانحراف معياري أقل من انحراف معياري واحد.

الشكل 7-2

الرفاه البشري في العالم، الترتيب الإجمالي وفقا لقاعدة بوردا

الحكم والرفاه في البلدان العربية في سياق عالمي

يقدم هذا الفرع نتائج تطبيق مؤشر رفاه مركب يضم قيم مؤشرات الحكم، ومقياس التمتع بالحرية، ومكونات الرفاه المتضمنة في مقياس التنمية البشرية، ويقارنها بالمتوسطات العالمية. وقد تم الحصول على المعلومات المبينة في الشكل 7-2 باستخدام بيانات من جميع البلدان التي تتوافرلها قيم لجميع المؤشرات المبينه اعلاه. وقد أسفر هذا عن عينة تضم 147 بلداً، من بينها 17 بلداً عربياً. ودون أن نغرق في العموميات وتمشياً مع مؤشر التنمية البشرية ، يمكن تصنيف البلدان على أساس قاعدة بوردا إلى بلدان تتمتع بمستوى رفاه انساني مرتفع، وهي البلدان التي تتجاوز علامتها المركبة الإجمالية 0,8 من أعلى علامة ممكنة؛ وبلدان تتمتع بمستوى رفاه انساني متوسط، وهي البلدان التي تتراوح علامتها المركبة الإجمالية بين 0,8 و 0,5 من أعلى علامة ممكنة؛ وبلدان ذات مستوى رفاه انساني منخفض، وهي البلدان التي تقل علامتها الإجمالية عن 0,5 من أعلى علامة ممكنة.

استناداً إلى الأسس المذكورة أعلاه، لا يتمتع أي بلد عربي بمستوى رفاه انساني مرتفع. وتتمتع سبعة بلدان عربية يشكل سكانها 8,9 في المائة فقط من سكان العينة المكونة من 17 بلداً بمستوى رفاه انساني متوسط وأما البلدان العربية العشرة المتبقية، التي يشكل تعداد سكانها 91,1 في المائة من تعداد سكان العينة، فيتدنى فيها مستوى الرفاه الانساني بالمقارنة مع 19,3 في المائة فقط يعانون من تنمية بشرية متدنية، بناء على مؤشر التنمية البشرية.

ووفقاً للمقياس المستخدم في هذا القسم، فإن البلدان العربية الأربعة المشمولة في فئة التنمية البشرية المرتفعة، حسب التصنيفات على أساس مؤشر التنمية البشرية، تنزلق إلى فئة الرفاه الانساني المتوسطة، وثلاثة بلدان عربية فقط من بين الإثني عشر بلداً، التي تقع في فئة التنمية البشرية المتوسطة تحتفظ بهذا الوضع. وعلى هذا الأساس الأعم لتقييم الرفاه، كما لوحظ أعلاه، فإن أقل من 10 في المائة من سكان البلدان العربية يمكن تصنيفهم في فئة الرفاه الإنساني المتوسط (شكل 7-2). هكذا فإن فهم التنمية باعتبارها عملية توسيع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وتأسيساً على مقاربة أوسع للرفاه الإنساني، تضع في الحسبان مختلف أنماط الحريات الأساسية والمؤسسات التي تحميها، يبين أن تحدي التنمية لا يزال ملحاً على الأقل بالنسبة لـ 90٪ من سكان البلدان العربية.

الحقوق والحريات المدنية والسياسية الرئيسية

أخيراً، هناك مؤشر آخر للأهمية التي تعلّق على مختلف جوانب الحرية، وهو سجلات البلدان فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية التي تجسد هذه الجوانب. ويبين الجدول 7-2 أن عدداً من البلدان العربية لم يعتمد بعد بعض أهم المواثيق الدولية التي وضعت لحماية حقوق الإنسان والحريات.

والفجوات في سجل بعض البلدان العربية، بما فيها بعض البلدان التي حصلت على علامة مرتفعة نسبياً على أساس مؤشر التنمية البشرية، واضحة جداً من الجدول. (يشير الجدول إلى التصديق على المعاهدات بدلاً من الإشارة إلى التوقيع عليها، لأن التصديق لا التوقيع من حيث المبدأ، هو الذي يلزم بلداً ما بالتنفيذ، وإن لم يكن هذا هو واقع الحال في الممارسة العملية).

الجدول 7-2

حالة تصديق البلدان العربية على المعاهدات الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان

الدولة	اتفاقية حقوق الطفل	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	إتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز العنصري	اتفاقية مناهضة التعذيب	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
الجزائر	16 نيسان/ أبريل 1993	22 أيار/ مايو 1996	14 شباط/ فبراير 1972	12 أيلول/ سبتمبر 1989	12 أيلول/ سبتمبر 1989	12 أيلول/ سبتمبر 1989
البحرين	13 شباط/ فبراير 1992		27 آذار/ مارس 1990	6 آذار/ مارس 1998		
جزر القمر	22 حزيران/ يونيه 1993	31 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	22 أيلول/ سبتمبر 2000	22 أيلول/ سبتمبر 2000		
جيبوتي	6 كانون الأول/ ديسمبر 1990	12 كانون الأول/ديسمبر 1998				
مصر	6 تموز/ يوليه 1990	18 أيلول/ سبتمبر 1981	1 أيار/ مايو 1967	25 حزيران/ يونيه 1986	14 كانون الثاني/ يناير 1982	14 كانون الثاني/ يناير 1982
العراق	15 حزيران/ يونيه 1994	13 آب/ أغسطس 1986	14 كانون الثاني/ يناير 1970		25 كانون الثاني/ يناير 1971	25 كانون الثاني/ يناير 1971
الأردن	24 أيار/ مايو 1991	1 تموز/ يوليه 1992	30 أيار/ مايو 1974	13 تشرين الثاني/نوفمبر 1991	28 أيار/ مايو 1975	28 أيار/ مايو 1975
الكويت	21 تشرين الأول/ أكتوبر 1991	2 أيلول/ سبتمبر 1994	13 تشرين الأول/ أكتوبر 1968	21 آذار/ مارس 1996	21 أيار/ مايو 1996	21 أيار/ مايو 1996
لبنان	14 أيار/ مايو 1991	21 نيسان/ أبريل 1997	12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971	5 تشرين الأول/ أكتوبر 2000	3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972	3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972
ليبيا	15 نيسان/ أبريل 1993	16 أيار/ مايو 1989	3 تموز/ يوليه 1968	16 أيار/ مايو 1989	15 أيار/ مايو 1970	15 أيار/ مايو 1970
موريتانيا	16 أيار/ مايو 1991		13 كانون الأول/ ديسمبر 1988			
المغرب	21 حزيران/ يونيه 1993	21 حزيران/ يونيه 1993	18 كانون الأول/ ديسمبر 1970	21 حزيران/ يونيه 1993	3 أيار/ مايو 1979	3 أيار/ مايو 1979
عُمان	9 كانون الأول/ ديسمبر 1996					
قطر	3 نيسان/ أبريل 1995		22 تموز/ يوليه 1976	11 كانون الثاني/ يناير 2000		
المملكة العربية السعودية	26 كانون الثاني/ يناير 1996	7 أيلول/ سبتمبر 2000	23 أيلول/ سبتمبر 1997	23 أيلول/ سبتمبر 1997		
الصومال			26 آب/ أغسطس 1975	24 كانون الثاني/ يناير 1990	24 كانون الثاني/ يناير 1990	24 كانون الثاني/ يناير 1990
السودان	3 آب/ أغسطس 1990		21 آذار/ مارس 1977	4 حزيران/ يونيه 1986	18 آذار/ مارس 1986	18 آذار/ مارس 1976
سورية	15 تموز/ يوليه 1993		21 نيسان/ أبريل 1969		21 نيسان/ أبريل 1969	21 نيسان/ أبريل 1969
تونس	30 كانون الثاني/ يناير 1992	20 أيلول/ سبتمبر 1985	13 كانون الثاني/ يناير 1967	23 أيلول/ سبتمبر 1988	18 آذار/ مارس 1969	18 آذار/ مارس 1969
الإمارات العربية المتحدة	3 كانون الثاني/ يناير 1997		20 حزيران/ يونيه 1974			
اليمن	1 أيار/ مايو 1991	30 أيار/ مايو 1984	18 تشرين الأول/ أكتوبر 1972	5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991	9 شباط/ فبراير 1987	9 شباط/ فبراير 1987

إصلاح الحكم: نحو حكم صالح في البلدان العربية

بينت الأقسام السابقة الحاجة إلى تحسين الجوانب الرئيسية من نظم الحكم في البلدان العربية ليتسنى لها تحقيق مستويات أعلى من التنمية الانسانية. وفي حين أن ظروف البلد وأولياته هي التي تحدد الإجراءات المناسبة في كل حالة على حدة ، فإن القسم التالي يمثل مجموعة عامة من مجالات ومبادئ الإصلاح المصممة لتحسين البيئة التي تمكّن من حدوث تنمية انسانية. إلا أنه يجب القول إن إصلاح المؤسسات والحكم عملية معقدة وصعبة. فهي تنطوي على فهم ومعالجة نطاق من التحديات واسع على نحو استثنائي. ولا يمكن تحقيق الإصلاح بمجرد تغيير القوانين واللوائح التنظيمية حيث أن منافعه لن تتحقق بدون التزام قوي ومستدام من جانب القيادة أو بدون إعطاء الشعوب حريتها في الموافقة عليه.

الدعامتان التوأم لإصلاح الحكم هما دولة كفؤ ومجتمع مدني فاعل. وهكذا يمكن تصور مفهوم برنامج الإصلاح على أنه يتطلب:

(أ) إصلاح جوهر الحكم: مؤسسات الدولة
(ب) تفعيل صوت الشعب

إصلاح جوهر الحكم

مؤسسات الدولة هي الضمانات الأساسية لتقديم خدمات عامة منصفة وشفافة وتستجيب للاحتياجات. وفي العالم العربي، تكمن مفاتيح الإصلاح المؤسسي في تحسين التمثيل السياسي وقدرة الخدمة المدنية وسيادة القانون.

لا توجد إمكانيات حقيقية لإصلاح نظام الحكم، أو تحرير القدرات البشرية تحريراً حقيقياً، بدون تمثيل سياسي شامل في مجالس تشريعية فعالة تقوم على انتخابات حرة وأمينة وكفؤة ومنتظمة.

التمثيل والتشريع

لا يمكن أن توجد إمكانيات حقيقية لإصلاح نظام الحكم، أو تحرير القدرات البشرية تحريراً حقيقياً، بدون تمثيل سياسي شامل في مجالس تشريعية فعالة تقوم على انتخابات حرة وأمينة وكفؤة ومنتظمة. وليتسنى للشعب التعبير عن خياراته بصورة سليمة وصون مصالحه على نحو سليم، يجب أن تصبح الحكومة ممثلة فعلاً ومُساءلة تماماً.

ومؤسسة التمثيل-التشريع، أو السلطة التشريعية هي حلقة الوصل الأساسية بين نظام الحكم والشعب. وفي النظم البرلمانية الليبرالية تأخذ حلقة الوصل هذه صورة مجالس تشريعية ممثلة ومنتخبة بحرية تضع وتصقل القواعد القانونية التي تحكم مختلف الفاعلين في المجتمع، وتنظم على وجه الخصوص سيطرة الحكومة، أو السلطة التنفيذية التي يرأسها في العادة الحزب السياسي الذي حصل على ثقة الأغلبية في الانتخابات. وأفضل ضمانة لعملية التنظيم هذه ليست فقط الانتخابات الأمينة والمنتظمة كما لوحظ بالفعل، ولكن أيضاً وجود حزب حر وفعال أو أحزاب حرة وفعالة في المجلس التشريعي تعارض الحزب الحاكم.

إن وجود مؤسسات توفر نظام انتخاب قوي يسمح بتداول السلطة بصورة سلمية، بالإضافة إلى جهاز تشريعي يعكس بشفافية إرادة الشعب هما أفضل ضمانة لحماية مصالح الشعب - بما في ذلك حماية حقوق الإنسان الأساسية وحرياته وكرامته، وتكفل على وجه الخصوص احترام الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما العناصر المتجسدة في العهود والاتفاقيات الملزمة.

الإدارة العامة والخدمة المدنية

الحكومة هي الجهاز التنفيذي الذي يقوم على وظائف الادارة أو التسيير لشؤون المجتمع، بما في ذلك، وفي المقام الأول، تنفيذ احكام القضاء. وتتكون الحكومة في الأساس من جهاز دائم من الفنيين والاداريين، ولكن قيادتها عادة ما يكون لها طابع سياسي، نيابي عن الناس، تعززه الانتخابات الدورية، مما يخضع القيادة السياسية للحكومة لمساءلة الناس مباشرة في هذه الانتخابات. أما بين الانتخابات العامة، فيتعين أن تخضع الحكومة لمساءلة نواب الشعب في مؤسسة التمثيل - التشريع خاصة من قبل المعارضة.

إن إصلاح الإدارة العامة مهمة رئيسية وملحة تقع في صميم برنامج الإصلاح المؤسسي الأوسع.

يتعين على الحكومات - قيادة منتخبة وسلك الموظفين المدنيين - أن تؤدي وظائفها بوصفها مقدمة خدمات عامة ومنفذة للعقود على نحو فعال وكفؤ وشفاف. ويتطلب هذا إدارات عامة تتسم بالكفاءة ، وهو ما تفتقر إليه بلدان عربية عديدة. وبالتالي، فإن إصلاح الإدارة العامة مهمة رئيسية وملحة بالنسبة لهذه البلدان تقع في صميم برنامج الإصلاح المؤسسي الأوسع. ومن بين أهداف الإصلاح زيادة إنتاجية وكفاءة الخدمات والإدارة العامة، وترسيخ الجدارة كأساس لتعيين الموظفين المدنيين وترفيعهم وإنهاء خدماتهم. وتوجد حاجة أيضاً لإصلاح نظام مكافآت الموظفين المدنيين، بوضع هيكل رواتب شفاف وأجور مرضية وحوافز مناسبة. أخيراً، وحيث أن نسبة الموظفين المدنيين إلى السكان العاملين في البلدان العربية تقليدياً أعلى منها في بقية المناطق؛ واذ أصبح تخفيض أعداد الموظفين ضروريا، سيكون من المهم توفير تدابير تعويض مرضية، مثل مدفوعات نهاية الخدمة، وخطط إعادة استخدام وتدريب، وبرامج إئتمان وأشغال عامة للمساعدة على تخفيف صدمة فصل الموظفين الفائضين عن الحاجة.

الإطار 7-6

ليلى شرف - الحكم الرشيد

دخلنا القرن العشرين ونحن ننادي بالقضاء على الفقر والجهل المرض، وودعناه ونحن لا نزال نسعى لمحاربة الفقر والجهل والمرض. واليوم ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين تفاجئنا التحولات العالمية الجذرية والمتسارعة ونحن على غير استعداد؛ وتتسع الفجوة بين واقعنا وبين ما كنا نحلم أن نكون عليه في آخر القرن، وبين عالمنا العربي والعالم المتطور.

فماذا حدث؟ ولماذا نجد أنفسنا ونحن نراوح مكاننا في مسارنا التنموي بعد مائة عام استقلت فيها بلداننا - باستثناء فلسطين - وتداولت على الحكم أنظمة متعددة باسم القضاء على التخلف والتصدي لعقبات التطور، ورسمت العديد من الاستراتيجيات التنموية كنا نبشر خلالها بنتائج واعدة لتحسين نوعية الحياة العربية.

كثيرة هي الأسباب، ولعل ليس أقلها التغيرات الجذرية الإقليمية والداخلية التي حلت بمنطقتنا، منذ عهود الاستقلال، ومضاعفاتها التي تركت آثارها على توجهات مجتمعاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ أدخلتنا في فترة من التخبط في ترتيب أولوياتنا وغياب الوضوح في تحديد رؤانا للمستقبل فساهمت في إفشال خطط التنمية وقدرتها على إعطاء النتائج المرجوة.

وهنالك بالطبع ظروف موضوعية عديدة ترتبط بالفترة التاريخية التي انطلقت فيها عمليات التنمية العربية ولعل من أبرزها أن التنمية الإنسانية التي تبلورت مفاهيمها الحديثة في العقد الأخير من القرن الماضي لم تكن المحور الأساس والأداة الرئيسة للعملية التنموية بل كان ينظر إليها على أنها إحدى نتائج المسيرة في المحصلة النهائية؛ واعتبرت الموارد الطبيعية هي مصدر الثروة الحقيقية واتجهت الجهود إلى التنمية الاقتصادية ظنا منا أنها الأداة الأولى للنهضة معزولة عن الربط المحكم بالتنمية الاجتماعية بأبعادها المتعددة والتنمية البشرية القادرة على حمل عبء التنمية وإنجاحها. ومع أن العديد من دولنا وجه اهتماما خاصا للتعليم إلا أنه كان تعليما محافظا في توجهاته يفتقد إلى المرونة في تطور برامجه والتفاعل مع متطلبات النماء والتقدم وحاجاته.

وقد اتسعت مجالات الحياة الإنسانية ومتطلباتها، ولم تعد شعارات بداية القرن الماضي كافية لتحقيق الرفاه المطلوب وبلغ وعي المجتمعات العربية لضرورات التقدم الحقيقي درجة عالية تتخطى الحاجات المادية إلى حاجات أخرى ترتبط بمكونات الدولة الحديثة التي تقوم على احترام دور المواطن وحريته وكرامته وحقوقه.

هذه الدولة الحديثة التي فشلنا في إقامتها حتى اليوم، قوامها ما اصطلح على تسميته بالحكم الرشيد (Good Governance)، هي دولة القانون التي يتساوى أمامه مواطنوها، وهي الدولة التي يسودها السلام الاجتماعي لأنها تتيح الفرص المتساوية لجميع مواطنيها وتوسع خياراتهم وتفتح آفاقهم.

لم يعد بالإمكان تأخير قيام الدولة الديمقراطية في عالمنا العربي لأنها هي التي تضمن الحكم الرشيد والشفافية والمحاسبة والمشاركة الشعبية في مسيرة الأمة، وهي ضمانة الحفاظ على حقوق الإنسان بجميع جوانبها. وهي التي ينمو فيها المجتمع المدني ومؤسساته التي تشكل بدورها ذراعا من أذرع الديمقراطية لأنها أداة المشاركة وفضاء القوى الفاعلة المنشطة لوعي المجتمع وطموحاته وآماله، وهي التي تفعّل دور المرأة كشريك أصيل في عملية التنمية، وهي التي تضمن عدم تهميش أي فئة من فئات المجتمع لأنها توفر تكافؤ الفرص والتمكين والمساواة لجميع مواطنيها. وهي القادرة على تأسيس نظام تعليمي مرن، ديناميكي قادر على بناء إنسان العصر العربي الجديد وتنميته وتمكينه.

هذه العناصر بمجموعها هي التي تشكل الأسس التي تقوم عليها التنمية الإنسانية المتكاملة عماد التنمية الشاملة المستدامة في قرننا الجديد.

الفترة حرجة والعالم يتطور من حولنا بتسارع مدهش والفجوة تتسع والوقت ليس معنا وقد أثبتت تجارب الأمم المعاصرة أن لا تطور بلا تنمية القوى البشرية وتمكينها. فقد ذهب الزمن الذي تنوب فيه الحكومات عن شعوبها في مسيرتها التنموية وقراراتها المصيرية ولم يعد بالإمكان أن تكتفي الشعوب بأن تُطعَم السمكة أصبحت- تطالب بأن تُعلّم الصيد.

إضافة إلى ذلك يتعين تمويل الإدارة والخدمات العامة من إيرادات الضرائب، وذلك لتغطية تكلفة الخدمات وتخفيض عجز الموازنة. كما يتوجب أن يشتمل إصلاح الإدارة العامة على إصلاح الضرائب على نحو يعزز الإنصاف والكفاءة على حد سواء - بما في ذلك كفاءة جباية الضرائب من الأغنياء. وفي نفس الوقت، يجب ترشيد الإنفاق العام وتشذيبه من التبذير الذي يتم على حساب دافعي الضرائب.

أخيراً، وخاصة في الاقتصادات الملتزمة بنمو يقوده القطاع الخاص، يتعين أن تقوم الحكومات بدور حاسم في ضمان المنافسة في السوق. ويتطلب هذا درجة مناسبة من التنظيم وتدابير لتجنب الاحتكار، وضمان حرية الوصول إلى المعلومات والأسواق. ويتعين على البلدان العربية، شأنها شأن بلدان أخرى متقدمة النمو ونامية، أن تكون متأهبة باستمرار لتعزيز التنظيم الفعال وغير المرهق بهدف تعزيز كفاءة الأسواق وما يترتب عليها من منافع على هيئة ابتكارات وقدرة إنتاج أعلى وأسواق صديقة للناس.

حكم القانون والنظام القضائي

يتعين أن يركز إصلاح النظام القضائي في البلدان العربية على أن يكفل القانون والإجراءات الإدارية المرتبطة به حقوق المواطنين وأن يكون متسقاً مع حقوق الإنسان الأساسية، لا سيما الحقوق المتصلة بحرية التعبير والتنظيم، برعاية نظام قضائي مستقل فعلا ينفذ حكم القانون بنزاهة. وحيثما كانت النظم القضائية ضعيفة أو كانت تعمل على نحو غير سليم، يكون الإصلاح ضرورياً لأن حكم القانون، متجسداً في المؤسسات القانونية والقضائية، هو الأساس الذي تبنى عليه جميع المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الحكم الأخرى، بما فيها التمثيل السياسي المنصف والأمين والإدارة العامة الفعّالة والمتجاوبة. (الصلة الوثيقة جداً بين الحكم والمحاكم في اللغة العربية مهمة في هذا السياق). واستقلال المؤسسات القانونية والقضائية وفعاليتها شرطان أساسيان للحكم الجيد. وحيثما افتقدت هاتان السمتان أو نقصتا يتعين إجراء إصلاح لكفالة توفيرهما. ومن حق وواجب المشرعين والقائمين على الجهاز التنفيذي، أن

حكم القانون هو الأساس الذي تُبنى عليه جميع المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الحكم الأخرى، بما فيها التمثيل السياسي المنصف والأمين والإدارة العامة الفعّالة والمتجاوبة.

الإطار 7-7

إعلان بيروت بشأن العدالة

توفر أحكام إعلان بيروت بشأن العدالة في عام 1999، الذي اعتمده أول مؤتمر عربي معني بالعدالة، برنامج عمل كبير: فهو ينص، على سبيل المثال، على:

ضمانات للعدالة

- يجب أن تدمج البلدان العربية مبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة باستقلال القضاء في الدساتير والقوانين العربية، وأن تفرض عقوبات على التدخل في عمل القضاء.
- يجب أن تكفل الدول ميزانيات مستقلة للقضاء، تظهر كبند واحد في ميزانية الدولة.
- يجب أن تتم الإجراءات القضائية دون تدخل الجهاز التنفيذي.
- يجب أن يتمتع القضاة بالحصانة العادية التي ترتبط بوظائفهم.

اختيار القضاة

يجب أن يكون منصب القاضي مفتوحاً، دون تمييز، لجميع الذين يستوفون شروط المهنة. والمجالس العليا للهيئات القضائية المعنية هي التي يجب أن تعين القضاة.

مؤهلات القضاة وتدريبهم وإعدادهم

- يجب أن تحاول الدول، من خلال مراكز متخصصة، توفير تدريب قانوني فعال للقضاة لإعدادهم لمسؤولياتهم. ويجب أن يشرف الجهاز القضائي على دورات الدراسة والتدريب القانونية.

ضمانات لحقوق الدفاع والمحاكمة العادلة

- يجب أن يكفل لكل متهم أو متهمة محام يختاره المتهم أو تختاره المتهمة. وعندما لا يستطيع المتهم أو المتهمة تحمل تكاليف المحامي، يتعين على السلطات القضائية أن تعين محامياً للدفاع عن المتهم أو المتهمة.
- يجب إجراء المحاكمات، سواءً كانت حقوقية أو جنائية، في غضون وقت معقول لتأمين محاكمة عادلة ويجب أن تعقد المحاكمة باستخدام الأساليب الفنية الحديثة لكفالة الكفاءة ودقة السجلات.

القاضيات

- في تعيين القضاة، يجب أن لا يسمح بالتمييز بين القضاة المؤهلين والقاضيات المؤهلات.
- يجب أن تجمّع البلدان العربية خبرتها دعماً للمساواة بين الجنسين بموجب القانون وفي ممارسة الإجراءات القضائية.

يقترحوا ويجيزوا القوانين أو يرفضوها. ولكن تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية في شؤون القضاء يتعين أن يكون محصوراً في المشاركة في اختيار الذين سيشغلون المناصب الرئيسية استناداً إلى سجل كل منهم المتعلق بالتفوق المهني والنزاهة في إقامة العدالة (الإطار 7-7).

إعلاء صوت الناس يتطلب تقوية مؤسسات الحكم المحلي وتحرير منظمات المجتمع المدني؛ وتشجيع إعلام حر ومسؤول اجتماعياً.

تحرير القدرات من خلال إعلاء صوت الشعب

المجال الرئيسي الثاني لإصلاح الحكم الذي ذكر سابقاً هو تفعيل دور الناس . والإصلاحات الموجهة لتحقيق هذا الهدف يتعين أن تعمل أولاً على تأمين الحريات الأساسية للشعب بأكمله، وعلى وجه الخصوص حرية التعبير والتنظيم. وبدون هذه الحريات يُخمد الصوت الحقيقي وتحبط مشاركة المواطنين الخلاقة في الحكم على جميع المستويات. أما في وجود هذه الحريات، يستطيع إصلاح الحكم المصمم لتعزيز الحريات والمشاركة السياسية في البلدان العربية أن يحقق تقدماً إيجابياً في ثلاثة مجالات حساسة: تقوية مؤسسات الحكم المحلي؛ وتحرير منظمات المجتمع المدني؛ وتشجيع إعلام حر ومسؤول اجتماعيا. (يمكن الجمع بين المبادرات في المجالين الأخيرين لتشجيع وسائط إعلام مفيدة ومستقلة غير هادفة للربح وغير حكومية).

تعزيز الحكم المحلي

الحكم المحلي الحق وليس مجرد لامركزية الجهاز الحكومي، أو ما يسمى في البلدان العربية، الادارة المحلية، هو ركن جوهري للحكم الصالح عامة. فهو يضمن مشاركة أكثر فعالية للناس، خاصة الفقراء، في الحرب على الفقر، وفي الدفع باتجاه تفعيل الخدمات العامة مثل التعليم الاساسي والرعاية الصحية وتوجيهها نحو الفقراء. والحكم المحلي الفعال يكمّل أيضاً الحكم الصالح في المركز من خلال تقوية مؤسسات المجتمع المحلي وتعزيز العلاقات الجيدة بينها. والحكم المحلي الحيوي مهم بشكل خاص في البلدان الكبيرة حيث يحتمل أن تتعرض المناطق البعيدة عن المركز فيها الى الاهمال نظرا لسيطرة المركز على المجتمع ككل، وهذا نقص يعتري الحكم في البلدان النامية. أما في البلدان الصغيرة فمن حيث المبدأ، يعزز صغر الحجم الجغرافي وقلة التعداد السكاني إمكانية المشاركة الشعبية الفعالة. أخيراً، يمكن لمؤسسات النظم الديمقراطية، التي تشجع الحكم المحلي، تحفيز مشاركة فعالة على هذا المستوى وأن ترعى أيضاً أفراداً ومجموعات قادرين على المشاركة في الحكم في المركز.

تنمية العمل الأهلي

للإصلاح أولويتان أساسيتان تتعلقان بتنشيط المجتمع المدني في البلدان العربية. فأولاً، يتعين إزالة العقبات القانونية والإدارية التي تعوق إنشاء المجتمع المدني وعملها بفعالية. وثانياً، يتعين أن تتحول منظمات المجتمع المدني نفسها إلى حركة جماهيرية واسعة الانتشار، تقوم على العمل الاجتماعي الجماعي والقابل للاستمرار بالموارد الذاتية.

ويمكن اعتبار العقبات التي تعوق تطور الجمعيات المدنية العربية عقبات مؤقتة يمكن علاجها من خلال الإصلاحات التي من شأنها أن تعزز أداء هذه الجمعيات وإسهامها في بناء التنمية الإنسانية.

تبدأ عملية الاصلاح من نقطة تخفيف عبء سيطرة الدولة. وينبغي أن يلغى نظام ترخيص منظمات المجتمع المدني وأن يتم تبني نظام 'الإشهار'، بحيث يكون كل ما هو مطلوب من مؤسسي أي جمعية اخطار السلطات العامة بنيتهم والأهداف التي يرمون إليها من وراء إنشاء جمعيتهم، وعنوانها الرسمي، ومصادر تمويلها، والشؤون العملية الأخرى. وسيتحقق احترام وتطبيق القواعد والتوجيهات الحكومية من خلال مسيرة العمل الطبيعية للنظام القانوني الذي يشكل عمله حماية من الممارسات المالية اللاقانونية.

وسيكون لهذا الإصلاح عدد من الفوائد. فهو ينسجم مع رغبات المجتمع المدني العربي، الذي يتطلع الى التخلص من التدخل الإداري المتحيز والمقيّد، ويساعد على وضع نهاية لعلاقة التبعية التي تربط عدداً من الجمعيات المدنية العربية بالحكومات، مما أعطى هذه الجمعيات طابعاً شبه حكومي. وقد تشجع أيضاً الجمعيات المدنية العربية على التوجه إلى مؤيديها ليزودوها بالموارد البشرية والمالية التي تحتاج إليها، وعلى تطوير قاعدة اجتماعية صلبة من شأنها أن تساعد في إضفاء طابع ديمقراطي عليها وتنظمها دون تدخل حكومي. وسيكون من المهم بشكل خاص أن يشتمل هذا الإصلاح على عمليات تنقيح للقوانين والإجراءات المتعلقة بإنشاء منظمات المجتمع المدني وأنشطتها، من شأنها أن تشجع الشباب والنساء على إنشاء جمعيات والقيام بدور فعال في حكمهم.

ويتعلق الإصلاح الثاني بالتمويل. وسيكون من المهم توسيع التمويل المحلي لمنظمات المجتمع المدني العربية وبالتالي كسر نمط الاعتماد على الموارد الأجنبية أو على موارد السلطة العامة. وفي نفس الوقت، سيكون من الضروري مساءلة الجمعيات المدنية مالياً وإداريا ربما بإنشاء منظمات مستقلة غير حكومية على المستوى القطري وعلى مستوى العالم العربي لرصد جميع أشكال الفساد وإساءة الاستغلال وكبحها.

نحو إعلام حر ومسؤول اجتماعياً

تقاس حرية أي مجتمع بمدى حرية إعلامه. وقد خطى عدد قليل من البلدان العربية خطوات هامة في تعزيز حرية التعبير بالنسبة للتغطية الصحافية، وإن كانت سيطرة الدولة على الإعلام المرئي والمسموع الذي يصل إلى قطاعات كبيرة من المجتمع، بما في ذلك الأميون، لا تزال منتشرة على نطاق واسع. وأبلغت مؤسسة (فريدوم هاوس) في دراستها الاستقصائية لحرية الصحافة لعام 2001 أن نظامها لتصنيف استقلال الصحافة ووسائط الإعلام الأخرى أظهر أنه لا يوجد في أي بلد عربي إعلام حر فعلاً. ويوجد في ثلاث دول فقط، إعلام صنّف على أنه حر جزئياً؛ وأفضلها في هذا المجال كانت الكويت ، وصنفت وسائط الإعلام في البلدان العربية الأخرى على أنها غير حرة.

فبالنسبة لجميع البلدان العربية، يجب أن يكون العمل من أجل وسائط إعلام حرة هدفاً هاماً من أهداف إصلاح المؤسسات والحكم. وفي نفس الوقت، يتعين على كل بلد أن يتخذ إجراءات وقائية للحماية من سوء استغلال حق الحرية. وما يلزم هو نظام للتوازن والمساءلة يكفل تعاون الإعلام والمجتمع للحفاظ على حقوق الشعب، بما فيها حماية حقوق الأفراد والمؤسسات من الصحافة غير المسؤولة وهجمات وسائط الإعلام غير المنصفة. كما أن قوانين التشهير الفعالة وضغط الأقران من وسائط الإعلام المنافسة لضمان الحفاظ على أخلاقيات المهنة وتمحيص المجتمع المدني لأنشطة وسائط الإعلام ملازمات أساسية لحرية التعبير. وينبغي أن يشتمل الإصلاح على مجموعة متوازنة من التدابير القانونية والمهنية والاجتماعية لتحسين حرية وسائط الإعلام ونوعيتها المسؤولة بوصفها عنصراً أساسياً لتعزيز الحكم الصالح في المنطقة.

يتعين إزالة العقبات القانونية والإدارية التي تعوق إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وعملها بفعالية.

الإطار 7-8

أشكال المواطنة الجديدة: مثال على الجمعيات النسائية

ظهرت في البلدان العربية مجموعات اجتماعية جديدة معنية بقضايا محددة، تهدف إلى زيادة وعي المواطنين وتعبئتهم لخدمة شتى القضايا، مثل حماية البيئة، ورصد مصالح المستهلكين، وحماية التراث، ومحاربة الفساد الإداري، وحملات أخرى.

وتهتم بعض هذه المجموعات بشواغل تتعلق بمسائل سياسية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية. وبالتالي، فإنها تصبح مجالات مميزة لتجريب أشكال جديدة من المواطنة. وقد حققت هذه المجموعات قدراً من النجاح في مساعيها. فعلى سبيل المثال، كان لها نفوذ كبير في جعل حقوق الإنسان موضوعاً راسخاً في النقاش السياسي العربي.

كما أن دور الجمعيات النسائية في إثارة مسألة عدم المساواة بين الجنسين وفي تعزيز مركز المرأة العربية جدير بالملاحظة أيضاً. وقد لعبت المرأة العربية على الدوام دوراً هاماً في القطاع المدني، وإن لم يعترف بهذا الدور على نحو كاف، ومع أن المرأة نادراً ما تشغل مراكز قيادية، لم تتردد بعض المنظمات النسائية وفي العقود الأخيرة في إثارة مشكلة حالة المرأة أو ابراز مواضيع معينة حساسة وأحياناً محظورة تهم المرأة.

ففي لبنان، على سبيل المثال، أنشئت مجموعة تؤيد خيار قانون مدني للزواج، داعية إلى ترسيخ الزواج المدني في ذلك البلد متعدد الطوائف. وفي مصر، أسهمت جمعيات المرأة بصورة غير مباشرة في إصلاح قانون الأحوال الشخصية الأخير الذي يسّر للمرأة أن تبدأ الطلاق (الخلع). ومع أن ذلك الإصلاح قررته السلطات السياسية، فإن جمعيات المرأة مهّدت الطريق أمام هذا الاختراق بتعبئة الرأي العام في وقت سابق في مؤتمرات دولية، وعلى وجه الخصوص في مؤتمر السكان العالمي المعقود في القاهرة في عام 1994

الحكم الصالح ونسق الحوافز المجتمعي

لعل نسق الحوافز المجتمعي، بما يضم من قيم وموجهات للسلوك الإنساني، هو أحد العوامل الحاسمة في تحول القدرات البشرية إلى عطاء فعلي، على صورة مكونات رفاه. ويقوم مفهوم نسق الحوافز المجتمعي على افتراض عقلانية البشر. بمعنى أن الفرد في مجتمع ما يتلقى توجيهات من مجتمعه تحدد نمط توظيف قدراته في صنوف

الإطار 7-9

بثبات و ثقة تمضي الخطوات نحو المساواة بين الجنسين في العالم العربي

لقد وصل الحوار مؤخرا بين المناديات بحقوق المرأة وصانعي السياسات والمستنيرين من رجال الدين في العالم العربي إلى خطوات قد تبدو صغيرة ولكنها بارزة في التحرك نحو قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في عدد من بلدان المنطقة. فقد أقرت الأردن ومصر تعديلات هامة في القوانين الحاكمة للأسرة والعقوبات والأحوال المدنية في عام 2001.

في الاردن تم من كانون الأول/ديسمبر 2001, رفع السن القانوني للزواج من 15 سنة للمرأة و 16 سنة للرجل إلى 18 لكلا الجنسين، ابتداءً.

واستنادا إلى تعديلات تشريعية على البند 340 من قانون العقوبات تم بموجب قانون مؤقت الغاء بند العذر المحل لجرائم الشرف . وهي خطوة أولية هامة من طرف الدولة للاعتراف بأن جرائم الشرف هي جرائم عظيمة.

أما فيما يتعلق بقانون الأسرة فلقد أعطيت المرأة الأردنية وللمرة الأولى الحق في الطلاق بناء على تعويض مالي معيَّن. وبالمثل، ففي مصر يتحدى التعديل رقم 1 لسنة 2001 على قانون الأسرة سلطة الرجل المطلقة للتطليق وذلك للمرة الأولى في التاريخ المكتوب، ففيما يسمى بالخُلع، أصبح من حق المرأة المصرية الآن أن تطالب وأن يستجاب لها بالطلاق، على أن تتخلى عن بعض حقوقها المالية المنصوص عليها في عقد الزواج مثل النفقة الشهرية والمهر والمؤخر.

النشاط المجتمعي، وأن الفرد يستجيب لهذه التوجيهات، وإلا عُدّ خارجاً عن المجتمع، بما يحمله ذلك الخروج من عواقب. وليست هذه العقلانية مطلقة. بمعنى أن الفرد لا يقوم في كل موقف سلوكي بحصر كل البدائل المتاحة للتصرف، وتقويمها ثم الاختيار بينها حسب مقتضيات نسق الحوافز المجتمعي، كما يتصوره. ولكن، خلافاً للتصورات الاقتصادية الكلاسيكية المحدثة في هذا الصدد، فإن عقلانية الأفراد تكون مقيدة بوصفات، أو موجهات سلوك يتلقاها الفرد من المجتمع، ويتصرف في الأغلب، طبقاً لها بشكل تلقائي[4] وهذه نقطة تفاعل جوهرية بين نسق الحوافز المجتمعي ونسق التربية، بالمعنى الأشمل.

فعقلانية التصرف الفردي تكون في حدود الوصفات الاجتماعية المؤثرة على الفرد. ولما كانت هذه الوصفات تستقى أساساً من نسق التربية، فإن هذا النسق يكون مسؤولاً عن تلك الشريحة الأعلى في نسق الحوافز المجتمعي. أما في الشريحة الأدنى من نسق الحوافز المجتمعي، فإن التنظيم الاجتماعي، في حركته الفعلية، يبلور للأفراد في المجتمع مجموعة من الحوافز، الإيجابية والسلبية، المادية والمعنوية، والتي تحدد بالتالي طبيعة مساهمتهم في صنوف النشاط الاجتماعي، ومن ثم العطاء الفعلي للبشر في المجتمع.

مما يحبط التنمية، أخلاقية السلوك الريعي بمعنى أن العائد المجتمعي لا يتطلب بالضرورة عملاً أو اجتهاداً، وأن ما على الفرد إلا توظيف ما لديه من أصول، بما في ذلك، أو خاصةً، الحظوة، التي يمكن أن تغل ريعاً يصل به إلى ما يبتغي.

ولا ريب أن جانباً من نسق الحوافز المجتمعي هو أمر ذاتي، بمعنى أن تصور هذا النسق يختلف من فرد إلى آخر حسب خصائصه الذاتية، شاملة مكانته الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، فإن الوزن النسبي للوصفات الاجتماعية التلقائية في محددات السلوك المجتمعي يتوقف على موضع الفرد في هيكل القوة في المجتمع ومدى قدراته البشرية. فالأضعف اجتماعياً، والأدنى حظاً من القدرات البشرية يزيد لديه الوزن النسبي للوصفات التلقائية.

ويتحدد نسق الحوافز المجتمعي، إلى مدى بعيد، بخيارات الفئات الاجتماعية الفاعلة في هيكل القوة في مجتمع ما. ويتبدى ذلك في توجيهها لنسق التربية من جانب، ولمجريات الأمور في المجتمع، من جانب آخر، بما يحدد نسقاً من الحوافز الاجتماعية يؤدى إلى إعادة إنتاج سيطرتها على المجتمع[5]. والمهم في هذا الصدد التفرقة بين التوجهات المعلنة من السلطة في جانب، وبين الحوافز الفعلية التي يستقيها الأفراد في المجتمع من مجمل الحركة الاجتماعية، في جانب آخر.

ويواجه التحليل المعمق لنسق الحوافز المجتمعي معضل قياس ضخم. فقد يمكن، بقدر من الإبداع، تطوير مؤشرات، قاصرة، لبعض جوانب من نسق الحوافز المجتمعي[6]. لكن التوصل إلى قياسات جيدة في هذا المجال يتطلب إبداعاً منهجياً صعباً، وحتماً سيتطلب بيانات لا تتوافر إلا من خلال دراسات مسحية مضبوطة. وهذه مهام مطلوبة، ولكنها تقع خارج نطاق تقرير مثل الحالي[7]. ولذلك، لا يبقى لنا إلا تقديم تقييم نوعي، وانطباعي عن هذه الحلقة المهمة في تحليل التنمية الإنسانية في الوطن العربي.

ويمكن لنا أن نلخص جوهر نسق الحوافز المجتمعي في البلدان العربية، في منظور التنمية الإنسانية، في أربع ثنائيات تضاد كالتالي:

- الحرية في مقابل السلطوية.
- المعرفة في مقابل الامتلاك المادي.
- العمل في مقابل الحظوة (من مصدري القوة: السلطة والمال).
- العمل الجماعي في مقابل الانفرادية.

وحري بنا التنبه إلى أن الثنائيات الأربع السابقة ترتبط، جوهرياً، بمحاور أساسية للتنمية الإنسانية، خاصة بناء القدرات البشرية وتوظيفها، ولذا قدَّمناها.

غير أنه يمكن الإشارة أيضاً إلى ثنائيات أخرى تحكم نسق الحوافز المجتمعي في البلدان العربية،

(4) انظر في مفهوم العقلانية المقيدة bounded rationality (إيرل، بالإنجليزية، 1983).

(5) ومن وسائل ذلك هيمنة الإعلام المدار من السلطة، وإغداق المزايا المترتبة على الانخراط في هيكل القوة القائم، على اختلاف طبيعة النظم السياسية.

(6) كأن نقارن مستوى الأجر فى قطاعات سوق العمل المختلفة (حكومى/عام/مختلط/خاص/أجنبى)، ونسعى لقرنه بمتطلبات الاستخدام فى هذه القطاعات، ومغزى ذلك بالنسبة إلى الموقع الاجتماعى للعاملين فى هذه القطاعات.

(7) ويبقى الأمل أن تتوفر الجهات المناسبة على التوصل لمثل تلك القياسات، ولعل أعداداً قادمة من تقرير التنمية الإنسانية فى البلدان العربية تفسح مجالاً لها.

بعضها في الواقع مشتق من الأربع السابقة، نذكر منها:

- حرية المرأة في مقابل تسلط الرجل.
- المؤسسات في مقابل الفردية.
- الإبداع في مقابل الإتباع.
- التعاقد الاجتماعي في مقابل الولاءات الضيقة.
- الكفاءة في مقابل المحسوبية.

ويشكل تفاعل الطرف الأول من الثنائيات المذكورة جوهر نسق حوافز إيجابي، محقق للتنمية الإنسانية، على حين تتضافر الأطراف الثانية في تكوين نسق حوافز سلبي، مُعمِّق للتخلف.

ولا ريب في أن هناك عوامل هيكلية، اقتصادية وثقافية، تحدد نسق الحوافز المجتمعي، ويدفع بعضها هذا النسق تجاه الأقطاب السالبة أو الموجبة للثنائيات المذكورة، ومنها مثلاً الطبيعة الريعية الغالبة على النشاط الاقتصادي، في بعض البلدان العربية، والتي تؤسس أخلاقية السلوك الريعي بمعنى أن العائد المجتمعي لا يتطلب بالضرورة عملاً أو اجتهاداً، وأن ما على الفرد إلا توظيف ما لديه من أصول، بما في ذلك، أو خاصة، الحظوة، التي يمكن أن تغل ريعاً يصل به إلى ما يبتغي.

ويتفاوت شكل مكونات نسق الحوافز بالطبع من مجتمع عربي إلى آخر، حسب تكوينه الاجتماعي-السياسي. ففي مجتمع ما، تعني الحظوة السياسية القرب من السلطة، وفي آخر تفيد الالتصاق بحزب سياسي ما. كذلك تتباين ألوان المظهر المادي حسب المتاح في المجتمع من إمكانات الاستهلاك والاقتناء. ولاشك أيضاً أن مزيج أقطاب هذه الثنائيات، والمكون لنسق الحوافز المجتمعي يتباين من قطر عربي إلى آخر.

وتقديرنا أن تفسير ضعف القدرات البشرية، ونقص توظيفها، في البلدان العربية، يعود، ضمن أشياء أخرى، إلى نسق حوافز مجتمعي يميل لتغليب أقطاب الثنائيات المثبطة للتنمية الإنسانية.

ولكن نجد لزاماً التأكيد على أن تقديرنا لغلبة بعض الأقطاب السالبة لهذه الثنائيات لا يعني على الإطلاق الغياب المطلق للأقطاب الموجبة في البلدان العربية. فهي ولاشك قائمة، وهناك باستمرار حالة تناقض وتوتر بين عناصر التشكيلة الاجتماعية المفرزة للأقطاب السالبة، وتلك المؤازرة للأقطاب

الإطار 7-10

كلوفيس مقصود : عن التنوع

في سعي العديد من الشعوب لتحقيق الاستقلال، كان مفهوم القومية تعبيراً عن آمالهم في الحرية وتحقيق التقدم على حد سواء. وخدمت القومية قضية التحرر من الاستعمار، الذي ما كان ليتسنى له أن يتحقق لولا أنه اجتذب تحت رايته عموم السكان دون اعتبار للدين أو الأصل الإثني. وكان المواطنون، ذكوراً وإناثاً، بغض النظر عن معتقدهم أو عرقهم، هم أساس تعزز القومية، والقوة المحركة لها. وقد سلّمت بلدان عديدة بأهمية التنوع وفتحت أبوابها للإبداع والتلاحم الاجتماعي.

ويستحق هذا التوجه الرعاية والعناية إلى أن يحقق الناس أهداف التقدم التي حددوها في إطار تعددية إثنية وآيدولوجية بغية تقوية الحركات الإبداعية وزيادة أنواع الآراء وتنوعها.

ولا يوجد بديل لهذا الجهد إلى أن تعتنق المجتمعات التعددية. والخروج عن هذا الطريق لن يؤدي إلا إلى عكسه حيث تصبح القومية معادلة ثانوية ويُحكم على الناس حسب آيدولوجياتهم وأصولهم الإثنية، وينتشر التمييز بجميع أشكاله على نطاق واسع. ولن يؤدي هذا الا إلى إعاقة النمو الفكري وإلى العزلة. وفي هذه البيئة، تتحول المشاركة في النمو والتقدم وجني ثمارهما من حق مكفول إلى امتياز غير مؤكد. إضافة إلى ذلك، تصبح القيادة والحكم حقاً تحتكره إثنية واحدة على حساب الآخرين، وتفقد الديمقراطية معناها حيث تصبح وسيلة للسيطرة والإقصاء. فضلاً عن ذلك، تجري التضحية بالثقافة لصالح مطالب وأهداف الاستبداد بدلاً من أن تكون مركباً لتنوع الأفكار والآراء.

وبغض النظر عن القوة، لا تستطيع أمة بهذه الصفة أن تتحمل الآثار السلبية للعولمة. فأية دولة لم تعمل على تقوية قاعدتها الوطنية من خلال التعددية والتنوع، وأية دولة خلقت نزاعات داخلية في الوقت الذي تواجه فيه ضغوطاً خارجية، ستكون حياتها صعبة. إن نمط العولمة الذي نشهده الآن يتسارع بسرعة كبيرة ومن الضروري التمسك بقوة بهذه الآراء لمنع الاتجاهات الحالية من تعريض المجتمع لضغوط مفرِّقة بدلاً من العمل كقوة محركة للتقدم المنصف والتنمية الإنسانية المنصفة.

وبدلاً من أن يكون التعصب الديني والتعالي الإثني والقومي في هذا المفهوم المعاصر دعوة للتمييز، ينبغي أن يصبح قوة للتعاون والتكامل الإنسانيين.

الموجبة. ولا ريب في أنه على القوى المجتمعية الراغبة في بناء التنمية الإنسانية أن تعمل على تعضيد الأقطاب الإيجابية في هذه الثنائيات.

إن تيار المكونات السالبة لنسق الحوافز المجتمعي يغذي ذاته، ويتقدم بلا هوادة إذا لم يلق مقاومة. وإذا اكتسح هذا التيار الساحة فعلاً، فربما لن يبقى من سبيل للتغيير في هذا المجال إلا بصراع اجتماعي عنيف، نجد له مقدمات واضحة في بعض البلدان العربية.

وبالمقابل، فإن النجاح النهائي في تحدي بناء التنمية الإنسانية في البلدان العربية يتوقف على تحول نسق الحوافز المجتمعي نحو مزيج غني من الحوافز المعززة للتنمية الإنسانية من خلال قيام اتساق قوي بين الحوافز المستقاة من نسق التربية، وتلك المكتسبة من حركة المجتمع. ويؤدي هذا الاتساق إلى ضمان الصحة النفسية للبشر في المجتمع من جانب، وإلى تصاعد مطرد في العطاء البشري، هو من أخص متطلبات التنمية الإنسانية من جانب آخر.

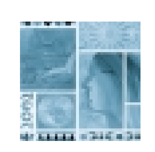
- **الحرية لا التسلط**
- **الإبداع لا الإتباع**
- **الكفاءة لا المحسوبية**

ويعني ذلك التوجه، على وجه الخصوص، العمل على تعزيز منظومة القيم التالية في البلدان العربية:

- الحرية بدلاً من السلطوية؛
- المعرفة بدلاً من الامتلاك المادي؛
- العمل عوضاً عن الحظوة (من السلطة والمال)؛
- العمل الجماعي عوضاً عن الانفرادية؛
- حرية المرأة بدلاً من تسلط الرجل؛
- المؤسسات بديلاً للفردية؛
- الإبداع عوضاً عن الإتباع؛
- التعاقد الاجتماعي بدلاً من الولاءات الضيقة؛
- الكفاءة بديلاً للمحسوبية.

وفي مجال نسق الحوافز المجتمعي، فإن المنظور القومي يعني، ترقية الحافز الإيجابي لخدمة الجماعة، بدلاً من الفردية، إلى مستوى الوطن العربي الكبير تجاوزاً لتمثل الجماعة في الإطار القطري المحدود.

وفي النهاية فإن قيام كل هذه التطورات المطلوبة رهن بتغير جوهري في التنظيم المجتمعي، وبوجه خاص في أنساق الحكم، في البلدان العربية، قطرياً وقومياً، وعامل ممكّن لمثل هذا التغيير في الوقت نفسه. ومن دون ذلك يصبح الحديث عن التنمية بوجه عام، وعن التنمية الإنسانية بوجه خاص، أشبه بالنقش على الماء.



التعاون العربي

ربما لا تتاح لمجموعة من دول العالم مقومات التعاون والتكامل، بل والتوحد، قدر ما يتوافر للبلدان العربية. وعلى حين تسعى بلدان العالم جميعها للانتماء لكيانات كبرى خاصة في عصر العولمة والمنافسة الشرسة، فمازالت الدول العربية تواجه العالم الخارجي وتحديات المنطقة، فرادى، الأمر الذي يفوّت على العرب ثمار التعاون الوثيق في مضماري التنمية الإنسانية والأمن القومي.

وتتسم المؤسسات العربية الاقليمية بالهشاشة وقلة الفاعلية، وتسيطر الاعتبارات القطرية على القومية في مجمل نسق الحكم العربي، مما يؤدي في النهاية لقلة صيانة مصالح العرب جميعاً، حيث يدور نسق الحكم العربي حول خدمة مصالح الفئات المتنفذة في كل من الدول العربية، وقد تتعارض هذه، وليس من ضمان لأن تتوخى، ان تلاقت، الصالح العربي العام.

السياق العالمي وضرورة التعاون العربي

من الثابت اليوم أن المحيط الاقتصادي الدولي الذي سيواجه العرب في السنوات القادمة سيكون مختلفاً تماماً عن ما هو عليه اليوم. فالمنافسة الدولية تتكثف والمكان والزمان ينضغطان بشكل تصاعدي وقاعدة النجاح الاقتصادي آخذة في التغير بالاعتماد المتزايد على كثافة المعرفة وتقانات المعلومات والاتصالات كما نوقش في الفصل الخامس.

لقد أدت جولات رفع القيود المتتالية عن التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) والاستثمارات عبر الحدود والإنجازات التقانية الكبيرة والمفاجئة، أدت كلها إلى تغيرات جذرية ومهمة في التجارة العالمية والموارد المالية والاستثمار وإلى تعاظم دور الشركات العابرة للقارات وإلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإلى تناقص أهمية الأصول المادية في النمو الاقتصادي. وتعاظمت تكتلات التبادل التجاري الإقليمية في مجموعات ضخمة جديدة كمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وتوسعت كتل أخرى كالاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي محسنة بذلك ثقلها الاقتصادي وميزاتها التنافسية.

وبالمقابل، تتبلور الثوابت الاقتصادية والاستراتيجية والبيئية التي يتمحور حولها المستقبل العربي، وسط هذه التغيرات الجسام في البيئة الدولية. وسيكون المستقبل العربي منوطاً بقدرة البلدان العربية على معالجة المشاكل الهيكلية، والتحدي التقاني، وحماية الاقتصادات والمجتمعات العربية من النتائج السلبية للعولمة واستحقاقات الانفتاح الاقتصادي. كما أن هذا المستقبل سيكون منوطاً بشكل حاسم بقدرة العرب على خلق تحرك جماعي فاعل لمواجهة هذه المستجدات والتحديات وعلى كيفية تجاوب حكوماتهم ورجال أعمالهم ومستثمريهم، وعمالهم وأحزابهم ومؤسساتهم الأهلية، جميعا، مع التحديات التي سيواجهونها حتماً.

سيكون مستقبل العرب، منوطاً بقدرتهم على خلق تحرك جماعي فاعل لمواجهة تحديات العولمة، والتقانة والمنافسة الحادة.

الوضع الحالي للعمل العربي المشترك

حظي التعاون العربي باهتمام واسع على مختلف المستويات العربية، الرسمية، والأهلية، منذ نيل الدول العربية لاستقلالها، وذلك نتيجة لما يجمعها من مقومات وروابط مشتركة تتمازج فيها اللغة

الإطار 8-1 **العمل مجتمعين: كان حلما فأصبح ضرورة**

لا يستطيع أي بلد عربي أن يحقق بمفرده على نحو كاف تقدما اقتصاديا واجتماعيا كبيرا مبنيا على تنويع مصادر الدخل واكتساب القدرات التنافسية في حقول الصناعة والمعرفة المتراكمة. ولكن، يمكن للبلدان العربية مجتمعة أن تجني فوائد حجم ونطاق وتنوع اقتصاداتها مجتمعة، وأن تيسر فرص الاستثمار التي ما كان لها أن تتوافر بدون تعاون وجهود منسقة. وإذا عمل العرب مجتمعين فإن هذا سيمكنهم ويتيح لهم تأمين حقوقهم ومطالبهم المشروعة في الاتفاقات الدولية، التي لا بد وأن تتأثر مضامينها وسبل تنفيذها بالقوة التفاوضية للأطراف المعنية. وبصورة أعم، يتعين على البلدان العربية أن تتفق فيما بينها على ما تريد تحقيقه كي تأخذ مكانها في النظام الدولي الجديد. ولأجل ذلك، ينبغي عليها أن تضع رؤية مشتركة وأن تحدد أهدافا واقعية وتبني مؤسسات فعالة قادرة على تحقيق هذه الأهداف، كي تحسن نتائج جهودها الاقتصادية والمجتمعية وقدرتها التنافسية في العالم.

وتستند الحاجة إلى التعاون العربي إلى ضرورة توافر مجموعة اقتصادية واجتماعية تملك سياسة تعاونية مبدعة مصممة لتحقيق برنامج شامل لنهضة اقتصادية واجتماعية واسعة. وينبغي أن يتجاوز هذا المسعى إقامة برنامج اقتصادي مؤثر، أو حتى تبني منظومة برامج حكومية. إذ ينبغي أن يشتمل على العمل من أجل التفاهم المتبادل، والتعاون والمساعدة، بالإضافة إلى استراتيجية تتيح لكل شرائح المجتمع العمل معاً كشركاء.

والحضارة والتاريخ المشترك والتواصل الجغرافي. وقد تعددت صيغ التعاون والالتقاء العربي في مختلف الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تعددت أيضاً مستوياته، سواء على أساس ثنائي بين دولتين، أو بين مجموعة من الدول ذات انتماء جغرافي لمنطقة معينة، سواء بواسطة أجهزتها الرسمية أو مؤسساتها الأهلية، أو على أساس عربي إقليمي أوسع يضم كل الدول العربية. وهذا هو الحال في جامعة الدول العربية، التي تعتبر تجربتها، مع محدودية وزنها وأثرها، من أقدم التجارب الإقليمية في العالم، من حيث السبق التاريخي، حيث بدأت في عام 1945، قبل كل التكتلات الإقليمية الأخرى، أو من حيث الاستمرارية حيث امتدت دون توقف على مدى ما يزيد على نصف قرن في بذل الجهود المشتركة لتحقيق التعاون العربي.

تمكنت جامعة الدول العربية خلال مسيرتها من إقامة بنى أساسية للعمل العربي المشترك، ولكن بقيت محصلة أعمالها في أضيق الحدود، مقارنة بما حققته تجربة الاتحاد الأوروبي.

وقد تمكنت جامعة الدول العربية خلال مسيرتها من إقامة بنى أساسية للعمل العربي المشترك، تتمثل بكم كبير من الأطر والمؤسسات والمواثيق والاتفاقيات والقرارات، لكنه رغم شموليتها واتساعها لم يتم الالتزام بها في التنفيذ العملي، وبقيت محصلتها ضئيلة وفي أضيق الحدود، مقارنة بما حققته تجربة الاتحاد الأوروبي.

وقد استخدمت جامعة الدول العربية في ممارساتها العملية مختلف الألفاظ في التعبير عن التعاون العربي من تنسيق إلى تكامل إلى وحدة واندماج، وتبنت فيها العديد من المداخل في مجال التبادل والإنتاج وغيرهما من المجالات الأخرى، كما أصدرت عددا بالغ الضخامة من القرارات، وأبرمت العديد من الاتفاقيات التي اشتركت فيها كل الدول العربية أو بعضها، من أهمها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (1950)، واتفاقية الوحدة الاقتصادية (1957)، وقد استهدفت تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع وحرية العمل والتنقل والتملك، وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة (1965)، وميثاق الوحدة الثقافية العربية (1964)، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (1980)، وميثاق العمل الاقتصادي القومي المشترك (1980) واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981)، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية (1981)، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1997).

وقد تم كل هذا في إطار بناء مؤسسي للعمل العربي المشترك، ينطوي على مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومجموعة كبيرة من الأجهزة التي أسست على المستويات الحكومية وغير الحكومية بغرض تصريف الأعمال الوظيفية للتعاون العربي. ولم يعتمد هذا التعاون في مداخله وصيغه المتعددة على إطار مرجعي مفهومي محدد للتنمية الإنسانية، وإنما استند في كل هذا على إطار مؤسسي من الناحية الوظيفية تناول على امتداد مسيرته إلى جانب اهتماماته الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية عدداً من مجالات التنمية الانسانية، تشتمل على المجالات الصحية والتعليمية والثقافية والتدريبية والبيئية والتشغيلية ومكافحة البطالة والفقر، والتي ترتبط ارتباطا وثيقاً بتحقيق الغايات الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المتعلقة ببناء الانسان العربي ورفع مستوى معيشته.

الإطار المؤسسي للعمل العربي المشترك

لا ينقص الدول العربية المؤسسات المشتركة التي تعمل في إطار التعاون وتهدف إلى تنميته والارتقاء به إذ تم إنشاء قطاع واسع من الأجهزة المتنوعة ذات الوظائف المختلفة على المستوى الحكومي وغير الحكومي، وعلى المستويين الشمولي والقطاعي، تشكل في مجملها إطاراً تنظيمياً بإمكانه أن ينسق بين الدول العربية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويتجسد الإطار المؤسسي الحكومي في بعدين أساسيين: أولهما سياسي يتصل بمؤتمرات القمة التي استدعت الأحداث والمتغيرات التي مرت بها الدول العربية في عقد الستينيات من القرن الماضي عقدها من حين لآخر بدأ أولها في 1964/1/13، واستمر انعقادها بعد ذلك حسب الظروف والحاجة، وتقرر مؤخراً أن تصبح دورية وثابتة، وغير خاضعة للتقلبات السياسية، وتعد قراراتها مرجعية مهمة لأعمال مجلس الجامعة، وغيره من أجهزة الجامعة الرئيسية. وثانيهما وظيفي، وقد ترتب عليه ضرورة إيجاد أجهزة رئيسية لجامعة

الإطار 8-2 مؤسسات التعاون: مجموعة متنوعة من الفاعلين

بالرغم من العوائد المتواضعة للتعاون العربي مقارنة مع الجهود المبذولة والفوائد المأمولة، فقد تحقق تقدم في إنشاء المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المهنية والصناديق الوطنية والمؤسسات المالية ومراكز التدريب المهني في حقول متنوعة. كما تم تأسيس أجهزة أخرى خارج إشراف الجامعة العربية. وتشمل هذه مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981)، ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي (1989). ومع ذلك، كان الإنجاز مزيجا من النجاح والفشل. فعلى سبيل المثال، يملك مجلس التعاون لدول الخليج العربية كل العناصر لتعاون وتنسيق ناجحين بين أعضاء المجلس (أي، وفرة الموارد المالية ونظم وسياسات اقتصادية متشابهة)، لكنه لم يتمكن من تبني برنامجا موحداً للتنمية الصناعية. وكان المجلسين الآخرين أقل حظاً. فقد أدّت الصعوبات إلى تعثّر اتحاد المغرب العربي، وتجميد أنشطة مجلس التعاون العربي بعد سنة من انشائه بسبب الاختلاف في وجهات النظر السياسية بين أعضائه.

الدول العربية، تقوم كل منها بوظيفة معينة، في تعزيز التعاون العربي. وتتمثل هذه الأجهزة بمجلس الجامعة، ومجلس الدفاع العربي المشترك، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والامانة العامة، والمجالس الوزارية المتخصصة، والمنظمات العربية المتخصصة، وأجهزة رقابية وقضائية تعمل في إطار جامعة الدول العربية، كالمحكمة الإدارية ومحكمة الاستثمار.

وأما الإطار المؤسسي غير الحكومي فإنه يتجسد بالاتحادات النوعية والمهنية، واتحادات قطاع الأعمال، إضافة إلى الجمعيات الأهلية القائمة في الدول العربية، والمشروعات الاستثمارية المشتركة الخاصة منها والعامة في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية.

الإطار المؤسسي الحكومي

ويتسم بتشعبه في أجهزة وأنشطة عديدة، تعمل كلها في إطار العمل العربي المشترك، وتستهدف دفعه وتعزيزه، ويمكن التعرف على فاعليتها، بإستجلاء ثلاثة محاور أساسية من محاورها هي المجالس الوزارية المتخصصة، والمنظمات العربية المتخصصة، والصناديق العربية التمويلية، الاقليمية والقطرية.

المجالس الوزارية المتخصصة

أنشئت هذه المجالس في إطار جامعة الدول العربية، وهي تتألف من وزراء الاعلام، والداخلية، والعدل، والاسكان والتعمير، والنقل، والشؤون الاجتماعية، والصحة، والشباب والرياضة، وشؤون البيئة، والاتصالات، والكهرباء، والسياحة. وهي تجتمع بصفة دورية لتنسيق السياسات العربية، واقتراح وضع سياسات واتفاقيات وإجراءات موحدة، وعقد اجتماعات تنسيقية لممثلي الدول العربية قبل اجتماعات المحافل الدولية لاتخاذ موقف عربي موحد، مثال ذلك تنسيق المواقف العربية في إطار مجموعة الـ 77، وفي إطار الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، بما فيها الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، وغيرها من الاتفاقيات الدولية الأخرى، وكذلك التنسيق والتشاور بشأن الترشيح العربي لمناصب المحافل والمنظمات الدولية.

وعلى الرغم من أهمية هذه المجالس إلا أن من محددات جهودها، الحالة السياسية السائدة والعلاقات العربية البينية وتفاعلاتها التي جعلت إنجازاتها متواضعة. ولم ترق بالتالي أعمال هذه المجالس إلى مستوى التنسيق المطلوب للسياسات المختلفة، كما أنها لم تستطع في كثير من الأحيان التأثير واتخاذ المواقف المدروسة والموحدة في عدد من القضايا المثارة دولياً، كما كانت قدرتها محدودة في تعزيز التضامن العربي.

المنظمات العربية المتخصصة

تعمل هذه المنظمات في مجالات كثيرة، منها التربية والثقافة والعلوم والزراعة والصناعة والتشغيل والعلوم التقانية، وقد أنشئت على نهج المنظمات المشابهة في الأمم المتحدة، ليقوم كل منها بدور إنمائي تنسيقي في إطار القطاع الخاص بها. وقد تزايد عدد هذه المنظمات في عقد السبعينات على شكل منظمات متفرقة بدون نظرة شمولية توجه مجالات عملها وبدون خطط محددة متفق عليها ومنسقة فيما بينها، لتحقيق مشروعات محددة للتعاون والتكامل، مع الالتزام السياسي والزمني والمالي بتنفيذها، مما استدعى في عام 1974 تشكيل لجنة للتنسيق ما بين هذه المنظمات.

وقد ثابرت هذه المنظمات على عقد الاجتماعات التنسيقية المتكررة طيلة العقود السابقة، في نطاق التشاور وتبادل الآراء والتعاون في عقد المؤتمرات والدورات التدريبية واللقاءات وإجراء المسوحات الميدانية، وإعداد بعض الدراسات، التي كانت من حيث وزنها وثقلها من الضعف بمكان، مما استوجب في أواسط الثمانينيات تقييم أوضاع المنظمات العربية من قبل لجنة شكلت لهذا الغرض، اقترحت إعادة هيكلتها، وإلغاء بعض منها، ودمج عدد آخر في منظمة واحدة، وتغيير نظم العمل فيها، بالإضافة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات كان من أبرزها آلية وضع ودراسة واعتماد خطط عمل المنظمات وموازناتها السنوية، وإنشاء حساب موحد لها لدى صندوق النقد العربي مع تحديد الأسس والضوابط المتعلقة بإدارة هذا الحساب.

تتسم معظم المنظمات العربية المتخصصة بقلة الفاعلية وتدني الكفاءة.

وبالرغم من أهمية هذه التعديلات، إلا أن الشروع في تحقيقها بشكل إيجابي لم يتم بصورة فعالة، وذلك لأسباب منها الضغوط التي مارستها الكثير من الدول العربية لإبقاء بعض المنظمات التي طالها التعديل والتغيير على حالها، وعدم المساس بها، إضافة إلى طبيعة المرحلة التي أفرزتها قرارات إعادة الهيكلة في بداية التسعينيات وتراجع النظام العربي، ومواجهة جامعة الدول العربية والمنظمات العربية لصعوبات مالية معقدة مازالت تواجهها في الوقت الحاضر، وخاصة المتأخرات في موازناتها، التي شلت عمل بعضها، وقلصت أداءها في أضيق الحدود.

ولم تستطع لجنة التنسيق العليا التصدي لهذه المعوقات وإيجاد الحلول المناسبة لزيادة الموارد المالية للمنظمات العربية، وزيادة فاعليتها. ومن ضمن الحلول التي طرحت في سبيل تحسين موارد

هذه المنظمات واتخذ قرار بشأنها هو العمل على أن تصبح تلك المنظمات بيوت خبرة في مجالات تخصصها للقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية على مستوى الدول العربية. ولعدة أسباب، من بينها نقص القدرات الفنية والإمكانيات المادية، لم تنجح هذه المنظمات بالقيام بهذا الدور حتى الآن.

وقد كانت محصلة ذلك كله ضعف التكامل والتنسيق في أداء أجهزة العمل العربي المشترك وعلى الخصوص بين المؤتمرات الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وهي ظاهرة تؤدي إلى تبعثر الجهود، وذلك على الرغم من وجود لجنة عليا للتنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهذه المنظمات، وتوافر سلطة فعلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المنظمات من حيث تقييم أعمالها وإقرار برامجها، يضاف إلى هذا عدم التزام الدول العربية بسداد حصصها في الموازنات العامة للمنظمات العربية المتخصصة، وتراكم الديون على الحكومات العربية خلال السنوات الماضية، وصعوبة توفير المصروفات الجارية للعديد من المنظمات العربية المتخصصة في كثير من الأوقات، بما في ذلك مرتبات العاملين والمصروفات الإدارية مما يضعف عملها ويقلل من أدائها.

ساهمت الصناديق الإنمائية العربية في تمويل مشاريع أساسية لرفاه الإنسان العربي.

الصناديق الإنمائية العربية

ولكون هذه الصناديق أهم المصادر لتوفير التمويل الميسر، فقد تمكنت بفضل رؤوس أموالها من مساندة الجهود الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في عدد كبير من الدول العربية، واستطاعت تحقيق إنجازات إنمائية ملحوظة في تعزيز القطاعات الإنتاجية وتطوير قطاعات البنى الأساسية، التي كانت تعاني في مجموعها قصوراً على المستوى العربي يتجسد في محدودية شبكات النقل، والطاقة الكهربائية، ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، وافتقار عشرات الملايين من السكان العرب لضروريات الحياة الأساسية كالمياه النقية، وغيرها من الأمور الأساسية الأخرى.

وتتألف الصناديق الإقليمية من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1967)، وصندوق النقد العربي (1976). وتتألف الصناديق الوطنية، من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1961)، وصندوق أبو ظبي للتنمية (1971)، والصندوق السعودي للتنمية (1974). وهي وإن كانت قطرية فإن مداخلاتها الإنمائية تؤثر إيجابا على شد أواصر التعاون العربي. وتتألف المؤسسات التمويلية الدولية من البنك الإسلامي للتنمية (1975) الذي يستمد نحو 70٪ من موارده المالية من الدول العربية. وصندوق الأوبك للتنمية (1976) الذي يستمد نحو ثلثي مجموع موارده المالية من سبع دول عربية نفطية.

ولعل أهم ما يميز هذه المؤسسات هو رسملتها بصورة تسمح لها بالقيام بالعمل المنوط بها بصورة فاعلة وبحيث لا تتوقف برامج عملها على ميزانيات سنوية تساهم بها الدول وتكون مواردها بالتالي عرضة للتذبذب من عام لآخر نتيجة لعدم تسديد بعض الدول لأنصبتها في هذه الميزانيات. كما تتميز قروض هذه الصناديق بشروط مالية ميسرة، تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد، علاوة على ارتفاع على نسبة عنصر المنح، والذي يصل إلى نسبة 45٪ متفوقا بذلك كثيراً على عنصر المنح في التمويل المتاح من مصادر دولية. كما تتميز هذه الصناديق بقدرتها على استقطاب الموارد الإضافية من المصادر الأخرى العامة والخاصة وتعبئتها لصالح المشاريع العربية. ولهذه الأسباب فقد استطاعت هذه الصناديق أن تساهم مساهمة فعالة في تمويل عدد من المشاريع في القطاعات الأساسية في الدول العربية فضلا عن مساهمتها في الحد من الاختناقات التي تعاني منها الدول والمساهمة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية لهذه الدول.

الإطار المؤسسي غير الحكومي

ويشتمل على الاتحادات النوعية، والجمعيات الأهلية والمشروعات الاستثمارية الخاصة المشتركة، وتبدو أهميتها من كونها تتصل بالفعاليات الخاصة، وتعمل بحيوية ومرونة بعيداً عن بيروقراطية الأجهزة الحكومية.

الاتحادات النوعية

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام، يتألف الأول منها من اتحادات تعمل في مجال الخدمات، كالنقل الجوي، والنقل البحري، والتأمين، والمصارف والبورصات، والفنادق والسياحة والمقاولات، وتنحصر عضويتها بالشركات العربية العاملة في هذه القطاعات. كما أن هناك ثمة اتحادات خدمية تنحصر عضويتها في رجال الأعمال العرب، والمستثمرين من كل الدول العربية كما هو الحال في اتحاد رجال الأعمال العرب واتحاد المستثمرين العرب، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وتعمل كل من هذه الاتحادات على تدعيم الروابط بين أعضائها، والحفاظ على مصالحهم المشتركة.

ويتألف القسم الثاني من اتحادات مهنية، تنحصر عضويتها بالمواطنين العرب العاملين في المهن المختلفة، كالطب والمحاماة والمحاسبة والتعليم وغيرها، وذلك بهدف تعميق جذور

المصالح المشتركة فيما بينهم، وتنمية قدراتهم والدفاع عن حقوقهم المهنية.

وأما القسم الثالث فيتألف من الاتحادات النوعية الإنتاجية، التي يتعلق نشاطها بقطاع إنتاجي من قطاعات الإنتاج السلعي، وتقتصر عضويتها على الشركات والمؤسسات العاملة في صناعة محددة، كصناعة الحديد والصلب، والصناعات النسيجية، والأسمدة الكيماوية، والصناعات الهندسية، والصناعات الغذائية، والاسمنت والصناعات الورقية والصناعات الجلدية، وصناعة السكر.

وقد أنشئت هذه الاتحادات في عقد السبعينات على إثر تزايد اهتمام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتنسيق القطاعي كمدخل هام من مداخل التعاون الاقتصادي العربي، مع ما ترتب على ذلك من بحث عن أشكال تنظيمية تتواءم مع هذا المدخل، وتمكّن الاتحادات النوعية من بناء قاعدة معلومات لكل اتحاد تساعد أعضاءه على معرفة الأوضاع التسويقية والصناعية الخاصة بهم، وتبادل الآراء والبيانات والخبرات بين العاملين في كل نشاط ومناقشة المشاكل المشتركة، وإيجاد الحلول لها. ويؤدي ذلك إلى تنسيق سياسات الاستثمار والإنتاج والتسويق، والتعاون العربي، إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه هذه الإتحادات من خدمات استشارية فنية واقتصادية للمشروعات القائمة المنضمة لها، ومن معاونتها في توفير أدوات الإنتاج ومستلزماته بأحسن الشروط، وبالتالي خلق مصالح مشتركة بين هذه المشروعات.

وقد تمكنت بعض الاتحادات النوعية الإنتاجية من تحقيق بعض الإنجازات المهمة خلال العقود السابقة، لكنها في المحصلة لم تتمكن من تنمية الأنشطة الصناعية المتعلقة بها، وتوجيهها في مسار كلي متكامل، وخلق مصالح مشتركة بين أعضائها، ومساعدتهم على التعامل في السوق الدولية كوحدة متكاملة تستفيد من إمكانات الاتحادات التي من المفروض أن تكون أكثر صلة وخبرة بالمعطيات الإقليمية والدولية التي تؤثر على عمل وأنشطة المشروعات المعنية.

ويرجع السبب في محدودية هذه الإنجازات إلى نقص الخبراء المختصين العاملين فيها، وضيق عضويتها، وضعف مواردها المالية، مما أوجب مطالبتها المتكررة منذ عقود بضرورة استحداث تشريعات في كل دولة عربية، تفرض انخراط المشروعات العامة أو الخاصة في هذه الاتحادات بهدف توسيع عضويتها، وزيادة مواردها المالية، حتى تتمكن من القيام بأعبائها وزيادة فاعليتها في دعم التعاون العربي.

تمكنت بعض الاتحادات النوعية الإنتاجية من تحقيق بعض الإنجازات المهمة خلال العقود السابقة، لكنها في المحصلة لم تتمكن من تنمية الأنشطة الصناعية المتعلقة بها، وتوجيهها في مسار كلي متكامل.

المشروعات الاستثمارية الخاصة

اهتمت الدول العربية طيلة العقود الثلاثة السابقة باستقطاب الأموال وعملت من أجل ذلك على توفير مناخ إستثماري ملائم لجذب وتوطين الاستثمارات العربية الخاصة، واهتمت في هذا الشأن بإصدار

الإطار 8-3:

المساهمة في التنمية الإنسانية

اهتم العمل العربي المشترك أساسا بجوانب التنمية الاقتصادية. لكنه ساهم أيضا في التنمية الإنسانية. وفيما يلي بعض الأمثلة:

- اهتمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعدد من القضايا التعليمية، بما فيها تطوير المناهج وتقانات التعليم، وبرامج محو الأمية، وتعليم الكبار. كما عملت على تعزيز استخدام الحواسيب، خاصة فيما يتعلق بالتعريب، وتشجيع البحث العلمي على المستوى العربي القومي (بالرغم من أن إنجازاتها في هذا الميدان تبقى قليلة ومحدودة النطاق)؛

- عمل المجلس الوزاري العربي المسؤول عن البيئة على تطوير حلول للمشاكل البيئية وتحسين حالة البيئة على المستوى العربي القومي. فقد نظم المجلس دورات تدريبية وندوات متخصصة وفنية، وأدار مشاريع البحث والدراسة حول مشاكل البيئة وحالة التنوع البيئي في البلدان العربية. كما قام بالتعامل مع مواضيع التصحر والأحزمة الخضراء والتلوث الصناعي في البلدان العربية. وشكل لجاناً قومية لجمع واستخدام المعلومات عن البيئة العربية، وأسس شبكة عربية للتنمية المستدامة بيئيا، وأنشأ منظمة عربية لتشجيع التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية المعنية العاملة في البلدان العربية. وأخيرا، دعا المجلس خبراء البيئة العرب إلى عدد من الاجتماعات لإعداد مواقف مشتركة في المؤتمرات وتجاه المعاهدات الدولية كما هو الحال بالنسبة لمؤتمر أطراف الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة.

وقد عملت منظمة العمل العربية والصناديق العربية على تحسين ظروف العمل وزيادة مستويات الإنتاجية، وتحسين شبكات النقل لتيسير حركة العمالة، وتحسين مؤهلات ومهارات العمال لتتيح لهم المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وتشمل الجهود التي تبذل لتحقيق هذه الأهداف زيادة موارد التعليم والتدريب، ورفع مستويات المهارات، وتشجيع أخلاقيات العمل، ومكافحة الأمية. والغرض من كل هذه الجهود هو تمكين القوى العاملة العربية من استخدام واستيعاب التقانة الحديثة. وكما أشير في الفصل السادس، فإن الإنتاجية موضوع رئيسي في المنطقة، فعلى الرغم من جهود البلدان في ميادين الصحة والتعليم وعدد ما يتناوله الفرد من السعرات الحرارية (وما ترتب عليها من تحسين في المؤشرات الاجتماعية)، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتتمكن البلدان العربية من رفع الإنتاجية إلى المستويات التي حققتها بلدان نامية عديدة، ناهيك عن البلدان المتقدمة.

التشريعات الملائمة لذلك، وتقديم التيسيرات الضريبية والنقدية اللازمة، وضمان الاستثمارات العربية ضد المخاطر السياسية والتجارية، إضافة إلى توفير الأطر المؤسسية والمقومات البنيوية والإدارية اللازمة لتشجيع وتسهيل إنتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

وقد مكّن ذلك المستثمرين العرب في عدد من الدول من إقامة عدد من المشاريع العربية التي ساهمت في انتقال رؤوس الأموال. وقد أقيمت هذه المشاريع على أساس فردي، أو بين اطراف من مختلف الدول العربية على أساس المشاركة برأس المال، وتكوين كيانات ذاتية تسعى إلى تحقيق تدفقات سلعية أو خدمية عبر الحدود العربية، تزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية والتبادل فيما بين الدول العربية.

وتتسم المشروعات الإستثمارية الخاصة بعدم توافر قاعدة إحصائية لها، وتضارب الآراء حول حجمها واتجاهاتها القطاعية، وتوزيعها الجغرافي، وأوضاع أدائها. وثمة تقديرات تبين بأن عددها في الوقت الحاضر يبلغ نحو ثلاثة آلاف مشروع تعمل على أسس تجارية، يقدر إجمالي رؤوس أموالها الاسمية بنحو 35 بليون دولار أمريكي، ورؤوس أموالها المدفوعة نحو 29 بليون دولار أمريكي، تدفقت عبر الدول العربية.

المحصلة النهائية للعمل العربي المشترك لا تتناسب مع الكم الهائل من مؤسساته ومنظماته، ولا مع التطلعات والآمال التي كانت معقودة عليه.

وتتوزع هذه المشاريع في القطاعات المختلفة، حيث يحظى القطاع المالي والمصرفي بالمرتبة الأولى، يليه القطاع الصناعي، ومن ثم قطاع النقل والمواصلات، ثم قطاع الفنادق والسياحة، وقطاع البناء والتشييد والمقاولات، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري، ومن ثم قطاع الخدمات، والتجارة والتخزين، وأخيراً قطاع الصناعة الاستخراجية.

ويقدر أن المشروعات الاستثمارية المشتركة الخاصة تحتل نحو 25٪ من إجمالي عدد المشروعات الإستثمارية الخاصة، تم إقامتها ما بين طرفين عربيين أو أكثر، على شكل شركات قابضة ومؤسسات مالية ومصارف وفنادق وشركات سياحية لها أهميتها في دعم وتعزيز العمل العربي المشترك. إذ أن تجميع أموال هذه الاستثمارات يعتبر صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي العربي، يتم من خلالها تحريك بعض رؤوس الأموال العربية للاستثمار في بلدان عربية غير البلدان التي تتبعها.

وبالرغم من أهمية الاستثمارات العربية الخاصة، فإنها مازالت ضئيلة ومحدودة نسبياً، وتتركز مشاريعها في مجال الخدمات البسيطة، والصناعات الصغيرة ذات رؤوس الأموال الضئيلة، المحدودة في انعكاساتها الإنمائية، ولا تساهم إلا ما ندر في القطاعات المهمة كالزراعة والصناعة اللازم تنميتها لتوفير الأمن الغذائي والصناعات الكبرى. كما أنها في الوقت نفسه تواجه معوقات كثيرة، تعترض تنفيذها وتشغيلها مما يؤدي إلى تعثر بعضها وتوقفها وتحقيق خسائر لدى البعض الآخر. ومن معوقاتها عدم استقرار التشريعات الناظمة للاستثمار في بعض الدول العربية، وتدهور قيمة العملة المحلية فيها، وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، وتعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار، إضافة إلى معوقات تتمثل بعدم الاستقرار السياسي، والإضطرابات الأمنية في بعض الدول العربية.

نظرة تقيمية

عاصر العمل العربي المشترك، تحولات وتغيرات مهمة خلال مسيرته على امتداد النصف الثاني من القرن الماضي، شملت مداخلاته وصيغه وآلياته، وأطر بنائه الهيكلي والمؤسسي. كما أنه حقق بعض الإنجازات التي سبق ذكرها في مختلف المجالات. لكن المحصلة النهائية لكل ما حققه لا تتناسب بكل المقاييس مع الكم الهائل من مؤسساته ومنظماته، ومع التطلعات والآمال التي كانت معقودة عليه منذ خمسة عقود من الأعمال الميدانية. فواقع الحال يبين محدودية أداء مؤسسات وأجهزة العمل العربي المشترك بما فيها جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وعجزها عن بلوغ الأهداف الموضوعة لها، وخضوعها للعوامل السياسية والتوازنات القطرية، وحصر دورها في أضيق حدود التنسيق والتوسط، مما أدى في محصلة الحساب إلى عدم التزام الدول العربية بالاتفاقيات الجماعية التي أقرت في مختلف الميادين، وأضعف من وزن العمل العربي المشترك، وقلل من تأثيره ليس على الدول العربية فحسب، وإنما على علاقة الدول العربية بالعالم الخارجي أيضاً.

وأكبر مثال على واقع الانقسام الاقتصادي الذي تعيشه الدول العربية، وعدم تكاملها ما تكشف عنه الإحصاءات من أن التجارة العربية البينية لا تمثل إلا نسبة محدودة من تجارتها الخارجية الكلية، منذ الخمسينيات وحتى الآن. ومن الأمثلة أيضاً محدودية انسياب الرساميل بين الدول العربية، إذ مازالت الدول الصناعية تستقطب الجزء الأكبر من رؤوس الأموال العربية القابلة للاستثمار، مما يعني أن انسياب رؤوس الأموال بين الدول العربية أقل بكثير من حجم التدفقات المالية العربية للأسواق الخارجية.

ومن مظاهر محدودية الإنجازات في مجال التعاون العربي أيضاً عدم تحقيق الطموحات التي

عبرت عنها سلسلة أخرى من القرارات العربية المشتركة التي اتخذت على مستوى مؤتمر القمة الاقتصادي في عمان (1980) كقرارات ميثاق العمل الاقتصادي العربي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي، وعقد التنمية العربي، مما أدى إلى عدم تحقيق التنمية العربية الشاملة المترابطة والقائمة على التكامل، وعزز التنمية القطرية والاعتماد على الأسواق الضيقة، والتكامل والترابط مع الأسواق الخارجية.

وقد أثر هذا النهج سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية إذ أنها بعد عقود طويلة من العمل القطري والقومي وتحقيق تحولات اقتصادية واجتماعية وإرساء البنى المؤسسية، وإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية، واتساع رقعة التعليم، مازالت تعاني من تشتت الجهود، وضعف النتائج من جراء الاختلالات الهيكلية في بنية عملية الإنتاج. ولم تنجح القطاعات الإنتاجية في خلق مصادر الدخل القومي وفرص العمالة على المستوى العربي، ويضاف إلى ذلك اشتداد أزمة الماء والغذاء، واتساع فجوة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وعدم نمو الخدمات الاجتماعية المختلفة طيلة العقود السابقة بالمعدلات اللازمة لمقابلة ارتفاع معدلات النمو السكاني. وقد كانت محصلة ذلك زيادة الضغط على هذه الخدمات، فانخفض نصيب الفرد منها، وانخفضت نوعية التعليم والتدريب والخدمات الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية لجوانبها المختلفة.

علامات مضيئة

إن تناول مسيرة العمل العربي المشترك بإنصاف لا يمكنه أن يتجاهل الإنجازات العملية التي تمت في إطار هذا العمل. إن الشعور السائد بضآلة هذه الإنجازات نابع من عدة حقائق، أولها بطء تحقيق تلك الإنجازات، واستغراق وقت طويل لخروج مشروع ما أو تنفيذ سياسة مشتركة، وثانيهما المقارنة بالطموحات العريضة التي يأمل العرب، مواطنون ومسؤولون، في الوصول إليها، وثالثهما المقارنة بما تحقق في مجموعات إقليمية أخرى وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من ضآلة الإنجازات التي تحققت في إطار العمل العربي المشترك، ثمة ظواهر ملفتة للنظر وعلامات مضيئة تبرز في أجهزته وبنائه الهيكلي تتمثل حصيلتها فيما يلي:

- إنشاء مؤسسات اقتصادية مهمة، أدت وتؤدي دوراً بارزاً في خدمة الاقتصاد العربي والتعاون العربي المشترك. ويذكر من هذه المؤسسات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والصناديق العربية، والصناديق العربية المشتركة الأخرى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومجموعة كبيرة من الشركات العربية المشتركة؛ الإنتاجية والمالية والمصرفية. وقد تمكنت الصناديق الإنمائية العربية من تحقيق قدر من النجاح، وترسيخ وجودها على الساحتين العربية والدولية. وترجع هذه النتائج الإيجابية في أساسها إلى ارتباط مساهمات الصناديق الإنمائية العربية ومداخلاتها باحتياجات الدول المستفيدة، وتعاونها الوثيق مع حكومات تلك الدول لما فيه صالحها، فضلاً عن رسملتها بصورة كافية للتحرك في التمويل دون الانتظار لدعم ميزانياتها من الحكومات المختلفة. كما استطاعت المؤسسات والشركات العربية المشتركة تمويل العديد من المشروعات في الدول العربية والإسهام في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى إقامة مشروعات عربية مشتركة ملموسة النتائج. وتمتلك الدول العربية مجموعة من المنظمات التي ساهمت بإيجاد قاعدة مهمة من المعلومات والدراسات ذات الصلة المباشرة بتنمية الاقتصاد العربي والتعاون العربي في مجالات عدة. ولا شك أنه يمكن الاستفادة بشكل أعظم من هذه المنظمات ودورها إذا ما تم تفعيل وتسريع خطى التعاون والتكامل في شتى المجالات.

- زيادة الاهتمام بالمشروعات العربية المشتركة، لقدرتها على خلق المصالح الاقتصادية المتشابكة بين البلدان العربية، واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات المالية، وكذلك قدرتها على جذب برامج استثمارية على المستويين القومي والقطري، والتي من شأنها تنشيط العمليات الاستثمارية، وإقامة مشاريع كبيرة تتمتع بمستوى تقاني عال، وقادرة على مواجهة المنافسة، وتطوير كفاءة الموارد الإنسانية. يضاف إلى ذلك عدد من المشاريع الهامة التي ساهمت في تحقيق الربط العضوي بين الدول العربية. ولعل أهم المنجزات في هذا المجال تتمثل فيما ساهم به الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من ربط للشبكات الكهربائية لمعظم الدول العربية، وكذلك شبكات الاتصالات والطرق. ولا يخفى ما لذلك من فوائد كثيرة، إذ حقق الربط الكهربائي تخفيضاً في الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لقطاع الكهرباء في الدول العربية، وزيادة اعتمادية الشبكات الكهربائية وتخفيض سعر الكهرباء. كما أن من شأن الربط الكامل للدول العربية أن يخلق سوقا عربية للكهرباء على غرار ما هو حاصل في الدول الأوروبية والاسكندنافية ودول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وزيادة التجارة العربية البينية في هذا القطاع؛ كما يساعد ربط الطرق في زيادة انسياب السلع بين الدول العربية، وكذلك تعزيز التجارة العربية البينية أيضاً. وهناك الكثير من مجالات الربط والتعاون الأخرى التي يمكن تحقيقها في المستقبل، كربط خطوط الغاز

من أهم انجازات التعاون العربي، المشروعات العربية المشتركة التي ساهمت في تحقيق الربط العضوي بين الدول كمشروع الربط الكهربائي.

الطبيعي، التي لها انعكاسات إيجابية كثيرة على مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

● إستطاعت العديد من الدول العربية تحقيق انجازات هامة في مجالات حرية انتقال المواطنين فيما بينها (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ومزاولة الأنشطة المهنية والتجارية، وتنسيق وتوحيد التشريعات، وانتقال رؤوس الأموال. ولا نغفل في هذا الصدد استمرارية التواصل العربي، وهو ما يتعين المحافظة عليه وتطويره، على كل المستويات الرسمية، سواء في مؤتمرات القمة العربية، أو في إطار أنشطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظماتها، والمجالس الوزارية، أو في إطار الاتحادات النوعية الخدمية والإنتاجية والمهنية. وليس هنا مجال حصر ما تم عمله، ولكن فقط لكي لا نغفل أن هناك إمكانات عريضة للعمل العربي المشترك، وأن ما تم، وإن كان لا يلبي الطموحات أو جزءا مهما منها، إلا أنه يعطي الأمل في قدرة العرب على العمل المشترك المثمر.

● تنامي دور الجمعيات الأهلية، وظهور الجمعيات الأهلية العربية المشتركة، التي تتواكب مع مستجدات الانفتاح والتعددية وضغوط الرأي العام في الدول العربية لتوسيع المشاركة السياسية، وتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية والنقابية التي تعتبر أساس بناء المجتمع المدني، وقوة فاعلة وحيوية في التنمية الاقتصادية والإنسانية. ومما لا شك فيه أن المنظمات الأهلية قد انجزت الكثير في تنمية الدول العربية، كما سبق ذكره، وكانت اسبق من العمل الحكومي، واسرع إستجابة لمطالب كثير من الفئات الاجتماعية المهمشة.

معوقات التعاون العربي

على الرغم من بعض النواحي الإيجابية لظواهر التحولات السابق ذكرها فإن ثمة معوقات كثيرة مازالت تواجه العمل العربي المشترك وتؤثر سلبا على أدائه، وذلك لأسباب كثيرة يمكن إجمالها بالتالي:

● المحاكاة لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى كالسوق الأوربية المشتركة دون النظر إلى واقع الدول العربية ومدى ملاءمة هذه النماذج لإمكاناتها وظروفها الخاصة، من ذلك على سبيل المثال، الاقتصار على مدخل تحرير التجارة والتبادل السلعي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دون الأخذ بعين الاعتبار قصور الطاقة الإنتاجية العربية، وتشابه السلع العربية وتنافسها، بدلاً من تكاملها، ودون الاهتمام بالسياسات الإنتاجية وطريقة تنسيقها ودمجها بأهداف زيادة التبادل التجاري.

● اختلاف الأنظمة السياسية، وأشكال نظم الحكم العربية، بما يترتب على ذلك من تباين في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، واختلاف مداخل العمل العربي المشترك، وأهدافه، وسبله، الأمر الذي أدى إلى عدم وضوح الأهداف السياسية وتقلب صيغ ومداخل العمل المشترك وتبدلها طيلة العقود السابقة، وكذلك ضعف الرغبة الحقيقية في الالتزام بها، في بعض المداخل كما تم في السوق العربية المشتركة، حيث صادق عليها وانضم إليها قلة قليلة من الدول العربية لم يزد عددها عن سبع دول عربية، تتبع نظم وسياسات اقتصادية مختلفة، مما أدى إلى التضارب في مصالحها، دون تحقيق أي نتائج تذكر من قرار إنشاء السوق.

أثرت الخلافات السياسية الظرفية بين الدول العربية، والتوازنات القطرية، سلباً على أداء أجهزة العمل العربي

● التأثير السلبي للخلافات السياسية الظرفية بين الدول العربية، والتوازنات القطرية، على أداء أجهزة العمل العربي، لان هذه الأجهزة لم تنشأ من فراغ، ولا تعمل في فراغ، فهي انعكاس لما يدور بين الدول العربية من علاقات وخلافات، وهي في الوقت نفسه شريحة من النظام العربي الذي يتمحور في حقيقته حول الدول العربية، تتأثر بكل ما يجري فيه من تطورات إيجابية كانت أم سلبية.

● إن العمل العربي صاغ أحياناً أهدافاً طموحة وعاطفية، ثم حكم على نفسه بالفشل لعدم تحقيقها، وقد كان ذلك بسبب عدم اقتران تلك الأهداف بتحديد الخطوات التي يمكن الالتزام بها، والتضحيات التي يمكن قبولها، والعزم على التطبيق بشفافية كاملة. ويذكر هنا مثالان للقصور في بلوغ الأهداف أولهما اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي وقعت مبكراً في عام 1957 وتتضمن أهدافاً تشمل تحقيق حرية العمل والتجارة والتنقل والتملك فيما بين الدول العربية، فقد بقيت عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية محدودة بعدد قليل من الدول، وحتى هذه الدول لم تصل بعد أكثر من أربعين عاما لتحقيق الأهداف سالفة الذكر. والمثال الثاني يتعلق بقرارات القمة الاقتصادية في عمان (1980) والتي شملت عقد التنمية العربية، وميثاق العمل الاقتصادي العربي، وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي، فقد بقيت هذه القرارات بعيدة عن التطبيق، لأنها عندما أقرت كانت بعيدة عن المصداقية والنية بالالتزام.

● لقد حد من فاعلية الاتفاقيات التي عقدت والأجهزة العربية المعنية بتطبيقها، مجموعة عوامل أهمها انشغال الحكومات بالقضايا الداخلية وضغوطاتها، وضعف متابعة تحقيق غايات الاتفاقيات وهدف التكامل وذلك لضعف الأجهزة القطرية والقومية المكلفة بانجاز ومتابعة موضوعات التعاون، وأحيانا تضارب المصالح،

الناجم عن تباين التركيبة الاجتماعية والنظم السياسية ومصالح مراكز القوى من أحزاب وعائلات وحتى أفراد. وعلى المستوى الاقتصادي فإن مدخل التبادل التجاري لم يحقق أهدافه لتماثل الهياكل الإنتاجية والتصديرية التي حدت بقدر ما من إمكانات التبادل إضافة لعوامل الحماية التي سادت في الستينيات والسبعينيات. وكذلك مرور العلاقات العربية البينية بين بعض الدول بمراحل توتر أثرت على إمكانات انتقال الأيدي العاملة والاستثمار. ولا نغفل في هذا الصدد أن الاتفاقيات الهامة لم تشمل كل الدول. كما أن مدخل المشروعات العربية المشتركة لم ينطلق من تنسيق سياسات الإنتاج، إضافة إلى ضعف مناخ الاستثمار وعدم وضوح وتباين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفقدان الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعض الأحيان.

- إن الواقع العربي، حد من فاعلية المنظمات في تحقيق أهدافها. وهناك مثالان في هذا الصدد، أولهما المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والتي يفترض أن تتوصل من خلال أجهزتها ومجلسها الوزاري إلى تحقيق قدر مقبول من التنسيق الصناعي على الأقل للمشروعات الصناعية الأساسية المحورية التي تتطلب كثافة في رأس المال ومعرفة تقانية متقدمة، وسوقا كبيرة، وهو ما يكفل لهذه المشروعات النجاح والجدوى ويحقق تماسكا إنتاجياً في السوق العربي وفي الأسواق الخارجية أيضاً؛ إلا أن هذا لم يتحقق. كما أن جهود المجلس الاقتصادي العربي وصندوق النقد العربي، ومجلس محافظي المصارف العربية لم تنجح في تحقيق حرية تحويل العملات العربية فيما بين الدول العربية، وحتى في الدول الأكثر تقاربا مثل دول مجلس التعاون الخليجي، والتي كان بامكانها بخطى ومراحل، إن أرادت، ان توحد عملاتها على غرار اليورو في الاتحاد الأوروبي، إلا انها لم تحقق ذلك.

- وفي النهاية لا بد من عدم إغفال عدد من العوامل الهامة التي أثر سلبا علي التعاون العربي، منها تأثير النفط العربي والتفاوت الاجتماعي الكبير جداً في بعض الأحيان نتيجة تفاوت الدخول ومستويات المعيشة، وحقيقة أن للتكامل الجاد تأثيرات سياسية واجتماعية على المدى البعيد، كما أن له مزايا مطلقة على الإقتصاد والسكان.

التحديات التي تفرض تطوير التعاون العربي وتعميقه

يتسم الوضع العربي الراهن بكثير من التحديات، وتفاقم التناقضات والصراعات الإقليمية، وزيادة حدة التهديدات الخارجية على الأرض والماء والسوق والعمل. ويتزامن كل هذا مع ظهور تحولات دولية كثيرة يشتد بروزها مع بدايات الألفية الثالثة، تدفع مختلف الدول إلى زيادة الاهتمام بكل أشكال التعاون الإقليمي. ومن أهم هذه التطورات تصاعد قوة الدفع التي تتقدم بها العولمة، والتي شمل تأثيرها كل أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري وكذلك التنظيمات والهياكل الاقتصادية والمالية والسياسية والقانونية. كما أدت العولمة الى نمو حجم ودور التكتلات والتجمعات الاقتصادية بين الدول وبين المؤسسات الكبرى وازدياد عددها وتأثيرها، وتطور تقانات المعلومات والاتصالات والمواصلات في كل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتاثيراتها على زيادة حدة المنافسة الدولية. وصاحب العولمة تسارع التغيير التقاني بشكل لم يسبق له مثيل، وتكامل عمليات الإنتاج عبر الدول، وتزايد ترابط وتشابك الأسواق المالية وإعادة تحديد مصادر المزايا النسبية التقليدية في الإنتاج لصالح المعارف التقانية والتنظيمية، مما يجعل الدول أمام تحد هائل في اكتساب التقانة المتقدمة كعامل حاسم في التنمية المستدامة. يضاف إلى ذلك تغيّر دور الدولة بحيث يقل تدخلها في العملية الإنتاجية، ويزيد تدخلها في الرقابة وحماية التنافس المتكافئ ومنع السلوك الاحتكاري المشوه لفاعلية السوق وآلية الأسعار، وتنامي المطالبة بالتنمية البشرية وحرية الإنسان والمحافظة على كرامته، بل أصبحت هذه العناصر هي محور الجهود الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

إن المستجدات على الساحة الدولية في الربع الأخير من القرن الماضي كانت هائلة وعظيمة التأثير على العالم بأسره وبالتالي على الدول العربية، وجعلت التعاون العربي بل التكامل العربي ضرورة للحياة الكريمة والمستقبل الأفضل، وللمحافظة على المكانة العربية اللائقة بين الأمم. ولا شك في أن التغيرات الدولية التي تفرضها العولمة من شأنها أن تعمل على تغيير طبيعة عمل الاقتصاد العالمي، وأن تساعد على تلاشي حواجز المكان والمسافات جغرافياً، وإجراء تغيير جذري في كثير من المفاهيم الاقتصادية التقليدية السائدة، وترسيخ أعمق لقوى السوق، وترابط أكثر في النشاطات الاقتصادية التي تغطي أوصال العالم كله لصالح الشركات متعددة الجنسية، والتكتلات الاقتصادية.

إن المستجدات على الساحة الدولية تجعل من التعاون العربي بل التكامل العربي ضرورة للحياة الكريمة والمستقبل الأفضل، وللمحافظة على المكانة العربية اللائقة بين الأمم.

وهناك من المستجدات أيضاً مرحلة ما بعد قيام منظمة التجارة العالمية، بكل ما تنطوي عليه من إلغاء الأفضليات التجارية، وارتفاع حدة المنافسة الدولية، وإجراء تحول كبير في التبادل التجاري، وما تحمله أيضاً من مخاطر بالنسبة للدول العربية فرادى. وهذا يتطلب أن تعمل الدول

العربية على تنسيق سياساتها ومواقفها في إطار المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية، لزيادة قدرتها التفاوضية، وبخاصة في مجال النسيج والزراعة والبتروكيماويات والملكية الفكرية.

ويرتبط مع هذه المتغيرات أيضاً تحولات عالمية أخرى بالغة الأهمية تنجم عن ظهور الإقليمية كظاهرة ذات وزن فاعل على الصعيد العالمي، لها انعكاساتها الكبيرة على تكوين التكتلات العملاقة على أسس جديدة، ولها أيضاً مؤسساتها وهيئاتها التي تحتل مراكز متقدمة على السلطات الوطنية للدول الأعضاء. ومما لا شك فيه أنه من الصعب على الكيانات الصغيرة كالدول العربية التعامل مع هذه المستجدات والتحديات ومع التكتلات الدولية العملاقة التي تجمع في عضويتها أهم الدول المتقدمة اقتصادياً.

إن التصدي لهذه المستجدات، يستوجب من الدول العربية أن تسعى سعياً جاداً نحو تعزيز التعاون فيما بينها على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وربط المصالح الذاتية لكل دولة بالمصلحة العربية الكلية، لأن ما تواجهه من تحديات يتجاوز قدرة أي بلد عربي منفرداً. ومن حسن الطالع أنه يتوافر للدول العربية كافة المقومات، والبنى الأساسية والمؤسسية اللازمة لتحقيق تطلعاتها المستقبلية في التعاون العربي، مما يمكنها من الانطلاق كمجموعة واحدة تتشابك فيها المصالح والمنافع المتبادلة، شريطة توفير التمويل اللازم لعملها المشترك، والالتزام بتنفيذ ما يتخذ في مجاله من قرارات وتعزيز هياكل وآليات ومنظمات العمل العربي المشترك واتخاذ الخطوات اللازمة للارتقاء بأساليب عملها وأدائها.

ثمة حاجة كبيرة لتوسيع مجالات التعاون العربي لإقامة ما يمكن تسميته 'منطقة مواطَنة عربية'.

ويضاف إلى هذه التحديات الخارجية تحديات أخرى داخلية قاسية وخطيرة، تمس كيان الدول العربية، وتطورها الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل. ومن أهم التحديات الداخلية، مع مطلع القرن الحادي والعشرين، توسع رقعة الفقر وارتفاع نسبة البطالة وتزايد الضغط على البيئة. وتزيد من خطورة تلك التحديات ضعف القاعدة الإنتاجية للإقتصادات العربية، وتدهور الأنظمة التربوية والتعليمية، وتدهور الموارد الطبيعية وبصفة خاصة المياه والتربة وهو ما يفرض على الدول العربية إدخال تطوير أساسي على نظم ومؤسسات التعليم والتدريب والبحث والتطوير، ويضع الدول العربية في تحد هائل لتحقيق تحسن كبير في أداء وإدارة اقتصاداتها بسبب احتدام المنافسة، وإعادة النظر في مضمون وغايات التعليم والبحث العلمي والتطوير وهياكل المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية.

وسوف يكون مستقبل الدول العربية منوطاً بشكل حاسم بتجاوب حكوماتها ورجال أعمالها ومستثمريها في خلق تحرك جماعي فاعل لمواجهة المستجدات والتحديات العالمية، ومعالجة المشاكل الهيكلية الداخلية، والتحدي التقاني، وحماية الاقتصادات والمجتمعات العربية من النتائج السلبية لاستحقاقات الانفتاح الاقتصادي، وتمكينها من اندماجها كمجموعة واحدة لجني المكاسب والمنافع من العولمة.

وهذا يعني أن ثمة حاجة كبيرة، سياسية واجتماعية واقتصادية، لتحقيق التعاون العربي في السنوات القادمة، يقوم على أطر للتفاهم والتعاضد والتنسيق واستراتيجية واضحة تمكن كل شرائح المجتمع من العمل فعلياً كشركاء، مع ضرورة توسيع مجالات التعاون العربي بحيث يشمل إلى جانب تحرير التجارة وزيادة التبادل التجاري التي تنص عليها أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أمور حيوية أخرى كبناء القدرات الإنسانية، والتقانية والإنتاجية في كل الدول العربية، وإقامة ما يمكن تسميته منطقة مواطنة عربية، تكفل حرية انتقال عناصر الإنتاج، بما فيها الأيدي العاملة، ورؤوس الأموال، والسلع والخدمات، وهذا يستلزم بطبيعة الحال إنشاء بنية مؤسسية كفيلة بتحقيق كل هذه الأهداف بما يضمن تحقيق المشاركة الشعبية الفاعلة في تعظيم عائد التعاون العربي على التنمية الإنسانية في كل الدول العربية. إن التنمية، بدون إنسان حر سليم ومتعلم ومثقف لا معنى لها، فهو مضمون التنمية وهدفها. إن حرية الإنسان العربي وكرامته تقتضي وضع برامج مشتركة للرعاية الصحية وبخاصة في الدول العربية الأقل نمواً، ووضع خطط وبرامج تهدف إلى القضاء على الأمية وتحسين مستوى التعليم والتدريب، وبخاصة تعليم الإناث، والنهوض بالمناطق الريفية صحياً وتعليمياً. إن هذه البرامج سواء قطرية أو قومية يتعين إعطاؤها الأولوية في العمل العربي المشترك، إذ أنها تمثل الإعتراف العملي بقيمة الأنسان وأهميته في صنع المستقبل. إن التعاون في تمويل وتنفيذ مثل هذه البرامج لهو الأساس الصحيح لباقي صنوف التعاون.

المراجع

بالعربية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998.
"رؤية مستقبلية للتعليم فى الوطن العربي". تونس، يونيو 1998.

العرب وتحديات العلم والتقانة، تقدم من دون تغيير.
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 1999.

"العرب والتحدي التقاني: عالم بلا حدود".
المستقبل العربي، بيروت، السنة 16, العدد 180, شباط/فبراير 1994, ص ص 98–112.
شوقى جلال، 1999

الترجمة فى العالم العربي: الواقع والتحدي.
المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، 1998.
'ورقة الأمانة العامة'. اجتماع لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك المنعقد بالقاهرة فى 29–30 مارس/آذار 1998.
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2001.

مذكرة 'الاستثمار المشترك والتنمية'. مقدمة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للعرض على القمة العربية، عمان، 27–28 مارس/آذار 2001.
مصطفى كمال طلبة وآخرون، 2001.

مستقبل العمل البيئي فى الوطن العربى.
برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمى لغربي آسيا،
منيرة فخرو، 1999.

'موقع الحركات النسوية في مؤسسات المجتمع المدني فى البحرين والكويت والإمارات'.
عالم الفكر، الكويت، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، يناير/مارس 1999.
مي يماني، 2001.

هويات متغيرة، تحدي الجيل الجديد في السعودية.
رياض الريس للكتب والنشر.
نادر فرجاني، 1998.

'البطالة في الوطن العربي مجدداً' في:
تنظيم ونمذجة أسواق العمل، ديناميكية اليد العاملة فى البلدان العربية، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، منظمة العمل العربية، ص 459–490

'نظرة عامة والقسمات العامة للتشغيل في الاقتصاد المحلي: التقرير النهائي'.
مشروع نظام معلومات العمالة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، أبريل 1991.

'عن البشر والتنمية في الوطن العربي'.
المستقبل العربي، بيروت، يوليو، 1980.

'تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية (1960–1975): محاولة لقياس الإنجاز والتصنيف'.
أنماط التنمية في الوطن العربي 1960–1975, الجزء الأول، الفصل الخامس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
نبيل علي، 2001.

'الثقافة العربية وعصر المعلومات'.
سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد رقم 265, يناير 2001.

المراجع

بالإنجليزية

English References

Abdel-Azeem, F., S. Farid and A. Khalifa (eds.), 1993. "Egypt Maternal and Child Health Survey 1991". Central Agency for Public Mobilization and Statistics and PAPCHILD/League of Arab States, Cairo.

ACSAD, 1997. "Water Resources and their Utilization in the Arab World". Second Water Resources Seminar, Kuwait, 8-10 March 1997.

Adams, Richard, Jr. and John Page, "Holding the Line: Poverty Reduction in the Middle East and North Africa, 1970-2000", August 2001.

Al-Hamad, A., 2000. "The Dilemmas of Development in the Arab World", Paper presented at Arab World 2000 Symposium: Transformations and Challenges, Center for Contemporary Arab Studies, Washington, D.C., 30-31 March 2000.

AOHR, 2000. The State of Human Rights in Arab Countries.

Bangemann, 1994. "Europe and the Global Information Society: Recommendations to the European Council."

Centre for Ageing Studies, 1991. "Ageing in the Eastern Mediterranean Region: A Four-country Study". Intermediate Report, Flinders University of South Australia, Adelaide, June 1991.

Chen, S. and M. Ravillion, 2000. How Did the World's Poorest Fare in the 1990s?. World Bank, Washington, D.C.

Cole, S. and T. Phelan, 1999. "The Scientific Productivity of Nations". Minerva, vol. 37, no.1, pp. 1-23.

Dasgupta, P., 1993. An Inquiry into Welfare and Destitution. Clarendon Press, Oxford.

Datt, G., D. Jolliffe and M. Sharma, 1998. "A Profile of Poverty in Egypt: 1997". FCND discussion paper no. 49, IFPRI, Washington, D.C.

Dewachi, A., 2000. "Information and Communications Infrastructures of the ESCWA Region". ESCWA, Beirut, 15-16 May 2000.

Dhonte, P., R. Bhattacharya and T. Yousef, 2000. "Demographic Transition in the Middle East: Implications for Growth, Employment and Housing". IMF Working Papers, WP/00/41, International Monetary Fund, Washington, D.C.

Doraid, M., 2000. "Human Development and Poverty in the Arab States". Paper presented at the Third Mediterranean Development Forum: Voices for Change, Partners for Prosperity, Cairo, 5-8 March 2000.

Earl, P. The Economic Imagination: Towards a Behavioural Analysis of Choice. M.E. Sharp, Inc., New York, 1983.

Egyptian Committee for Industrial Technology, 2001. "Towards E-Development: Closing the Digital Divide." Country paper presented to Group of Fifteen, Federation of Chambers of Commerce, Industry and Services (15 FCCIS), Cairo, May 2001.

Elbadawi, I. and N. Sambanis, 2001. "How Much War Will We See? Estimation of the Incidence of Civil War in 161 Countries." Policy Research Working Paper, Development Research Group, World Bank, Washington, D.C. (forthcoming) Journal of Conflict Resolution.

El-Tawila, S., 1997. "Child Well-being in Egypt: Results of Egypt's Multiple Indicator Cluster Survey 1995". Social Research Centre, American University, Cairo.

ESCWA, 2000. "Report of the Expert Panel on Information Technology and Development Priorities: Competing in a Knowledge-based Global Economy". Beirut, 15-16 May 2000.

-------, 1999. "Inflation in the ESCWA Region: Causes and Effects", 1999.

FAO, 2001. Statistics Database on web site, http://www.fao.org.

Fergany, N., 1998a. "Dynamics of Employment Creation and Destruction in Egypt, 1990-1995." Almishkat, Research Notes, no. 11, Cairo, January 1998.

-------, 1998b. "Human Capital and Economic Performance in Egypt". Almishkat, Cairo, August 1998.

-------, 1995. "Recent Trends in Participation in Economic Activity and Open Unemployment in Egypt". Almishkat, September 1995.

-------, 1991. "Overview and General Features of Employment in the Domestic Economy: Final Report. CAPMAS, Labour Information System Project, Cairo, April 1991.

Freedom House, 1999. "Annual Survey of Freedom, Country Scores 1972-1973 to 1998-1999." Freedom House web site, visited on 11 February 1999.

Harbison, F., 1973. Human Resources as the Wealth of Nations. New York and London: Oxford University Press.

ILO, 1998. "World Employment Report 1998-1999: Employability in the Global Economy: How Training Matters". France.

Kaufmann, D., A. Kraay and P. Zoido-Lobaton, 1999a. "Governance Matters". Working Paper no. 2195, World Bank, Washington, D.C.

-------, 1999b. "Aggregating Governance Indicators", mimeo, World Bank, Washington, D.C.

Kazancigil, A., 1998. "Governance and Science: Market-like Modes of Managing Society and Producing Knowledge". International Social Science Journal, UNESCO, Vol. 155, pp. 69-79.

League of Arab States, Arab Fund for Economic and Social Development, Arab Monetary Fund and OAPEC, 2000. "Unified Arab Economic Report". Cairo.

Mrayati, M., 2000. "Knowledge-based Economy: Arabization of Information Technology". Expert Panel on Information Technology and Development Priorities: Competing in a Knowledge-based Global Economy, ESCWA, Beirut, 15-16 May 2000.

Page, J., 1995. "Economic Prospects and the Role of Regional Development Finance Institutions". Regional Economic Development in the Middle East: Opportunities and Risk, Centre for Policy Analysis on Palestine, Washington, D.C.

Population Reference Bureau, Arab World Region, 1996. "Arab World Population: Selected Demographic and Reproductive Health Indicators". International Planned Parenthood Federation.

Pritchett, L. and L. Summers, 1996. "Healthier is Wealthier". Journal of Human Resources, vol. 31, no. 4, pp. 841-868.

Richards, A. and J. Waterbury, 1996. A Political Economy of the Middle East. Boulder and Oxford: Westview Press.

Sen, A.K., 2000. "Culture and Development". Paper presented at the World Bank Meeting, Tokyo, December 2000.

Sen, A. K., 1999. Development as Freedom. London: Anchor Books.

Tzannatos, Z., 2000. "Social Protection in the Middle East and North Africa: A Review". Paper presented at the Mediterranean Development Forum, Cairo, March 2000.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2000. "The World Population Prospects: The 2000 Revision Highlights". February 2001.

UNDP, 2001. Human Development Report 2001. New York and Oxford: Oxford University Press.

-------, 2000. Human Development Report 2000. New York and Oxford: Oxford University Press.

-------, 1997a. "Preventing and Eradicating Poverty: Main Elements of a Strategy to Eradicate Poverty in the Arab States." New York, May 1997.

-------, 1997b. Human Development Report 1997. New York and Oxford: Oxford University Press.

-------, 1995. Human Development Report 1995. New York and Oxford: Oxford University Press.

-------, 1994. Human Development Report 1994. New York and Oxford: Oxford University Press.

-------, 1993. Human Development Report 1993. New York and Oxford: Oxford University Press.

-------, 1990. Human Development Report 1990. New York and Oxford: Oxford University Press.

UNESCO, 1998a. 1998 World Education Report: Teachers and Teaching in a Changing World. Darantière, France.

-------, 1998b. 1998 World Science Report. Elsevier, France.

-------, 1996. 1996 Statistical Yearbook. UNESCO Publishing and Bernan Press.
UNICEF, 1998. Situation Analysis of Children and Women in Iraq, 30 April 1998.
UNIDO, 1992/1993. Industry and Development: Global Report, 1992/1993.
United States Energy Information, 2000.
Web site: http://www.eio.doe.gov/emeu/eio/tableh1.html.
WHO, 2000. The World Health Report 2000. Health Systems: Improving Performance. Geneva.
World Bank, 2001. "World Development Indicators."
-------, 2000. World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty. New York and Oxford: Oxford University Press.
-------, 1998. World Development Report 1998/1999: Knowledge for Development. New York and Oxford: Oxford University Press.
-------, 1997. World Development Report 1997: The State in a Changing World. New York and Oxford: Oxford University Press.
-------, 1995a. "Will Arab Workers Prosper or be Left Out in the Twenty-first Century?" Regional Perspectives on World Development Report 1995. August 1995.
-------, 1995b. World Development Report 1995: Workers in an Integrating World. Oxford and New York: Oxford University Press.
WRI, UNDP, UNEP and World Bank, 1998. World Resources 1998-1999: A Guide to the Global Environment, Environmental Change and Human Health. New York and Oxford: Oxford University Press.
Yount, K., E. Agree and C. Rebellon, 2001. "Gender, Health and Use of Formal Care among the Elderly in Egypt and Tunisia". Paper presented at the Population Association of America (PPA) meeting, Washington, D.C., 29-31 March 2001.
Yousif, T., 1997. "Demography, Capital Dependency and Globalization in MENA". Presented at ERF conference on "Globalization: Challenges and Opportunities for Development in the ERF region", Cairo.

Arabic References

Ali, N., 2001. "Arab Culture and the Age of Information". A'alam Al-Maa'refa, Kuwait, no. 265, January 2001.
AEUC, 2001. "Joint Investment and Development Memorandum." Submitted to the Arab Summit, Amman, 27-28 March 2001.
ALECSO, 1998. "A Vision for the Future of Education in the Arab Homeland". Tunisia, June 1998.
Fakhro, M., 1999. "The Position of Feminist Movements in Civil-society Institutions in Bahrain, Kuwait and UAE". A'alam al-Fikr, Kuwait, Vol. 27, no. 3, January/March 1999.
Fergany, N., 1998. "Unemployment in the Arab Homeland, Revisited". In Organizing and Modelling Labour Markets: Dynamics of Manpower in Arab Countries, Part II, Arab Planning Institute, Kuwait, and Arab Labour Office, pp. 459-490.
-------, 1988. "On Human Beings and Development in the Arab Homeland". Arab Future, Beirut, July 1988.
-------, 1980. "Human Resources Development in the Arab countries (1960-1975): An Attempt at Measurement of Progress and Classification". In Patterns of Development in the Arab Homeland, Part I, Chapter 5, Arab Planning Institute, Kuwait.
Galal, S., 1999. Translation in the Arab Homeland: Reality and Challenge. Higher Council for Culture, Cairo.
Higher Committee for Coordination of Joint Arab Action, 1998. "General Secretariat Paper." Meeting of Higher Committee for Coordination of Joint Arab Action, Cairo, 29-30 March 1998.
Madhi, Fadhil, 2001. "Growth and Decline in Arab Economies: A Stock-Taking Study", 2001.
Rached, R., 1999. The History of Arab Mathematics: between Algebra and Arithmetic (in Arabic), Centre for Arab Unity Studies, Beirut, April, 1989.
Taleb, Ali bin abi, Nahj Al-Balagha, interpreted by Imam Muhammad Abdu, Vol. 1, Dar-Al-Balagha, Beirut, 2nd edition, 1985.
Tulba, M. K. et al, 2001. Future of Environmental Work in the Arab World, UNEP, Regional Bureau for Western Asia, Bahrain.
Yamani, M., 2001. Changing Identities: The Challenge of the New Generation in Saudi Arabia. Riyad el-Rayes Publishing.
Zahlan, A., 1999. Arabs and the Challenges of Science and Technology: Progress without Change. Centre for Arab Unity Studies (CAUS), Beirut, March 1999.
-------, 1994. "Arabs and the Technological Challenge: A World without Borders". Arab Future, Beirut, year 16, no. 180, February 1994, pp. 98-112.

ملحق 1: قائمة الأوراق الخلفية

(الاسم، العنوان، عدد الصفحات)

باللغة العربية

- أسامة الخولي، من أجل بيئة مأمونة ومعطاءة، 27.
- جورج قرم، من أجل توزيع أكثر عدالة للمداخيل والثروات في العالم العربي، 16.
- طاهر كنعان، التعاون العربي والتنمية الإنسانية، 18.
- على نصار، الاستفادة عربياً من العولمة، 45.
- فريدة العلاقي، تفعيل المجتمع المدنى العربي، 42.
- فيروز سركيس، تعليم العلوم والرياضيات، 26.
- محمد الأمين فارس، التشغيل والإنتاجية فى البلدان العربية، 41.
- حمد جواد رضا، التربية العربية فى حلبة التغالب الاجتماعي، 17.
- محمد دويدار، العولمة مقولة علمية أم قولة أيديولوجية؟، 21.
- نادر فرجاني،
- التنمية الإنسانية في البلدان العربية: منظور السياق المؤسسي واكتساب المعرفة، 24.
- التعليم والتعلم، 8.
- نسق الحوافز المجتمعي، 4.
- نسق الحكم، في علاقته بالتنمية الإنسانية، في البلدان العربية، 29 .
- إصلاح التعليم، 15.
- استنبات المواهب في سنوات الطفولة الأولى، 5.
- نبيل علي، عن سبل إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 28.
- نيفين مسعد، العمل العربي المشترك، 25.

باللغة الإنجليزية

- إبراهيم البدوي، Reviving growth in the Arab world، 28.
- أشرف البيومي، Research and Development، 20.
- أنطوان زحلان، Knowledge Acquisition، 19.
- سهير مرسي، Opportunities for girls and women، 22.
- علي عبد القادر علي،
- Human Well-Being in the Arab Countries، 23.
- International poverty estimates – for the Arab region: A preliminary scrutiny، 15.
- فاطمة الزناتي، Arab population profile، 20.
- محمد عبيدو، State of environment in the Arab region، 31.
- مصطفى كامل السيد، Political participation in Arab countries، 38.
- ملك زعلوك، Innovation in basic education، 15.
- منى الخالدي–هدى زريق، Ensuring survival and good health، 19.
- نادر فرجاني، The challenge of full employment in Arab countries، 21.
- هدى رشاد، State of health ، 20.

باللغة الفرنسية

- سارة بن نفيسة، La société civile، 6.
- عزام محجوب، Croissance et répartition dans le monde Arabe، 32.

ملحق2: استبيان استطلاع رأي الشباب

(في، حدد البلد: ....)

الرجاء وضع دائرة حول الإجابة السليمة أو كتابة الإجابة باختصار وبخط واضح فى المكان المقابل للسؤال

(1) الاسم (اختياري): ....

(2) النوع: شابة شاب

(3) العمر: .... سنة

(4) مستوى التحصيل التعليمي: ....

(5) هل تمتلك الأسرة سيارة خاصة أو أكثر؟ لا واحدة أكثر

(6) (الأسرة تمتلك سيارة أو أكثر) ما هو نوع السيارة الأعلى سعراً؟ ....

اختر أحد الموضوعات التالية، تعتبره الأهم، وعلق عليه في حالة بلدك.
(التعليم، الرعاية الصحية، سلامة البيئة، توافر فرص العمل، المشاركة في الحياة السياسية، انتشار الفقر، التفاوت في توزيع الدخل والثروة فى المجتمع)

(7) الموضوع المختار:...

(8) توصيفه في الوقت الحالى، في حالة بلدك: ....
....

(9) أسباب الوضع الحالى:
....
....

(10) كيف يمكن تحسين الوضع في بلدك في هذا المجال؟ ....
....

(11) ما هى أهم مشكلة تواجه الشباب في تقديرك؟ ....
....

(12) كيف يمكن حلها في رأيك؟ ....
....

(13) هل تراودك فكرة الهجرة إلى خارج البلدان العربية؟ نعم لا

(14) (نعم) لماذا؟
....
....

(15) إلى أين تود أن تهاجر؟ (حدد البلد): ....

(16) أية ملحوظات إضافية حول الشباب والمستقبل فى البلدان العربية:
....
....

مرفق إحصائي

يتضمن هذا المرفق الإحصائي جداول تحتوي على معلومات عن التنمية الإنسانية جمعت واستعين بها خلال إعداد هذا التقرير. ويبدأ بملاحظات عن مؤشرات الرفاه الإنساني والحكم التي يستخدمها التقرير.

1 –قياس الرفاه الإنساني: نهج الحرية

يمثل مقياس التنمية البشرية الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطبيقا جزئيا لنهج القدرات تجاه الرفاه. وكما هو معروف، يقيس المقياس الإنجازات بثلاثة أنواع للحرية: حرية التمتع بمستوى معيشي لائق، معبرا عنه بمعدل الدخل الحقيقي للفرد؛ وحرية العيش سنوات أطول خالية من الأمراض التي يمكن تجنبها، معبرا عنها بالعمر المتوقع عند الولادة؛ وحرية الحصول على المعرفة المناسبة، معبرا عنها بمختلف المؤشرات التعليمية. وهذه حريات أساسية متفق عليها فعلاً بصورة عامة ويعتبر كل من مؤشر نوعية الحياة المادية لموريس (1979)، ومقياس التنمية البشرية أكثر المحاولات وضوحا لمقارنة مستويات الرفاه على صعيد دولي. بيد أن منهاجية التجميع المتبعة يفرغهما من أية أهمية معيارية (أنظر، مثلا، داسجوبتا (1993).

وتنطوي قاعدة بوردا، وهي طريقة تجميع ممكنة، على أهمية معيارية. وتوفر هذه القاعدة طريقة للترتيب على أساس علامات الإنجاز، حيث تقوم الطريقة على إعطاء كل بديل (بلد، مثلا) قيمة مكافئة لترتيبه في كل معيار للترتيب، ومن ثم تجمع علامات كل بديل للحصول على مجموع العلامات، وترتب بعد ذلك البدائل على أساس مجموع إنجازها. وينجم عنها دائماً ترتيبا كاملا للبدائل. كما يمكن اعتبارها "دالة للرفاه الاجتماعي" (داسجوبتا، 1993). ونقتفي هنا داسجوبتا في النظر إلى الرفاه وفقا لقاعدة بوردا للترتيب على أساس عدد من المحددات التقليدية للرفاه ومجموعة من الحريات والمؤسسات المشكلة للرفاه.

الحرية والمؤسسات المشكلة للرفاه

استخدمت متغيرات معايرة لمؤشرات الحرية والمؤسسات في نموذج للاقتصاد القياسي لمعرفة أثر الحكم على مؤشرات نتيجة التنمية: معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل وفيات الرضع ونسبة الملمين بالقراءة والكتابة من الكبار. وقد وجد أن كل مؤشر للحكم محدد مهم لنتائج التنمية.

وسنستخدم لأغراضنا مؤشرات الحكم المعايرة للدلالة على ضمانات الشفافية من حيث علاقتها بجودة المؤسسات. وسنحسب في ضوء إجراءات المعايرة والقياس المستخدمة والمنهاجية السائدة في استخدام متوسط البسيط للمؤشرات كمؤشر مركبة للظاهرة موضع التحليل، ونقوم أيضاً باحتساب مؤشر إجمالي لنوعية المؤسسات. ويلخص الجدول المرفق الإحصائي –1 الشواهد بالنسبة للبلدان العربية.

ربما يتضح من الجدول وجود علاقة طردية بين إنجازات التنمية البشرية، كما يعكسها مقياس التنمية البشرية ونوعية المؤسسات. وتحظى مجموعة بلدان التنمية البشرية المرتفعة بنوعية مؤسسات فوق المتوسط لكل المؤشرات باستثناء التمثيل والمساءلة. إلا أن الإنحراف المعياري لجميع المؤشرات التي فوق المتوسط أقل من وحدة

المرفق الإحصائي – 1 **نوعية المؤسسات في البلدان العربية: المؤشرات المعايرة**

مجموعات البلدان على مقياس التنمية البشرية	التمثيل والمساءلة	زعزعة الاستقرار	فعالية الحكومة	عبء التنظيم	حكم القانون	الكسب غير المشروع	نوعية المؤسسات
تنمية بشرية مرتفعة	-0,589	0,704	0,198	0,321	0,902	0,237	0,296
تنمية بشرية متوسطة	-0,761	-0,385	-0,305	-0,561	-0,032	-0,317	-0,394
تنمية بشرية منخفضة	-0,872	-1,602	-1,159	-0,680	-0,787	-0,953	-1,009
جميع الفئات	-0,749	-0,272	-0,287	-0,400	-0,006	-0,262	-0,329

المرفق الإحصائي - 2 **الرفاه الإنساني في العالم: ترتيب على أساس الحريات والمؤسسات باستخدام قاعدة بوردا**

عدد البلدان	عدد البلدان	أعلى علامة محققة	أقل علامة محققة	مجموعة البلدان العربية
الرفاه الإنساني المرتفع (الحرية)	26	856 (سويسرا)	711 (كوستاريكا)	صفر
الرفاه الإنساني المتوسط (الحرية)	42	705 (شيلي)	442 (المكسيك)	8
الرفاه الإنساني المنخفض (الحرية)	79	439 (غامبيا)	139 (العراق)	9
مجموع جميع المجموعات	147	856 (سويسرا)	13 (العراق)	17

انحراف معياري واحدة أعلى من الوسيط. أما مجموعة التمثيل والمساءلة التي تشمل جوانب الحرية السياسية فيبلغ انحرافها المعياري حوالي 0,6 أقل من الوسيط. ونوعية المؤسسات في مجموعتي التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة تقل عن الوسيط وعموماً، فإن نوعية ضمانات الشفافية، فيما عدا مؤشر حكم القانون، دون الوسيط في المجموعات الثلاث. ويزيد مؤشر حكم القانون قليلا عن الوسيط على مؤشر النوعية.

الرفاه الإنساني في البلدان العربية في سياق عالمي

ويمكن استخدام قاعدة بوردا كطريقة لتجميع المؤشرات السابقة، والتي يمكن اعتبارها كدالة للرفاه الاجتماعي.

ولتنظيم البيانات المتاحة عن العالم، سنستخدم عينة من البلدان التي تتوفر جميع مؤشرات (الحكم) الستة الخاصة بها، وسنورد الترتيب على أساس مقاييس التنمية البشرية، وينجم عن تطبيق هذا الشرط عينة تضم 147 بلدا، منها 17 بلدا عربيا. ودون انتقاص من سمة العمومية وانسجاما مع الممارسة المألوفة، يمكن أن نصنف المجموعات على أساس قاعدة الترتيب هذه إلى فئة الرفاه الإنساني المرتفع إذا كان مجموع علاماتها يزيد على 0,8 من أعلى علامة ممكنة، أو فئة الرفاه الإنساني المتوسط إذا كان مجموع علاماتها بين 0,8 و0,5 من أعلى علامة ممكنة، أو فئة الرفاه الإنساني المنخفض إذا كان مجموع علاماتها أقل من 0,5 من أعلى علامة ممكنة. ونسارع هنا لنلاحظ أن هذا الإجراء عشوائي ولكنه يمتلك قيمة تحليلية.

وفي عينة تتألف من 147 بلدا، أعلى علامة ممكنة لأفضلها أداء 882 نقطة. وعلى هذا الأساس فإن أقل علامة لمجموعة الرفاه الإنساني المرتفع هي 705,6 نقطة، حصلت عليها في عينتنا هنغاريا بمجموع 711 نقطة. وأقل علامة لمجموعة الرفاه الإنساني المتوسط 441 نقطة، حيث حصلت المكسيك على مجموع بلغ 442 نقطة. ويلخص الجدول الإحصائي المرفق رقم - 2 نتائج توزيع الرفاه الإنساني في العالم.

من حيث مكونات الحرية والمؤسسات للرفاه الإنساني، لا يتمتع أي من البلدان العربية برفاه إنساني مرتفع، مقارنة مع 2,4 في المائة من سكان البلدان العربية الذين احتلوا ترتيباً مرتفعاً على مؤشر التنمية الإنسانية. ويوجد في ثمانية بلدان عربية يمثل سكانها 20,6 في المائة من سكان البلدان العربية رفاه إنساني متوسط، مقارنة مع 78,3 في المائة تمتعوا بتنمية إنسانية متوسطة. وتتصف البلدان العربية التسعة الباقية، التي يمثل سكانها 79,4 في المائة من سكان البلدان العربية، برفاه إنساني منخفض مقارنة مع 19,3 في المائة من السكان العرب ذوي التنمية الإنسانية المنخفضة.

الجداول

المقدار صفر--
يبين أقل من نصف الوحدة (0)
البيانات غير متوفرة
لاينطبق

السكان

1 - تقديرات مجموع السكان، 1950 و 2000, معدل النمو السنوي النسبة بين الجنسين، معدل الخصوبة الإجمالي، العمر المتوقع، ونسبة سكان المناطق الحضرية، البلدان العربية، حوالي 2000.
2 - العمر المتوقع عند الولادة، على أساس نوع الجنس، البلدان العربية، 1950- 1955 و 1990- 1995.
3 - تقديرات مجموع السكان(على أساس إسقاطين مختلفين)، فئة السكان العمرية (0-14)، فئة السكان العمرية (65+)، معدل الإعالة، الوسيط العمر، البلدان العربية، 2000، 2010 و 2020.

الصحة

4 - العمر المتوقع عند الولادة، العمر المتوقع عند الولادة المعدل ليراعي الإعاقة، والمقاييس ذات الصلة، على أساس نوع الجنس، البلدان العربية، تقديرات لعام 1999.
5-1 معدل وفيات الرضع، لفترة العشر سنوات السابقة لآخر دراسة استقصائية متوفرة على أساس نوع الجنس

ومكان السكن، البلدان العربية.
5-2 معدل الوفيات دون سن الخامسة، لفترة العشر سنوات السابقة لآخر دراسة استقصائية متوفرة على أساس نوع الجنس ومكان السكن.
6 – سوء التغذية بين الأطفال الرضع، 1990– 1997, والأطفال دون سن الخامسة، 1995–2000, حسب البلد العربي/ المنطقة العربية.
7 – معدل وفيات الأمهات في مرحلة النفاس، 1990–1998, ونسبة الحوامل اللواتي يعانين من فقر الدم، 1975–1991, البلدان العربية.
8 – المحددات الوسيطة في الصحة، البلدان العربية.
9 – مؤشرات مختارة لحسابات الصحة الوطنية، البلدان العربية، تقديرات عام 1997.
10 – مؤشرات استجابة وعدالة النظم الصحية، والمقاييس ذات الصلة، حسب البلد العربي/ المنطقة العربية.

البيئة

11 – المساحة المزروعة ونصيب الفرد من المساحة المزروعة، 1970 و 1998 ، ومعدل التغير السنوي في مجموع مساحة الغابات، 1990–1995, البلدان العربية.
12 – الموارد المائية المتجددة، المسحوبات السنوية من المياه العذبة، التوازن المائي، حسب البلد العربي/المنطقة العربية.
13 – الإنتاج والاستهلاك الأولي للطاقة، انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من استهلاك وإشعال الوقود الأحفوري، البلدان العربية، 1980 و 1999.

التعليم

14 – العدد الإجمالي للبالغين الأميين، معدلات الأمية للبالغين موزعة على أساس نوع الجنس،1999, الوسيط بالنسبة لسنوات الدراسة، 1970, و1992 و 2000, فئة السكان العمرية 15 سنة أو أكثر، البلدان العربية ومناطق العالم.
15 – معدل الالتحاق الإجمالي(٪)، على أساس مستوى التعليم ونوع الجنس، البلدان العربية، هونغ كونغ، وكوريا ومناطق العالم،1980 و 1995.
16 – نسبة البنات بين التلاميذ(٪)، على أساس مستوى التعليم، البلدان العربية،هونغ كونغ وكوريا، آخر سنة متوفرة.
17 – عدد التلاميذ لكل معلم، على أساس مستوى التعليم، البلدان العربية، هونغ كونغ وكوريا، 1980 , 1985 و1995.
18 – نسبة التعليم المهني إلى التعليم الثانوي(٪)، البلدان العربية، هونغ كونغ وكوريا 1980/1981 ، 1990/1991 و 1994/1995.
19 – نسبة توزيع الطلبة في التعليم العالي(٪) حسب حقل الدراسة، البلدان العربية، هونغ كونغ وكوريا، 1995.

البحث والتطوير

20 – مخرجات البحوث، البلدان العربية، 1970–1975 و 1990–1995.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

21 – مؤشر التنمية البشرية والفجوة الرقمية، حسب البلد العربي/ المنطقة العربية، ومناطق مختارة.
22 – مؤشر الإنجاز التكنولوجي، البلدان العربية وبعض البلدان التي تتصدر الترتيب.

العمالة والإنتاجية

23 – اليد العاملة، معدل النمو السنوي، معدل مشاركة اليد العاملة في النشاط الاقتصادي، حسب البلد العربي/المنطقة العربية، 1997.
24 – البطالة الصريحة، حسب البلد العربي/ المنطقة العربية، آخر البيانات المتوفرة.
25 – البطالة بين الشباب في فئة العمر(15–24)، بلدان عربية مختارة، سنوات مختلفة.
26 – مؤشرات الأجور الحقيقية والاسمية في القطاع الصناعي، بلدان عربية مختارة وكوريا، 1991–1996 (1990=100).

المشاركة السياسية

27 – الدساتير النافذة في البلدان العربية.
28 – مشاركة الناخبين، حسب البلد العربي/ المنطقة العربية.
29 – الأحزاب السياسية الرئيسية والمحظورة في البلدان العربية.
30 – حالة حرية التجمع في البلدان العربية.
31 – الانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية، البلدان العربية،2000.

الناتج الاقتصادي

32 – بيئة الاقتصاد الجزئي، البلدان العربية، بلدان ومناطق مختارة.
33 – الموقع والجغرافيا، البلدان العربية، بلدان ومناطق مختارة.

الرفاه الإنساني

34 – مؤشر التنمية الإنسانية، حسب البلد العربي/ المنطقة العربية، ومناطق مختارة، 1998.
35 – مكونات الحريات والمؤسسات للرفاه الإنساني: مؤشرات معايرة، البلدان العربية، 1997/1998.

مؤشر التنمية الإنسانية

36 – ترتيب 111 بلدا على مقياس التنمية البشرية ومؤشر التنمية الإنسانية.
37 – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، البلدان العربية، 1999

1 – تقدير عدد السكان، 1950 و2000, ومعدل النمو السنوى، ونسبة النوع، ومعدل الخصوبة الإجمالي، والعمر المتوقع عند الولادة ، ونسبة سكان الحضر، حسب البلد أو الإقليمي العربي، حول العام 2000

البلد	عدد السكان (بالآلاف) 1950	ذكور	إناث	المجموع	معدل النمو السنوي ٪	نسبة النوع ٪	معدل الخصوبة الإجمالي ٪	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	نسبة سكان الحضر (٪) 1996
الأردن	472	2554	2359	4913	2,90	108	4,69	69.7	78
الإمارات	70	1722	884	2606	2,05	195	3,17	74.6	82
البحرين	116	368	272	640	2,21	135	2,63	72.9	88
الجزائر	8753	15364	14945	30309	1,82	103	3,25	68.9	50
السعودية	3201	10872	9474	20346	3,49	115	6,15	70.9	79
السودان	9190	15639	15457	31096	2,13	101	4,90	55.0	27
الصومال	2264	4358	4420	8778	3,56	99	7,25	46.9	24
العراق	5158	11666	11280	22946	2,70	103	5,25	58.7	70
الكويت	152	1115	800	1915	2,48	139	2,89	75.9	96
المغرب	8953	14964	14914	29878	1,87	100	3,40	66.6	47
اليمن	4316	9142	9207	18349	4,17	99	7,60	59.4	23
تونس	3530	4776	4682	9458	1,12	102	2,31	69.5	60
جزر القمر	173	354	352	706	2,95	100	5,40	58.8	29
جيبوتي	62	297	335	632	2,96	89	6,10	45.5	77
سوريا	3495	8200	7988	16188	2,59	103	4,00	70.5	51
عمان	456	1347	1191	2538	3,29	113	5,85	70.5	12
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	3100	4,78	–	–	–	–
قطر	25	366	199	565	1,99	184	3,70	68.9	91
لبنان	1443	1711	1786	3497	1,97	96	2,29	72.6	86
ليبيا	1029	2741	2549	5290	2,13	108	3,80	70.0	85
مصر	21834	34364	33521	67885	1,82	103	3,40	66.3	44
موريتانيا	825	1321	1344	2665	3,16	98	6,00	50.5	39
المنطقة العربية	75517	143241	137959	284300	–	104	–	50	–

المصادر: التقديرات الواردة في آفاق سكان العالم: مراجعة عامة، بالانكليزية، الصادر في شباط/فبراير 2001 عن قسم السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ما عدا البيانات الخاصة بالأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ونسبة سكان الحضر فمصدرها: سكان العالم العربي: مؤشرات مختارة حول السكان والصحة الإنجابية، بالانكليزية، الصادر عن الاتحاد الدولي للأبوة المخططة بقسم العالم العربي في مكتب المراجع السكانية.

ماعدا بيانات فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ونسبة سكان الحضر.

2 – العمر المتوقع عند الولادة حسب النوع. 1950–1955 و 1990–1995

البلد	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) 1950–1955 ذكور	إناث	1990–1995 ذكور	إناث	نسبة التحسن (٪) (1990–1995)/(1950–1955) ذكور	إناث
الأردن	42,2	44,3	66,2	69,8	156,9	157,6
الإمارات	46,7	49,3	72,9	75,3	156,1	152,7
البحرين	49,6	52,5	69,8	74,1	140,7	141,1
الجزائر	42,1	44,2	66,0	68,3	156,8	154,5
السعودية	39,1	40,7	68,4	71,4	174,9	175,4
السودان	36,3	39,1	49,6	52,4	136,6	134,0
الصومال	31,5	34,5	45,4	48,6	144,1	140,9
العراق	43,1	44,9	77,4×	78,2×	179,7	174,2
الكويت	54,1	57,5	73,3	77,2	135,5	134,3
المغرب	41,9	43,9	62,8	66,2	149,9	150,8
اليمن	32,0	32,3	54,9	55,9	171,6	173,1
تونس	44,1	45,1	66,9	68,7	151,7	152,3
جزر القمر	39,5	40,5	55,0	56,0	139,2	138,3
جيبوتي	31,5	34,5	46,7	50,0	148,3	144,9
سوريا	44,8	47,2	65,2	69,2	145,5	146,6
عمان	35,8	37,0	67,7	71,8	189,1	194,1
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–
قطر	46,7	49,3	68,8	74,2	147,3	150,5
لبنان	54,3	57,7	66,6	70,5	122,7	122,2
ليبيا	41,9	43,9	61,6	65,0	147,0	148,1
مصر	41,2	43,6	62,4	64,8	151,5	148,6
موريتانيا	34,0	37,1	49,9	53,1	146,8	143,1
المنطقة العربية	40,5	42,6	62,6	65,2	154,5	152,8

*بيانات عام 1990.

المصدر: التقديرات الواردة في آفاق سكان العالم: مراجعة عام 2000, بالانكليزية الصادر في شباط/فبراير 2001 عن قسم السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

3 -تقدير إجمالي عدد السكان (استنادا إلى تصورين مختلفين للإسقاط)، والفئة العمرية للسكان (صفر – 14) عاما، والفئة العمرية للسكان (65 عاما فما فوق)، ومعدل الإعالة، ووسيط العمر، حسب البلد أو الإقليم العربي، 2000و 2010 و2020

البلد	جملة السكان (بالملايين) التصور الاول×			التصور الثاني ××			الفئة العمرية للسكان (صفر – 14) (بالملايين، استنادا إلى التصور الثاني)		
	2000	2010	2020	2000	2010	2020	2000	2010	2020
الأردن	4,91	6,60	8,73	4,91	6,37	7,47	2,03	2,38	2,19
الإمارات	2,61	3,01	3,36	2,61	2,95	3,21	0,52	0,60	0,60
البحرين	0,64	0,74	0,83	0,64	0,73	0,83	0,20	0,19	0,18
الجزائر	30,31	36,21	43,18	30,31	35,23	40,63	11,87	10,44	10,27
السعودية	20,35	29,44	39,36	20,35	28,31	32,89	6,43	11,02	9,43
السودان	31,10	38,95	49,36	31,10	38,32	44,48	13,36	14,40	12,61
الصومال	8,78	11,93	16,33	8,78	11,98	14,96	3,86	5,63	5,81
العراق	22,95	30,59	41,07	22,95	29,60	35,20	10,21	11,70	10,49
الكويت	1,91	2,27	2,63	1,92	2,22	2,49	0,57	0,56	0,53
المغرب	29,88	36,36	43,49	29,88	35,38	40,53	10,85	10,71	10,20
اليمن	18,35	28,66	43,43	18,35	28,18	36,98	8,74	14,17	3,08
تونس	9,46	10,85	12,38	9,46	10,75	12,30	3,29	2,86	15,26
جزر القمر	0,71	0,91	1,23	0,71	0,89	1,07	2,99	2,89	3,00
جيبوتي	0,63	0,77	0,90	0,63	0,77	0,90	0,28	0,33	0,40
سوريا	16,19	20,81	27,11	16,19	20,03	24,25	7,24	6,84	7,07
عمان	2,54	3,66	4,87	2,54	3,55	4,15	0,80	1,40	1,23
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	0,56	0,66	0,77	0,56	0,65	0,72	0,16	0,16	0,14
لبنان	3,50	4,01	4,76	3,50	3,98	4,67	1,52	1,12	1,19
ليبيا	5,29	6,51	8,36	5,29	6,29	7,53	2,64	2,26	2,00
مصر	67,89	83,53	102,46	67,89	78,73	90,88	26,43	23,39	22,60
موريتانيا	2,66	3,48	4,62	2,66	3,46	4,09	1,17	1,51	1,35
المنطقة العربية	281,22	359,95	459,23	281,23	348,37	410,23	115,16	124,55	119,63

× التصور الأول: افتراض أن معدل الخصوبة الإجمالي والعمر المتوقع عند الولادة ثابتان عند مستوى تقديرات العام 2000.

×× التصور الثاني: استخدام معدل الخصوبة الإجمالي والعمر المتوقع عند الولادة كما تقدرهما الأمم المتحدة بالنسبة لكل سنة خلال الفترة (2000–2020).

البلد	الفئة العمرية للسكان (65 فما فوق) (استنادا إلى التصور الثاني)			متوسط الاعالة (استنادا إلى التصور الثاني)			متوسط العمر (سنوات) (استنادا إلى التصور الثاني)		
	2000	2010	2020	2000	2010	2020	2000	2010	2020
الأردن	0,12	0,20	0,30	0,78	0,68	0,50	19	21	25
الإمارات	0,07	0,13	0,28	0,29	0,33	0,38	30	36	41
البحرين	0,01	0,03	0,04	0,50	0,41	0,36	26	31	33
الجزائر	1,19	1,59	2,06	0,76	0,52	0,44	20	24	29
السعودية	0,45	0,79	1,38	0,51	0,72	0,49	26	23	25
السودان	0,82	1,25	1,98	0,84	0,69	0,49	19	20	25
الصومال	0,55	0,39	0,44	1,01	1,01	0,72	18	17	19
العراق	0,78	0,98	1,37	0,92	0,75	0,51	17	20	24
الكويت	0,03	0,06	0,14	0,45	0,39	0,37	27	32	34
المغرب	1,40	1,86	2,31	0,69	0,55	0,45	21	25	29
اليمن	0,40	0,63	1,00	0,99	1,11	0,79	16	15	18
تونس	0,51	0,68	0,82	0,67	0,49	0,46	22	26	30
جزر القمر	0,00	0,02	0,02	1,07	0,74	0,55	16	19	24
جيبوتي	0,04	0,03	0,02	1,01	0,86	0,57	18	19	22
سوريا	0,49	0,72	1,04	0,91	0,61	0,50	17	21	26
عمان	0,06	0,10	0,17	0,51	0,73	0,51	26	22	24
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	0,01	0,01	0,04	0,41	0,38	0,33	27	33	36
لبنان	0,00	0,02	0,02	0,88	0,51	0,47	18	23	28
ليبيا	0,12	0,20	0,32	1,09	0,64	0,45	15	20	25
مصر	2,21	3,81	5,88	0,73	0,53	0,46	20	24	29
موريتانيا	0,00	0,02	0,02	1,01	0,89	0,57	18	18	22
المنطقة العربية	9,26	13,51	19,66						

المصدر: التقديرات الواردة في آفاق سكان العالم: مراجعة عام 2000, بالانكليزية الصادر في شباط/فبراير 2001 عن قسم السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

4 – العمر المتوقع عند الولادة، وتعديل العمر المتوقع عند الولادة وفقا للإعاقة ومؤشرات أخرى، حسب النوع الاجتماعي وحسب البلد والإقليم العربي، تقديرات عام 1999

البلد	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		الذين لا يُتوقع لهم العيش حتى بلوغ سن الأربعين 1998(٪)	تعديل العمر المتوقع عند الولادة وفقاً للإعاقة (سنوات)		توقع سنوات الإعاقة عند الولادة		
	ذكور	إناث		ذكور	إناث	ذكور	إناث	جملة××
الأردن	66,3	67,5	6,9	60,7	59,3	5,6	8,2	6,9
الإمارات	72,2	75,6	3,0	65,0	65,8	7,3	9,8	8,6
البحرين	70,6	73,6	4,6	63,9	64,9	6,8	8,7	7,8
الجزائر	68,2	68,8	8,8	62,5	60,7	5,7	8,1	6,9
السعودية	71,0	72,6	5,6	65,1	64,0	5,8	8,7	7,3
السودان	53,1	54,7	26,6	42,6	43,5	10,5	11,2	10,9
الصومال	44,0	44,7	–	35,9	36,9	8,2	7,8	8,0
العراق	61,8	62,8	15,8	55,4	55,1	7,5	8,7	8,1
الكويت	71,9	75,2	2,8	63,0	63,4	8,9	11,9	10,4
المغرب	65,0	66,8	11,3	58,7	59,4	6,4	7,4	6,9
اليمن	57,3	58,0	21,2	49,7	49,7	7,6	8,3	8,0
تونس	67,0	67,9	7,5	62,0	60,7	5,0	7,2	6,1
جزر القمر	56,0	58,1	20,1	46,1	47,5	9,9	10,6	10,3
جيبوتي	45,0	45,0	32,8	37,7	38,1	7,3	7,0	7,2
سوريا	64,6	67,1	8,2	58,8	58,9	5,8	8,2	7,0
عمان	70,4	73,8	6,2	61,8	64,1	8,6	9,7	9,2
الأراضي الفلسطينية المحتلة×	70,3	73,4	–	–	–	–	–	–
قطر	71,6	74,6	4,8	64,2	62,8	7,4	11,8	9,6
لبنان	66,2	67,3	7,3	61,2	60,1	5,1	7,2	6,2
ليبيا	65,0	67,0	6,3	59,7	58,9	5,3	8,1	6,7
مصر	64,2	65,8	9,9	58,6	58,3	5,6	5,7	5,7
موريتانيا	49,5	53,0	28,7	40,2	47,5	9,3	10,5	9,9

*تقديرات عام 2000.

×× محسوب كمتوسط بسيط.

المصادر: وضع الصحة في العالم عام 2000 بعنوان: نظم الصحة: تحسين الأداء، جداول (2) و (5) في الصفحات 156 و 176 ما عدا بيانات نسب الذين لا يتوقع لهم العيش حتى بلوغ سن الأربعين فمصدرها: تقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك بيانات الأراضي الفلسطينية المحتلة فمصدرها التقديرات الواردة في زالسكان في الأراضي الفلسطينية 1997–2025س الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

5–1 – معدل وفيات الرضع، والأطفال الأصغر من خمس سنوات من العمر، للعشرة سنوات السابقة لأحدث مسح متاح، حسب النوع الاجتماعي ومحل الإقامة، وحسب القطر أو الإقليم العربي

البلد	سنة المسح	معدل وفيات الرضع (في الألف)				
		ذكور	إناث	حضر	ريف	المجموع×
الأردن	1997	34,3	23,4	26,7	39,1	28,5
الإمارات	1995	14,5	10,5	11,3	14,5	10,8
البحرين	1995	15,1	13,2	–	–	13,6
الجزائر	1992	61,8	45,5	41,1	64,1	43,7
السعودية×	1996	21,1	21,8	18,3	27,9	21,4
السودان	1993	84,6	69,2	75,2	78,0	69,5
الصومال		–	–	–	–	–
العراق		–	–	–	–	–
الكويت	1996	11,9	10,6	–	–	11,6
المغرب×	1997	39,1	34,0	23,8	46,1	36,6
اليمن	1997	98,4	80,0	75,4	93,6	75,3
تونس	1994	45,6	42,0	31,3	58,9	35,3
جزر القمر		–	–	–	–	–
جيبوتي		–	–	–	–	–
سوريا	1993	34,9	29,9	30,3	34,6	34,6
عمان	1995	21,4	19,2	18,4	23,6	14,3
الأراضي الفلسطينية المحتلة	2000	25,3	25,6	–	–	25,3
قطر×	1998	10,2	8,2	–	–	10,2
لبنان	1996	33,4	33,7	–	–	27,9
ليبيا	1995	33,3	28,4	27,7	38,3	24,4
مصر	2000	55,0	54,5	43,1	61,8	43,5
موريتانيا	–	–	–	–	–	

*الرقم لخمس سنوات السابقة للمسح.

2-5

البلد	سنة المسح	ذكور	إناث	حضر	ريف	جملة×
	معدل وفيات الأطفال الأصغر من خمس سنوات (فى الألف)					
الأردن	1997	37,9	29,9	31,3	45,7	34,2
الإمارات	1995	17,7	13,1	13,2	19,1	13,0
البحرين	1995	18,9	15,5	-	-	16,7
الجزائر	1992	67,7	54,8	47,4	72,8	48,6
السعودية×	1996	30,1	26,8	26,0	35,2	29,0
السودان	1993	135,6	113,6	109,5	132,9	112,7
الصومال		-	-	-	-	-
العراق		-	-	-	-	-
الكويت	1996	17,3	16,0	-	-	17,2
المغرب×	1997	47,1	44,5	29,9	61,1	45,8
اليمن	1997	128,1	113,5	95,8	128,2	104,8
تونس	1994	54,3	51,3	36,8	72,2	43,6
جزر القمر		-	-	-	-	-
جيبوتي		-	-	-	-	-
سوريا	1993	42,4	36,9	38,8	40,6	41,7
عمان	1995	27,3	25,4	23,8	30,8	20,0
الأراضي الفلسطينية المحتلة	2000	29,1	28,3	-	-	-
قطر×	1998	-	-	-	-	15,2
لبنان	1996	36,4	36,6	-	-	32,2
ليبيا	1995	38,9	34,8	33,9	43,7	30,1
مصر	2000	68,8	69,7	52,8	79,2	54,3
موريتانيا		-	-	-	-	-

*الرقم يشير لفترة الخمس سنوات السابقة للمسح.

المصادر

- المكتب الوطني للإحصاء ومشروع النهوض بصحة الطفل العربي، جامعة الدول العربية 1994, مسح صحة الطفل والأمومة في الجزائر 1992 - القاهرة.
- Naseeb. T و S.M. Farid، 2000 - مسح صحة الأسرة في البحرين 1995: التقرير الأساسي، وزارة الصحة، المنامة.
- El-Zanaty. F. و A.A. Way، 2001, المسح الصحي والديموغرافي في مصر 2000 وزارة الصحة والسكان - المجلس الوطني للسكان - القاهرة.
- مسح صحة الأسرة والسكان في الأردن 1997 - دائرة الإحصاء - الأردن
- Al-Rashur A. R. H. Youssef و Farid S.M.، 2000, مسح صحة الأسرة في الكويت 1996 التقرير الرئيسي، وزارة الصحة الكويتية.
- وزارة الصحة، بيروت، مشروع النهوض بصحة الطفل العربي، القاهرة، 1960, مسح صحة الطفل والأمومة في لبنان 1996 ومشروع النهوض بصحة الطفل العربي - جامعة الدول العربية - القاهرة.
- مسح صحة الطفل والأمومة في ليبيا 1995, اللجنة العامة للصحة والمن الاجتماعي - طرابلس ومشروع النهوض بصحة الطفل العربي، جامعة الدول العربية - القاهرة، 1997.
- M. Azlamat. و A. Abdel Moneim، 2000, مسح صحة الطفل والأمومة في المغرب 1996-1997, المكتب الوطني للإحصاء ومشروع النهوض بصحة الطفل العربي - جامعة الدول العربية، القاهرة.
- M. Suleiman, و A.A. Al-Ryami و Farid S.، 2000. مسح صحة الأسرة في عمان 1995, وزارة الصحة، مسقط.
- المكتب المركزي للإحصاء، فلسطين، 2000, مسح الصحة. رام الله.
- K.A Al-Jaber, و S.M. Farid ، 2000, مسح صحة الأسرة في قطر 1998، التقرير الرئيسي - وزارة الصحة - الدوحة.
- T.A Khoja, و S.M. Farid، 2000 زمسح صحة الأسرة في العربية السعودية 1996, التقرير الرئيسي، وزارة الصحة، الرياض.
- مسح صحة الطفل والأمومة في السودان 1993 وزارة الصحة، الخرطوم ومشروع النهوض بصحة الطفل العربي - جامعة الدول العربية - القاهرة 1995.
- مسح صحة الطفل والأمومة في سوريا 1993س المكتب المركزي للإحصاء - دمشق، ومشروع النهوض بصحة الطفل العربي - جامعة الدول العربية - القاهرة 1995.
- مسح صحة الطفل والأمومة في تونس 1994/1995 وزارة الصحة، تونس، مشروع النهوض بصحة الطفل العربي، القاهرة 1996.
- M. Fikri, و S.M. Farid ، 2000, مسح صحة الأسرة في الإمارات العربية المتحدة 1995, التقرير الرئيسي، وزارة الصحة، أبو ظبي.
- مؤسسة الإحصاء المركزي - كلافرتون - ماريلاند، مسح صحة الطفل والأمومة والديموغرافية في اليمن 1997.

6 – مؤشرات عن سوء التغذية عند الرضع، 1990–1997[×]، والأطفال الأصغر من خمس سنوات، 1995–2000[×]، حسب البلد أو الإقليم العربي

البلد	الرضع الذين يعانون من نقص الوزن عند الولادة (٪)			نسبة الأطفال الأصغر من خمس سنوات الذين يعانون من: نقص الوزن	
		المعتدل والحاد	الحاد	الهزال المعتدل والحاد	التقزم المعتدل والحاد
الأردن	10,0	5,0	1,0	2,0	8,0
الإمارات	6,0	14,0	3,0	15,0	17,0
البحرين	6,0	9,0	2,0	5,0	10,0
الجزائر	9,0	13,0	3,0	9,0	18,0
السعودية	7,0	14,0	3,0	11,0	20,0
السودان	15,0	33.0[×]	13.0[×]	11.0[×]	34.0[×]
الصومال	16,0	26,0	7,0	12,0	14,0
العراق	15,0	23,0	6,0	10,0	31,0
الكويت	7,0	10,0	3,0	11,0	24,0
المغرب	9,0	10,0	2,0	4,0	23,0
اليمن	19,0	46,0	15,0	13,0	52,0
تونس	8,0	4,0	0,0	1,0	8,0
جزر القمر	8,0	26,0	8,0	8,0	34,0
جيبوتي	11,0	18,0	6,0	13,0	26,0
سوريا	7,0	13,0	4,0	9,0	21,0
عمان	8,0	24,0	4,0	13,0	23,0
الأراضي الفلسطينية المحتلة××	8,6	2,7	6,2	1,7	9,1
قطر	–	6,0	–	2,0	8,0
لبنان	10,0	3,0	0,0	3,0	12,0
ليبيا	7,0	5,0	1,0	3,0	15,0
مصر	10,0	12,0	3,0	6,0	25,0
موريتانيا	11,0	23,0	9,0	7,0	44,0

× تشير البيانات إلى آخر سنة تتوفر عنها بيانات خلال الفترة المعنية.
×× بيانات عام 2000.
[×] تشير البيانات إلى سنة أو فترة بخلاف تلك المحددة في عنوان العمود، أو تختلف عن التعريف الثابت أو تشير فقط إلى جزء من البلد.

7 – معدل وفيات الأمهات، 1990–1998, ونسبة الحوامل اللاتى يعانين من الأنيميا، 1975–1991, حسب البلد أو الإقليم العربي

البلد	معدل وفيات الأمهات (لكل 100 000 من المواليد الأحياء) 1990–1998	الحوامل اللاتي يعانين من الإنيميا، (٪) 1975–1991×
الأردن	41	50
الإمارات	3	–
البحرين	46	–
الجزائر	220	42
السعودية	18	–
السودان	550	36
الصومال	–	–
العراق	310	18
الكويت	5	40
المغرب	230	45
اليمن	350	–
تونس	70	38
جزر القمر	500	–
جيبوتي	–	–
سوريا	110	–
عمان	19	54
الأراضي الفلسطينية المحتلة××	70–80	–
قطر	10	–
لبنان	100	49
ليبيا	75	–
مصر	170	24
موريتانيا	550	24

× تشير البيانات إلى آخر سنة تتوفر عنها بيانات خلال الفترة المعنية.
××بيانات عام 1995
المصادر: تقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ماعدا بيانات الأراضي الفلسطينية المحتلة فمصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000'', دراسة الحالة الصحية عام 2000: النتائج الرئيسية زرام الله، ومعدل وفيات الأمهات في العراق والسعودية مصدرها: البنك الدولي، 1999''النتائج طويلة المدى لقضايا الصحة الإنجابية: استعراض للصحة الإنجابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشروع تقرير من إعداد مجموعة التنمية البشرية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

القياسات الجسدية

المصادر:

-UNICEF, 2001، تقرير حالة الأطفال في العالم لعام 2001'', مطبعة جامعة أكسفورد، ما عدا بيانات فلسطين فمصدرها دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية 2000'' دراسة الحالة الصحية عام 2000, رام الله: الرضع الذين يعانون من نقص الوزن عند الولادة.

-UNICEF, 2000، تقرير حالة الأطفال في العالم لعام 2001'', مطبعة جامعة أكسفورد، وبيانات نقص الوزن عند الولادة للرضّع وبيانات مقاييس سوء التغذية (الأطفال الأصغر من خمس سنوات) في كل من البحرين والسعودية والكويت والمغرب وعُمان.

–Naseeb, T. and S.M. Farid، 2000 مسح صحة الأسرة في البحرين، 1995 التقرير الرئيسي، وزارة الصحة، المنامة.

–A., R. H. Al-Rashoud and S. M. Farid Yousef، 2000 مسح صحة الأسرة في الكويت، 1996 والتقرير الرئيسي، وزارة الصحة، الكويت.

–Azlamat M., and A. Abdel Moneim، 2000 قسم صحة الأمومة والطفل في المغرب، 1996–1997س. المكتب الوطني للإحصاءات ومشروع النهوض بصحة الطفل العربي (PAPCHILD)، جامعة الدول العربية، القاهرة.

–A. A. Al-Riyami and S. Farid. (eds.) Suleiman, M.، 2000 مسح صحة الأسرة في عُمان، 1995 وزارة الصحة، مسقط.

–Khoja, T. A. and S. M. Farid، 2000 مسح صحة الأسرة في السعودية، 1996, التقرير الرئيسي، وزارة الصحة، الرياض.

8 – مؤشرات وسيطة على حالة الصحة، حسب البلد أو الإقليم العربي

البلد	نسبة الأطفال، البالغين عاماً واحداً من العمر، 1997-1999، المحصنين ضد: السل	الحصبة	نسبة السكان الذين لا يتوافر لهم: المياه المأمونة 1990-1998	الخدمات الصحية 1990-1993	الصرف الصحي 1990-1998
الأردن	–	83	3	10	1
الإمارات	98	95	3	10	8
البحرين	72	100	6	0	3
الجزائر	97	78	10	–	9
السعودية	92	92	5	2	14 *
السودان	100	88	27	30	49
الصومال	39	26	–	–	–
العراق	85	94	19	2	25
الكويت	–	96	–	0	–
المغرب	90	93	35	38	42
اليمن	78	74	39	84	34
تونس	99	93	2	10	20
جزر القمر	84	67	47	18	77
جيبوتي	26	23	32	0	–
سوريا	100	97	14	1	3
عمان	98	99	15	11	22
الأراضي الفلسطينية المحتلة	73	93	–	–	–
قطر	100	90	×0	0	3
لبنان	–	81	6	5	37
ليبيا	100	92	3	0	2
مصر	99	97	13	1	12
موريتانيا	76	56	63	70	43

* تشير البيانات إلى سكان الحضر الذين لا يتوافر لهم المياه المأمونة.

× تشير البيانات إلى سنة أو فترة بخلاف تلك المحددة في عنوان العمود، أو تختلف عن التعريف الثابت أو تشير فقط إلى جزء من البلد.

المصادر: اليونيسيف، 2000 وضع الأطفال في العالم، 2001، ما عدا نسبة السكان الذين لا يتوافر لهم .... فمصدرها: تقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

9 – مؤشرات مختارة للإنفاق على الصحة، حسب البلد أو الإقليم العربي، تقديرات عام 1997

البلد	الإنفاق على الصحة (٪): إجمالي الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام كنسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة	الإنفاق الشخصي كنسبة من إجمالي الإنفاق	الإنفاق على الصحة للفرد (بسعر الدولار الدولي): الإنفاق الإجمالي	الإنفاق العام	الإنفاق الشخصي
الأردن	5,2	67,2	32,8	178	119	58
الإمارات	4,2	35,4	3,8	816	262	38
البحرين	4,4	58,5	37,7	539	315	204
الجزائر	3,1	50,8	49,2	122	62	60
السعودية	3,5	80,2	6,3	332	297	35
السودان	3,5	20,9	79,1	43	9	34
الصومال	1,5	71,4	28,6	11	8	3
العراق	4,2	58,9	41,1	110	65	45
الكويت	3,3	87,4	12,6	605	529	76
المغرب	5,3	40,7	59,3	159	65	95
اليمن	3,4	37,9	62,1	33	12	20
تونس	5,4	41,7	53,0	239	100	127
جزر القمر	4,5	68,2	31,8	47	32	15
جيبوتي	2,8	72,9	27,1	48	35	13
سوريا	2,5	33,6	66,4	109	37	72
عمان	3,9	54,5	35,9	334	182	120
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–
قطر	6,5	57,5	42,5	1105	635	470
لبنان	10,1	29,6	53,8	563	167	303
ليبيا	3,4	54,2	45,8	221	120	102
مصر	3,7	27,0	73,1	118	32	86
موريتانيا	5,6	30,3	69,7	73	22	51

المصدر: منظمة الصحة العالمية، 2000، وضع الصحة في العالم عام 2000: النظم الصحية: تحسين الأداء.

الصحة

10 –مؤشرات على مدى الاستجابة و العدالة في أنساق الرعاية الصحية وبعض المؤشرات الأخرى المرتبطة بهما، حسب البلد أو الإقليم العربي

البلد	الاستجابة		العدالة			
	المؤشر	الترتيب بين البلدان العربية	الترتيب بين العالم	المؤشر	الترتيب بين البلدان العربية	الترتيب بين العالم
الأردن	5,25	10	84-86	0,96	6	50-49
الإمارات	6,33	3	30	0,97	3	22-20
البحرين	5,82	4	44-43	0,95	9	61
الجزائر	5,19	11	91-90	0,94	11	75-74
السعودية	5,40	7	67	0,97	5	37
السودان	4,34	17	164	0,88	20	161-160
الصومال	3,69	21	191	0,91	17	137-136
العراق	5,05	14	104-103	0,95	8-7	57-56
الكويت	6,34	2	29	0,97	4	32-30
المغرب	4,58	15	153-151	0,92	15-14	127-125
اليمن	3,98	20	180	0,91	16	135
تونس	5,15	12	94	0,93	13	111-108
جزر القمر	4,46	16	160-157	0,94	12	81-79
جيبوتي	4,28	19	170	0,98	1	5-3
سوريا	5,37	8	72-69	0,90	18	143-142
عمان	5,27	9	83	0,95	8-7	57-56
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–
قطر	6,51	1	27-26	0,94	10	70
لبنان	5,61	5	55	–	–	–
ليبيا	5,53	6	58-57	0,98	2	15-12
مصر	5,06	13	102	0,92	15-14	127-125
موريتانيا	4,33	18	167-165	0,89	19	153

المصدر: منظمة الصحة العالمية، 2000, وضع الصحة في العالم عام 2000: النظم الصحية: تحسين الأداء، جنيف.

البيئة

11 – المساحة المزروعة والمساحة المزروعة للفرد، 1970 و 1998 ومعدل التغير السنوي في إجمالي مساحة الغابات (٪)، 1990–1995, حسب البلد أو الإقليمي العربي

البلد	المساحة المزروعة (بالألف هكتار)		المساحة المزروعة للفرد (بالهكتار)		إجمالي المساحة (بالالف هكتار)	نسبة إلى إجمالي المساحة	معدل التغير السنوي
	1970	1998	1970	1998		1995	1995-1990 (٪)
الأردن	314	390	0,210	0,080	8893	0,51	-2,4
الإمارات	12	81	0,050	0,030	8360	0,72	0,0
البحرين	3	6	0,010	0,010	69	0,00	0,0
الجزائر	6800	8173	0,490	0,270	238174	0,78	-1,2
السعودية	1420	3830	0,250	0,190	214969	0,10	-0,8
السودان	11745	16900	0,850	0,110	237600	17,51	-0,8
الصومال	950	1062	0,260	0,110	62734	1,20	-0,2
العراق	4993	5540	0,530	0,250	43737	0,19	0,0
الكويت	1	7	0,001	0,004	1782	0,28	0,0
المغرب	7505	9976	0,490	0,360	44630	8,59	-0,3
اليمن	1418	1613	0,220	0,100	52797	0,02	0,0
تونس	4480	4900	0,870	0,520	15536	3,57	-0,5
جزر القمر	90	118	0,330	0,180	223	4,04	-5,0
جيبوتي	–	–	–	–	2318	0,95	0,0
سوريا	5909	5484	0,940	0,360	18378	1,19	-2,1
عمان	32	63	0,040	0,030	21246	0,00	0,0
الأراضي الفلسطينية المحتلة							
قطاع غزة	21	25	0,060	0,020	–	–	–
الضفة الغربية	186	209	0,230	0,130	–	–	–
قطر	1	17	0,009	0,030	1100	0,00	0,0
لبنان	325	308	0,130	0,100	1023	5,08	-6,7
ليبيا	2025	2115	1,000	0,400	175954	0,23	0,0
مصر	2843	3300	0,080	0,050	99545	0,03	0,0
موريتانيا	283	500	0,230	0,200	102522	0,54	0,0
المنطقة العربية	51356	64617	0,410	0,240	1351590	3,72	-0,8

المصادر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 1997 وضع الغابات في العالم، روما.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 1999 وضع الغابات في العالم، روما. ما عدا المساحة المزروعة فمصدرها: Fao، 2000, قاعدة بيانات إحصائية على Web site, http://www.fao.org.

12 –مصادر المياه المتجددة، وحجم المياه المسحوب سنويا، ورصيد المياه بالمتر المكعب، حسب البلد أو الإقليمي العربي

البلد	مصادر المياه المتجددة للفرد، 1995	حجم المياه المسحوب سنوياً للفرد	رصيد المياه للفرد
الأردن	161	246	85–
الإمارات	79	1107	1028–
البحرين	206	465	259–
الجزائر	512	180	332
السعودية	134	1040	906–
السودان	3150	633	2517
الصومال	1702	99	1603
العراق	3688	2367	1321
الكويت	13	348	335–
المغرب	1110	436	674
اليمن	283	251	32
تونس	463	382	81
جزر القمر	–	–	–
جيبوتي	520	20	500
سوريا	1791	1017	774
عمان	455	728	273–
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–
قطر	96	528	432–
لبنان	1465	444	1021
ليبيا	111	880	769–
مصر	926	913	13
موريتانيا	5013	923	4090

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 1997 موارد المياه في إقليم الشرق الأدنى: استعراض.

13 – إنتاج واستهلاك الطاقة الأولية، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استهلاك وإحراق الوقود الأحفوري، حسب البلد أو الإقليمي العربي، 1980 و 1999

البلد	إنتاج الطاقة (بالكوادريليون وحدة حرارية إنجليزية) 1980	1999	استهلاك الطاقة 1980	1999	انبعاثات ثانى أكسيد الكربون (بالمليون طن مترى من معادل الكربون) 1980	1999
الأردن	0,00	0,01	0,08	0,22	1,48	3,98
الإمارات	3,89	6,25	0,27	1,88	8,21	32,19
البحرين	0,22	0,41	0,14	0,37	2,13	5,52
الجزائر	2,80	6,06	0,80	1,31	16,44	23,42
السعودية	22,43	19,64	1,66	4,34	48,76	73,93
السودان	0,01	0,13	0,05	0,07	0,90	1,22
الصومال	0,00	0,00	0,02	0,01	0,29	0,16
العراق	5,45	5,48	0,52	1,16	13,95	21,66
الكويت	3,99	4,58	0,48	0,68	8,54	12,27
المغرب	0,04	0,02	0,23	0,41	4,22	7,61
اليمن	0,00	0,85	0,10	0,14	1,92	2,52
تونس	0,24	0,25	0,13	0,29	2,34	5,06
جزر القمر	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,02
جيبوتي	0,00	0,00	0,02	0,02	0,45	0,49
سوريا	0,41	1,51	0,27	0,81	4,67	13,02
عمان	0,64	2,12	0,06	0,30	1,06	5,48
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–
قطر	1,20	2,44	0,21	0,70	3,78	9,96
لبنان	0,01	0,01	0,11	0,23	1,83	4,22
ليبيا	4,03	3,10	0,40	0,58	8,80	11,33
مصر	1,45	2,72	0,71	2,02	11,71	33,49
موريتانيا	0,00	0,00	0,01	0,05	0,16	0,85
البلدان العربية	46,82	55,57	6,27	15,59	141,65	268,40

المصادر: معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، 2000, web site: http://www.eio.doe.gov/emeu/eio/tableh.html ماعدا بيانات انبعاثات ثاني أكسيدا لكربون: المعهد العالمي الموارد (WRI)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، 1998, الموارد في العالم 1998–1999: دليل للبيئة العالمية، التغيير البيئي والصحة البشرية.



14 – إجمالي عدد الأميين، ومعدلات الأمية حسب النوع، 1999، ومتوسط عدد سنوات التعليم والسكان البالغون 15 عاما من العمر أو أكبر حسب البلد أو الإقليمي العربي، 1970 و 1992 و 2000

البلد / المنطقة	عدد الأميين، (بالمليون)	معدلات الأمية (٪)، 1999			متوسط عدد سنوات التعليم		
	1999	ذكور	إناث	الإجمالي	1970	1992	2000
الأردن	0,3	5,5	16,6	10,8	3,3	5,0	6,9
الإمارات	0,5	26,2	22,0	24,9	–	5,6	–
البحرين	0,1	9,5	17,8	12,9	2,8	4,3	6,1
الجزائر	6,4	22,6	44,3	33,4	1,6	2,8	5,4
السعودية	2,7	16,5	34,1	23,9	–	3,9	–
السودان	7,8	31,1	55,1	43,1	0,6	0,8	2,1
الصومال	–	–	–	–	–	0,3	–
العراق	–	–	–	–	–	5,0	
الكويت	0,2	16,0	20,6	18,1	3,1	5,5	6,2
المغرب	9,9	38,9	64,9	52,0	–	3,0	–
اليمن	4,9	33,4	76,1	54,8	–	0,9	–
تونس	2,0	19,6	40,7	30,1	1,5	2,1	5,0
جزر القمر	0,2	33,7	47,9	40,8		1,0	
جيبوتي	0,1	25,1	47,2	36,6	–	0,4	–
سوريا	2,4	12,3	40,7	26,4	2,2	4,2	5,8
عمان	0,4	20,9	40,4	29,7	–	0,9	–
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–	–
قطر	0,1	19,9	17,4	19,2	–	5,8	–
لبنان	0,3	8,2	20,2	14,4	–	4,4	–
ليبيا	0,7	9,8	33,1	20,9	–	3,5	–
مصر	19,4	33,9	57,2	45,4	–	3,0	5,5
موريتانيا	0,8	47,8	68,6	58,4	–	0,4	–
البلدان النامية	835,8	19,4	34,7	27,1	–	3,9	–
البلدان الأقل نموا	167,4	38,4	58,1	48,4	–	1,6	–
البلدان العربية	57,7	26,9	51,0	38,7	–	3,4	–
شرق آسيا والمحيط الهادئ	196,6	8,5	21,3	14,7	–	5,2*	–
أمريكا اللاتينية والكاريبي	40,8	11,3	13,1	12,2	3,8	5,4	6,1
جنوب آسيا	399,0	33,5	56,8	44,9	2,1	2,3	4,7
أفريقيا جنوب الصحراء	132,1	31,7	47,4	40,4	–	1,6	–
شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث الروسي	4,4	0,8	1,8	1,4	–	8,8	–
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	–	–	–	–	7,3	11,1	9,6
العالم	–	–	–	–	–	5,2	–

*بيانات شرق آسيا فقط.

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك، ما عدا بيانات 1992: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1999، تقرير التنمية البشرية لعام 1999، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك.

15 - معدلات الالتحاق الإجمالية (٪)، حسب مستويات التعليم والنوع الاجتماعي، حسب البلد أو الإقليم العربي، وهونغ كونغ، و كوريا ومناطق العالم، 1980 و 1995

البلد/المنطقة	قبل المستوى الأول 1980 ذكور	إناث	جملة	1995 ذكور	إناث	جملة	المستوى الأول 1980 ذكور	إناث	جملة	1995 ذكور	إناث	جملة
الأردن	14,0	11,0	12,0	27,0	24,0	25,0	105,0	102,0	104,0	94,0	95,0	94,0
الإمارات	40,0	35,0	37,0	59,0	56,0	57,0	90,0	88,0	89,0	96,0	92,0	94,0
البحرين	15,0	14,0	15,0	34,0	33,0	33,0	111,0	97,0	104,0	107,0	109,0	108,0
الجزائر	–	–	–	2,0	2,0	2,0	108,0	81,0	94,0	112,0	100,0	107,0
السعودية	5,0	4,0	5,0	–	–	8,0	74,0	49,0	61,0	79,0	76,0	78,0
السودان	–	–	13,0	42,0	33,0	37,0	59,0	41,0	50,0	59,0	48,0	54,0
الصومال	0,5	0,5	0,5	–	–	–	24,0	14,0	19,0	–	–	–
العراق	9,0	9,0	9,0	8,0	7,0	8,0	119,0	107,0	113,0	–	–	–
الكويت	38,0	36,0	37,0	52,0	51,0	52,0	105,0	100,0	102,0	73,0	72,0	73,0
المغرب	74,0	25,0	50,0	85,0	40,0	63,0	102,0	63,0	83,0	94,0	71,0	83,0
اليمن	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	–	–	–	113,0	45,0	79,0
تونس	–	–	–	11,0	11,0	11,0	118,0	88,0	103,0	119,0	112,0	116,0
جزر القمر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	85,0	71,0	78,0
جيبوتي	–	–	–	0,0	0,0	0,0	–	–	–	44,0	33,0	38,0
سوريا	4,0	3,0	4,0	7,0	6,0	7,0	111,0	88,0	100,0	106,0	95,0	101,0
عمان	1,0	0,5	1,0	4,0	3,0	3,0	69,0	36,0	52,0	82,0	78,0	80,0
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	26,0	23,0	25,0	32,0	29,0	31,0	108,0	103,0	105,0	92,0	87,0	89,0
لبنان	–	–	59,0	76,0	73,0	74,0	–	–	111,0	111,0	108,0	109,0
ليبيا	5,0	4,0	4,0	–	–	–	129,0	120,0	125,0	107,0	104,0	106,0
مصر	3,0	3,0	3,0	8,0	8,0	8,0	84,0	61,0	73,0	107,0	93,0	100,0
موريتانيا	–	–	–	0,0	0,0	0,0	47,0	26,0	37,0	85,0	72,0	78,0
هونج كونج	81,0	81,0	81,0	83,0	84,0	84,0	107,0	106,0	107,0	95,0	97,0	96,0
كوريا	8,0	7,0	8,0	85,0	85,0	85,0	109,0	111,0	110,0	100,0	101,0	101,0
البلدان النامية*	–	–	–	23,5	22,6	23,1	104,0	85,4	94,7	105,0	92,9	99,1
البلدان الأقل نمواً	–	–	–	11,9	9,8	10,8	–	–	–	78,2	60,7	69,5
البلدان العربية	–	–	–	17,7	12,9	15,4	91,7	66,7	79,5	91,7	75,6	83,8
أفريقيا جنوب الصحراء	–	–	–	9,7	8,7	9,2	–	–	–	80,7	67,1	73,9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	–	–	–	50,7	51,5	51,1	–	–	–	112,0	108,8	110,4
شرق آسيا/ الإقيانوسية	–	–	–	29,0	28,8	28,9	–	–	–	115,8	113,0	114,5
جنوب آسيا	–	–	–	10,6	9,0	9,8	–	–	–	105,5	82,1	94,2
البلدان الأكثر تقدماً	–	–	–	70,5	69,3	69,9	104,0	103,0	104,0	104,8	104,2	104,5
أمريكا الشمالية	–	–	–	69,5	66,6	68,1	–	–	–	103,8	102,7	103,3
آسيا/الإقيانوسية	–	–	–	52,9	53,8	53,3	–	–	–	102,8	103,0	102,9
أوروبا	–	–	–	77,4	77,2	77,3	–	–	–	106,9	106,4	106,7
العالم	–	–	–	30,6	29,5	30,1	104,0	88,2	96,1	104,8	94,2	99,6

* تشير بيانات عام 1980 إلى كل الدول النامية.

معدلات الالتحاق الإجمالية (٪)، حسب مستويات التعليم والنوع الاجتماعي، حسب البلد أو الإقليم العربي، وهونغ كونغ، و كوريا ومناطق العالم، 1980 و 1995

البلد/المنطقة	المستوى الثاني			المستوى الثالث								
	1980			1995			1980			1995		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الأردن	79,0	73,0	75,0	–	–	–	28,9	24,2	26,6	–	–	–
الإمارات	55,0	49,0	52,0	76,0	84,0	80,0	2,4	4,6	3,1	4,7	14,1	8,8
البحرين	70,0	58,0	64,0	97,0	100,0	99,0	5,3	4,8	5,0	–	–	–
الجزائر	40,0	26,0	33,0	66,0	59,0	62,0	8,5	3,1	5,9	12,8	8,9	10,9
السعودية	36,0	23,0	29,0	62,0	54,0	58,0	9,0	4,6	7,1	15,9	14,7	15,3
السودان	20,0	12,0	16,0	14,0	12,0	13,0	2,5	0,9	1,7	–	–	–
الصومال	11,0	4,0	8,0	–	–	–	–	–	–	–	–	–
العراق	76,0	38,0	57,0	–	–	–	11,6	5,6	8,7	–	–	–
الكويت	84,0	76,0	80,0	64,0	64,0	64,0	8,6	14,8	11,3	22,4	28,3	25,4
المغرب	32,0	20,0	26,0	44,0	33,0	39,0	9,0	2,7	5,9	13,0	9,4	11,3
اليمن	–	–	–	36,0	8,0	23,0	–	–	–	–	–	–
تونس	34,0	20,0	27,0	63,0	59,0	61,0	6,7	3,0	4,9	14,2	11,5	12,9
جزر القمر	–	–	–	21,0	17,0	19,0	–	–	–	0,6	0,3	0,5
جيبوتي	–	–	–	15,0	11,0	13,0	–	–	–	0,2	0,2	0,2
سوريا	57,0	35,0	46,0	47,0	40,0	44,0	23,4	10,1	16,9	21,4	14,3	17,9
عمان	19,0	6,0	12,0	68,0	64,0	66,0	0,0	–	0,0	4,7	4,6	4,7
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	64,0	68,0	66,0	83,0	84,0	83,0	6,3	17,1	10,4	14,7	42,1	27,4
لبنان	–	–	59,0	77,0	84,0	81,0	40,5	20,6	30,1	27,2	26,8	27,0
ليبيا	88,0	63,0	76,0	–	–	97,0	11,2	4,1	7,8	–	–	–
مصر	61,0	39,0	50,0	80,0	68,0	74,0	21,4	10,6	16,1	22,1	13,7	18,1
موريتانيا	17,0	4,0	11,0	19,0	11,0	15,0	–	–	–	6,8	1,4	4,1
هونج كونج	63,0	65,0	64,0	73,0	77,0	75,0	13,8	6,6	10,3	23,9	19,7	21,9
كوريا	82,0	74,0	78,0	101,0	101,0	101,0	21,3	7,5	14,7	65,6	37,6	52,0
البلدان النامية*	42,0	28,7	35,5	53,9	43,6	48,8	6,6	3,7	5,2	10,3	7,3	8,8
البلدان الأقل نمواً	–	–	–	22,5	14,1	18,4	–	–	–	4,6	1,7	3,2
البلدان العربية	42,4	30,5	36,6	58,4	48,8	53,7	12,5	5,9	9,2	14,5	10,5	12,5
أفريقيا جنوب الصحراء	–	–	–	26,9	21,6	24,3	–	–	–	4,6	2,5	3,5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	–	–	–	53,9	59,3	56,6	–	–	–	17,6	17,0	17,3
شرق آسيا/الإقيانوسية	–	–	–	64,5	58,3	61,5	–	–	–	10,5	7,2	8,9
جنوب آسيا	–	–	–	53,4	35,0	44,5	–	–	–	8,2	4,6	6,5
البلدان الأكثر تقدماً	86,1	87,0	86,5	104,8	106,9	105,8	35,9	36,2	36,1	56,0	63,3	59,6
أمريكا الشمالية	–	–	–	96,5	97,4	97,0	–	–	–	74,6	93,8	84,0
آسيا/الإقيانوسية	–	–	–	107,3	108,3	107,8	–	–	–	47,9	42,6	45,3
أوروبا	–	–	–	109,8	113,1	111,4	–	–	–	45,9	49,8	47,8
العالم	51,3	41,1	46,3	62,5	53,4	58,1	13,2	11,1	12,2	16,8	15,6	16,2

* تشير بيانات عام 1980 إلى كل الدول النامية.

المصادر: اليونسكو، 1998, وضع التعليم في العالم عام 1998: المدرسون والتدريس في عالم متغير، ما عدا بيانات عام 1980 فمصدرها: اليونسكو، كتاب الإحصاء السنوي لليونسكو 1996

16 –نسبة الإناث بين التلاميذ (٪)، حسب مستويات التعليم وحسب البلد أو الإقليم العربي، وهونغ كونغ، و كوريا، لأحدث سنة متاحة

البلد	قبل المستوى الأول 95/1994	المستوى الأول 96/1995	المستوى الثاني 96/1995	المستوى الثالث 96/1995
الأردن	××46	–	–	–
الإمارات	××47	49	53	70
البحرين	47	50	67	–
الجزائر	48	39	54	40
السعودية	××54	32	47	48
السودان	×47	40	46	–
الصومال	–	–	–	–
العراق	49	–	–	–
الكويت	49	–	–	57
المغرب	30	41	38	39
اليمن	××47	28	16	–
تونس	–	41	48	43
جزر القمر	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	–
سوريا	46	43	39	39
عمان	44	49	48	–
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–
قطر	47	59	–	71
لبنان	48	66	59	50
ليبيا	–	33	–	–
مصر	48	47	46	36
موريتانيا	–	50	37	17
هونغ كونغ	48	51	51	43
كوريا	47	–	–	35

* بيانات عام 1992/1991.
× بيانات عام 1994/1993.
المصادر: اليونسكو، وضع التعليم في العالم عام 1998, المدرسون والتدريس في عالم متغير، ما عدا بيانات قبل المستوى الأول فمصدرها: اليونسكو، كتاب الإحصاء السنوي لليونسكو 1996.

17 –عدد التلاميذ للمدرّس، حسب مستويات التعليم، حسب البلد أو الإقليم العربي وهونغ كونغ وكوريا، 1980 و 1985 و 1995

البلد	قبل المستوى الأول 1980	1985	1995	المستوى الأول 1980	1985	1995	المستوى الثاني 1980	1985	1995
الأردن	27	21	23	32	31	21	21	18	20
الإمارات	(1)48	22	16	(1)16	18	17	–	13	13
البحرين	–	30	27	19	21	18	22	16	14
الجزائر	–	–	26	35	28	27	25	22	17
السعودية	25	17	13	18	16	13	13	14	11
السودان	47	42	–	34	35	36	20	25	(3)23
الصومال	15	12	–	33	19	–	21	18	–
العراق	24	17	19	28	24	22	31	30	20
الكويت	18	17	16	19	18	15	12	13	11
المغرب	(2)20	21	21	38	28	28	22	19	16
اليمن	18	–	18	35	–	–	44	–	–
تونس	–	29	–	39	32	25	20	–	(4)18
جزر القمر	–	29	29	–	35	42	–	32	25
جيبوتي	–	59	41	–	44	36	–	23	23
سوريا	31	31	22	28	26	24	–	18	17
عمان	36	23	20	23	27	26	–	13	17
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	31	–	–	42	–	–	7
قطر	–	20	22	15	13	9	10	9	10
لبنان	19	25	–	18	16	12	–	–	–
ليبيا	17	14	–	18	16	–	12	14	–
مصر	–	40	28	–	30	24	24	21	20
موريتانيا	–	–	–	41	51	52	–	24	24
هونغ كونغ	38	30	21	30	27	24	29	23	20
كوريا	20	34	21	48	38	32	39	37	24

(1)التعليم العام فقط. (2)مدرسو المدارس الدينية. (3)بيانات عام 1993/1992. (4)بيانات عام 1995/1994.
المصادر: اليونسكو 1998, وضع التعليم في العالم عام 1998: المدرسون والتدريب في عالم متغير، ما عدا بيانات 1980 فمصدرها اليونسكو، كتاب الإحصاء السنوي لليونسكو 1996.

18 – نسبة التعليم المهني في التعليم الثانوي (٪)، حسب البلد أو الإقليم العربي وهونغ كونغ وكوريا، 1980/81 و1990/1991 و 1994/1995

البلد	نسبة التعليم المهني (٪) 1980/81	1990/91	1994/95
الأردن	5,26	24,80	24,27 (3)
الإمارات	1,30	0,71	1,41
البحرين	10,59	13,25	12,69
الجزائر	1,41	7,05	5,52
السعودية	1,46	2,78	2,34 (3)
السودان	4,05	4,15	4,04(1)
الصومال	17,57	–	–
العراق	5,51	–	11,38(2)
الكويت	0,23	0,62(2)	0,69
المغرب(4)	1,27	1,50	1,44
اليمن	7,45	2,71	–
تونس	27,34	6,52	2,16
جزر القمر	–	–	–
جيبوتي	–	–	–
سوريا	4,33	7,27	9,36
عمان	6,04	2,79	(3)1,41
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–
قطر	2,77	2,92	1,78
لبنان	10,86	–	–
ليبيا	5,40	25,50	38,18(2)
مصر	21,64	18,63	32,34
موريتانيا	4,54	2,12(5)	2,46(3)
هونج كونج	6,61	–	–
كوريا	20,56	18,08	18,64

(1) بيانات عام 1991/1992. (2) بيانات عام 1992/1993. (3) بيانات عام 1993/1994. (4) لا تشمل المدارس الفنية. (5) لا تشمل البرامج المتصلة بالصحة.

المصادر: اليونسكو 1996, كتاب الإحصاء السنوي لليونسكو 1996.

19 – التوزيع النسبي لطلبة التعليم العالي (٪)، حسب المجال الدراسي وحسب البلد أو الإقليم العربي وهونغ كونغ وكوريا، 1995

البلد	المجال الدراسي: علوم التربية	العلوم الإنسانية	القانون والعلوم الاجتماعية	العلوم الطبيعية، الهندسة والزراعة	العلوم الطبية
الأردن	10	17	32	28	12
الإمارات	–	–	–	–	–
البحرين	26	××	22	39	13
الجزائر	0	13	23	52	10
السعودية	47	27	7	14	4
السودان	–	–	–	–	–
الصومال	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–
الكويت	31	8	34	23	4
المغرب	0	30	37	29	3
اليمن	–	–	–	–	–
تونس	3	25	39	24	9
جزر القمر	–	–	–	–	–
جيبوتي	28	ر	72	ر	ر
سوريا	2	21	35	29	11
عمان	–	–	–	–	–
الأراضي الفلسطينية المحتلة					
قطاع غزة	28	29	15	19	5
الضفة الغربية	9	30	27	28	6
قطر	–	–	–	–	–
لبنان	0	26	52	17	3
ليبيا	–	–	–	–	–
مصر×	17	18	40	15	8
موريتانيا	11	26	55	8	ر
هونج كونج	7	8	25	36	4
كوريا	7	18	29	39	6

* الجامعات فقط. × العلوم الإنسانية أضيفت إلى علوم التربية.

المصدر: اليونسكو، 1998, وضع التعليم في العالم لعام 1998: المدرسون والتدريس في عالم متغير.

البحث و التطوير

20 – مخرجات البحث، حسب البلد أو الإقليم العربي 1970–1975 و 1990–1995

البلد	الناتج العربي في مجال العلم والتكنولوجيا، الأوراق المنشورة في المجلات الدولية (عدد الطبعات) 1970–1975	1990–1995
الأردن	61	1472
الإمارات	1	579
البحرين	–	453
الجزائر	338	1431
السعودية	126	8306
السودان	426	690
الصومال	1	79
العراق	380	931
الكويت	148	1936
المغرب	96	2418
اليمن	4	155
تونس	145	1832
جزر القمر	–	–
جيبوتي	–	–
سوريا	38	471
عمان	1	466
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	51
قطر	–	377
لبنان	743	500
ليبيا	96	348
مصر	3261	12072
موريتانيا	–	27
البلدان العربية	5865	34594

المصدر: أنطوان زحلان، 1999. العرب وتحديات العلم والتقانة، تقدم من دون تغيير.
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 1999.

تقانات المعلومات والاتصال

21– مقياس التنمية البشرية ومؤشرات الفجوة الرقمية، حسب البلد أو الإقليم العربي ومناطق مختارة

البلد	مؤشر التنمية البشرية 1998	عدد الهواتف الثابتة (لكل 1 000 نسمة) 1999	عدد الحواسيب الشخصية (لكل 1 000 نسمة) 1999	عدد مواقع الإنترنت (لكل 1 000 نسمة) 2000	إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت (بالألف)
الأردن	0,71	87	14	1	14
الإمارات	0,80	332	102	92	167
البحرين	0,82	249	140	17	62
الجزائر	0,69	52	6	0	0
السعودية	0,74	129	57	2	14
السودان	0,47	9	3	0	0
الصومال	–	–	–	–	–
العراق	0,58	30	0	0	0
الكويت	0,83	240	121	23	53
المغرب	0,58	53	11	0	2
اليمن	0,45	17	2	0	1
تونس	0,71	90	15	0	12
جزر القمر	–	–	–	–	–
جيبوتي	0,45	14	10	0	0
سوريا	0,65	99	14	0	1
عمان	0,72	90	26	3	20
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–
قطر	0,81	263	136	1	76
لبنان	0,73	201	46	12	70
ليبيا	0,75	101	0	0	1
مصر	0,63	75	12	1	7
موريتانيا	0,45	6	27	0	0
البلدان العربية	0,64	88	19	2	1525
جنوب آسيا	0,56	23	3	2	3034
أفريقيا جنوب الصحراء	0,46	14	8	3	2357
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	0,69	82	17	4	23593
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0,76	130	38	30	10184

المصادر: البنك الدولي 2001 ,مؤشرات التنمية في العالم، ما عدا بيانات مؤشر التنمية البشرية فمصدرها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعدد مستخدمي الإنترنت: الإسكوا 2000 تقرير فريق الخبراء حول أولويات التنمية وتكنولوجيا المعلومات: المنافسة في اقتصاد عالمي يقوم على المعرفةس، بيروت 15-16 أيار/مايو 2000.

22 – مؤشر الإنجاز التقاني، حسب البلد أو الإقليم العربي وبعض الدول الأكثر تقانة

	مؤشر الإنجاز التقاني		حالة العلم والتقانة	الابتكار التقاني	انتشار المخترعات الحديثة	انتشار المخترعات القديمة
				براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين، (لكل مليون نسمة)	صادرات مرتفعة ومتوسطة التقانة (من إجمالي الصادرات السلعية ٪)	خطوط هواتف ثابتة ومحمول، (لكل 1 000 نسمة)
البلد	الرتبة	القيمة		×1998	1999	1999
الأردن	–	–	–	–	–	105
الإمارات	–	–	–	–	–	754
البحرين	–	–	–	–	5,7××	453
الجزائر	58	0,221	(2)	–	1,0	54
السعودية	–	–	–	(.)	5,2××	170
السودان	71	0,071	(3)	–	0,4××	9
الصومال	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–
الكويت	–	–	–	–	6,8	398
المغرب	–	–	–	3	12,4××	66
اليمن	–	–	–	–	–	18
تونس	51	0,255	(2)	–	19,7	96
جزر القمر	–	–	–	–	–	10
جيبوتي	–	–	–	–	–	14
سوريا	56	0,240	(2)	–	1,2	102
عمان	–	–	–	–	13,2	139
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–		–	–	–	–
قطر	–	–	–	–	–	406
لبنان	–	–	–	–	–	–
ليبيا	–	–	–	–	1,8××	–
مصر	57	0,236	(2)	(.)	8,8	77
موريتانيا	–	–	–	–	–	6
فنلندا	1	0,744	(1)	187	50,7	×1203
الولايات المتحدة الأمريكية	2	0,733	(1)	289	66,2	×993
اليابان	4	0,698	(1)	994	80,8	×1007
كوريا الجنوبية	5	0,666	(1)	779	66,7	×938
إسرائيل	18	0,514	(1)	74	45,0	918
البرازيل	43	0,311	(2)	2	32,9	238

*لحساب قيمة مؤشر الإنجاز التقانى، وضع صفراً لقيم البلدان التى لم تتوافر عنها بيانات. ×× بيانات عام 1998.

×لحساب مؤشر الإنجاز التقاني، استخدمت القيمة (901) كوسط مرجع لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

حالة العلم والتقانة

(1) دولة قائدة (2) مطبق حيوي (3) مهمّشة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية 2001, مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك.

23 –حجم قوة العمل، ومعدل نموها السنوي ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي، حسب البلد أو الإقليم العربي 1997

البلد	قوة العمل الجملة (بالألف)	معدل النمو (٪) السنوي 1980–1997	معدل المساهمة في (٪) النشاط الاقتصادي ذكور	إناث	إجمالي
الأردن	1671	5,3	43,8	13,4	28,9
الإمارات	1150	4,5	67,3	18,9	49,8
البحرين	260	3,8	62,5	20,6	44,6
الجزائر	9416	4,0	46,9	16,7	32,0
السعودية*	6355	4,9	50,3	10,4	32,6
السودان	10945	2,8	55,7	22,7	39,2
الصومال	4411	2,2	49,4	37,1	43,2
العراق	5746	2,9	43,4	10,3	27,1
الكويت	647	1,6	49,4	24,7	37,4
المغرب	10748	2,6	51,0	27,1	39,1
اليمن	5163	4,6	45,5	17,7	31,7
تونس	3562	2,9	52,1	23,9	38,2
جزر القمر	295	3,2	51,4	39,1	45,3
جيبوتي	166	–	–	–	28,4
سوريا	4559	3,7	44,5	16,2	30,5
عمان	645	3,9	42,9	8,6	26,9
الأراضي الفلسطينية المحتلة	635	5,5	–	–	20,1
قطر	312	6,6	72,0	22,0	54,9
لبنان	1068	2,1	49,6	19,1	34,0
ليبيا*	1652	3,4	43,0	12,9	28,6
مصر	23817	2,6	51,4	22,1	37,0
موريتانيا	1100	2,3	52,1	39,9	46,0
البلدان العربية	94323				

*العمالة الوطنية والوافدة معاً.

المصادر: منظمة العمل الدولية، 1998, تقرير عن العمل في العالم 1998/99: القابلية للاستخدام في الاقتصاد العالمي، أهمية التدريب – ص 218. ماعدا فلسطين وجيبوتي من مصادر أخرى.

24 –معدلات البطالة السافرة، حسب البلد أو الإقليم العربي، أحدث بيانات متاحة

البلد		عدد المتعطلين (15+)	معدل البطالة (٪)	المصدر والملاحظات
الأردن	1999	172080	14,4	– التقرير السنوي لوزارة العمل
الإمارات	1995	335321	2,6	– الكتاب الدوري لإحصائيات الإمارات
البحرين	1997	6147	3,1	– المجموعة الإحصائية 1998, دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء
	أبريل 2001	9670	–	– تصريح لوزير العمل في البحرين في 24/4/2001
الجزائر	1995	–	29,9	– منظمة العمل الدولية، تقرير عن العمل في العالم ،2000, ص 298
	1997	2049000	26,4	(النسخة الفرنسية)
السعودية	2001	128590	15,0	(بين السعوديين الذكور) تقرير البنك السعودي الأمريكي، قدر عدد العاطلين من حجم القوى العاملة عام 1996 مع معدل نمو 3,3
السودان	1996	1250000	17,0	– مسح الهجرة والقوى العاملة (شمال السودان) وزارة العمل
الصومال		–	–	
العراق		–	–	–
الكويت	1999	8917	7,1	– السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في 30/6/1999, وزارة التخطيط
المغرب	1997	–	17,8	منظمة العمل الدولية، تقرير عن العمل في العالم، 2000, ص 298 (النسخة الفرنسية)
	1999	1456000	15,1	– المغرب، وزارة التخطيط، إدارة الإحصاء
	نهاية 1999	1456000	14,5	– وزارة التخطيط– إدارة الإحصاء
اليمن	1998	340999	8,2	– الكتاب الإحصائي السنوي لعام 1999, وزارة التخطيط والتنمية
تونس	1996	180850 (+18)	7,2	– منظمة العمل الدولية، الكتاب السنوي لإحصائيات العمل 1999
	1999	490464 (+14)	15,6	– المسح الوطني حول السكان والتشغيل 1999, قدر عدد العاطلين من مجموع عدد النشطين عام 1999 وكان عددهم (3144) ألف
جزر القمر	–	–		
جيبوتي	–	–		
سوريا	1998	393983	8,9	– وزارة العمل، تقرير رسمي
	1999	–	6,5	– مكتب الإحصاء المركزي، 1997
عمان	1996	52510	17,2	– مسح القوى العاملة لعام 1996 نفذ في ديسمبر وظهرت نتائجه في 1999– الإحصائيات الاجتماعية بوزارة الاقتصاد
الأراضي الفلسطينية المحتلة	1996	200000	51	– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
	1999		79000	11,8 – أبو الشكر (المعابر مغلقة)
قطر	1997	6564	5,1	– التعداد العام للسكان والمساكن، 1997, مجلس التخطيط
لبنان	1997	116058	8,5	– القوى العاملة في عام 1997, إدارة الإحصاء المركزي
ليبيا	1995	119532	11,2	– المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي 1998, الجامعة العربية
مصر	1996	1535000	8,7	– النتائج النهائية لتعداد السكان لعام 1996
موريتانيا		–	–	–

25- البطالة بين الشباب البالغين (15-24) سنة في بعض البلدان العربية، سنوات مختلفة

البلد	معدل البطالة بين الشباب (٪) ذكور	إناث	جملة	نصيب الشباب من البطالة (٪) ذكور	إناث	جملة
البحرين						
1990	5,7	6,7	6,0	68,5	68,2	68,4
1995	11,9	13,5	12,6	77,6	71,1	75,4
1997	–	–	–	67,6	58,9	64,7
الجزائر						
1990	46,2	14,4	38,7	65,0	78,0	66,0
1992	–	–	–	64,8	75,4	65,7
المغرب (حضر)						
1999	–	–	38,2	41,8	33,1	39,5
سوريا						
1998	–	–	–	73,7	71,3	73,2
فلسطين						
1999	–	–	–	43,0	23,1	42,4
قطر (1997)						
قطريون	–	–	–	44,2	45,4	44,6
غير قطريين	–	–	–	59,0	61,0	59,6
لبنان (1997)						
19-15	29,7	21,6	28,6	–	–	–
24-20	20,1	11,5	17,8	–	–	–
مصر						
1990	17,1	43,4	26,4	57,9	66,3	62,5
1995	24,5	59,0	34,4	66,4	70,5	68,4
1998	–	–	–	63,1	59,9	61,5

المصادر: (مصادر جدول معدلات البطالة حسب البلد والسنة (جدول 24)): ماعدا بيانات البحرين، ومصر (1990 و1995)، والجزائر:
ILO, 1999 Key Indicators Geneva, p 249. of the Labour Market

26- تطور قيمة الأجور الإسمية والحقيقية في الصناعة في بعض البلدان العربية المختارة وكوريا، 1991-1996 (1990=100)

البلد	1991 اسمي	1991 حقيقي	1992 اسمي	1992 حقيقي	1993 اسمي	1993 حقيقي	1994 اسمي	1994 حقيقي	1995 اسمي	1995 حقيقي	1996 اسمي	1996 حقيقي
الأردن	100,0	92,4	103,5	92,0	106,7	91,9	112,2	93,2	114,6	93,0	–	–
البحرين	98,1	97,2	90,8	90,3	84,6	82,0	83,7	80,8	–	–	–	–
الجزائر×	–	–	100,0	100,0	124,6	102,5	139,0	86,8	162,7	79,1	191,6	77,4
السودان	–	–	322,4	68,1	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	101,9	85,0	114,8	84,3	129,6	84,9	142,6	86,5	155,6	87,0	–	–
كوريا	116,9	106,9	135,2	116,3	149,9	123,0	173,1	133,9	190,2	140,8	213,5	150,6

* سنة الأساس 1992.
المصدر: منظمة العمل الدولية، 1999 المؤشرات الرئيسية لسوق العمل ص 399, جنيف.

27 –الدساتير السارية، حسب البلد أو الإقليم العربي

البلد	اسم الوثائق الدستورية	تاريخ إصدار الدستور وتعديلات لاحقة
الأردن	الدستور– الميثاق الوطني	1952, 1992
الإمارات	–	–
البحرين	ميثاق العمل الوطني	1973, 2001
الجزائر	–	1976, 1988, 1989, 2001
السعودية	القانون الأساسي	1992
السودان	–	–
الصومال	–	–
العراق	الدستور	1990
الكويت	الدستور	1962
المغرب	الدستور	1972, 1992, 1996
اليمن	الدستور	1996
تونس	الدستور	1991
جزر القمر	–	–
جيبوتي	–	–
سوريا	الدستور	1973
عمان	القانون الأساسي	1996
فلسطين	–	–
قطر	–	–
لبنان	الدستور	1926, 1996
ليبيا	إعلان بتأسيس السلطة الشعبية	1977
مصر	الدستور	1971, 1980
موريتانيا	الدستور	1991, 1994

المصدر: Web site: http://www.Constitution Finder.

28– معدلات مشاركة الناخبين، حسب البلد أو الإقليم العربي

البلد	نوعية الانتخابات	السنة	معدل المشاركة (٪)
الأردن	تشريعية	1989	63,20
	–	1993	68,30
	–	1997	45,45
الإمارات	–	–	
البحرين	استفتاء على الميثاق الوطني	2001	90,30
الجزائر	رئاسية	1997	66,30
	تشريعية	1999	60,25
السعودية	–	–	
السودان	رئاسية، وتشريعية	2000	–
الصومال	–	–	
العراق	تشريعية	2000	83,60
الكويت	مجلس الأمة	1999	80,00
المغرب	تشريعية	1993	63,70
		1997	58,30
اليمن	رئاسية	1997	61,00
	تشريعية	1999	66,00
	محلية	2001	–
تونس	رئاسية	1999	89,70
	تشريعية	1999	91,50
جزر القمر	–	–	
جيبوتي	–	–	
سوريا	تشريعية	1998	77,80
	رئاسية	2000	لا ينطبق
عمان	مجلس الشورى 1997	–	
الأراضي الفلسطينية المحتلة	الهيئة التشريعية الوطنية	1996	90,00
قطر	انتخابات محلية	1999	85,00
لبنان	تشريعية	1992	44,00
	–	1996	–
	–	2000	–
ليبيا	–	–	
مصر	مجلس الشعب	2000	27,50
موريتانيا	رئاسية	1997	65,60
	تشريعية		

المصدر: Arab Social Science Research (ASSR) Web site..

29 – الأحزاب السياسية الأساسية والممنوعة، حسب البلد أو الإقليم العربي

البلد	عدد الأحزاب المصرح لها	عدد الأحزاب السياسية الحكومية،2000	عدد الأحزاب الممنوعة
الأردن	36	غير حزبية	–
الجزائر	37	6	4
السودان	15	1	9 جماعات سرية
العراق	1	1	19
المغرب	22	7	1
اليمن	5	2	–
تونس	7	1	9
سوريا	6	1	6
الأراضي الفلسطينية المحتلة	6	1	–
لبنان	18	–	–
ليبيا	–	–	10 جماعات مبعدة
مصر	16	1	10
موريتانيا	–	–	–

المصدر:
Banks, Arthur S. & Thomas C. Muller, 1998 (Eds.) "Political Handbook of the World"
CSA Publication, Binghamton, State University of New York..

30– وضع حرية المؤسسات، حسب البلد أو الإقليم العربي

البلد	عدد الجمعية الأهلية (السنة)		عدد المنظمات المهنية	عدد النقابات	نسبة القادة المنتخبين×
الأردن	587	(1992)	12	17	–
الإمارات	89	(1992)	10	غير مصرح لها	–
البحرين	66	(1992)	10	–	–
الجزائر	–		–	–	–
السعودية	125	(1992)	–	غير مصرح لها	–
السودان	262	(1991)	–	13	77,0
الصومال	–		–	–	–
العراق	–		–	–	–
الكويت	29	(1988)	16	–	–
المغرب	159	(1993)	–	–	93,4
اليمن	223	(1992)	–	–	–
تونس	5186	(1993)	–	–	91,7
جزر القمر	–				
جيبوتي	–		–	–	–
سوريا	628	(1992)	–	–	–
عمان	16	(1989)	–	غير مصرح لها	–
الأراضي الفلسطينية المحتلة	444	(1992)	–	–	71,5
قطر	3	(1988)	–	–	–
لبنان	1302	(1993)	–	–	66,7
ليبيا	–		34	–	–
مصر	13239	(1991)	23	23	93,6
موريتانيا	7	(1988)	–	–	–

*من عينة تضم 1 457 جمعية في 11 بلد/إقليم عربي.
المصادر: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع شهيدة الباز، 1997.
لجنة متابعة مؤتمرات المنظمات الأهلية العربية، القاهرة، ص 101. وآفاق المستقبل.
ماعدا عدد الجمعيات الأهلية: سارة بن نفيسة، أماني قنديل، 1994. الجمعيات الأهلية في مصر. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص 38.

31- الانضمام إلى معاهدات دولية مختارة خاصة بحقوق الإنسان، حسب البلد أو الإقليم العربي 2000

البلد	اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز العنصري	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره	اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل
الأردن	××	××	××	××		××	××
الإمارات	××						××
البحرين	××					××	××
الجزائر	××	××	××	×	××	××	××
السعودية	××					××	××
السودان	××	××	××		××	×	××
الصومال	××	××	××			××	
العراق	××	××	××	××			××
الكويت	××	××	××	××		××	××
المغرب	××	××	××	××	××	××	××
اليمن	××	××	××	××	××	××	××
تونس	××	××	××	××	××	××	××
جزر القمر				××			××
جيبوتي				××			××
سوريا	××	××	××				××
عمان							××
الأراضي الفلسطينية المحتلة							
قطر	××					××	××
لبنان	××	××	××	××			××
ليبيا	××	××	××	××		××	××
مصر	××	××	××	××	××	××	××
موريتانيا	××						××

*وقعت ولم تصدق بعد.

×× دولة طرف.

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000, تقرير التنمية البشرية لعام 2000, مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك: ماعدا بيانات الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين: منظمة العفو الدولية، 2000. منظمة العفو الدولية: تقرير العام 2000". دار النشر العربية عرباي، نيقوسيا.

32– بيئة الاقتصاد الجزئي، حسب البلد أو الإقليم العربي وبلدان ومناطق مختارة

البلد	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		معدل الاستثمار الخاص (٪)		معدل الاستثمار العام (٪)		معدل الانفتاح (٪)		معدل التضخم (٪)	
	84–1972	98–1985	84–1960	98–1985	84–1960	98–1985	84–1960	98–1985	1960	1985
الأردن	–	–	19	18	17	10	121	125	10	6
الإمارات	–	–	–	–	–	–	107	118	–	–
البحرين	33	33	–	–	–	–	219	189	9	0
الجزائر	–	–	29	20	12	10	58	45	8	17
السعودية	–	–	–	–	–	–	96	77	7	1
السودان	–	–	10	10	5	3	31	15	14	72
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الكويت	35	66	–	–	–	–	100	98	7	3
المغرب	33	30	12	12	11	10	46	56	7	5
اليمن	–	32	–	–	–	–	–	61	–	–
تونس	32	34	13	14	15	12	60	86	9	6
جزر القمر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جيبوتي	–	35	–	–	–	–	–	115	–	–
سوريا	41	25	–	–	–	–	45	59	8	17
عمان	–	–	–	–	–	–	97	85	–	–
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	–	–	–	–	–	–	–	–	5	3
لبنان	–	34	–	–	–	–	–	92	–	–
ليبيا	–	–	–	–	–	–	90	–	–	–
مصر	49	36	12	11	13	12	51	51	9	14
موريتانيا	43	–	15	12	16	10	97	106	–	7
هونج كونج	–	–	–	–	–	–	–	–	–	6
إندونيسيا	20	18	15	21	8	8	12	21	99	11
ماليزيا	27	27	18	22	11	12	55	65	4	3
سنغافورة	20	22	–	–	–	–	89	156	4	2
كوريا الجنوبية	16	17	22	27	6	8	312	362	14	6
تايلاند	17	16	20	29	7	8	42	76	6	5
البلدان العربية	27	30	16	14	13	9	87	86	12	17
اقتصادات البترول المختلطة	–	–	29	20	12	10	58	45	8	17
اقتصادات البترول	34	49	–	–	–	–	118	114	7	2
اقتصادات تحويلية	39	32	14	14	14	11	65	78	8	10
اقتصادات الصادرات الأولية	43	33	12	11	10	6	64	74	14	39
شرق آسيا	20	20	19	24	8	9	102	136	25	5
أفريقيا جنوب الصحراء	26	30	10	11	10	9	64	70	14	20

المصدر: World Bank, Global Development Network Growth Data.

33 – الموقع والجغرافية*، حسب البلد أو الإقليم العربي وبلدان ومناطق مختارة

البلد	نسبة السواحل الصالحة للملاحة (٪)	كثافة السكان في المائة كم المحيطة بالسواحل الصالحة للملاحة	النسبة من المناخ المعتدل
الأردن	12	52	10,7
الإمارات	70	37	0
البحرين	87	985	0
الجزائر	4	221	6,5
السعودية	11	35	0
السودان	2	15	0
الصومال	–	–	–
العراق	1	178	1,9
الكويت	91	96	0
المغرب	35	117	0,1
اليمن	37	53	0
تونس	46	97	0,1
جزر القمر	–	–	–
جيبوتي	95	8	0
سوريا	12	338	37,5
عمان	45	7	0
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–
قطر	96	63	0
لبنان	100	337	100,0
ليبيا	10	28	1,4
مصر	37	175	0
موريتانيا	7	14	0
هونج كونج	–	–	–
إندونيسيا	24	453	0
ماليزيا	83	528	0
سنغافورة	76	77	0
كوريا الجنوبية	89	6466	5,8
تايلاند	27	170	0
البلدان العربية	42	150	8,3
اقتصادات البترول المختلطة	3	200	4,2
اقتصادات البترول	59	179	0,2
اقتصادات تحويلية	40	186	24,7
اقتصادات الصادرات الأولية	35	23	0
شرق آسيا	60	1539	1,2
أفريقيا جنوب الصحراء	27	79	1,8

* بيانات نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

34- مقياس التنمية البشرية، حسب البلد أو الإقليم العربي ومناطق مختارة، 1998

البلد	مقياس التنمية البشرية	عدد السكان (بالمليون)	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	معدل التعليم عند الكبار	نسبة الالتحاق الإجمالية بمستويات التعليم الثلاثة (٪)	الناتج المحلي الإجمالي (بالبليون) دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار، م ق ش)
الأردن	0,72	4,8	70,4	88,6	69	7,4	3347
الإمارات	0,81	2,8	75,0	74,6	70	47,2	17719
البحرين	0,82	0,6	73,1	86,5	81	5,3	13111
الجزائر	0,68	28,9	69,2	65,5	69	47,3	4792
السعودية	0,75	20,7	71,7	75,2	57	128,9	10158
السودان	0,48	29,5	55,4	55,7	34	10,4	1394
الصومال	–	–	–	–	–	–	–
العراق	0,58	21,8	63,8	53,7	50	–	3197
الكويت	0,84	2,3	76,1	80,9	58	25,2	25314
المغرب	0,59	28,8	67,0	47,1	50	35,5	3305
اليمن	0,45	17,1	58,5	44,1	49	4,3	719
تونس	0,70	9,3	69,8	68,7	72	20,0	5404
جزر القمر	0,51	0,7	59,2	58,5	39	0,2	1398
جيبوتي	0,45	0,6	50,8	62,3	21	×0,5	1266
سوريا	0,66	15,6	69,2	72,7	59	17,4	2892
عمان	0,73	2,3	71,1	68,8	58	15,0	9960
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–	–
قطر	0,82	0,5	71,9	80,4	74	×9,2	20987
لبنان	0,74	3,4	70,1	85,1	77	17,2	4326
ليبيا	0,76	5,2	70,2	78,1	92	–	6697
مصر	0,62	60,7	66,7	53,7	74	82,7	3041
موريتانيا	0,45	2,5	53,9	41,2	42	1,0	1563
البلدان العربية	0,64	258,0	66,0	59,7	60	473,6	4140
مستوى رفاه منخفض	0,42	49,7	50,9	48,8	37	197,0	994
مستوى رفاه متوسط	0,67	202,1	66,9	76,9	65	4779,8	3458
مستوى رفاه مرتفع	0,91	6,2	77,0	98,5	90	23251,2	21799
جنوب آسيا	0,56	1364,5	63,0	54,3	52	670,5	2112
العالم	0,71	5819,8	66,9	78,8	64	28228,1	6526

× بيانات عام 1996.

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك.

جامعة الدول العربية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

35 –الحرية والمكونات المؤسسية للرفاه:× مؤشرات معيارية، حسب البلد أو الإقليم العربي ومناطق مختارة، 98/1997

البلد	التمثيل والمساءلة	عدم الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	عبء الضبط	حكم القانون	الكسب غير المشروع
الأردن	0,15	0,06–	0,63	0,42	0,71	0,14
الإمارات	0,55–	0,83	0,14	0,30	0,77	0,03–
البحرين	1,04–	0,08–	0,24	0,75	0,67	0,22–
الجزائر	1,31–	2,42–	1,09–	1,17–	1,10–	0,88–
السعودية	1,10–	0,24	0,35–	0,15–	0,49	0,58–
السودان	1,50–	1,73–	1,70–	0,83–	1,35–	1,05–
الصومال	–	–	–	–	–	–
العراق	1,75–	2,25–	1,88–	3,14–	1,84–	1,27–
الكويت	0,00	0,68	0,06–	0,09–	0,91	0,62
المغرب	0,24–	0,09	0,27	0,22	0,68	0,13
اليمن	0,42–	1,47–	0,62–	0,52–	1,01–	0,85–
تونس	0,59–	0,66	0,63	0,43	0,65	0,02
جزر القمر	0,06	–	–	–	–	–
جيبوتي	0,60–	–	–	0,52–	0,24–	–
سوريا	1,36–	0,08	1,18–	0,92–	0,29–	0,79–
عمان	0,57–	0,91	0,90	0,31	1,08	0,48
الأراضي الفلسطينية المحتلة–		–	–	–	–	–
قطر	0,78–	1,38	0,48	0,33	1,27	0,57
لبنان	0,40–	0,25–	0,17	0,10	0,26	0,40
ليبيا	1,35–	1,18–	1,32–	2,38–	1,11–	0,88–
مصر	0,67–	0,07–	0,14–	0,12	0,13	0,27–
موريتانيا	0,97–	–	–	0,85–	0,56–	–
البلدان العربية	0,75–	0,27–	0,29–	0,40–	0,01	0,26–
مستوى رفاه منخفض	0,87–	1,60–	1,16–	0,68–	0,79–	0,95–
مستوى رفاه متوسط	0,76–	0,39–	0,31–	0,56–	0,03–	0,32–
مستوى رفاه مرتفع	0,59–	0,70	0,20	0,32	0,90	0,24

*القيم معايرة على التوزيع المعتاد القياسي (الوسط الحسابي يساوي صفرا والانحراف المعياري يساوي الوحدة).

المصادر: المؤشرات محسوبة على أساس بيانات من:

Kaufmann, D., A. Kraay and P. Zoido-Lobaton, 1999a "Governance Matters" *Working Paper no. 2195,* World Bank, Washington D.C Kaufmann, D., A. Kraay and P. Zoido-Lobaton, 1999b "Aggregating Governance Indicators" World Bank, Washington D.C., mimeo

36 – ترتيب 111 بلدا وفق مؤشر التنمية الإنسانية ومقياس التنمية البشرية

البلد	ترتيب مقياس التنمية البشرية 1998	ترتيب مؤشر التنمية الإنسانية (العربي)	مؤشر التعليم 1998	عدد الحواسيب المتصلة بالإنترنت لكل 1000 نسمة 1998	العمر المتوقع عند الولادة، 1998	درجة الحرية 1998	مقياس تمكين المرأة 1995	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالمليون طن متري من معادل الكربون)
السويد	5	1	0,99	42,86	78,7	1,00	0,76	6,2
سويسرا	12	2	0,93	34,51	78,7	1,00	0,51	6,1
كندا	1	3	0,99	36,94	79,1	1,00	0,66	13,8
هولندا	7	4	0,99	39,75	78,0	1,00	0,63	10,0
النرويج	2	5	0,98	71,75	78,3	1,00	0,75	15,4
نيوزيلندا	18	6	0,98	35,20	77,1	1,00	0,64	8,3
فنلندا	11	7	0,99	89,17	77,0	1,00	0,72	11,6
أستراليا	4	8	0,99	40,09	78,3	1,00	0,57	17,0
النمسا	15	9	0,95	21,20	77,1	1,00	0,61	7,3
الدانمرك	13	10	0,97	56,29	75,7	1,00	0,68	10,8
الولايات المتحدة	4	11	0,97	112,77	76,8	1,00	0,62	19,7
المملكة المتحدة	9	12	0,99	24,59	77,3	0,98	0,48	9,5
أسبانيا	19	13	0,96	7,79	78,1	0,98	0,45	5,9
فرنسا	11	15	0,97	8,57	78,2	0,98	0,43	6,2
إيطاليا	18	15	0,93	6,71	78,3	0,98	0,59	7,1
بلجيكا	7	16	0,99	20,58	77,3	0,98	0,48	10,5
أيرلندا	16	17	0,96	15,17	76,6	1,00	0,47	9,8
اليابان	8	18	0,94	13,34	80,0	0,98	0,44	9,3
البرتغال	24	19	0,92	5,60	75,5	1,00	0,44	4,9
بربادوس	25	20	0,91	0,16	76,5	1,00	0,55	3,2
أوروغواي	31	21	0,91	4,68	74,1	0,98	0,36	1,8
لوكسمبرغ	15	22	0,89	18,26	76,8	1,00	0,54	20,2
كوستاريكا	35	23	0,85	0,85	76,2	0,98	0,47	1,4
هنغاريا	32	24	0,91	9,41	71,1	0,98	0,51	6,0
مالطة	23	25	0,87	4,79	77,3	1,00	0,33	4,8
جزر البهاما	27	26	0,88	1,63	74,0	0,98	0,53	6,0
بليز	39	27	0,86	1,10	74,9	0,98	0,37	1,6
قبرص	20	28	0,92	7,94	77,9	0,75	0,39	7,1
اليونان	22	29	0,91	4,71	78,2	0,97	0,34	7,7
بولندا	33	30	0,92	3,37	72,7	0,98	0,43	9,3
شيلي	30	31	0,90	2,03	75,1	0,68	0,40	3,4
الأرجنتين	28	32	0,91	1,84	73,1	0,67	0,42	3,7
الفلبين	51	33	0,91	0,13	68,6	0,82	0,44	0,9
بلغاريا	42	34	0,90	1,23	71,3	0,82	0,48	6,5
بنما	40	35	0,85	0,27	73,8	0,82	0,43	2,5
ترينيداد وتوباغو	36	36	0,84	1,52	74,0	0,98	0,53	17,2
الجمهورية الدومينيكية	57	37	0,79	0,59	70,9	0,83	0,41	1,6
جمهورية كوريا	26	38	0,95	4,01	72,6	0,83	0,26	9,0
موريشيوس	48	39	0,77	0,50	71,6	0,98	0,35	1,5
كولومبيا	47	40	0,85	0,44	70,7	0,65	0,44	1,8
غانا	63	41	0,88	0,08	64,8	0,83	0,46	1,1
فيجي	45	42	0,88	0,27	72,9	0,52	0,31	1,0
سنغافورة	21	43	0,86	21,20	77,3	0,33	0,42	19,5
رومانيا	44	44	0,88	1,05	70,2	0,83	0,35	5,3
المكسيك	37	45	0,84	1,18	72,3	0,65	0,40	3,7
سري لانكا	55	46	0,83	0,03	73,3	0,65	0,29	0,4
فنزويلا	44	47	0,84	0,34	72,6	0,82	0,39	6,5
السلفادور	66	48	0,73	0,14	69,4	0,82	0,40	0,7
إكوادور	59	49	0,85	0,13	69,7	0,82	0,38	2,1
باراغواي	53	50	0,84	0,22	69,8	0,52	0,34	0,7
نيكاراغوا	74	51	0,66	0,16	68,1	0,82	0,43	0,7
تايلند	50	52	0,84	0,34	68,9	0,82	0,37	3,5
البرازيل	49	53	0,84	1,30	67,0	0,65	0,36	1,7
بيرو	52	54	0,86	0,19	68,6	0,35	0,40	1,1
الرأس الأخضر	67	55	0,75	0,00	69,2	0,98	0,38	0,3

البلد	ترتيب مقياس التنمية البشرية 1998	ترتيب مؤشر التنمية الإنسانية (العربي)	مؤشر التعليم 1998	عدد الحواسيب المتصلة بالإنترنت (لكل 1000 نسمة) 1998	العمر المتوقع عند الولادة، 1998	درجة الحرية 1998	مقياس تمكين المرأة 1995	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالمليون طن متري من معادل الكربون)
هندوراس	72	56	0,68	0,02	69,6	0,82	0,41	0,7
جزر سليمان	77	57	0,57	0,05	71,9	0,98	0,20	0,4
كوبا	38	58	0,89	0,01	75,8	0,00	0,52	2,8
ماليزيا	42	59	0,79	2,16	72,2	0,33	0,38	5,8
بوليفيا	73	60	0,80	0,08	61,8	0,97	0,34	1,3
(الغربية) ساموا	61	61	0,75	0,01	71,7	0,82	0,31	0,8
بوتسوانا	78	62	0,74	0,42	46,2	0,83	0,41	1,4
ملديف	58	63	0,89	0,38	65,0	0,18	0,29	1,1
غواتيمالا	76	64	0,61	0,08	64,4	0,65	0,39	0,6
سوازيلند	71	65	0,76	0,29	60,7	0,20	0,36	0,4
سورينام	46	66	0,89	0,00	70,3	0,65	0,35	4,9
تركيا	56	67	0,76	0,73	69,3	0,48	0,23	2,9
الأردن	60	68	0,82	0,06	70,4	0,48	0,23	2,5
إندونيسيا	69	69	0,79	0,07	65,6	0,20	0,36	1,2
الكويت	29	70	0,73	3,44	76,1	0,35	0,24	25,3
غانا	82	71	0,60	0,01	60,4	0,67	0,31	0,2
الصين	64	72	0,79	0,01	70,1	0,02	0,47	2,8
لبنان	54	73	0,82	0,74	70,1	0,18	0,21	4,6
الإمارات العربية المتحدة	34	74	0,73	7,61	75,0	0,18	0,24	36,3
نيبال	91	75	0,46	0,01	57,8	0,65	0,32	0,1
زمبابوي	84	76	0,81	0,08	43,5	0,35	0,40	1,6
بابوا غينيا الجديدة	85	77	0,54	0,03	58,3	0,82	0,23	0,6
بنن	101	78	0,40	0,00	53,5	0,83	0,27	0,1
المغرب	79	79	0,48	0,07	67,0	0,35	0,27	1,0
الهند	81	80	0,55	0,01	62,9	0,82	0,23	1,1
موزامبيق	107	81	0,37	0,01	43,8	0,65	0,35	0,1
بنغلاديش	93	83	0,39	0,00	58,6	0,80	0,29	0,2
ملاوي	104	83	0,64	0,00	39,5	0,82	0,26	0,1
زامبيا	99	84	0,67	0,03	40,5	0,35	0,27	0,3
جزر القمر	88	85	0,52	0,01	59,2	0,35	0,16	0,1
مالي	105	86	0,34	0,00	53,7	0,67	0,24	0,0
هايتي	96	87	0,40	0,00	54,0	0,48	0,35	0,2
غينيا - بيساو	108	88	0,36	0,01	44,9	0,64	0,33	0,2
السنغال	100	89	0,36	0,02	52,7	0,50	0,27	0,4
باكستان	87	90	0,44	0,02	64,4	0,48	0,15	0,7
بوركينا فاسو	111	91	0,22	0,02	44,7	0,35	0,28	0,1
مصر	75	92	0,60	0,04	66,7	0,17	0,24	1,5
تونس	65	93	0,70	0,00	69,8	0,18	0,25	1,8
توغو	92	94	0,57	0,03	49,0	0,18	0,18	0,2
الكاميرون	86	95	0,64	0,00	54,5	0,03	0,34	0,3
جمهورية أفريقيا الوسطى	106	96	0,38	0,00	44,8	0,65	0,21	0,1
الجزائر	68	97	0,67	0,00	69,2	0,18	0,27	3,3
غامبيا	103	98	0,37	0,01	47,4	0,03	0,32	0,2
جيبوتي	95	99	0,49	0,01	50,8	0,33	0,13	0,6
إيران (جمهورية -الإسلامية)	63	101	0,73	0,00	69,5	0,17	0,24	3,8
إثيوبيا	110	101	0,33	0,00	43,4	0,50	0,21	0,0
غينيا الاستوائية	84	102	0,76	0,00	50,4	0,00	0,25	0,4
الجمهورية العربية السورية	70	103	0,68	0,00	69,2	0,00	0,29	3,1
بوروندي	109	104	0,38	0,00	42,7	0,02	0,34	0,0
السودان	90	105	0,48	0,00	55,4	0,00	0,22	0,1
كوت ديفوار	99	106	0,43	0,02	46,9	0,20	0,16	0,9
نيجيريا	97	107	0,55	0,00	50,1	0,20	0,20	0,7
موريتانيا	94	108	0,41	0,01	53,9	0,18	0,16	1,3
أنغولا	102	109	0,36	0,00	47,0	0,17	0,28	0,4
العراق	80	110	0,52	0,00	63,8	0,00	0,39	4,4
الكونغو	89	111	0,74	0,00	48,9	0,03	0,21	1,9

البلد	ترتيب مقياس التنمية البشرية 1998	ترتيب مؤشر التنمية الإنسانية (العربي)	مؤشر التعليم 1998	عدد الحواسيب المتصلة بالإنترنت لكل 1000 نسمة 1998	العمر المتوقع عند الولادة، 1998	درجة الحرية 1998	مقياس تمكين المرأة 1995	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالمليون طن متري من معادل الكربون)
البحرين	13688	مرتفع						
الكويت	–	مرتفع						
الإمارات العربية المتحدة	18162	مرتفع						
قطر	–	مرتفع						
الجماهيرية العربية الليبية	–	متوسط						
لبنان	4705	متوسط						
المملكة العربية السعودية	10815	متوسط						
عمان	–	متوسط						
الأردن	3955	متوسط						
تونس	5957	متوسط						
الجمهورية العربية السورية	4454	متوسط						
الجزائر	5063	متوسط						
مصر	3420	متوسط						
المغرب	3419	متوسط						
جزر القمر	1429	متوسط						
اليمن	806	منخفض						
جيبوتي	–	منخفض						
السودان	–	منخفض						
العراق	–	–						
منطقة فلسطين المحتلة	–	–						
الصومال	–	–						

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000, تقرير التنمية البشرية لعام 2000, مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك.

ما عدا مقياس تمكين المرأة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995, تقرير التنمية البشرية لعام 1995, مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك.

ومقياس الحرية: Freedom House, 1999, Annual Survey of Freedom, Country Scores 1972-73 to 1998-99, Freedom House Web Site, visited on 11 February 1999

ومؤشر التنمية الإنسانية العربي: محسوب بواسطة فريق العمل.